المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

الدراسات العليا

النُّقْصَانُ وَالتَّمَامُ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ

مَفهُومُهُمَا ومَعَايِيرُهُمَا التَّرکِيبِيَّةُ وَالدَّلالِيةُ

الأفعَال النَّاقِصَة فِي القُرآنِ الكَرِيمِ نمُوذَجاً

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدِّراسات اللغويَّة

إعداد الطالب

محمَّد بن فريح عقلاء العقلاء

الطالب بالدراسات العليا بمرحلة الماجستير – بقسم اللغة العربية وآدابها

الرقم الجامعي: (٣٢١١١٧٢٠٨)

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عز الدين محمَّد أحمد المجدوب

الأستاذ بكية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية– قسم اللغة العربية وآدابها

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

النُّقْصَانُ وَالتَّمَامُ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ مَفهُومُهُمَا ومَعَايِيرهُمَا التَّركِيبِيَّةُ وَالدَّلاليةُ الأفعَال النَّاقِصَةَ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ نمُوذَجًا

الباحث: محمَّد بن فريح عقلاء العقلاء

ملخَّص الرسالة

قضيَّة النُّقصان والتَّمام قضيَّة مركزيَّة في النَّحو العربي، دعت الباحث إلى تتبُّع استخدام النُّحاة لها في أبواب النَّحو المختلفة، فوجدهم قد استخدموا هذه الثُّنائيَّة في سائر أبواب النَّحو وأقسامه، وجعلوا معاييرهما فيصلًا للحكم على تمام الكلام ونقصانه، ولاحظ الباحث أنَّ للأفعال النَّاقصة النَّصيب الأكبر في هذين المصطلحين، حتى أصبحا وسمًا لها، وأُفردت لها الأبواب، ونوقشت فيها المسائل، وحازت الأفعال النَّاقصة نصيبًا من دراسات المحدَثين وأطروحاتهم؛ لذلك جعلها الباحث نموذجًا لدراسته التَّطبيقيَّة في بحثه عن النُّقصان والتَّمام ومعاييرهما التَّركيبيَّة والدَّلالية، ووجد الباحث أنَّ أقرب مفهوم لنقصان الأفعال أنَّها: الأفعال التي لا تَستغني بمرفوعها عن منصوبها؛ ولذلك ألحقَ بها الحال اللازمة، وتمييز النِّسبة، وجعل ما ورد من الأفعال النَّاقصة في كتاب الله مادة لدراسته التَّطبيقيَّة.

وقد بلغ عدد الأفعال النَّاقصة التي حصرها الباحث من أقوال النُّحاة، وإشاراتهم، (أربعة وتسعين) فعلًا، هي: كان، أصبح، أمسى، ليس، صار، مادام، جاء، جعل، أخذ، كاد، كرب، أوشك، عسى، اخلولق، قارَب، دنا، أضحى، ظلَّ، بات، ما زال، انفك، برح، فتئ، فتَأ، أفتَأ، ونى، رام، آض، عاد، رجع، حار، استحال، تحول، ارتدَّ، طفَق، طبق، علق، أنشأ، هبَّ، هلهل، أولى، حرى، آل، قعد، غدا، راح، أسحر، أفجر، أظهر، ألمَّ، قام، كارَب، قرب، أحال، أقبل، أظلَّ، أشفى، شارف، آثر، ذهب، ازدلف، دلف، أزلف، أشرف، تهيأ، أسف، طار، انبرى، نشب، ابتدأ، عبأ، أخلق، أدبر، أتى، صلح، مر، تمَّ، كمل، تمثل، بدأ، انقلب، استوى، استأنف، تابع، شرع، استطرد، واصل، بقي، درى. خلا، عاش، خرَّ، اشتعل، أراد).

وتتبع مظانَّها في القرآن الكريم فوجد ما ذكر منها قد بلغ (اثنين وثلاثين) فعلًا، هي: (كان، وأصبح، وأمسى، وليس، وصار، وما دام، وكاد، وعسى، وظلَّ، وبات، وما زال، وما

برح، وما فتئ، وما انفكَّ، وونى، وعاد، وحار، وارتدَّ، وطفَق، وأولى، وقعد، وغدا، وقام، وأقبل، وتمَّ، وأدبر، وأتى، وتمثَّل، وانقلب، وخرَّ، واشتعل، وأراد)، وأضاف الباحث (فعلًا واحدًا) هو (همَّ).

وتواتر ذكرها في القرآن الكريم في (ألفٍ وستِ مئةٍ وأربعةٍ) مواضع، وقد وردت تحمل دلالات معجميَّة متنوعة، في تراكيب مختلفة، وسياقات متعددة.

واقترح الباحث لها تبويبًا معتمدًا على نظريَّة حديثة في الدراسات المعجميَّة، وهي نظريَّة (من المعنى إلى النَّصِّ) للعالم الفرنسي إيغور مالتشوك، وجعل من وظائف وحدتها المعجميَّة أبوابًا أدرج تحتها ما يتَّسق معها من الأفعال النَّاقصة، وما جرى مجراها، وقد بلغت (أربع) مجموعات هي:

المجموعة الأولى: أفعال العِماد:

اندرج تحتها (كان) و(ليس) وما جاء بمعنى صار، وهي: (أصبح، وتمثَّل، وظلَّ، وعاد، وغدا، وارتدَّ، وقعد، وانقلب، وأتى، وتمَّ، واشتعل).

المجموعة الثَّانية: الأفعال المرحليَّة:

اندرج تحتها الأفعال الدالَّة على الديمومة والاستمرار، والشروع وهي: (ما دام، وما زال، وما برح، وما فتئ، وبات، وظلَّ، وونى، وما انفكَّ، وقام، وطفق، وأقبل، وأدبر).

المجموعة الثَّالثة: أفعال المقاربة:

اندرج تحتها الأفعال الناقصة التي تأتي بمعنى دنوِّ الحدث، وقرب وقوعه، أو رجائه، وهي: (كاد، وأراد، وهمَّ، وعسى).

المجموعة الرَّابعة: أفعال التردي: وهي (ملحقة بالأفعال الناقصة)

اندرج تحتها بعض الأفعال التي لا تستغني عن منصوبها لبيان إبهام نسبة العامل للمعمول، (تمييز النِّسبة)، وهي: (ازداد، وشرح، وملأ، وساء، وضاق، وكبر).

وختم الباحث رسالته بخاتمة ضمَّنها مجموعة من نتائجه، ووصَّى فيها بحاجة الأفعال الواردة في القرآن الكريم إلى مزيدٍ من الدِّراسة والإبانة عن دلالاتها المعجميَّة والسِّياقيَّة.

المقدمة

- مشكلة البحث وتساؤلاته.
- أهميَّة البحث، وأسباب اختياره.
- أهداف البحث.
- الدِّراسات السَّابقة.
- خطَّة البحث.
- منهج البحث.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أمَّا بعد:

فإنَّ النُّحاة قد بنوا النَّحو العربي على منهج يرتكز على قضايا أساسيَّة، كان لها أثرها في تقسيماتهم وقواعدهم للنَّحو العربي، ومن تلك القضايا المركزيَّة قضيَّة النُّقصان والتَّمام التَّركيبي والدَّلالي، وجعلوهما غاية لكثير من شروطهم واستثناءاتهم، وبحثوا فيما نقص من وظائفه فأتمُّوها، وما قصرتْ دلالته فأكملوها.

وفي هذا الإطار العام يتنزَّل هذا البحث، ولكنه يتركَّز خاصَّة على الفعل النَّاقص الذي لا يستغني بمرفوعه عن منصوبه إعرابيًّا ودلاليًّا. وقيَّد البحث الفعل النَّاقص بما لا يستغني بمرفوعه عن منصوبه؛ نظرًا لتعدُّد دلالة الفعل النَّاقص، وتفاديًا للالتباس بغيره؛ لأنَّ للفعل النَّاقص في النَّحو العربي سياقين مختلفين يدلَّان على مضمونين مختلفين:

فهو يُستعمَل مقابلًا للفعل الصَّحيح، ومجاله علم الصرف.

ويُستعمَل مقابلًا للفعل التَّامِّ، ويكون مجاله علم الإعراب، والمعجم والدَّلالة بصفة عامَّة.

والمقصود هنا المعنى الثَّاني، وهو موضوع البحث، والنُّقصان في هذا السِّياق بمعنى: الافتقار، والتَّمام بمعنى: الاستغناء. والبحث يحاول أن يتبين ما ذكره النُّحاة في النُّقصان والتَّمام الإعرابي والدَّلالي في أقسام الكلام الثَّلاثة: الاسم، والفعل، والحرف؛ باعتبار ذلك يُعيْن على فهم ظاهرة النُّقصان في الفعل، وتعيين معايير تمامه ونقصانه الواردة في مصنَّفات النُّحاة، وتطبيق هذه المعايير على الأفعال النَّاقصة التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها في القرآن الكريم؛ ولذا فقد عقد الباحث عزمَهُ بعد رأي كريم من مشرفه العزيز على أن يكون عنوان البحث: **النُّقصان والتَّمام في النَّحو العربي، مفهومهما ومعاييرهما التَّركيبيَّة والدَّلالية، الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم نموذجًا**. مستندًا في بحثه على كتب التُّراث للمتقدِّمين، ومستفيدًا من الدِّراسات الحديثة للمتأخِّرين.

• مشكلة البحث وتساؤلاته:

النُّقصان والتَّمام مصطلحان ارتبطا ارتباطًا وثيقًا بالأفعال النَّاقصة، رغم كونهما محورين مهمَّين في قضايا نحويَّة كثيرة، قد لا يخلو باب نحوي من تناولهما معًا، أو تناول أحدهما، وبيان أثرهما التَّركيبي والدَّلالي، ويحاول البحث أن يجلي تلك المواضع والسِّياقات التي تكلَّم النُّحاة فيها عن هذه القضيَّة في أقسام الكلام الثلاثة.

يُكرِّس البحث الحديث عن الفعل النَّاقص، ويعمِّم الكلام فيه ليشمل الأفعال التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها، ويُطبِّق عليها ما ذكره النُّحاة من معايير وضوابط لنقص الأفعال وسبل تمامها.

يُطبِّق البحث مفهوم الفعل النَّاقص، ويستخدم معاييره الواردة في مصنَّفات النُّحاة على الأفعال في القرآن الكريم، وخاصة أنَّ النُّحاة القدامى اختلفوا في مفهوم هذه القضيَّة اختلافًا كبيرًا.

ولئن ساد الآن في التَّدريس القول بأنَّ الأفعال النَّاقصة محصورة، فإنَّ ذلك لا يمثِّل إلا موقف فريق من النُّحاة، ولهذه الاختلافات أثر في كتب تفسير القرآن وإعرابه، ولعلَّ من المفيد حصر ما ذُكِر من هذه الأفعال، وضبط السِّياقات النَّحويَّة التي تَرِدُ فيها، والقضايا النَّحويَّة التي تلتبس بها، وأبرزها الحال والتَّمييز.

وقضيَّة النُّقصان والتَّمام بهذا المعنى قضيَّة مركزيَّة في النَّحو العربيِّ، تشمل كلَّ أبوابه **ويُلمح أثرها في سياقات** المسند والمسند إليه، وفي تعريف أقسام الكلام، وتحضر ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام في الأقسام الفرعيَّة للاسم والفعل، وفي تعريف الفضلة، وفي المفاعيل وأشباهها، وفي التَّوابع وغيرها، ومن خلال تلك السِّياقات **يجيب البحث عن التَّساؤلات الآتية:**

١. ما مفهوم النُّقصان والتَّمام؟ وما معاييرهما؟

٢. ما مفهوم نقصان الأسماء؟ وما الأسماء النَّواقص؟

٣. ما مفهوم الفعل النَّاقص؟ وما معاييره الواردة في مصنَّفات النُّحاة قديمًا وحديثًا؟

٤. ما السِّياقات التي ورد فيها الفعل النَّاقص في القرآن الكريم؟ وما مدى تطابقها مع المعايير النَّحويَّة؟

٥. هل يمكن أن تشمل قائمة الأفعال النَّاقصة الواردة في القرآن أفعالًا أخرى وفق معايير النُّقصان والتَّمام التي ذكرها النُّحاة؟

• أهميَّة البحث، وأسباب اختياره:

تكمُن أهميَّة البحث في:

١. أهميَّة قضيَّة النُّقصان والتَّمام؛ وفي كونه يتناول مفهومين أصيلين مهمَّين على المستويين التَّركيبي والنَّحوي، وكذلك على المستويين المعجمي والدَّلالي.

٢. كونه يسهم في دراسة تصنيف الأفعال من النَّاحيتين التَّركيبيَّة والدَّلالية.

٣. محاولة تقديم تبويب جديد للأفعال النَّاقصة، يُضاف إلى تبويبات من سبقوه.

• أهداف البحث:

١. توضيح مفهوم النُّقصان والتَّمام في النَّظريَّة النَّحويَّة العربيَّة عمومًا.

٢. تحديد معايير النُّقصان والتَّمام عند اللغويين القدامى والمحدَثين، والموازنة بينهما.

٣. المقارنة بين معايير النُّقصان والتَّمام التَّركيبي والدَّلالي بين الاسم والفعل.

٤. تطبيق المعايير التي صرَّح بها النُّحاةُ بعد الموازنة بينها وبين ما قاله اللغويُّون في الدِّراسات الحديثة على القرآن الكريم.

٥. النَّظر في قائمة الأفعال النَّاقصة المتعارف عليها وهي قليلة، ثم النَّظر في القائمة الموسَّعة التي بلغ مجموعها عند النُّحاة (أربعة وتسعين) فعلًا.

٦. عرض الأفعال النَّاقصة التي قال بها النُّحاة على القرآن الكريم والكشف عن مظانِّها، واقتراح أفعال أخرى مما يصحُّ أن يجري مجراها.

• الدِّراسات السَّابقة:

لم يطَّلع الباحث على بحثٍ أو دراسةٍ متخصِّصةٍ تحمل هذا العنوان، أو بُحثتْ مادتُه بحثًا مستقلًّا وكافيًا يحقِّق أهدافه النَّظريَّة، ويقوم بدراسته التَّطبيقيَّة، وقد وقف على البحوث الآتية التي قاربت البحث في جزءٍ من عنوانه، أو تناولت جانبًا من مادَّته، وهي:

١. بحث: **الفعل النَّاقص** دراسة صرفيَّة صوتيَّة في ضوء نظريَّة العامل الفونولوجي، وهو رسالة علميَّة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، قدَّمتها الطالبة: ليلى باوزير، بإشراف الدكتور عليان الحازمي، عام١٤٢٦هـ. والملاحظ على هذا البحث أنَّه تناول الأفعال النَّاقصة

من النَّاحيتين الصَّرفيَّة والصَّوتيَّة، ولم يتكلَّم عنه من الجانبين النَّحوي والدَّلالي.

٢. بحث: **الفعل في العربيَّة بين القُدماء والمحدَثين،** وهو رسالة علميَّة لنيل درجة الماجستير من الجامعة المستنصريَّة بالعراق، مقدَّم من الطالب: محمَّد عامر محمَّد، وبإشراف الدكتور عبد العزيز الخفاجي، عام ١٤٢٧هـ. ويلاحظ على هذا البحث أنَّه شمل جوانب الفعل المختلفة، وأفرد الأفعال النَّاقصة بفصل، وجاء كلامه عنها مختصرًا، ومقتصرًا على بعض الأفعال، وأهمل بعضًا، وذكر بعض قواعدها، وسبب تسميتها بالنَّاقصة. ولم يدرس قضيَّة النُّقصان والتَّمام ولا معاييرهما، ومشروع البحث يناقش هذه القضيَّة في الأفعال، وفي غيرها.

٣. بحث: **ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة في القرآن،** للدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، وهو بحث منشور في مجلة الدِّراسات اللغويَّة، مركز الملك فيصل، العدد الأول، ١٤٢٠هـ.

وقد جاء هذا البحث مختصرًا في سبعين صفحة، ومقتصرًا على ما تُمِّمَ من الأفعال النَّاسخة، ولم يتناول قضيَّة النُّقصان والتَّمام في أبواب النَّحو المختلفة، وكذلك لم يدرس قائمة الأفعال النَّاقصة، أهي محصورة أم غير محصورة يمكن أن تشمل أفعالًا أخرى؟ ومشروع البحث يجيب عن ذلك، إضافة إلى قضيَّة النُّقصان والتَّمام ومعاييرهما التَّركيبيَّة والدَّلالية في أبواب النَّحو، ويقدِّم الأفعال النَّاقصة نموذجًا.

• خطَّة البحث:

قُسِّم البحث حسب مادته وأهدافه التي يروم تحقيقها إلى: فصلين، يسبقهما مقدمة، ويتلوهما خاتمة، يعقبها فهارس كاشفة لمحتويات البحث.

وتفصيل الخطَّة كما يلي:

مقدمة تكشف مشكلة **البحث،** وتساؤلاته، وأهميَّة موضوعه، وأسباب اختياره، وأهم أهدافه، والدِّراسات السَّابقة له، وخطَّة البحث، ومنهجه.

الفصل الأول تناول **النُّقصان والتَّمام عند النُّحاة القدامى والمحدَثين** وجعله في مبحثين:

المبحث الأول: النُّقصان والتَّمام عند النُّحاة القدامى وجاء في مطلبين:

المطلب الأول: النُّقصان والتَّمام في الكلمة المفردة.

المطلب الثَّاني: النُّقصان والتَّمام في التَّراكيب.

المبحث الثَّاني: **النُّقصان والتَّمام في الدَّرس النَّحوي الحديث**، وقد عرض فيه الباحث بعض الدِّراسات التي تناولت هذين المصطلحين بالدِّراسة والعناية، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: النُّقصان والتَّمام في الدِّراسات غير اللسانيَّة. وقد شمل الدِّراسات الآتية:

- معاني النَّحو، لفاضل السَّامرائي.
- ما تُمِّمَ من الأفعال النَّاسخة في القرآن الكريم، لإبراهيم البعيمي.
- تحقيقات نحويَّة، لفاضل السَّامرائي.
- النَّواسخ حسب النُّحاة العرب اعتمادًا على شرح المفصل لابن يعيش، لمحمَّد الدَّلال.
- كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة، لوسميَّة المنصور.

المطلب الثَّاني: النُّقصان والتَّمام في الدِّراسات اللسانيَّة، وقد شمل الدِّراسات الآتية:

- النَّواسخ الفعليَّة والحرفيَّة دراسة تحليليَّة، لأحمد ياقوت.
- الفعل زمانه وأبنيته، لإبراهيم السامرائي.
- اللغة العربيَّة معناها ومبناها، لتمَّام حسَّان.
- دراسات نقديَّة في النَّحو العربي، لعبد الرَّحمن أيوب.
- نواسخ الجملة الفعليَّة بين المصطلح والوظيفيَّة، لملاوي الأمين.
- مفهوم الجهة في اللسانيَّات الحديثة، دراسة نظريَّة وتطبيقيَّة على اللغة العربيَّة، للحاج موسى ثالث.
- ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة الفعل النَّاقص نموذجًا، لثريا السكري عامر.

وفي الفصل الثَّاني كانت **دراسة الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم**، وقدَّمها الباحث في مبحثين:

المبحث الأول: خصَّصه **لوصف الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم**، عرض فيه الباحث كل ما قيل عنه: إنَّه فعل ناقص، على القرآن الكريم، مستكشفًا وجوده، ومحصيًا

الآيات التي ورد بها، والمعاني التي دلَّ عليها، والوظيفة النَّحويَّة التي قام بها، وحاول الباحث أن يُقدِّم رأيًا في مواضع لم تُذكَر الأفعال فيها ناقصة، واقترح أخرى لم تذكر من قبل ناقصة، وجعل لكل فعل بطاقة تكشف أرقام دراسته، من حيث عدد مرات تواتره، وصيغه، وتراكيبه، وعمله النَّحوي، ودلالته المعجميَّة، وبعد البطاقة سَرْد لمواضع وروده وما قيل فيه، وقبل ذلك قدَّم الباحث دراسة مختصرة عن الأفعال النَّاقصة، وما يمكن أن يجري مجراها، كالحال والتَّمييز اللازمين اللذين شملهما ضابط الأفعال النَّاقصة، وهي: تلك الأفعال التي لا تَستغني بمرفوعها عن منصوبها.

المبحث الثَّاني: جاء بعنوان **تبويب الأفعال النَّاقصة** حاول فيه الباحث أن يُقدِّم تبويبًا للأفعال النَّاقصة من خلال نظريَّة: (من المعنى إلى النَّصِّ) للعالم الفرنسي إيغور مالتشوك، التي قُدِّمت للباحث درسًا في سنته المنهجيَّة، فوجد فيها إضافة قد تفيد الدَّارسين، وتكشف بُعدًا جديدًا للفَتَات المتقدِّمين، وقبل ذلك قدَّم الباحث عرضًا لأبرز التَّبويبات السَّابقة للأفعال النَّاقصة، وعرضًا مختصرًا للوظائف المعجميَّة لنظريَّة: (من المعنى إلى النَّصِّ).

وقد جعل الباحث لكلِّ **مطلب خلاصة** لأبرز ما ورد فيه، ولكلِّ **مبحث خاتمة** تحدِّد نتائجه، ولكلِّ **فصل خاتمة** تُحوصِل نتائجه وتبرزها.

وفي نهاية البحث خاتمة قدَّم الباحث فيها أبرزَ إضافاته، وأهمَّ نتائجه وتوصياته.

وبعدها أتت **فهارس** البحث، مشتملةً على فهارس للآيات، وما ورد من أحاديث وأشعار، وما ذكر من رجال، ومصادر البحث ومراجعه، وفهرس لمحتوياته.

• منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج **الوصفيِّ** الذي يُعِيْنُ الباحث على تنظيم المعلومات المتوافرة في قالب معيَّن؛ ليستنبط منها معايير صحيحة، تمكِّنه من توسيع دائرة الأفعال النَّاقصة من خلال المنهج **التَّحليلي**، حيث يتمُّ إعمال الفكر في الأفعال المستهدف دراستها، وتصنيفها حسب المعايير التي خرج بها الباحث.

وقد حرص الباحث على المنهجيَّة العلميَّة المعتمدة في إعداد مثل هذه الرسالة، من توثيق للأقوال والشَّواهد، وغيرها مما يلزم الباحث ذكره. ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الباحث قد جعل توثيق الآيات في عقبها؛ وذلك تخفيفًا للحواشي؛ نظرًا لكثرة الآيات؛ واعتماد المادة

عليها في فصلها الثَّاني.

وفي ختام هذه المقدِّمة فإنَّ هذه الرسالة تجيء بين ثنايا نعم الله -تعالى- على الباحث، فضلًا منه وكرمًا، فله -سبحانه- من الشُّكر أجزله، ومن الثَّناء أخلصه، فلك الحمد ربِّي يوم وُلِدْت، ويوم درست، ويوم تعلَّمت، ويوم كتبت، ويوم بحثت، ويوم أنجزت هذا البحث، بعد أن طال أمدُه وبَعُدَ منالُه.

وبعد شكر الله تجيء هذه الرسالة تحمل بركة والِدَين عِشت في كنفهما، وتربيت على أيديهما، وتخلقت بأخلاقهما، وقصَّرت في حقِّهما، فربِّ ارحمهما كما ربَّياني صغيرًا، فلوالديَّ العظيمين: فريح بن عقلاء العقلاء، وعائشة بنت إبراهيم الحميدان -وأبجل هذا البحث وأحليه بذكر اسميهما- أُقدِّم هذه الثَّمرة أرجو برَّها ونفعَها وبركتَها؛ فلهما شكرٌ لا ينقطع مداه، وثناءٌ لا يُبلَغُ منتهاه، ودعاءٌ مدى الحياة، ولأسرتي الكريمة: زوجي حصة بنت صالح المحيسن وأولادي- التي جللتني ورسالتي برعاية دائمة- شكري وامتناني، وإنِّي أوقف هذه الرسالة بكلِّ حروفها وأثرها، برها ونفعها على والديَّ وأسرتي، وعلى أستاذي ومشرفي على هذه الرسالة، الذي كان بمنزلة والدٍ في العلم والتعليم؛ فقد جاءت هذه الرسالة تحمل بين طيَّاتها نظراته الثَّاقبة، ولفتاته الرَّائعة، فلم يكن مشرفًا فحسب، بل كان والدًا حنونًا، ومعلِّمًا مخلصًا، ومربِّيًا مبدعًا، اكتسبت منه حيويَّة الشَّباب، وخبرة الكبار، وعلم المتخصِّصين، رأيت بعينيه ما غاب عنه بصري، وأدركت بفكره ما بَعُدَ عنه فهمي، وجلى ببيانه ما خفي عني؛ فلأستاذي الغالي: أ. د. عز الدين المجدوب شكري وتقديري ودعائي.

وقد جاءت هذه الرسالة يتخلَّلُها ظلال أستاذٍ تفيَّأتُه، وعلم اقتبست من ضوئه، وقدوة تبعت أثرها، ويد كريمة رعتني حيث تقدَّمت وارتقيت، أستاذي الكريم: أ. د. علي بن إبراهيم السعود، عميد كليَّة اللغة العربيَّة والدِّراسات الاجتماعيَّة، فله شكري ودعائي وثنائي.

والشُّكر لجامعة القصيم التي قبلتني طالبًا فيها، وجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة التي أذنتْ لي بمواصلة تعليمي.

والشُّكر موصول لقسم اللغة العربيَّة وآدابها الذي قبِل فكرة موضوعي، ولجنته العلمية التي رَعَته حتى صار مشروعًا علميًّا مقبولًا.

والشُّكر والدعاء والامتنان لأساتذة درَّسوني حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، وزملاء

وزميلات درست معهم، تعاونًّا دراسيًّا، وتطارحنا فكريًّا حتى بلغ كلٌّ منَّا مراده. وإنِّي إذ أشكر أساتذتي فإنِّي أزيد أستاذي أ. د. حسين الصالح ﵀ ترحُّمًا ودعاءً، الذي فارقنا قبلَ عام، وأسأل الله أن يجعله شريكًا بما في هذه الرسالة من أجرٍ وغنيمةٍ، وأن يرفعه بعملي هذا درجات، وأن يزيده في قبره نورًا وسرورًا؛ فقد كان له فضلٌ وأثرٌ عليَّ في دراستي المنهجيَّة.

والشُّكر يمتدُّ حتى يبلغ مدير عملي، المدير السَّابق للمعهد العلمي بالبكيريَّة الشيخ محمَّد بن صالح الخزيم، الذي سهَّل مهمَّة الحصول على إذن بمواصلة دراستي، وللزُّملاء في المعهد الذين تحمَّلوا جزءًا من مهامِّ عملي في سبيل إنجاز دراستي.

وتجيء مراحل هذه الرسالة ممهورة ومختومة بنظرات من أستاذين كريمين، أجريا عليه قلميهما؛ ليُبيِّنا قصوره، ويُورِدا عليه ما يُبِين عن سطوره، ويُصحِّحَا أخطاءه، ويجليا ملحوظاته وهنَّاته. فلهما منِّي الشُّكر يوم قَبِلا، ويوم قرَءَا، ويوم حضَرَا، وعلى ما أبدَيَا ونظَرَا.

ولكلِّ من حضر، ولكلِّ من قرأ، ولكلِّ من دعا، ولكلِّ من سأل، شكري وثنائي وصادق دعواتي.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

الفصل الأول
النُّقصان والتَّمام
عند النُّحاة القدامى والمحدَثين

المبحثُ الأوَّل: النُّقصان والتَّمام عند النُّحاة القدامى.

المطلب الأوَّل: النُّقصان والتَّمام في الكلمة المفردة.

المطلب الثَّاني: النُّقصان والتَّمام في التركيب.

المبحثُ الثَّاني: النُّقصان والتَّمام في الدَّرس النَّحوي الحديث.

المطلب الأوَّل: النُّقصان والتَّمام في الدِّراسَات غير اللسانيَّة.

المطلب الثَّاني: النُّقصان والتَّمام في الدِّراسَات اللسانيَّة.

الفصل الأول
النُّقصان والتَّمام عند النُّحاة القدامى والمحدَثين

في هذا الفصل تجليةٌ للمواضع والسِّياقات التي تكلَّم فيها النُّحاة عن ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام، وبيان أثرهما التركيبي والدَّلالي، مما يتبيَّن معه مفهوم النُّقصان والتَّمام ومعاييرهما عند القدامى والمحدَثين، ومحاولة الموازنة بينهما، والتي يتبيَّن معها مفهوم النُّقصان والتَّمام في النَّظريَّة النَّحويَّة العربيَّة عمومًا.

ففي **المبحث الأوَّل** يخصِّص الباحث الكلام في (**النُّقصان والتَّمام عند النُّحاة القدامى**) في مطلبين:

المطلب الأوَّل: النُّقصان والتَّمام في الكلمة المفردة.

المطلب الثَّاني: النُّقصان والتَّمام في التراكيب.

وفي المبحث الثَّاني يتناول الباحث (**النُّقصان والتَّمام في الدَّرس النَّحوي الحديث**) مبرزًا بعض الدِّراسَات التي تناولت هذه الثُّنائيَّة بالدِّراسة والعناية، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: النُّقصان والتَّمام في الدِّراسَات غير اللسانيَّة.

المطلب الثَّاني: النُّقصان والتَّمام في الدِّراسَات اللسانيَّة.

وختام كلِّ **مطلب خلاصة** لأبرز ما ورد فيه، **وللمبحث خاتمة** تحدِّد نتائجه، و**للفصل خاتمة** تُحوصِل نتائجه وتبرزها.

المبحث الأول
النُّقصان والتَّمام عند النُّحاة القدامى

يتناول هذا المبحث النُّقصان والتَّمام عند النُّحاة القدامى، ويهدف إلى إبراز استخداماتهم لهذه الثُّنائيَّة، وأهم المعايير التي ذكروها لتحقيق التَّمام في الكلام، وأهمُّ مظاهر نقصانه من خلال مطلبين:

أمَّا **المطلب الأوَّل** فيحاول تجلية إشارات النُّحاة وآرائهم في قضيَّة **نقصان الكلمة المفردة وتمامها**، فيبيِّن ما نقص من **الأسماء**، وما يلزم لتمامها، ومظاهر نقصان **الأفعال** وأسبابها، وأسباب نقصان **الحروف** اللازمة لها.

وأمَّا **المطلب الثَّاني** فإنَّه يركِّز على **النُّقصان والتَّمام في تراكيب الجمل المختلفة ومعاييرهما**.

المطلب الأول
النُّقصان والتَّمام في الكلمة المفردة

سيتناول هذا المطلب تمام أقسام الكلمة المفردة ونقصانها، فيبدأ بالاسم أولًا، ويذكر أبرز معايير تمامه الدَّلالية، وعلامات تمامه التي تُبيِّن اكتماله اسمًا، وعدم احتياجه لما يُتِمُّ معناه، وبعد ذلك الأسماء النَّاقصة المفتقِرَة لما يُتِمُّ معناها.

ويبدأ الحديث عن **الأسماء** بقضيَّة (**نقصان الأسماء**) وورودها في كتب النُّحاة، ثم التعريج على التَّمام الدَّلالي للمعارف، وأهم معاييرها التي بها تكون صالحة للتراكيب المختلفة، ثم ذكر مجموعة من الأسماء التي تَرِدُ تامَّةً حينًا وناقصةً أخرى، ثم ذكر مجموعة أخرى لا تَرِدُ إلا ناقصةً دلاليًّا وتركيبيًّا، وختام الحديث عن الأسماء بتقسيمها إلى ناقصة وتامَّة بناءً على قوَّة تمكُّنها في باب الاسميَّة.

ويُثنِّي المطلب بالكلام عن **الفعل**؛ لأنَّه يأتي بعد الاسم في التَّمام، وللنُّقصان فيه مظاهر تبيِّنها مقتضياته، وأول ما يذكر فيه أبرز معايير تمامه التي بدونها يكون ناقصًا دلاليًّا غير صالح تركيبيًّا، ثم الكلام عن تمام مضارعة الأفعال للأسماء ونقصها، وقوَّة الأفعال وضعفها.

ويثلِّث المطلب بالكلام عن **الحرف** ونقصانه الذي لا ينفكُّ عنه أبدًا، ويُبرز مظاهر نقصانه، وأنَّه لا يتمُّ به كلام، ولا يذكر إلا مع تامِّ الكلام، وسيذكر الباحث أنَّ بعض النُّحاة قد استخدم ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام للتَّمييز بين حروف الجرِّ، فقسموها إلى تامٍّ وناقصٍ، ويختم الحديث في هذا المطلب عن الحرف النَّائب عن الفعل في بعض أحواله، وهل يُعدُّ بذلك عمدة؟

ويختم المطلب بخلاصة لأبرز ما ورد فيه.

أولاً: الاسم.

الاسم أتمُّ أقسام الكلام دلاليًّا وتركيبيًّا؛ لأنَّه يستغني بنفسه عن قسيميه؛ ولأنَّهما يفتقران إليه، فهو يُسند ويُسند إليه، ويخبر به وعنه، ولا يأتلف كلام دونه، فلا يأتلف فعل وحرف بجملة ما لم يصحبهما اسم(١)، والأصل في الأسماء التَّمام، والنُّقصان عارض عليها، ولتمامها معايير يجب أن تتوفر فيها، ومظاهر تمام اختصت بها عن الأفعال والحروف، ولأهمية تلك المعايير والمظاهر الدَّلاليَّة التي يجب توفُّرها لتمام الأسماء يذكرها الباحث تحت العنوان الآتي مختصرة:

المعايير الدَّلالية لتمام الأسماء:

أولًا: أن يدلَّ الاسم على معنى في نفسه مجردًا عن الاقتران بزمان(٢)، ويستثنى من هذا ما كانت دلالته على الزمان من حقيقة معناه، كالغبوق والصبوح؛ لأنَّ دلالتهما الزمانيَّة غير محصَّلة(٣).

ثانيًا: أن يكون المعنى المدلول عليه معنى صحيحًا(٤)، مميزًا له عن غيره من المسميات(٥)، وألا يدلَّ جزؤه على معناه أو شيء منه(٦).

ثالثًا: أن **يستقلَّ بالمفهوميَّة فلا يفتقر لما يُتِمُّ معناه**، هذه سمة عامَّة للأسماء، ومنها ما يفتقر لما يتمُّ معناها كـ (الأسماء الموصولة)، وافتقارها لما يُتِمُّ معناها يختلف عن افتقار

---

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية، شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخباز، ت: ٦٣٩هـ، تحقيق: عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. ص٤٣/١، ٤٤.

(٢) ينظر: المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت: ٥٣٨هـ، الطبعة: الثَّانية، دار الجيل بيروت لبنان. ص٦.

(٣) ينظر: التخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: ٦١٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٠م. ص ١٥٨/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: ٣٨٦هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت. ص ١٤/١.

(٥) ينظر: الموفقي في النحو، أبو الحسن محمَّد بن أحمد بن كيسان، ت: ٢٩٩هـ، تحقيق: عبد الحسين الفتلى وهشام شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد العدد الثَّاني ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م. ص ١٠٦.

(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة: الثَّالثة، دار النفائس بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م. ص ٤٩.

الحروف؛ لأنَّ دلالة الاسم على معناه الإفرادي قائمة بنفسه، أمَّا الحرف فدلالته قائمة بغيره، فلا يستقل بالمفهوميَّة؛ لأنَّ معناه الإفرادي يلزم لفهمه ذكر متعلّق به يدلُّ عليه، فنحو: (مِن وإلى) لا يتبيَّن معناهما إلا بمتعلقهما، أمَّا الأسماء نحو: (الابتداء والانتهاء) ففهم معناهما غير مشروط بمتعلق، وأمَّا نحو: (ذو، وأُلُو، وقاب، وكل، وفوق، وغيرها) فإنَّها وإن كانت مفتقرة في استعمالها لما يُتِمُ معناها إلا أنَّ دلالتها على معناها الإفرادي غير مشروطة بما تضاف إليه، فهي مستقلة بمعناها، فـ (ذو) بمعنى: صاحب، التزم ذكر المضاف إليه معها ليتوصَّل بها إلى وصف أسماء الأجناس، ومعنى (فوق) مكان له علوٌّ على كلِّ ما تضاف إليه(١).

رابعًا: أن يلزم صيغة واحدة لمعانٍ مختلفة، ولذلك احتِيج إلى إعرابه لبيان تلك المعاني المختلفة، فما أحسنَ زيدٌ، (نفي)، وما أحسنُ زيدًا؟ (استفهام)، وما أحسنَ زيدًا! (تعجُّب)، لذلك كان الإعراب أصلًا في الأسماء فرعًا في الأفعال، والبناء أصلًا في الحروف والأفعال؛ لدلالة الفعل على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة، وفرعًا في الأسماء لمشابهتها للحروف(٢).

خامسًا: يجب أن يكون صالحًا بدلالته لتراكيب الجمل المختلفة، فيكون منه المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، أو يكون واقعًا في حيِّز الفاعل والمفعول به(٣)، والأصل فيه أن يكون قابلًا لأنَّ يكون مسندًا ومسندًا إليه، وأن يأتلف الكلام منه وحده، نحو: زيدٌ ذاهبٌ، ولكنه لا يأتلف من كل اسمين مطلقًا، فلا يأتلف من أسماء الأفعال وحدها، ولا من أسماء الاستفهام، ولا من أسماء الشرط(٤)، ويجب أن يكون صالحًا لأن يخبر عنه، ولأن يكون

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني المعروف بابن الحاجب النحوي، ت:٦٤٦، تحقيق: إبراهيم محمَّد عبد الله، الطبعة: الأولى، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م. ص١/١٣.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/١٢٠-١٢٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٤٨.

(٤) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/١٢٠.

خبرًا[١]، ومنها ما لا يصحُّ أن يكون خبرًا، كـ (كيف، وأين، وأيان، ومتى)[٢].

سادسًا: أن تكون دلالته على معناه الذي وُضِع له في التراكيب المختلفة هي نفس الدَّلالة التي يدلُّ عليها إذا كان مفردًا[٣].

علامات تمام الاسم:

الاسم تامٌّ بنفسه قائم بمعناه، غير محتاج لما يُكمل معناه، والأصل فيه أن يكون على حالة تمتنع إضافته معها، ولهذا التَّمام عدة علامات، منها:

الأولى: التَّنوين، الذي يلحق الاسم مشعرًا بتمامه، وفاصلًا له عمَّا بعده[٤]، ويفيده الدَّلالة على ما هو أصل في نفسه باقٍ على أصالته، فإن عرضه شبه الفعل أو الحرف لم ينون[٥]، وقد يُحذَف التَّنوين في مواضع مختلفة معروفة، وإن وقع التَّنوين قبل تمام الاسم ثبت ولم يُحذف؛ لحاجة الاسم لما يُتمِّم معناه، فيكون كالحرف من الاسم نحو: لا خيرًا منه لك، ولا حسنًا وجهُهُ لك، فما بعد (خيرًا) و(حسنًا) من تمام الاسم باعتباره جزءًا منه، فلم يَحسُن حذف التَّنوين مع وقوعه بعد النفي؛ لأنَّ الحذف لا يكون إلا في آخر الاسم[٦].

الثَّانية: نون جمع المذكر السَّالم، ونون الملحق به في نحو: عشرين، وما يقابلها من تنوين في جمع المؤنث السَّالم كلُّها علامات دالَّة على تمام الاسم، ومثل نون جمع المذكر السَّالم في دلالتها على تمام الاسم نون التثنية، كما في نحو: منوان سمنًا، ولذلك حُذِفَتا عند الإضافة.

---

(١) ينظر: الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: كاظم بحر المرجان الطبعة: الثَّانية، علم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م. ص ٧٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٤٩.

(٣) ينظر: البغداديات، أبو علي النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد. ص٢١١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، ت: ٦٨٦هـ، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة: الثَّانية، جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٦م. ص ١/١٨٠.

(٥) ينظر: التوطئة، أبو علي الشلوبين ت: ٦٤٥هـ، تحقيق: يوسف المطوع، الطبعة: الثَّانية، ١٤٠١هـ. ص ١١٨.

(٦) ينظر: الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة: الثَّالثة، ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانقي القاهرة. ص ٢/٢٨٧.

الثَّالثة: الإضافة، فلا يتمُّ الاسم المضاف إلا بذكر المضاف إليه، كما في نحو: مثلها.

وتمام الاسم بهذه العلامات الثلاث كتمام الفعل بالفاعل الذي يُكوِّن معه كلامًا تامًّا، وهذه الأشياء التي تمَّ بها الاسم إنَّما قامت مقامَ الفاعل الذي به يتمُّ الكلام؛ لكونها في آخر الاسم كما كانت منزلة الفاعل عقب الفعل(١).

الرَّابعة: لام التعريف، ولذلك لا يجوز أن يُضاف الاسم معها؛ مما يدلُّ على تمامه وعدم افتقاره، ويجوز وجود لام التعريف في المضاف إن وُجِدتْ أيضًا في المضاف إليه، كما في نحو: الحسن الوجه(٢).

الخامسة: ضمير الفصل، الذي يدخل بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر كـ (المبتدأ وخبره)، ليبيِّن أنَّ الاسم الأول قد تمَّ، وأنَّ ما بعده خبر عنه وليس صفة له، "وقال الخليل وسيبويه: سُمِّي فصلًا لفصله الاسم الذي قبله عمَّا بعده، بدلالته على أنَّه ليس من تمامه بل هو خبره"(٣)، نحو: زيدٌ هو القائم.

نقصان الأسماء:

الأصلُ في الأسماء التَّمامُ -كما سبق-، ولكن من الأسماء ما يكون ناقصًا محتاجًا إلى متمِّمٍ يُتِمُّ معناه ويكمل به اسمًا، وهذه القضيَّة وبيانها شائعة عند الكثير من النُّحاة، وقد نصُّوا على أسماء مختلفة، ووسموها بالنقص وعدم التَّمام، أو عدم اكتمالها اسمًا، فمن ذلك قول سيبويه في بيانه للأسماء التي لا تُصَغَّر: "وكذلك (مَن وما وأيهم)، إنَّما هن بمنزلة (أين) لا تُمَكَّن تَمكُّن الأسماء التامَّة، نحو: زيد ورجل"(٤)، وبوَّب في كتابِهِ فقال: "هذا باب (أي) مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلا بِصِلة"(٥)، يقصد بها الأسماء الموصولة، وقال عن (مَن وما): "وليس لهما بغير حشوٍ ولا وصف معنى"(٦)، واستخدم سيبويه مصطلح اكتمال الأسماء أو

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٥٨، ٥٩، ٢٠٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢/٢٠٩، ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق ٢/٤٥٦.

(٤) الكتاب ٣/٤٧٩.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) المصدر السابق ٢/١٠٦.

تمامها في مواضع متفرِّقة من كتابه(١)، وقال السيرافي في شرحه لها: "والأسماء النَّاقصة: المحتاجة إلى الصِّلات؛ لأنَّ الأسماء في أصل موضوعها للدلالة على المسميات والتمييزِ بين بعضها وبعض، فإذا صار بعض الأسماء إلى حدٍّ لا يدلُّ بنفسه على معناه، واحتاج ما يوضحه، ويكشف فحواه، حلَّ بما بعده من تمامه محلَّ الاسم الواحد، وصار هو بنفسه كبعضه، وبعض الاسم يبنى"(٢)، وأعملَ الفرَّاء اسم الإشارة (هذا) عمل (كان) إذا دخل على واحد لا نظير له، ومثَّل بـ: هذه الشمس ضياءً للعباد(٣)، وسمَّى الزجاجي الأسماء الموصولة بالأسماء النواقص(٤)، وَحَدَّ الرُّمَّاني الاسم النَّاقص، فقال: "هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان، نحو: (الذي، ومَنْ، وما)"، وقابله بالتام "الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه، نحو: (رجل، وفرس، وزيد، وعمرو)"(٥)، وقال ابن السَّرَّاج عن (ما) التعجبيَّة: إنَّها اسم تامٌّ غير موصولة(٦)، وذكر ابن هشام من أوجه (ما) أنَّها تكون: معرفة تامَّة، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ومعرفة ناقصة، وهي الموصولة نحو: ﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١]، ونكرة تامة، نحو: نِعْمَ ما صنعت، ونكرة موصوفة، نحو: مررت بما معجب

(١) ينظر: المصدر السابق ٣٩٨/٢، ٤٠٥، و٦٩/٣، ٧١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٠/١، وينظر: شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت: ٦٤٣هـ، تحقيق: إميل يعقوب، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ. ص١٢٠/٣، ١٢١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: ٢٠٧هـ، تحقيق: محمَّد النجار وأحمد نجاتي، الطبعة: الثَّالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. ص ١٢/١، ١٣.

(٤) ينظر: الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠)، تحقيق: على توفيق الحمد، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ١٤٠٤هـ -١٩٨٣م. ص ١١.

(٥) رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، ت: ٣٨٤هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر، عمان. ص ٨٣.

(٦) ينظر: الأصول في النحو، محمَّد بن سهل بن السَّرَّاج النَّحوي البغدادي، ت: ٣١٦هـ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة: الثَّالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. ص ٩٩/١.

لك[١]، ونعَتَ الكوفيون الصِّفة بالنَّاقصة وبالتَّامَّة، قال ابن السَّرَّاج: "إذا كان الظَّرف غير محلٍّ للأسماء سمَّاه الكوفيون صفة ناقصة، وسمَّاه البصريون لغوًا، مثل: فيك عبد الله راغب؛ لأنَّ الظَّرف لا يكون محلًّا ولا يَتِمُّ الكلام به، وقد أجاز الكوفيون: فيك راغبًا عبد الله، وشبهها الفرَّاء بالصِّفة التَّامَّة لتقدُّم (راغب) على (عبد الله)"[٢].

ومما سبق من كلام النُّحاة يتَّضح أنَّ قضيَّة نقصان بعض الأسماء وحاجتها لما يُتَمِّمُ دلالتها بيِّنة وظاهرة في كتب النُّحاة، يتَّضح من خلالها أنَّ من الأسماء ما لا يُفهَم معناه بمجرد لفظه، ولا تَتِمُّ دلالته، بل يكون ناقصًا في دلالته، مبهمًا في معناه، حتى يأتي ما يُكمله اسمًا؛ إمَّا بلفظ ظاهر كـ (الصلة) أو (الصِّفة اللازمة) أو (الإضافة)[٣]، وإمَّا أن تفسره (المشاهدة)، أو (عهد المخاطب)، أو (أمر محسوس)، أو غير ذلك، مما سيتبيَّن من خلال ما يأتي من متمِّمَات دلاليَّة للأسماء بأنواعها المختلفة.

التَّمام الدَّلالي للمعارف:

كلُّ المعارف أسماء نكرات، والتعريف حادث عليها، ولا يتمُّ الاسم فيها معرفة إلا باشتماله على أمرين:

الأول: كونه اسمًا.

الثَّاني: التعريف الحادث عليه.

فأصل الأسماء التنكير، والتعريف حادثٌ عليها؛ ولا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة غير اسم الله تعالى، فلا نظير له سبحانه[٤].

---

(١) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، ت:٧٦١هـ، تحقيق: علي فودة نيل، الطبعة: الأولى، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. ص ٩٧-٩٩.

(٢) الأصول في النحو ٢٠٥/١

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، ت:٦٧٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمَّد بدوي المختون، الطبعة: الأولى، هجر للطباعة والنشر الجيزة مصر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. ص ٢٣٩/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٧/٣.

وسيتبيَّن في عرض المعارف الآتي بعض ما ذكره النُّحاة من حاجتها لما يتمُّ تعريف كل منها:

الضَّمير:

لا يكون الضَّمير معرفة إلا إذا عَلِمَ السامع على مَنْ يعود[1]، فهو اسم ناقص دلاليًّا مفتقِر إلى ما يُتِمُّ دلالته على مسمَّاه، والأصل أن تتمَّه المشاهدة وتزيل إبهامه، نحو: أنا فعلتُ، أو أن يتقدَّم مذكور لفظًا أو معنًى يعود عليه، نحو: ضرب زيد غلامه، أو تأتي نكرة بعده تفسِّره؛ إمَّا بمفرد نحو: نعم رجلًا، وإمَّا بجملة وهو ضمير الشأن كقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

ومن مسائل النَّقص والتَّمام الدَّلالي في الضَّمير نقص التعريف أو تمامه، فليست الضمائر على درجة واحدة من التعريف، فأعرفُهَا ضمير المتكلم؛ لأنَّه لا يمكن أن يشاركه غيره فيقع لبس، وبعده يأتي ضمير المخاطب؛ لأنَّه قد يوجد بحضرة الكلام أكثر من شخص فيحدث لبس يحتاج معه لبيان، ثم ضمير الغائب وهو أقلها تعريفًا؛ لأنَّه قد يُكنَّى به عن النكرة كما يُكنَّى به عن المعرفة؛ ولذلك جعله بعضهم نكرةً؛ لأنَّ كناية النكرة نكرة مثلها[2]، ويشترط في الضَّمير الغائب ليكون معرفة تامَّ التعريف أن يتقدمه مفسِّر يبينه، فإن ذكرتَهُ ولم يتقدَّمه مفسِّره أصبح مبهمًا محتاجًا إلى ما يفسِّره، ويرى الرَّضيُّ أنَّه بذلك يكون نكرة، وعند غيره من النُّحاة معرفة ناقص التعريف عن الضَّمير الذي تقدَّمه مفسره، وإنَّما حَكَمَ النُّحاة ببقاء تعريفه لجبران نقصه بذكر مفسِّره بعده، وهذا النقص مؤثر في بعض أحكامه، كجواز دخول (رُبَّ) عليه نحو: رُبَّه رجلًا[3]، وكذلك عند توالي الضمائر، فإنَّ للأتم تعريفًا أولويَّة الاتصال بعامله، ويجوز اتِّصال الضَّمير الأنقص تعريفًا بالضَّمير الأتم منه تعريفًا، وأمَّا المستويان في التعريف فالأشهر الانفصال حتى لا يتَّصل بما هو مثله، ويصير من تتمَّته[4].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٥١.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٣٨-٤٤٢.

العَلَم:

كـ (زيد)، أصبح معرفة بإطلاقه على واحد بعينه لا يشاركه فيه غيره[١]، ولتمام دلالة العَلَم على مسماه اشترط أن تتضمن دلالته الإشارة إليه على وجه الإفراد والاستبداد، فلا يحتاج إلى معرِّف آخر كـ (الألف واللام والإضافة)، ولا يلزمه عند إطلاقه أن يكون موجودًا في الخارج، فيشار إليه، أو مذكورًا سابقًا يبين مقصوده[٢]، ولا يختلف التعبير عنه بحضورٍ ولا غيبةٍ[٣]، ويستثنى من ذلك إذا ثُنِّيَ العَلَم؛ فإنَّه يصبح نكرةً يحتاج إلى معرِّف، كـ (الألف واللام والإضافة)؛ لأنَّه كان معرفة بدلالته على واحد بعينه، فإذا شاركه غيره احتاج إلى إزالة هذا الاشتراك فيه، فإذا ثنيت العلم (زيدًا) فقلت: (زيدان)، فقد تنكَّر، فإذا أدخلت (الألف واللام) عليه أصبح معرفة، فتقول: الزيدان، وقد كان لا يَحسُن دخولها على (زيد) قبل التثنية؛ لأنَّه معرفة[٤].

الأسماء الموصولة:

سمَّاها بعض النُّحاة أسماء ناقصة، أو الأسماء النواقص[٥]، ولا تكون أسماء تامَّة الدَّلالة إلا إذا جئت بعدها بكلام تامٍّ تصلها به فتصير به اسمًا تامًّا[٦]، فالموصول ناقص الدَّلالة، ولا يسمى موصولًا إلا بصلته؛ لأنَّه جزء اسم، ولا يُحْكَم على الاسم الموصول بالتعريف إلا بعد تمام صلته[٧].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٨/٣.

(٢) ينظر: التخمير ١٦٢/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم هريري، الطبعة: الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م. ٢٤٦/١.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة، أبو محمَّد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، ت: (القرن الرَّابع)، تحقيق: فتحي أحمد، الطبعة: الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م. ص ٩٧/١.

(٥) ينظر: تلقين المتعلم من النحو، عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، ت: ٢٧٦هـ، تحقيق: محمَّد سلامة الله محمَّد هداية الله، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى إشراف يوسف بن عدد الرحمن الضبع، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. ص ١٨٦، ١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨٨/٢، و١٢٠/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧١/٢، ٣٨٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية، ص٢٢٣/١.

اسم الإشارة:

أسماء الإشارة أسماء مُبهَمَة ناقصة الدَّلالة؛ لا يَتِمُّ معناها، ولا تكون معرفة إلا بوجود ما يدلُّ على المشار إليه من قرينة حاليَّة، أو مشاهدة بحاسَّة البصر(١).

المعرَّف بالألف واللام:

كـ (الرجل والفرس) لا يكون معرفةً إلا إذا كان معهودًا بين المتخاطبين(٢).

المضاف:

المضاف يتعرَّف بما يضاف إليه، ويتنزل منه منزلة التَّنوين من الاسم، ويكون معه في حكم اسم واحد لا تتمُّ دلالته إلا به(٣)، وتمام تعريف المضاف كتمام تعريف ما أضيف إليه عند سيبويه، ويرى المبرد أنَّه أنقص منه(٤).

ومن الأسماء أسماء تلزم الإضافة دائمًا، فهي ناقصة الدَّلالة حتى تضاف لغيرها فتتم دلالتها، فمنها ما لا يتمُّ إلا بإضافته إلى مفرد نحو: (فوق، وتحت، وغير، وقاب، وكل، وكلا)(٥)، ومنها ما لا يتمُّ إلا بإضافته إلى جملة، وهي: (إذ، وإذا) فقد بُنيا لشبههما بالموصولات في كونهما بمنزلة بعض الاسم؛ لحاجتهما لما يزيل إبهامهما، ويميِّز مسمياتهما؛ ولا يزول إبهامهما إلا بجملة تكشف معناهما، وتوضح دلالتهما؛ لذلك صارتا بمنزلة بعض الاسم، وشابهتا الأسماء النَّاقصة المحتاجة إلى الصِّلات؛ فحلَّتا مع ما بعدهما محلَّ الاسم الواحد، وصارتا بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم لا يوضع للدلالة على المعنى(٦)، ومثلهما (حيث) فهو من الأسماء الملازمة للإضافة؛ لأنَّه ناقص في دلالته ملازم لإضافته إلى جملة تُتِمُّ معناه، "فهو كـ (الذي) في أنَّه ناقص لا يجوز إلا بالجملة المنْبئة عنه"(٧).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٤٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٤٨، ٣٤٩.

(٣) ينظر: المفصل ١٩٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٣.

(٥) ينظر: المفصل ٨٦، ٨٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٠، ١٢١.

(٧) شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني، ت: ٣٨٤هـ، تحقيق: محمَّد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ. ص ١/١١٨.

وبعد ذكر المعارف، ومظاهر نقصها، وما يلزم لتمامها، يُذكر فيما يأتي طائفة من الأسماء تردَّدت بين التَّمام والنُّقصان بحسب سياقاتها وأنواعها المختلفة.

أسماء وردت ناقصة وتامَّة:

من الأسماء أسماء تتردَّد بين التَّمام والنُّقصان بحسب أحوالها المختلفة، فقد تَرِدُ تامَّة في حال وقد تَرِدُ ناقصة في أخرى؛ لافتقارها لما يُتِمُّ معناها، ومنها:

أيّ:

من الأدوات التي نصَّ النُّحاة على ترددها بين النُّقصان والتَّمام (أي) الموصولة، فلا تكمل اسمًا إلا بِصِلتها، نحو: "أيها تشاء لك، فـ (تشاء) صلة لـ (أيها) حتى كمل اسمًا"(١)، وأمَّا (أي) الاستفهاميَّة والشرطيَّة فتامَّة لا تحتاج إلى صلة(٢).

مَن:

(مَن) الموصولة لا تكمل اسمًا إلا بِصِلتها، قال سيبويه: "هذا باب (أي) مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلا بصلة، فمن ذلك قولك: اضرب أيَّ من رأيت أفضل، فـ (مَن) كمل اسمًا بـ (رأيت)، فصار بمنزلة القوم، فكأنك قلت: أيّ القوم أفضل، وأيّهم أفضل"(٣). وتجيء تامَّة عند أبي علي الفارسي، الذي أجاز كونها غير موصوفة(٤).

ما:

وُصِفَتْ (ما) بأنَّها نكرة، وبأنَّها تامَّة، نحو: بما معجب لك، ونِعِمَّا(٥)، وظاهر كلام سيبويه أنَّ (ما) في (نِعِمَّا وبئسما) فاعل، وأنَّها اسم تامٌّ معرفة، ومثلها قول العرب: إنِّي مما أن أصنع، أي: من الأمر أن أصنع، فـ (ما) وحدَهَا اسم(٦)، "وندر تمامها معرفة هنا(٧)، كما

(١) الكتاب ٢/٣٩٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٢٦، ٤٢٧.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٥٤.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمَّد بن علي بن خروف الأشبيلي، ت: ٦٠٩هـ، تحقيق: سلوى عرب، الطبعة: الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ. ص ٢/١٠٥٩.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٧٣.

(٧) في باب نعم وبئس.

ندُر تمامها نكرةً في باب التعجب، قال ابن خروف: وتكون (ما) تامَّة معرفة بغير صلة، نحو: دققته دقًّا نِعمَّا"[١]، وحكى الفرَّاء عن الكسائي أنَّ العرب جعلت (ما) بمنزلة (الرجل) في (نعم الرجل) حرفا تامًّا، ثم أضمروا (ما)، وتقديره: بئسما ما صنعت، ولم يوافقه الفراء، وجعلها بمنزلة (ذا) من (حبَّذا)[٢].

الظُّروف:

قُسِّمَتْ الظُّروف إلى قسمين: تامٍّ وناقص، فالتَّامُّ: هو ما يستغني به الكلام، ويحسن السكوت عليه في الخبر، نحو: زيد عندك، والنَّاقص: هو الذي لا يستغني به الكلام، ولا يحسن السكوت عليه، نحو: زيد اليوم، فلا بدَّ للكلام من خبر يُتِمُّ معناه[٣].

ويتبيَّن أثر هذا التفريق بين التَّامِّ والنَّاقص في تركيب الجملة، فإذا ذكرتَ بعدهما خبرًا جاز في التَّامِّ نصب الخبر على الحال، كقولك: زيد خلفك سائرًا، وإن كان ناقصًا غير تامٍّ لم يجز نصب الخبر، كقولك: زيد اليوم قادم[٤].

اسم المفعول:

قُسِّمَ اسم المفعول إلى قسمين: اسم مفعول تامٍّ، واسم مفعول ناقصٍ، فمن الفعل المتعدِّي بنفسه يصاغ اسم المفعول التَّامُّ، نحو: صدقته فهو مصدَّق، وحببته فهو محبوب، وأمَّا المصوغ من الفعل اللازم المتعدي بحرف الجرِّ فهو النَّاقص المفتقِر لما يكمِّلُه، وهو الجار والمجرور، نحو: ذهلت عنه، تقول فيه: مذهول عنه، فالتَّامُّ: ما استغنى عن حرف الجرِّ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/١١١١.

(٢) ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: ٢١٥هـ، تحقيق: هدى محمود قراعة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م. ص١/٥٧.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقق: حسن هنداوي، الطبعة: الأولى، دار القلم دمشق، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م. ص ٥/٢٦٨.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٣١٤، ٣١٥.

والنَّاقص: ما افتقر إلى حرف الجرِّ، وهذا أحد الفروق التي يميَّز بها المتعدِّي من اللازم(١).

أسماء تلازِم النقص:

من الأسماء أسماء تلازم النقص في دلالتها وفي تركيبها؛ فلا تكتمل دلالتها إلا بمتمِّمٍ لها، ولا يصحُّ تركيبها إلا بكلام يحقِّق لها دلالتها، ويكمل وظيفتها، ومن ذلك:

أسماء الشرط:

لا يكتمل أسلوب الشرط إلا بـ (الشرط وجوابه وأداته)، وقد جعل سيبويه أسماء الشرط بمنزلة (الذي) في افتقارها لما يكملها اسمًا، فقال: "هذا باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة (الذي)، وتلك الأسماء (مَن، وما، وأيهم)، فإذا جعلتَها بمنزلة (الذي) قلتَ: ما تقول أقول، فيصير تقول صلة لـ (ما) حتى تكمُل اسمًا، فكأنَّك قلت: الذي تقول أقول، وكذلك: من يأتني آتيه، وأيَّها تشاء أعطيك"(٢).

الشبيه بالمضاف:

الشبيه بالمضاف في باب النِّداء هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا خيرًا من زيد، فـ (مِن زيد) من تمام معنى (خيرًا)(٣)، ولحاجته لما يُتَمِّمُ معناه سماه الصيمري بالموصول، قال: "والموصول: كل اسم لا يَتمُّ بنفسه، ويحتاج إلى تمام، كقولك: يا خيرًا من زيد، ويا حسنًا وجهه، ويا كريمًا أبوه؛ لأنَّك لم تُرِدْ أن تنادي (خيرًا وحسنًا) على الإطلاق، فكان ما بعدهما من تمامهما، قال الله ﷻ: ﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠.]"(٤)، وإنَّما لزمه التَّنوين لأنَّه وقع وسط الاسم، فما بعد التَّنوين من تمام الاسم، فصار التَّنوين بمنزلة حرفٍ قبل آخر الاسم(٥).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٤٩/٢، وشرح الكافية الشافية، محمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة: الأولى، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. ص٦٢٩/١، ٦٣٠.

(٢) الكتاب ٦٩/٣.

(٣) ينظر: التخمير ٣٢٦/١.

(٤) التبصرة والتذكرة ٣٣٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٢٩/٢.

المصدر:

مشابهة المصدر للفعل ناقصة لفظًا ومعنًى؛ أمَّا اللفظ ففي الوزن، وأمَّا نقصان المعنى فلأنَّه لا يقع موقع الفعل، كما يقع اسم الفاعل واسم المفعول، بل يحتاج إلى ضميمٍ له، فقدرت (أن) معه؛ لذلك لم يلازم عمل الفعل، ولا يلزمه مسند إليه بعده، ولا يجوز الإضمار فيه(١).

تقسيم الاسم إلى تامٍّ وناقص بحسب حركات الإعراب:

من السِّياقات التي استخدم فيها النُّحاة ثنائيَّة التَّمام والنُّقصان تقسيم الاسم المتمكِّن، فقسَّموه إلى "تامِّ التمكُّن: وهو ما استوفى حركات الإعراب والتَّنوين، وناقص التمكُّن: وهو ما استوفى حركتين من غير تنوين"(٢)، فالاسم الأمكن هو الأتمُّ تمكنًا في باب الاسميَّة؛ لأنَّه لم يعرضه شبه الحرف فيُبنى، ولا شبه الفعل فينقص تمكُّنه بامتناع بعض حركات الإعراب عنه، وهو الممنوع من الصرف(٣).

هذا ما تيسَّر ذكره في القسم الأول من أقسام الكلمة (الأسماء)، ويليه القسم الثَّاني منها، وهو الأفعال.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٤٠٥.

(٢) النهاية في شرح الكفاية ١/١٣٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٦٥.

ثانيًا: الفعل.

تبرز قضيَّة التَّمام والنُّقصان في الأفعال بروزًا جعلها كالخاصَّة بها، وذلك لشهرة تقسيمها إلى أفعال تامَّة وأفعال ناقصة؛ مما جعل النُّحاة **يفردون للأفعال النَّاقصة بابًا خاصًّا بها،** وفيما يأتي سيتبيَّن شيء من مظاهر ومعايير النُّقصان والتَّمام الدَّلالي للفعل عمومًا.

ففي تعريف النُّحاة للفعل قالوا: إنَّه ما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بزمانٍ ماضٍ، أو حاضرٍ، أو مستقبلٍ، فمن تعريفه يتبين أنَّ الكلمة لا تكون فعلًا حتى تَتمَّ دلالتها على معنيين: حدث تُخبِر به، وزمان تدلُّ عليه، نحو: قام، ويقوم(١)، والفعل يدلُّ على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، فلكلِّ زمان صيغة تدلُّ عليه، مع ثبات دلالته على الحدث؛ لوجود حروفه الأصليَّة، ولا تنفكُّ الدَّلالتان عن بعضهما؛ لأنَّ دلالته عليهما ليست دلالة اشتراكيَّة يمكن أن تنفكَّ عن أحدهما، ولكنَّها دلالة مطابقة لا تستغني عن أحدهما، كما أنَّ دلالته على أحدهما دلالة تضمين، لا تتغيَّر في الحدث بتغيُّر صيغته، غير أنَّ زمانه يتغيَّر بتغيُّرها(٢).

وثمَّة مسائل في تمام دلالة الفعل ونقصانها، ذكرها النُّحاة، ونبَّهوا عليها، يجدُر ذكرها هنا.

المعايير الدَّلالية لتمام الفعل:

لتمام دلالة الفعل على الحدث والزمان، ولصحة وقوعه في الكلام، معايير يجب أن تتوفَّر فيه، لا تصحُّ دلالته بدونها، ولا يصلح تركيبه ما لم يتَّصف بها، وهي:

أولًا: أن تكون دلالته على الحدث صحيحةً قائمةً بنفسها(٣)، وأن تكون دلالته على كلِّ زمن بصيغته الخاصَّة به، وقد يدلُّ بصيغته على زمان غير زمانها الذي وُضِعت له، لعارضٍ يعرض لها، نحو: إن قمتَ قمتُ، وإن تقمْ أقمْ(٤).

ثانيًا: أنَّ كل فعل تامٍّ يقتضي في دلالته فاعلًا لا ينفكُّ عنه أبدًا، ولا يُتصوَّر فعل

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٢، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٢٥٤.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية، ٢/٤٣٥، ٤٣٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٤.

(٤) ينظر: التوطئة، ١١٤.

بغير فاعل، ولا معنى للفعل بدونه[١]، ولأنَّه محتاج إليه أصالةً اتَّصل به الضَّمير المرفوع، وجُعِل كالجزء منه[٢].

وقد يقتضي تمام دلالة الفعل ذكر فاعلين، إذا كان من الأفعال التفاعليَّة كـ (تشارك وتقابل) وغيرهما، نحو: تشارك زيد وعمرو[٣]، وذكر الفاعلين ليس على سبيل التعدُّد، وإنَّما بعطف أحدهما على الآخر؛ لأنَّ "الفاعل واحد ليس إلَّا"[٤].

وقد يقتضي تمام دلالة الفعل تعدِّي الفاعل للمفعول ليتمَّ به معناه، فلا يستغني بفاعله، ولا تتم دلالته إلا بذكر مفعوله[٥]، وقد يلزم لتمام دلالته ذكر اسم وخبر، كما في الأفعال النَّاقصة، وقد يحتاج في دلالته كذلك إلى ذكر مصدره لتأكيده، أو زيادة بيانه، ولأنَّه لا ينفكُّ عن زمن، فهو يقتضي بدلالته الزمان الذي وقع فيه، وقد يقتضي أيضًا دلالته على مكان الحدث إذا كان مبهمًا، وربما لزم ذكر العِلَّة التي من أجلها وقع الفعل، وقد يلحق به مفعول معه، هذه خمسة يقتضيها الفعل، وأمَّا حاجته للحال فلهيئة فاعله أو مفعوله، ويلزم ذكره إن توقَّفت صحَّة دلالة الجملة عليه، وأمَّا ذكر التمييز بعده فيلزم إن وجد إبهام ذات أو جملة[٦].

ثالثًا: يجب أن يكون الفعل بدلالته على الحدث وعلى الزمان صالحًا للإسناد، وهو في باب الإخبار أنقص من الاسم[٧]، فلا يسند إليه، ولا يسند إلى حال؛ لأنَّه خبر في الحقيقة، وفائدة الإخبار أن تكون عن محدَّث عنه معروف والحال نكرة[٨]، والصيغة المجرَّدة من الفعل تخلُص في حقيقتها للخبر، ولا تكون لغيره، وقد تزال عن حقيقتها، فتكون الصيغة لفظها لفظ الخبر ومعناها غير ذلك، كالدعاء في نحو: رحمه الله، ويغفر الله له، ولأنَّ الفعل

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١٠١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٧، ٤٢٨.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٣١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٠.

(٥) المصدر السابق ٢/٤٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، ت: ٤٧١هـ، تحقيق: خديجة محمَّد حسين، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، ١٤٠٧/١٤٠٨هـ. ص ٣٢٧، ٣٢٨.

(٧) ينظر: الإيضاح ٧٢.

(٨) ينظر: التخمير ١/٤٤٣.

واقع في باب الإخبار جاء لفظه نكرة، ولو كان معرفة لم يكن للإخبار به فائدة[١].

ولأنَّ دلالة الفعل دلالة تضمين- كما سيأتي-؛ فإنَّه تمتنع عنه عشرة أحكام، فلا يضاف، ولا يخبر عنه، ولا يُثَنَّى، ولا يجمع، ولا يكون فاعلًا، ولا مفعولًا، ولا معرفًا بالألف واللام، ولا موصوفًا، ولا مصغرًا، ولا منسوبًا[٢].

رابعًا: يجب أن يدلَّ الفعل التامُّ في معناه على دلالة صريحة ودلالة تضمين، فالصريحة هي التي يدلُّ اللفظ على معناها بالوضع، والتضمين هي التي يدلُّ على معناها تركيب الكلام[٣]، كما سيأتي بيان ذلك في المطلب الثَّاني.

خامسًا: من تمام دلالة الفعل أنَّه يلزم صيغة واحدة للدلالة على القليل والكثير، فلفظه لا يُثَنَّى ولا يجمع؛ لأنَّ الغرض منهما الدَّلالة على الكثرة، وهي متحقِّقة في دلالة الفعل بلفظه[٤].

تلك أبرز معايير ومظاهر تمام دلالة الفعل، وهذه مسائل متفرقة عن الأفعال، استخدمت في سياقها ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام؛ للتمييز بينها، أو لتقسيمها.

تمام مضارعة الأفعال للأسماء ونقصها:

استُخدمت ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام في تقسيم مضارعة الأفعال للأسماء، فقد قُسِّمت إلى أقسام ثلاثة:

الأول: ما ضارع الأسماء مضارعةً تامَّة، وهي الأفعال المضارعة.

الثَّاني: ما ضارع الأسماء مضارعةً ناقصة، وهي الأفعال الماضية.

الثَّالث: قسم لم يضارع الأسماء بوجه، وهو الأمر، فبُني على السُّكون[٥].

ولأنَّ المضارع شابَهَ الأسماء مشابهةً تامَّة؛ فقد استحقَّ الإعراب، أمَّا الماضي فلأنَّ مشابهته للأسماء مشابهة ناقصة، فقد أعطي مرتبة بين المرتبتين، وهو البناء على الفتح؛ لأنَّ

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ١١٤/١، ١١٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١٤/١، ١١٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٧/١.

الأصل في البناء أن يكون على السُّكون، ولكن لِثِقَل الفعل الماضي وَخِفَّةِ الفتح خُصَّ بالبناء عليه، وأمَّا فعل الأمر فبني على السُّكون لانتفاء مشابهته للأسماء(١).

وهنا مسألة في نقصان الفعل الماضي، فإنَّ قولك: "جئتك إذ قام زيد، لا بأس به، وأمَّا جئتك إذ زيد قائم، فقبيح؛ لأنَّ (قام) ها هنا موضعه رفع بخبر المبتدأ، وخبر المبتدأ حقه أن يكون صفة، أو ما يضارعها من الفعل، والفعل الماضي مضارعته ناقصة غير تامة؛ ونقصانه من حيث إنَّه معترض للمضي، لاسيما إذا لم يكن بالكلام حاجة إلى معنى المضي؛ لأنَّ ذلك مستفاد من الظَّرف، بخلاف: جئتك إذا قام زيد؛ لأنَّ (قام) ليس في موضع الخبر"(٢).

قوة الأفعال وضعفها:

من صفات الفعل أنَّه ثقيل بكثرة مقتضياته المتمَّة لدلالته، وأقل الأفعال رتبةً (كان وأخواتها)، وهي تطلب اسمًا وخبرًا فقط، وأقوى منها الفعل اللازم، وهو يقتضي مصدرًا وفاعلًا وظرفين وعلَّة وحالًا، وأقوى منه الفعل المتعدي، حيث يقتضي ما يقتضيه اللازم، ويزيد عليه بالمفعول، وأقوى منه المتعدي لمفعولين وأقوى منه المتعدي لثلاثة؛ ولذلك خُصَّ الفعل بالجزم تخفيفًا؛ لأنَّ الحركة تزيده ثقلًا(٣).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٤/٤.

(٢) التخمير ٢٧٥/٢.

(٣) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١٥٥/١.

ثالثًا: الحرف.

الحرف ناقص أبدًا، ولا ينفكُّ عنه النقص، فلا يَتمُّ بنفسه، ولا يُتَمِّمُ غيرَهَ، ولا يُخبَر عنه، ولا يُخبَر به(١).

وسمي بالحرف لأنَّه طرف في الكلام وفضلة، ومعنى كونه طرفًا في المعنى أنَّه لا يكون عمدة، ولو كان وسطًا(٢)، وفي اللغة: الحرف طرف كلِّ شيء وشفيره وحدُّه(٣)، قال الزجاجي: "وسمي القسم الثَّالث حرفًا؛ لأنَّه حدٌّ ما بين هذين القسمين، ورباط لهما، والحرف حدُّ الشيء، فكأنَّه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متَّصل بها"(٤).

تعريف الحرف:

اختلفت عبارات النُّحاة في حدِّ الحرف، وتنوعت، وأبرزها قولهم: ما دلَّ على معنى في غيره، وقولهم: ما دلَّ على معنى في غيره لا في نفسه(٥)، وكل تعريفات النُّحاة وأقوالهم تؤكد نقصَهُ الدَّلالي، وأنَّه لا يقوم بنفسه، ويُستثنى من ذلك أقوالٌ يسيرة سيأتي ذكرها.

النقص الدَّلالي للحرف:

بناءً على حدَّي النُّحاة السابقَين فإنَّ النَّقص ملازم للحرف، وإنَّ دلالته على المعنى

---

(١) ينظر: التعليقة على المقرب، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس، ت: ٦٩٨هـ، تحقيق: جميل عويضة، مطبعة السفير، الطبعة: الأولى، الناشر: وزارة الثقافة، عمان الأردن، ٢٠٠٤م. ص ٦٠.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمَّد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م. ص ٢٣، ٢٤.

(٣) ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت: ٨١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمَّد نعيم العرقسُوسي، الطبعة: الثامنة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. ص ٧٩٩.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٤٤.

(٥) ينظر: التعليقة على المقرب، ص ٦١.

متعلِّقة بذكر غيره من اسم أو فعل[١]، وقد اختلف النُّحاة في دلالة الحرف على المعنى على عدَّةِ أقوال:

أولًا: أنَّه يدلُّ على معنى في غيره.

فالمعاني التي يدلُّ عليها الحرف متعلِّقة بغيره من اسم أو فعل، وهذا الرأي لا ينفي دلالة الحرف على معنى في نفسه، ولكنَّ دلالَتَه على معناه الإفرادي متعلقةٌ بغيره[٢]، وقد صرَّح ابن قاسم بذلك، فقال: "وليس المراد أنَّ الحرف لا معنى له البتة، بل المراد أنَّ لمعناه متعلقًا لا بدَّ من ذكره عند ذكر الحرف"[٣]؛ ولذلك أضاف بعض النُّحاة كلمة (فقط) على هذا التعريف؛ لينفي دلالته على معنى في نفسه[٤].

ثانيًا: أنَّه يدلُّ على معنى في غيره لا في نفسه.

وهذا القول ينفي دلالة الحرف على معنى في نفسه[٥]؛ لأنَّه لا يستقلُّ بالمفهوميَّة عن غيره[٦]، ولا فائدة له يضيفها إلا معنى قائمًا بغيره[٧]؛ ولذلك "قال بعضهم: الحرف ما لا يدلُّ إلا على معنى في غيره"[٨].

---

(١) ينظر: التعليقة على المقرب ٦١.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٤، والمفصل ٢٨٣، والجنى الداني ٢٢.

(٣) شرح كتاب الحدود للأبذي، عبد الرحمن بن محمَّد بن محمَّد بن قاسم، ت: ٨٦٠هـ، تحقيق: المتولي بن رمضان، الشروق للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م. ص ٣٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٨/٤، والتذييل والتكميل ٥٠/١.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨/١.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٣/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ت: ٦٦٩هـ، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بغداد ١٩٨٠م. ص ٢٥٤/١.

(٨) شرح الرضي على الكافية ٣٨/١.

ثالثًا: أنَّه يدلُّ على معنى في نفسه.

نسب ابن يعيش[١] والمرادي[٢] إلى أبي علي أنَّه انتقد مَن يقول: إنَّ الحرف دال على معنى في غيره، وقال في التعليقة على كتاب سيبويه: "وأمَّا الحرف فما دل على معنى ولم يجز الإخبار عنه، ولا أن يكون خبرًا"[٣]، وفي تفريقه بين الاسم والحرف في الدَّلالة على المعنى في كتابه المسائل المُشْكِلة قال: "فالاسم أبدًا دالٌّ على المعنى الذي وُضِع له، فهذا أحد ما ينفصل به الاسم من الحرف، وإن اجتمعا في باب الدَّلالة على معنى مفرد"[٤]، وفي موضع آخر قال: "على معنى واحد"[٥] وقال في الإيضاح: "والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٦] وفي المسائل المشكلة صرَّح بأنَّ الحرف دالٌّ على معنى في غيره[٧].

وقال ابن النحاس في التعليقة على المقرب: "والحق أنَّ الحرف له معنى في نفسه؛ لأنَّا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يَفهَم موضوعه لغةً أو لا، فإن لم يَفهَم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنَّه لا معنى له؛ لأنَّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يَفهَم موضوعهما لغةً كان كذلك، وإن خوطب به من يَفهَم موضوعه لغة فإنَّه يفهم منه معنًى؛ عملًا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانًا بـ (هل) وهو يفهم أنَّها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذا عرفنا أنَّ له معنى في نفسه فله طريق آخر، وهو أن نقول: وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نُسَلِّمُ أنَّه لا يفهم منه معنى، فإن قيل: أي فرقٍ بين معنى الاسم والفعل، وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟ قلنا: الفرق بينهما أنَّ كلَّ واحد من الاسم والفعل يفهم منه في الإفراد ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف؛ لأنَّ

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٤٨.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢٢.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة: الأولى، دار المعارف، ١٤١٠هـ. ص ١/١٦.

(٤) ص ٧٠.

(٥) ص ١١٠.

(٦) ص ٧٢.

(٧) ينظر: ص ٦٩.

المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتمُّ مما يُفهَم منه عند الإفراد"(١).

وذكر ابن هشام في شرح اللمحة البدريَّة(٢) متابعة أبي حيَّان لابن النحَّاس في شرح التسهيل، ولم يصرِّح به أبو حيَّان في شرحه للتسهيل، وإنَّما قال بعد إيراده حدَّ الحرف: "ويحتاج ذلك إلى دقيق فكر ونظر، فإنَّ قولك: (كأنَّ، ولعلَّ) كل منهما إذا ذكر للعالِم بالوضع فَهِم من (كأنَّ) التشبيه، ومن (لعلَّ) الترجي، وكذلك (هل)، يفهم منه الاستفهام، وذلك كفهمه من (ضرب) الفعل الماضي، ومن (الكشح) أنَّ معناه الخصر، فيحتاج إلى مميِّز واضح يميِّز دلالة الحرف من دلالة الاسم والفعل"(٣).

رابعًا: أنَّه لا يدلُّ على معنى في نفسه ولا في غيره.

ذهب الشريف الجرجاني إلى أنَّ الحرف لا معنى له أصلًا، لا في نفسه ولا في غيره، مخالفًا بذلك غيره(٤).

والخلاف بين هذه الأقوال هو: هل الحرف بذاته يدلُّ على معنى أم هو مجرد عن الدَّلالة على أي معنى؟ وهي متَّفقة على أنَّ دلالة الحرف على المعنى المراد ناقصة، ولا تتبين إلا بغيره، سواء دلَّ بنفسه على معنى أم لم يدلَّ، فالنقص ملازم له في كل أحواله، سواء ما وقع فيه الخلاف هنا أو غير ذلك من معايير نقصانه الآتية.

---

(١) ص ٦١، ٦٢.

(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوي، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان. ص ١/٢٥٠.

(٣) ص ١/٥٠.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الخضيري الأسيوطي المشهور بالسيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م. ص ٨/٥.

مظاهر نقصان الحرف:

أولًا: أنَّ دلالته على المعنى وتصوُّر معناه في الذهن متوقفة على غيره من اسم أو فعل، فـ (مِن) التي للتبعيض لا يُفهَم منها التبعيض حتى تعرف الكل والجزء للمبعَّض[(١)].

ثانيًا: لا يَتم معنى الحرف ودلالته إلا بجملة، فلا يستغني عن جملة يقوم بها، وهذه الجملة إمَّا أن تكون مكونة من اسمين، نحو: إنَّ زيدًا قائم، أو اسم وفعل، نحو: لن يقوم زيد، أو اسم وظرف، نحو: إنَّ محمَّدًا في الدار[(٢)]، وهذا المعنى الذي يدلُّ عليه الحرف لا يمكن أن يدلَّ عليه الاسم وحده، ولا الفعل وحده، بل لا بدَّ من حرف يدلُّ عليه[(٣)].

ثالثًا: أنَّ الحرف لا يأتلف منه مع غيره كلام، فلا يأتلف من حرفين، ولا من اسم وحرف، ولا من حرف وفعل[(٤)]، وقد ينوب عن الفعل في مواضع مخصوصة، فيجري مجراه في نحو: (نَعم)، و(لا)، و(بلى)، و(إي)، و(إنه)، وحرف النِّداء في نحو: (يا زيد)، و(قد) في قوله: (وكأن قد[(٥)])[(٦)].

رابعًا: أنَّ الأصل في الحرف أن يُوضع لمعنى واحد فقط، وقد يتجاوزه إلى غيره[(٧)]،

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٢٣.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٥.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٤.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ١/٤٠.

(٥) جزء بيت من بحر الكامل، للنابغة الذبياني، يقول فيه:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَن قَدِ.

ينظر: ديوان النابغة الذبياني، ت: ١٨ق.هـ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثَّانية، دار المعارف القاهرة، (بدون)، الشاهد في قوله: (وكأن قد)، حيث حذف الفعل وبقيت (قد) دليلًا عليه، إذ التقدير: وكأن قد زالت. ينظر: ديوانه ٨٩، وسر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: ٣٩٢هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولي، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. ص ٣٩٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، ت: ٦ ق.هـ، دراسة وتحقيق: محمَّد بن حمود الدعجاني، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م. ص ٦٣٦/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٦١/١١.

(٦) ينظر: المفصل ٢٨٣.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٢٤.

وقد يتخلَّف عن معناه الأصلي، فلا يدلُّ عليه[(١)]، ولأنَّ معانيه لا تتعدَّد، ولأنَّ معناه في غيره؛ فقد أصبح جزءًا من الكلمة الداخل عليها، ولذلك بني أبدًا؛ فلو أعربته لكنت أعربت الكلمة قبل تمامها[(٢)].

خامسًا: أنَّ المعنى الدال عليه الحرف لا يقع من الجملة موقعًا يُعرَب فيه كالأسماء، فلا يكون منه فاعلًا، ولا مفعولًا، ولا مضافًا إليه، ولا غيرها[(٣)].

سادسًا: الكثير في دلالة الحرف أن تكون على المعاني دون الأعيان، قال الرضي: "الأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدَّالَّة على المعاني دون الأعيان، وقد تكون دالة على العين أيضًا، كـ (الهمزة) في أضرب، و(نون) نضرب، و(تاء) تضرب، فإنَّها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال"[(٤)].

سابعًا: أنَّ المعنى الدَّالَّ عليه الحرف لا يكون إلا بغيره، وذلك المعنى قائم وواقع في غيره، وهذا ما تفترق به الحروف عن الموصولات التي لا تتمُّ دلالة معناها إلا بغيرها؛ لأنَّ معناها قائم بنفسها[(٥)].

ويُستثنى من اشتراط كون الحرف مصحوبًا بغيره- إذ لا معنى له بنفسه- حروفٌ قد حُذف الفعل منها، وبقيت وحدها مفيدة معنى، وهي (نَعم، ولا، وبلى، وإي)، وغيرها، وفائدتها الحاصلة إنَّما حصلت بتقدير الجملة المحذوفة؛ لذلك ذهب بعضهم إلى أنَّ (يا النِّداء) دخلت لمعنى التنبيه، والفعل مراد بعدها، وقد أطال النُّحاة الكلام عن نيابة حرف النِّداء عن الفعل، وهل يعدُّ بذلك عمدة يتمُّ الكلام به؟ وهو رأي لابن جني، حيث يرى أنَّ تمام الكلام بها جعلها تجري مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء، وأقل أحوالها أن تكون كأحد

---

(١) ينظر: المسائل المشكلة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: يحيى مراد، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م. ص ٧٠.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/١٢٢.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، ت:٤٧١هـ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م. ص ١/٨٥.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/٣٧.

(٥) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/٧٥.

جزأي الجملة، متجاوزة رتبة الحروف، إلى كونها عاملةً، تحمل بعض خصائص الفعل في وصولها لمعمولها بنفسها أو بحرف جر، فتقول: يا عبد الله، ويا لبكر، كما تقول في الفعل: جئته، وجئت إليه(١).

ويرى ابن الحاجب أنَّ ذلك لا يستقيم؛ لأنَّ حرف النِّداء مع المنادى لا يستقلُّ كلامًا تامًّا، وإنَّما ناب الحرف عن الفعل، والاسم منتصب بفعل محذوف(٢).

وبعد ذكر هذه المظاهر لنقصان الحرف، فإنَّ النُّحاة قد استخدموا ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام لتمييز بعض الحروف عن بعض، فجعلوا منها حروفًا تامَّة وحروفًا ناقصة، ومن ذلك ما يلي:

حروف الجر:

قَسَّمَ النُّحاة حروف الجر إلى تامَّة يستغني بها الكلام، وتغني عن ذكر الخبر باطِّراد، وناقصة لا يستغني بها الكلام، ولا تغني عن ذكر الخبر؛ لأنَّ متعلقه لا يُفهَم بمجرد ذكره وذكر معموله، نحو: زيد عنك، وعمرو بك، فلا بدَّ من ذكر المتعلّق ليتمَّ الكلام، فتقول: زيد عنك معرض، وعمرو بك مأخوذ، أمَّا حرف الجرِّ التَّامُّ فيُفهَم ما يتعلَّق به بمجرد ذكره، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣](٣).

حروف القسم:

مما استخدم فيه ثنائيَّة التَّمام والنُّقصان تقسيمُ حروف القسم الثلاثة (الباء، والواو، والتاء) بحسب دخولها على المقسم به، فـ (الباء) تامَّة لدخولها على المضمر والمظهر، نحو: بالله لأفعلنَّ الخير، وبك يا رب لأُصلِّينَّ، أمَّا (الواو) فلا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن (الباء) نحو: والله لأفعلنَّ الخير، وأمَّا (التاء) فلنقصانها عن (الواو) لا تدخل إلا على اسمين من المظهر، وهي تالله، وتربِّ الكعبة(٤).

---

(١) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: ٣٩٢هـ، تحقيق: محمَّد النجار، المكتبة العلمية. ص ٢/٢٧٥-٢٧٨.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/١، ٢١٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣١٨/١.

(٤) ينظر: المفصل ٢٨٧.

خلاصة المطلب:

من خلال ما تقدَّم يمكن تلخيص هذا المطلب فيما يأتي:

- أنَّ كلَّ قسم من أقسام الكلمة المفردة يخضع في نقصانه أو تمامه لمعايير يجب أن تتوفَّر فيه، وهي على درجات متفاوتة في تمامها ونقصانها؛ فالاسم أتمُّ الأقسام الثلاثة، والتَّمام أصلٌ فيه، كما أنَّ الحرف ناقص أبدًا، والفعل بينهما.
- أنَّ ثنائية نقصان بعض الأسماء وحاجتها لما يُتَمِّمُ دلالتها بيِّنة وظاهرة، فقد لا يُفهَم معنى الاسم بمجرد لفظه، بل يكون ناقصًا في دلالته حتى يأتي ما يكمله اسمًا؛ إمَّا بلفظ ظاهر، كالصِّلة، أو الصِّفة اللازمة، أو الإضافة، وإمَّا أن تفسره المشاهدة، كالضَّمير، أو عهد المخاطب، كالمعرف بـ (أل)، أو أمر محسوس كاسم الإشارة، أو غير ذلك.
- من معايير تمام الاسم أن يكون المعنى الدال عليه الاسم معنى صحيحًا، ويلزم صيغة واحدة لمعانٍ مختلفة، ويجب أن يدلَّ على معناه الذي وضع له في كلِّ التراكيب، بنفس الدَّلالة التي يدلُّ عليها إذا كان مفردًا، وأن يكون صالحًا بدلالته لتراكيب الجمل المختلفة.
- من علامات تمام الاسم التي تدلُّ عليه (التَّنوين، ونون جمع المذكر السَّالم، ونون التثنية، والألف واللام، والإضافة) ويدلُّ (ضمير الفصل) على تمام الاسم قبله.
- من الأسماء ما يتردَّد بين النقص والتَّمام كـ (مَن، وما)، ومنها ما قسِّم إلى ناقص وتامٍّ، كـ (الظُّروف واسم المفعول)، ومنها ما يلازم النقص دلاليًّا وتركيبيًّا، كـ (الأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، والشبيه بالمضاف).
- تبرز ثنائية التَّمام والنُّقصان في الفعل بشكل أكبر، لما اختصَّت به الأفعال النَّاقصة من منزلة في كتب النُّحاة جعلت هذه الثنائية كأنَّها خاصَّة بالفعل.
- مِن أبرز معايير تمام دلالة الفعل أن تكون دلالته على الحدث صحيحة قائمة بنفسها، ولا تنفكُّ دلالته عن فاعل يعقبه أبدًا. وأن يكون بدلالتيه الزَّمنيَّة والحدثيَّة صالحًا للإسناد.
- استُخدمت ثنائيَّة التَّمام والنُّقصان لبيان تمام مضارعة الأفعال للأسماء ونقصانها،

فالمضارع تامُّ المضارعة، والماضي ناقص المضارعة، والأمر لم يضارع بوجه.

- الحرف ملازم للنقصان، ولا يأتلف به كلام، فلا يَتمُّ بنفسه، ولا يُتِمُّ غيره، ولا يُخبر عنه ولا به.
- مِن أبرز مظاهر نقصان الحرف أنَّ دلالته على المعنى وتصوُّر معناه في الذهن متوقفة على جملة تقوم به، وأنَّ دلالته تكون على المعاني دون الأعيان، وأنَّ المعنى الدالَّ عليه الحرف قائم وواقع في غيره.
- استخدم بعض النُّحاة ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام لتقسيم بعض الحروف، كتقسيم حروف الجرِّ، وحروف القسم، إلى تامٍّ وناقص.
- مِن مظاهر نقص الحرف أنَّه لا ينوب عن الاسم ولا يرادفه، أمَّا الفعل فقد يدلُّ الحرف على معناه، كحرف الجواب (نَعم)، وقد يجري مجراه ويحمل بعض خصائصه كـ (يا) النِّداء.

المطلب الثَّاني

النُّقصان والتَّمام في التركيب

بعد أن تناول المطلب الأول معايير نقصان وتمام أقسام الكلمة المفردة، يتناول هذا المطلب تركيب وتأليف الأقسام الثلاثة بعضها مع بعض، مما يكوّن كلامًا، وما يشترط لصحة تأليف الكلام الذي تتحقق به الألفة التامة بين جزأيه، وما يجب في تركيبه من أن يتحقَّق لأفراده من التَّمام التركيبي ما يحقق لها التَّمام الدَّلالي في الجملة، من خلال ذكر بعض إشارات النُّحاة إلى أهم معايير النُّقصان والتَّمام التركيبي التي ذكروها عند حديثهم عن الوظائف الأساسيَّة النَّحويَّة في (المسند والمسند إليه) ومعايير تمام (الإسناد)، ومعايير النُّقصان والتَّمام في تركيب الفضلات كـ (الحال، والتمييز، والاستثناء، والتوابع)، وغيرها من الأساليب النَّحويَّة الأخرى، كـ (أساليب المدح والذم، والشرط)، ومعايير النُّقصان والتَّمام في تركيب بعض الحروف، وكذلك معايير النفي، وتحول الجملة من التَّمام إلى النُّقصان، وخاتمة المطلب خلاصة لأبرز ما ورد فيه.

أولاً: المسند والمسند إليه:

تتحقق الفائدة من الكلام بتحقُّقِ الألفة بين جزأيه، بإسناد أحدهما للآخر(١)، فلا تحصل من الاسم مفردًا دلالة تامَّة حتى يأتلف مع اسم مثله أو فعل أو جملة، وكذلك الفعل لا يكتمل معناه، ولا يفيد، حتى يأتلف مع اسم هو جزء الجملة، أمَّا الحرف فلا تتحقق فائدته ولا يتبيَّن معناه إلا بجملة تامة يأتلف معها(٢)، والإسناد يحقِّق لركني الجملة تمامهما التركيبي والدَّلالي، وهو إضافة كلمة إلى أخرى على سبيل الإفادة، ولا تتحقَّق الإفادة إلا في مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل(٣).

و"حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء، وإمالته إليه، وجعله متصلًا وملامسًا"(٤)، وهو يقع بين اسمين، أو بين اسم وفعل، وأمَّا الحرف فلا يقبل الإسناد بنفسه ولا بنظير(٥)، قال الرُّمَّاني: "ولا تصحُّ فائدة في الكلام إلا باسم؛ لأنَّ الاسم هو الذي يدلُّ على المعنى الذي يعلمه المخاطب، فأمَّا الفعل فدلالته الإفادة، ودلالة الحرف دلالة الجزء من الكلمة"(٦)؛ وجزء الشيء لا يكون مع غيره كلامًا حتى يتمَّ(٧)، ويدخل الحرف على ركني الجملة فيكون كلامًا، ولا قيمة له بغيرهما(٨).

ولا تتم فائدة المسند إلا بالمسند إليه، ولا يستغني أحدهما عن الآخر(٩)؛ لأنَّ حقيقتهما تعلق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب(١٠)، وهما عمدتان في الجملة لا يصحُّ تركيبٌ بدونهما، ولا يجوز حذفهما إلا بدليل يدلُّ عليهما، وما زاد عنهما فهو فضلة في الكلام،

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٨.
(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٤٩.
(٣) ينظر: التخمير ١/١٥٧.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٧٧.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/١٠.
(٦) شرح كتاب سيبويه للرماني ١/١٣٩.
(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٣.
(٨) ينظر: الإيضاح ٧٢.
(٩) ينظر: الكتاب ١/٢٣.
(١٠) ينظر: شرح التسهيل ١/٩.

يجوز الاستغناء عنه، وكل ما كان من تمام المسند أو المسند إليه فهو تابع له في وجوب ذكره، ومنزلته من الكلام في منزلة بين العمدة والفضلة، كـ (المضاف) إلى أحدهما، أو ما كان مفتقرًا لما يُتَمِّمُ معناه، كـ (الموصول وصلته)(١).

والعمدة في الكلام هو "عبارة عمَّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام، إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به"(٢)، وفي مسائل قليلة قد يُستغنى عن العمدة في الكلام، فلا يؤثر في كونه عمدة، كالاستغناء بالحال عن الخبر، وسدّ الفاعل مسدَّه، وقد يعرض للفضلة لزومُ ذكرٍ في الكلام، فلا يؤثر ذلك في كونها فضلة(٣)، "فمن الفضلات ما لا يتمُّ الكلام إلا به كقولِهِ تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، فـ (معرضين) حال من الضَّمير المخفوض، ولا يستغني الكلام عنها؛ لأنَّ الاستفهام في المعنى إنَّما هو عنها، ومما يبيِّن ذلك أيضًا قولهم: ما زلت بزيد حتى فعل، فلا يتمُّ الكلام بقولك: بزيد"(٤).

ويمكن إيجاز أهم المعايير التي يجب توفرها في الإسناد ليكون تامًّا في تركيبه ودلالته بما يأتي.

معايير تمام الإسناد:

أولًا: أن يُحقق الإسناد معنى ثالثًا ممكنًا وجودًا وعدمًا، غير ما يدلُّ عليه المسند وحده، وما يدلُّ عليه المسند إليه وحده، فـ (زيد) يدلُّ على رجل معيَّن، و(ذاهب) يدلُّ على ذي ذهاب، وبإسناد الكلمتين لبعضهما يتحقَّق معنًى ثالثٌ، وهو نسبة الذهاب إلى زيد(٥).

ثانيًا: أن يكون طرفا الإسناد صالحَين للتركيب، وأن يكون إسنادهما دالًّا بالوضع مفيدًا، فالمفرد من الكلام لم يوضع لذاته؛ وإنَّما وضع ليؤلف مع غيره كلامًا تامًّا، ومعرفة

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٥.
(٢) المصدر السابق ١/٢٦٥.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢١، ٣٢٢.
(٤) الأشباه والنظائر ٥/٣٠٠.
(٥) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/٩٢.

معنى المفرد من اللفظ والمعنى ودلالتهما التامة على حقيقة معناهما الذي وضعا له متقدِّم على معرفة دلالة الإسناد وتركيبه، فلا يتمُّ إسناد وتركيب إلا بتمام أفراده، وصحة دلالتها[١]. والأصل أن يجري الإسناد مجرى الأخبار، وقد يفيد غير ذلك، كـ (فعل الأمر)[٢]، وقد يقع إسناد ولا تتحقَّق منه فائدة، نحو: هل زيد قائم؟ فالإسناد هنا لم يتحقق منه خبر مفيد[٣]، وكذلك لا يتحقَّق الإسناد باللفظ المهمل كـ (ديز) مقلوب زيد؛ فدلالته عقليَّة لا وضعيَّة، فهو يدلُّ على حضور ناطق فقط[٤].

ثالثًا: أن يكون الإسناد مقصودًا لذاته لا لغيره، فليس من الإسناد إسناد الجمل الموصولة والمضافة؛ لأنَّه مقصود لغيره، فلا يكون كلامًا؛ لأنَّه جزءُ كلامٍ، كـ (قاموا) في قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا[٥].

رابعًا: أنَّ جملة الإسناد تتكوَّن من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، ولا شيء غيرها يمكن أن يكون كلامًا تامًّا في تركيبه ودلالته إلا ما كان نائبًا عن الخبر كما سيأتي.

خامسًا: أنَّ الإسناد نسبة ورباط بين المسند والمسند إليه، فرافع المبتدأ الابتداء، ورافع الخبر المبتدأ، ورافع الفاعل هو ما أُسنِد إليه من فعل أو مضمن معناه لا الإسناد؛ لأنَّ العمل للَّفظ الصالح للعمل، والفعل موجود فلا يصار للعامل المعنوي[٦]، والرفع في الإعراب يقع على ما لا يَتمُّ الكلام إلا به كـ (المبتدأ والفاعل والخبر)[٧]، ولركني الإسناد أحوال في تركيبهما، وشروط لتمامهما، فيما يلي ذكرها.

المبتدأ والخبر:

تتكوَّن الجملة الاسميَّة من مبتدأ وخبر، ولا يقع مبتدأ إلا ومعه خبر يُتِمُّ فائدته، ويجب أن يكون المبتدأ تامَّ الدَّلالة غير مبهَم؛ لذلك ذكر النُّحاة مسوِّغات الابتداء بالنكرة لتتحقَّق بها

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١/٨٧.

(٢) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/٧٦، ٧٧.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١/٧، ٨.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢/١٠٧.

(٧) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/١١٩.

الفائدة، ويكوِّن المبتدأ مع خبره كلامًا تامًّا، سواء كان الخبر مفردًا أو جملة، وسواء كان واحدًا أو متعدِّدًا، ولا بدَّ لهذا الخبر من تمام في تركيبه ودلالته تتحقَّق به فائدة ذِكْر المبتدأ، وتصحُّ به الجملة(١)، وفيما يلي أبرز معايير تمام الخبر.

معايير تمام الخبر:

أولًا: أن يحتمل الصدق أو الكذب؛ لتتمَّ به الفائدة، ويصدُق مصطلح الخبر عليه(٢).

ثانيًا: إذا كان الخبر جملةً فإنَّه يلزم أن يشتمل على رابط يربطه بالمبتدأ، وهو الهاء(٣)، ولم تحتج جملة الخبر إلى الربط بالواو؛ لأنَّ جملة الخبر من تمام الكلام، ولكن يجب الربط بها عند حدوث أدنى انفصال وذلك عند وقوعها بعد إلا في نحو: ما حسبتك إلا وأنت بخيل(٤).

ثالثًا: الخبر النكرة لا يفيد ما لم يعتمد على معرفة، لذلك اشترط أن يكون في الخبر إيضاح، وزيادة بيان تحصل به فائدة ذكر المبتدأ، فإن كان الخبر مبهمًا وجب ذكر ما يخصِّصه من حال أو خبر، نحو: هذا مَن أعرف منطلق أو منطلقًا(٥).

الاستغناء عن الخبر:

يُستغنى عن الخبر، ويتمُّ الإسناد بدونه، وتتحقق فائدة المبتدأ بغيره في موضعين:

الأول: إذا وقع المبتدأ وصفا بعد نفي وشبهه؛ لكونه في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فتمَّ المبتدأ بفاعله كلامًا سدَّ مسدَّ الخبر، نحو: أقائم الزيدان؟ ويرى الرضي ألا خبر للمبتدأ (الوصف) أصلًا، لأنَّه كالفعل، والفعل لا خبر له(٦)، ولا يمكن تقدير الخبر لتمام المعنى بدونه، فلا فرق من حيث تمام الكلام بين نحو: أقائم الزيدان؟ وأيقوم الزيدان؟ لأنَّ

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٢٢٧.

(٣) ينظر: المفصل ٢٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٢١.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٢٥.

معنى الصِّفة قريب من معنى الفعل المضارع(١).

وقد أعمل البصريون صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل، رغم فوات الصيغة التي شابهت الفعل لِعِلَّة دلاليَّة، وهي أنَّ المبالغة في المعنى أتمت نقصان مشابهة الفعل(٢).

الثَّاني: تتمُّ فائدة المبتدأ، ويُستغنى عن الخبر، إذا نابت الحال مناب الخبر في نحو: ضربي زيدًا قائمًا، ويرى الكسائي، والفراء، وهشام، وابن كيسان، أنَّ الحال هي الخبر، وليست سادَّةً مسدَّهُ، ونصب الخبر على الخلاف، لأنَّه ليس هو المبتدأ في المعنى(٣).

الفعل والفاعل:

ركنا الجملة الفعليَّة، لا تتمُّ إلا بهما، ولا يُتصوَّر وجود فعلٍ بغير فاعل حقيقي أو مجازي يُسند إليه، وتختلف حاجة الفعل للإسناد إلى الاسم قوةً وضعفًا، فـ "حالة يقتضيه فيها الفعل بقوة وهي حالة الفاعليَّة، وحالة يقتضيه فيها الفعل بضعف وهي حالة المفعوليَّة، وحالة يقتضيه فيها الفعل لا بضعف ولا قوة، وهي حالة ما بعد الفاعل وما قبل المفعول"(٤).

وللفعل معايير في تمام تركيبه ونقصانه، وأهم ما يجب أن يكون عليه، وأبرز ما يتميَّز به، وما يفترق فيه عن غيره في تركيبه سيتبيَّن بما يلي:

المعايير التركيبيَّة للفعل:

أولًا: يجب أن يكون الفعل بدلالتيه الزَّمنيَّة والحدثيَّة صالحًا لتركيب الجملة، ويقع أبدًا مسندًا، ولا يُسنَد غيره إليه(٥)؛ لأنَّه خبر في الحقيقة، والخبر لا يسند إليه؛ لأنَّ فائدته تحصل بإسناده إلى مخبر عنه معروف(٦)، ولا يجوز إسناد شيءٍ من الفعل إلى الحال باتفاق(٧).

---

(١) ينظر: التخمير ٢٧١/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٢٢/٣، ٤٢٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠٠/٣، ٣٠١.

(٤) التخمير ٢١٣/٣.

(٥) ينظر: الإيضاح ٧٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١.

(٧) ينظر: التخمير ٤٤٣/١.

ثانيًا: تمتنع إضافة الفعل؛ لأنَّه لا بدَّ له من فاعل بعده، فإن أضفته أضفته مع فاعله، فتكون الإضافة للجملة من الفعل والفاعل، وهذا ممتنع[١].

ثالثًا: تنقسم دلالة الفعل إلى دلالة صريحة يدلُّ عليها لفظه، ودلالة تضمين يدلُّ عليها تركيب الكلام، فكلمة (ضارب) تدلُّ على الفاعل بصريح لفظها، وتتضمَّن الدَّلالة على المضروب؛ لأنَّه لا ينعقد معنى الضارب إلا بوجود مضروب، والدَّلالة إمَّا بالتصريح فقط كـ (زيد)، أو التصريح والتضمين كـ (ضارب)، أو التضمين فقط، وهو في كل فعل؛ لانعقاد دلالته على معنى المصدر، فالمعنى منعقد به[٢].

رابعًا: الفعل لا يقوم بنفسه في الجملة؛ لأنَّه لا بدَّ له من اسم يعتمد عليه وهو الفاعل[٣].

ومن الأفعال ما لا يكتفي بدلالته على فاعل واحد حتى يشترك معه غيره، وهي الأفعال التفاعليَّة التي تحدث من اثنين، كـ (اقتتل، واختصم، وتقابل)، تقول: تخاصم زيد وعمرو، وتقابل محمَّد وبكر، ولا يعطف بينهما بغير (الواو)، فلا يجوز: اختصم زيد فعمرو؛ لأنَّ الثَّاني لا يجتمع مع الأول بـ (الفاء) التعقيبيَّة، ولا غيرها من حروف العطف، فإن كان الفاعل مثنى أو مجموعًا اكتفي به معرفًا بـ (أل)[٤].

وفي نحو: ضارَب زيد عَمرًا، انقسمت الفاعليَّة والمفعوليَّة لفظًا، واشتركت معنى؛ لأنَّ كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل الآخر، فهما شريكان في الفاعليَّة والمفعوليَّة معنى، وفي اللفظ اقتسما فجعل (زيد) فاعلًا، و(عَمرًا) مفعولًا، وليس لأحدهما فضل على الآخر بالرفع أو النصب، أمَّا في نحو: تضارب زيد وعمرو، فهما شريكان في الفاعليَّة لفظًا، ولذلك رُفعا، وشريكان في الفاعليَّة والمفعوليَّة معنى؛ لِفعلِ كل واحد بصاحبه مثل الآخر[٥].

---

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/٥٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ١/١١٤، ١١٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/١٦.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٣١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٥٣، ٤٥٤.

خامسًا: لا تتمُّ دلالة الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال إلا بقرينة تدلُّ عليه، ولا ينطقه العربي إلا وهو يقصد دلالته على أحدهما، ويقع اللبس بينهما عند عدم القرائن[١]، أمَّا الماضي والأمر فدلالتهما مجردة عن القرائن، وقد تُغيِّر القرائن دلالة الماضي إلى المستقبل، كدخول أدوات الشرط عليه، نحو: إن قام زيد قمت، وأمَّا الأمر فملازم الدَّلالة على المستقبل[٢].

سادسًا: جواز تضمين بعض الأفعال معاني بعض[٣]، فتدلُّ على دلالتها، وتعمل عملها، وتجري مجراها، قال سيبويه معقِّبًا على عمل (جاء) وغيرها عمل (كان): "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"[٤].

وفائدة التضمين الدَّلالية أنَّه يعطي مجموع معنيين[٥]، وأمَّا أحكامه التركيبيَّة فإنَّ الفعل المتضمن معنى الآخر يجري مجراه، ويأخذ أحكامه، فاللازم يتعدى إذا تضمَّن معنى فعل متعدٍّ، والمتعدِّي لواحد يتعدَّى لأكثر من ذلك إذا تضمَّن معنى فعل متعدٍّ لأكثر من واحد، والمتعدِّي بحرف معيَّن يتعدَّى بحرف آخر إذا تضمَّن معنى ما يتعدَّى به، والتام يأخذ أحكام النَّاقص إذا تضمَّن معناه، وجوز الرضي تضمين كثير من الأفعال التامة معنى الأفعال النَّاقصة، نحو: كَمُل زيد عالماً، أي: صار عالمًا كاملًا[٦]، ويرى ابن هشام أنَّ التضمين سماعي لا ينقاس عليه[٧].

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٧، ١٨.

(٣) عرَّف النحاة التضمين النَّحوي "بأنَّه التوسُّع في استعمال لفظ يجعله مؤديًا معنى لفظ آخر مناسب له، فيعطى الأول حكم الثَّاني في التعدي واللزوم". التضمين في النحو العربي. ص ٤٤١.

(٤) الكتاب ١/٥١.

(٥) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت:٥٣٨هـ، الطبعة: الثَّالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ. ص ٢/٧١٧

(٦) ينظر: شرح الكافية ٤/١٨٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوي، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، الطبعة: الأولى، مطابع دار السياسة السلسلة التراثية ٢١، الكويت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م. ص ٥/١٩٢.

سابعًا: عمل الفعل، تختلف وظيفة الأفعال النَّحويَّة بحسب نوعها (تام أو ناقص)، و(لازم أو متعدي)، وهذان التقسيمان أهم قضايا عمل الفعل التركيبيَّة، وهي كما يلي:

نقصان الأفعال وتمامها:

لقد شغل (الفعل النَّاقص) حيزًا كبيرًا من كلام النُّحاة في ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام بدءًا من مصطلح (الفعل النَّاقص)، وما يرد عليه من استفهامات، مثل: ما سبب التسمية؟ وما مفهومه؟ وما الأفعال المشمولة بهذا المصطلح؟ وهل قائمتها منفتحة أو محصورة؟ إلى غير ذلك من القضايا التَّركيبيَّة والدَّلالية المتعلقة بالفعل النَّاقص، وحيث إنَّ الكلام فيه يحتاج إلى مزيد بسط فسيُخصُّ بمزيد بيان في نهاية هذا المبحث(١).

تعدِّي الفعل ولزومه:

سبق القول إنَّ الفعل يتمُّ بفاعله، وقد يكتفي به دلاليًّا كما اكتفى به وظيفيًّا فيكون لازمًا، وقد يقتضي لتمام دلالته أن يطلب بعد فاعله مفعولًا- أو اثنين أو ثلاثة- يتم به المعنى إذا كان متعديًا، سواء كان متعديًا بنفسه، أو بحرف جرٍّ، أو بالهمزة، أو بالتضعيف، والفعل المتعدي هو كل فعل توقَّف فهم معناه على متعلِّق به، كـ (قتل، وعلم)، فهو من المعاني النِّسبيَّة التي لا تدرك إلا بما هو منسوب إليها(٢).

وهنا ثلاث مسائل تركيبيَّة، مهمة في تمام الفعل المتعدي بمفعوليه، أو بمفاعيله، هي:

الأولى: لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في المتعدي لاثنين مما أصله مبتدأ وخبر؛ لأنَّهما مخبَر عنه وخبر، ولأنَّ الفائدة تتمُّ بالمفعولين جميعًا، والفعل والفاعل مبنيَّان عليهما، فهما كاسمي (كان) و(إنَّ) وخبريهما(٣)، تقول: ظننت زيدًا قائمًا، والمفعول الثَّاني هو محلُّ الفائدة من الكلام؛ فالاعتماد عليه أكثر من ذكر المخبر عنه، فالفائدة أو الشكُّ في قولك: حسبت زيدًا منطلقًا، وقع على (منطلقًا) لا في ذات (زيد)(٤).

---

(١) ينظر: ص ٨٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٦/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٦١/١-٣٦٦.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، ت:٤٧٦هـ، تحقيق: رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المغرب، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م. ص ٢٥٧/١.

ويجوز الاقتصار على أحد المفعولين في نحو: (كسوت، وأعطيت)؛ لتغاير مفعوليه، ولأنَّ الفائدة قد تنعقد بأحدهما(١)، ويجوز حذف المفعولين جميعًا ما لم تتوقَّف عليهما الفائدة(٢)، وحذفهما جميعًا أخفُّ من حذف أحدهما(٣).

أمَّا ما تعدَّى لثلاثة مفاعيل فيجوز فيه الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنَّه بمنزلة الفاعل، والفاعل يجوز الاقتصار عليه(٤).

الثَّانية: يشترط لجواز قطع (ظننت وعلمت) وأخواتهما عن العمل أن يكون الكلام تامًّا، فإذا ألغيتها عاد الكلام إلى أصله مبتدأ وخبر؛ لأنَّ الملغى نظير المحذوف، نحو: زيد ظننت منطلق، بإلغاء (ظننت)، فالتقدير (زيد منطلق)، فدخلت (ظنَّ) والكلام تامٌّ، ولا يجوز أن يلغى من الكلام ما يبقيه غير تام، كـ (أعلمت وأريت)، فلا تلغى، نحو: أعلمت بشرًا خالدًا خير الناس، فلو ألغيت فقلت: بشر خالد خير الناس، لكان كلامًا غير تامٍّ؛ لبقاء (بشر) بغير خبر(٥).

وإذا تأخَّر الفعل عن الصدر ضعف عمله، فقولك: زيدًا حسبت قائمًا، أقوى من قولك: زيدًا قائمًا حسبت، وزيدًا قائمًا حسبت، أقوى من قولك: زيدًا قائمًا اليوم حسبت؛ فطول الكلام يضعف عمل المتأخر(٦).

ظنَّ وأخواتها:

عدَّ الكوفيون (ظنَّ وأخواتها) أفعالًا ناقصة، قال الفرَّاء: " وكل موضع صلحت فِيهِ (فعل ويفعل) من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة، كما تنصب (كان وأظنُّ) لأنَّهنَّ نواقص في المعنى، وإن ظننت أنَّهنَّ تامَّات"(٧) وقال في موضع آخر: "وقد تقوله العرب فِي (ظننت

(١) ينظر: المفصل ٢٦١.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٥٣/١.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٥٨/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٣/٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٣٢٩/٤.

(٧) معاني القرآن، ص ٢٨١/١.

وأخواتها) من (رأيت، وعلمت، وحسبت)، فيقولون: أظنُّني قائِمًا، ووجدتُني صالِحًا، لنقصانِهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم"[١]، ونبَّه الطبري على حاجة (حسب، ورأى) إلى اسم وخبر منصوبين ليتم معناهما[٢].

وأجرى ابن مالك (ظنَّ وأخواتها) مجرى (كان وأخواتها)، إذا صيغت للمفعول، "تقول في علم زيد عَمرًا فاضلًا: عُلِمَ عمرٌو فاضلًا، فيجري مجرى: كان عمرٌو فاضلًا، في الأحكام كلها"[٣].

فعل التعجب:

من السياقات التي استخدمت فيه ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام اشتراط تمام الفعل لما يصحُّ أن يصاغ منه فعل التعجب، فلا يتعجب من الأفعال النَّاقصة (كان وأخواتها)[٤].

وبعد الحديث عن الفعل يأتي بعده ذكر الفاعل، ومعايير تركيبه معه في الجملة الفعليَّة.

الفاعل:

من أهم القضايا التي يشار إليها في باب الفاعل أن يسند إليه فعل تامٌّ مبنيٌّ للمعلوم، فلا يسند إليه الفعل النَّاقص؛ لأنَّ الفعل النَّاقص لا يطلب فاعلًا، بل اسمًا وخبرًا، وإن كان الفعل مبنيًّا للمجهول ناب عن الفاعل مفعوله أو غيره مما تصحُّ نيابته[٥].

معايير تركيب الجملة الفعليَّة:

أولًا: لا تتمُّ الجملة الفعليَّة إلا بذكر الفاعل، فإن ظهر، وإلا فضمير استتر، ولم يعرف حذفه، ولم يرد في كلام العرب[٦].

---

(١) المصدر السابق ٢/١٠٦.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، ت:٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. ص ٧/٤٣١، ٢١/٣١٩، ٢٤/٥٢٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٥٧٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠٥، ١٠٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠٧.

ثانيًا: يجب أن يلي الفاعل الفعل التام، فلا يتقدَّم عليه أبدًا؛ لأنَّه كالجزء منه، المتمِّ للفظه ودلالته، فهو مفتقر إليه لا ينفكُّ عنه مطلقًا(١)، ولأنَّه من تمامه، وكالجزء منه، وقع بين لامه وحركته، في نحو: يضربون(٢).

ثالثًا: نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الإسناد، والإسناد شيء واحد لا يختلف، ونسبة الفعل إلى مفعوله على جهة التَّعلُّق، والتَّعلُّق يختلف، لذلك فالفاعل شيء واحد لا يتعدَّد؛ أمَّا المفعول فيتعدَّد ويختلف، فتارة يكون المتعلق مفعولًا به، وتارة مفعولًا مطلقًا إلى غير ذلك من الفضلات(٣).

رابعًا: من التَّمام التركيبي والدَّلالي للفعل والفاعل مسألة موافقة الفعل لفاعله في تذكيره أو تأنيثه، على نحو ما فصَّلَه النُّحاة من وجوب تذكير الفعل، أو وجوب تأنيثه، أو جواز أحدهما بحسب حال الفاعل(٤).

وتمام التركيب والإسناد لركني الجملة هي القضيَّة الأساسيَّة في ثنائية النُّقصان والتَّمام، ولكنها استخدمت في تفاصيل مسائل تركيبيَّة، وأساليب نحويَّة متعدِّدة، ومنها ما سيأتي.

---

(١) ينظر: المفصل ١٨.

(٢) ينظر: التخمير ٢٣٣/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٢٠/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١١٠/٢.

ثانياً: مسائل في تمام التركيب ونقصانه في أبواب مختلفة:

الضَّمير:

من المعايير التركيبيَّة التي يجب الالتزام بها؛ لتحقيق تمام تركيب الضَّمير في الكلام ما يلي:

أولًا: يختلف الضَّمير المتصل عن الضَّمير المنفصل في تتمتهما للكلام، واستقلالهما عن غيرهما، فالضَّمير المتصل لا يستقلُّ عمَّا قبله؛ لأنَّه تتمة لعامله لا ينفصل عنه، وكأنَّه من حروفه، والضمائر المستترة متصلة في نحو: زيد ضرب، وضربت زيدًا[١]، وهو كالجزء من فعله، وإنَّما يكون الشيء كجزء الكلمة الذي تتم فيه إذا كانت مقتضية له بالأصالة، والفعل مقتضٍ للمرفوع، ولا يخلو منه؛ لذلك صحَّ أن يجعل الضَّمير المرفوع كالجزء الأخير من الفعل[٢].

وأمَّا الضَّمير المنفصل فهو مستقلٌّ بنفسه، لا يحتاج إلى كلمة قبله كالتتمة له، بل هو كالاسم الظاهر يجوز استقلاله بنفسه، وانفصاله عن عامله، نحو: ما أنت اليوم قائمًا، ولو كان جزءًا مما قبله لم يجز أن ينفصل عنه[٣].

ثانيًا: من مسائل التَّمام التركيبي والدَّلالي للضمير المتصل مسألة اتصاله بضمير آخر وانفصاله عنه، والكلام فيها طويل، ومختصره أنَّها متوقفة على **كون أحدهما جزءًا من عامله**، والآخر تابعًا، نحو: رأيتك إياك؛ لأنَّ الفعل لا يطلب التابع حتى يتصل به، وكذلك يتقدَّم المرفوع المتصل على المنصوب لتمام اتصاله بالفعل، فهو كجزء الفعل، نحو: ضربتني.

وعلى **كونه تامَّ التعريف أو ناقصَه**، فيقدم الأعرف على الأنقص تعريفًا، مع جواز اتصال الثَّاني أو انفصاله، نحو: أعطاكه زيد، وأعطاك إياه زيد، ولا يتصل الأعرف بالأنقص عند سيبويه، وحكى عن النُّحاة تجويزه، نحو: أعطاهوك، ونفى عن العرب التكلُّم به، وإنَّما هو قياس من النُّحاة، وضعوه في غير موضعه، ويجوز في المتساويين تعريفًا تقديم أحدهما على الآخر، وكذلك الاتصال والانفصال، نحو: أعطاهوها وأعطاهاه، ويجوز أعطاه إياه وهو الكثير في كلام العرب[٤].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢/٤٢٧، ٤٢٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢/٤٠٨.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/٣٦٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/٤٣٨، ٤٣٩.

صلة الموصول:

الموصولات **أسماء ناقصة**، مفتقرة لصلة تُتِمُّ معناها ولا تنفكُّ عنها، وأشبه شيء بهما المركب تركيبَ مزجٍ(١)، كما سبق بيان ذلك في المطلب الأول(٢)، وفي هذا المطلب **ذِكرٌ لبعض المعايير التي يجب أن تتوفَّر في الصلة**، لسلامة تركيبها مع الموصول، وصحة دلالتها عليه، ليتم كونه اسمًا، ويصحَّ إسناده لغيره أو الإسناد إليه.

المعايير التركيبيَّة لتمام الصِّلة مع موصولها:

أولًا: يشترط في الصلة التي تُتِم الموصول عدة شروط، هي:

١. أن تكون من الجمل التي تقع صفات.

٢. أن تكون محتملة للصدق والكذب.

٣. أن تشتمل على رابط يربطها بالموصول.

٤. ألا يفصل بين الصِّلة وموصولها.

٥. ألا تتقدَّم الصلة على موصولها، ولا جزء منها.

٦. ألا يتقدَّم بعض أجزاء الصِّلة على بعض(٣).

ثانيًا: لا يجوز الإخبار عن الموصول، ولا الاستثناء منه، ولا إتْباعه، إلا بعد استيفائه صلته(٤).

ثالثًا: ليس للصِّلة عمل في الموصول، ولا فيما قبله(٥).

رابعًا: إذا تمَّ الموصول بصلته فإنَّه يُتم جزء جملة، مبتدأً أو خبرًا أو فاعلًا أو يكون

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين حضر الخضيري الأسيوطي المشهور بالسيوطي، ت:٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م. ص ٢٨٥/١.

(٢) ينظر: ص ٢٥.

(٣) ينظر: اللمع في العربيَّة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: ٣٩٢هـ، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت. ص ١٨٩، والمفصل ١٤٢، وشرح التسهيل ٢٣٢/١.

(٤) ينظر: التوطئة ١٧٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١٣٥/١، واللمع في العربيَّة ١٨٩.

فضلة[١].

خامسًا: يجوز حذف الموصول الاسمي إذا علم، على رأي الكوفيين وبعض البصريين، وبه قال ابن مالك، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي: وبالذي أنزل إليكم[٢].

اسم الإشارة:

ذكر النُّحاة عدة مسائل في تمام اسم الإشارة التركيبي، هي:

الأولى: إذا تمَّ اسم الإشارة دخلت اللام عليه، ولذلك يشار للمثنى بـ (ذانِ، وذين، وتانِ، وتين)، بتشدد نونهما، والأصل في النون الثَّانية أنَّها بدل من (اللام)، كما في (ذلك، وتلك)[٣].

الثَّانية: من تمام اسم الإشارة حرف التنبيه (الهاء)، إذا جئت بها بدلًا من (الواو) في القَسَم، فلا بدَّ أن تجيء بلفظ (ذا) بعد المقسَم به، نحو: لا ها الله ذا؛ لأنَّ حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة[٤].

الثَّالثة: أعمل الفرَّاء اسم الإشارة عمل (كان)، فيرفع اسمًا وينصب خبرًا، وذلك إذا دخل على واحد لا نظير له، نحو: هذه الشمس ضياءً للعباد[٥].

الإضافة:

سبق الحديث عنها في المطلب الأول[٦]، وأنَّ من الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، لا تكمل اسمًا، ولا تتم دلالتها إلا بها، وفي تمام تركيبها مسألتان، هما:

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٦.
(٢) شرح التسهيل ١/٢٣٥.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٨١.
(٤) ينظر: المصدر السابق ٤/٣٠٢.
(٥) ينظر: معاني القرآن ١/١٢، ١٣.
(٦) ينظر: ٢٦.

الأولى: لا يجوز أن يتقدَّم المضاف إليه على المضاف أبدًا، ولا يفصل بينهما؛ لكونهما اسمًا واحدًا(١).

الثَّانية: قد يحذف المضاف إليه ويبقى أثره على المضاف، فيترك المضاف بإعرابه وهيئته التي يستحقُّها مع وجود المضاف إليه، فيحذف المضاف إليه لظهور معناه، وينوى لفظه لقوة دلالته، ويكثر إذا عطف على المضاف مضاف لمثل المحذوف لفظًا ومعنًى، ويقلُّ هذا الإجراء في الأسماء النَّاقصة الدَّلالة، ويكثر في الأسماء التَّامَّة الدَّلالة(٢)، وقد أورد سيبويه قول العجاج:

بَعْـــدَ اللَّتَيَّـــا واللَّتَيَّـــا والَّـــتِي(٣)

وعلَّق عليه بقوله: "فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ من حذف تمام الاسم"(٤).

المصدر:

في تركيب المصدر وتمامه مسألتان:

الأولى: أنَّ المصدر مع معموله بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتبع قبل تمام مطلوبه، نحو: عرفت سوقك العنيف الإبل؛ لأنَّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول،

---

(١) ينظر: شرح الجمل في النحو ٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٧/٣، ٢٤٨، ٢٤٩.

(٣) من رجز العجاج وبعده:

إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ.

وشاهده: أنَّه حذف صلة الموصولات، والتي عناها سيبويه بأنَّها من تمام الاسم الموصول، وهذا عنده أشدُّ من حذف المضاف إليه. ينظر: ديوان العجاج، ت: ١٤٥هـ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، ت:٢١٦، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، توزيع: مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م. ص ٤٢٠/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٣/٣، وشرح أبيات سيبويه، أبو محمَّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، ت:٣٨٥هـ، تحقيق: محمَّد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م. ص٧٣/٢. وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النَّحويَّة، محمَّد بن محمَّد حسن شُرَّاب، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م. ٢٢٠/١.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢.

فلا يتقدمه نعت المصدر[١].

الثَّانية: أنَّ اتِّصال الضَّمير بالمصدر دليل على عدم تمامه؛ لذلك لا يتصل به ضمير النصب إذا كان منوَّنًا؛ لأنَّ التَّنوين علامة تمام للاسم، فتقول: أعجبني ضربٌ إياك، إن لم تضفه، والإضافة أكثر، فحذف التَّنوين للمعاقبة، وليس للإضافة، ولذلك إذا اتصلت به (الألف واللام) فالأشهر انفصال الضَّمير؛ بسبب معاقبتها للتنوين في تمام الكلمة، فتقول: أعجبني الضرب إياك[٢].

اسم التفضيل:

في التَّمام التركيبي لاسم التفضيل مسألتان:

الأولى: أنَّه يشترط في صياغته من الفعل أن يكون الفعل تامًّا، فلا يُصاغ من الفعل النَّاقص[٣].

الثَّانية: أنَّه إذا ولي اسم التفضيل (مِن) التفضيليَّة، أو وليت معموله فلا يجوز الفصل بينهما؛ لأنَّها من تمام معناه، فكأنَّها من تمام الاسم، وقد يفصل بينهما بمعمول (أفعل) على قلة[٤].

لا النافية للجنس:

يُشترط في تمام تركيب (لا) النافية للجنس ألا يفصل بينها وبين ما عملت فيه بفاصل، وجعلت مع ما نصبته بمنزلة شيء واحد كـ (خمسة عشر)، ولذلك حذف التَّنوين ممَّا بعدها[٥]، "وأمَّا إن فصلت بالظَّرف أو الجار والمجرور النَّاقص دون الظَّرف المستقرِّ نحو: لا يَدَيَّ بها لك، ولا غلامَيَّ اليوم لك، فأجازه يونس اختيارًا؛ لأنَّ الفصل كلا فصل؛ لكثرة ما

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٠٦-١٠٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٣٣، ٤٣٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٥٠.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٢٠٤.

يتوسَّع في الظُّروف"(١).

الفضلات:

الفضلة من الكلام ما زاد على ركني الجملة، وتمَّ الكلام بدونه، وقد عَرَّفها ابن مالك بقوله: "الفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقًا إلا لعارض"(٢)، وإذا تمَّ الكلام واستغنى بنفسه، فمحلُّ ما يأتي من الفضلات بعد ذلك النصب(٣)، ولسلامة تركيب الفضلات، وصحة دلالتها في الجملة، استخدم النُّحاة ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام في أبوابها المتعدِّدة ومسائلها المختلفة، من ذلك ما يأتي:

الحال:

في التَّمام التركيبي والدَّلالي للحال مسائل متعدِّدة، موجزها ما يلي:

أولًا: **الحال فضلة يتمُّ الكلام بدونها**، ولا تأتي إلا بعد تمامه واستيفاء أركانه(٤).

ثانيًا: **حقيقة الحال الدَّلالية أنَّها خبر في المعنى، وأنَّ صاحبها مخبر عنه**، فحق الحال أن تدلَّ على ما يدلُّ عليه صاحبها، كخبر المبتدأ، لذلك لم يصحَّ أن يكون المصدر حالًا، فيكون خبرًا عن جثة، وما ورد عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه(٥).

ثالثًا: **قد تأتي الحال لازمة نائبة عن الخبر ولا تستغني عنه الجملة**، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، فالكلام تامٌّ باعتبار المعنى، أمَّا تمامه التركيبي فالمبتدأ (ضربي) جاء بلا خبر؛ ولأنَّ الحال قد أتمت معنى المبتدأ فقد سدَّت مسدَّ خبره، ولا يصحُّ جعل (قائمًا) خبرًا؛ لأنَّه غير المبتدأ في المعنى، فـ (الضرب) ليس هو (القائم)، ولا يصحُّ أن يكون (قائمًا) حالًا من (زيد)؛ حتى لا يكون عامل الحال وصاحبه في عامل واحد، وهو (ضربي)، وإذا كان المصدر عاملًا في

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٨٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٦٥/١.

(٣) ينظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: ١٧٥هـ، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. ٧٩.

(٤) ينظر: التخمير ٤٢٣/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٨/٢.

(قائمًا) كان من صلته، وإذا كان من صلته لم يصحَّ أن يسدَّ مسدَّ الخبر؛ لأنَّه لم يأخذ حكمه بكونه كان جزءًا غير الأول، لذلك فالعامل في (قائمًا) فعلٌ مقدَّر فيه ضمير فاعل يعود إلى (زيد)، وهو صاحب الحال، ويكون الخبر ظرف زمان مقدرًا، والتقدير: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، فـ (إذا) هي الخبر، و(كان) هنا تامة(١).

وجعل صاحب التخمير حقيقة الحال خبرًا لـ (كان)، فإذا قلت: جاء زيد راكبًا، فكأنك قلت: جاء زيد في حال كونه راكبًا؛ ولهذا وجب تنكيرها(٢).

رابعًا: من التَّمام التركيبي لجملة الحال أنَّه لا بدَّ لها من رابط يربطها بصاحبها، من (واو) وضمير أو أحدهما(٣)، وعلة حاجة الجملة الحاليَّة إلى ربط بـ (الواو) بخلاف جملة خبر المبتدأ؛ لأنَّ الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام، فاحتيج إلى زيادة ربط، أمَّا جملة خبر المبتدأ وكذلك الصلة والصِّفة فإنَّها لا تربط بـ (الواو)، ويكتفى بالضَّمير؛ لأنَّ بالخبر يتمُّ الكلام، وبالصلة يتمُّ جزء الكلام، والصِّفة تتبع موصوفها لفظًا، ولأنَّها تأتي لمعنى فيه، فكأنَّها من تمامه(٤).

خامسًا: الأصل أنَّه يجوز حذف الحال، ولكن قد يلزم لتمام دلالة الجملة ذكر الحال، فتكون كالعمدة، لا يصحُّ الاستغناء عنها؛ لأنَّ فهم المراد من الجملة متوقِّف على ذكر الحال، وذلك في المسائل الآتية:

أولًا: ما نفي أو نهي عامله، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦](٥).

ثانيًا: الحال المجاب بها عن استفهام، كقولك: جئت راكبًا، لمن قال: كيف

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١/٢٤٣.
(٢) ينظر: التخمير ١/٤٢٣، ٤٢٤.
(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣١٠، ٣١١.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤١.
(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت:٧٤٥هـ، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ. ص ٣/٤٧١.

جئت؟(١).

ثالثًا: الحال المقصود بها الحصر، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [الإسراء: ١٠٥](٢).

رابعًا: ما بوّب له سيبويه بقوله: "هذا باب **ما ينتصب لأنَّه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة**"(٣) نحو: هذا عبد الله منطلقًا، فأنت تريد التنبيه له بأنَّه منطلق، ولست تريد تعريفه بأنَّه عبد الله(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢](٥).

التمييز:

التمييز فضلة يتم الكلام بدونه، ويصح الاستغناء عنه، وفي تمامه التركيبي مسائل:

الأولى: يأتي التمييز على ضربين:

أحدهما: أن يكون من تمام الكلام، نحو: طاب زيد نفسًا، وكفى بزيد رجلًا، فالتمييز جاء بعد تمام الكلام بالفعل والفاعل؛ ليزيل الإبهام الواقع في إسناد فعل إلى اسم، في كونه فاعلًا في الأصل، كالمثال الأول، أو فاعلًا في المعنى، كالمثال الثَّاني(٦).

ثانيهما: أن يكون من تمام الاسم، نحو: معي عشرون درهمًا، فدرهم تمييز للعشرين في نفسها؛ لأنَّ الإبهام وقع فيها(٧)، ووجه التَّمام في نحو: أحد عشر درهمًا، أنَّه في تقدير التَّنوين، فأصله واحدٌ وعشرةٌ درهمًا، وحذف للاختصار، وكل تنوين حذف لغير إضافة أو دخول اللام فحكمه مراد(٨).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢/٣٥٣.

(٣) الكتاب ٢/٧٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢/٧٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/١٨٤.

(٦) ينظر: شرح الجمل في النحو ٧٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٧٤.

(٨) ينظر: التخمير ١/٤٥٠.

الثَّانية: من المعايير التركيبيَّة للتمييز **أنَّه إذا كان من تمام الاسم لم يجز أن يتقدَّم على عامله، ولا أن يفصل بينهما بفاصل**؛ لعدم تمامه؛ ولأنَّ عامله اسم جامد ضعيف العمل ضعيف مشابهة الفعل؛ لعدم تمامه(١).

الثَّالثة: إذا وقع التمييز بعد مفرد فلا بدَّ أن يستوفي جميع ما يتم به، ويؤذن بانفصاله عمَّا بعده، بحيث لا تصح إضافته، فإن صحَّت إضافته أصبح المفرد ناقصًا لا يتمُّ معناه إلا بما بعده من المضاف إليه(٢)، وتمام المميز يكون بواحد من عدَّة أمور، هي:

١. أن يضاف، كقوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

٢. أن يتمَّ بالتَّنوين، نحو: هذا رطلٌ زيتًا.

٣. أن يتمَّ بنون الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، أو شبهها، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

فإن حذف تمام المميز جُرَّ التمييز بالإضافة(٣).

الرَّابعة: أنَّ علة نصب التمييز وقوعه موقع المفعول به، ومشابهته له بوقوعه بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله(٤)، فالتَّمام سبب لنصب التمييز بعده؛ تشبيهًا له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام، وهو يشمل ضربي التمييز(٥)، وكذلك لو كان تمامه بـ (مِنْ)، نحو: زيد أفضل من عمرو أبًا(٦).

الخامسة: قد يقع مميز الجملة بعد فعل لا يصلح الإسناد إليه، نحو: امتلأ الكوز ماء، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦](٧).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٧٠، ٧١.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٨.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٠، ٣٨١.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٧.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٥٥، ٥٦.
(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٩٩٩.
(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٤.

الاستثناء:

قُسِّم الاستثناء إلى استثناء تامٍّ، واستثناء ناقص، فالتَّامُّ ما ذكرت أركانه، وهي: أداة الاستثناء، والمستثنى منه قبلها، والمستثنى الذي يكون بعدها، أمَّا الاستثناء النَّاقص فهو الذي حذف منه المستثنى منه، ويسمى مفرَّغًا(١)، ولتمام الكلام ونقصانه أثر في إعراب المستثنى، وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: **أنَّ الكلام قبل ذكر المستثنى جعله في حيز الفضلات**، فأشبه المفعول به فنُصِب بالفعل المتقدِّم، أو بمعنى الفعل بتوسط (إلا)؛ لأنَّه شيء يتعلق بالفعل معنى؛ فهو جزء مما نسب إليه الفعل، وجاء بعد تمام الكلام فنُصب على رأي البصريين(٢).

الثَّانية: **يعرب المستثنى في الاستثناء النَّاقص حسب موقعه من الجملة**؛ لأنَّ الكلام لم يتمَّ قبل (إلا)، كما هو الحال في الاستثناء التام، فلم يتمَّ الإسناد الذي يكون به الكلام تامًّا؛ ولذلك أعرب ما بعد (إلا) حسب ما يقتضيه العامل قبلها(٣).

الثَّالثة: **أنَّ إسناد الفعل المنفي إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه قد تمَّ في نحو: ما قام إلا زيد**؛ لأنَّ المسند إليه محذوف، والمستثنى يعتبر من أجزائه، وإن كان كالمسند إليه لفظًا فتعيَّن أن يقوم مقامه، وأن يتم الكلام به(٤).

الصِّفة:

وظيفة الصِّفة أن تُتمَّ دلالة ما سبقها من الأسماء؛ فترفع عن الموصوف الاحتمال، أو الاشتراك مع غيره بزيادة معنى عليه، أو على سببه(٥)، ولها مع موصوفها معايير تركيبيَّة ودلاليَّة يجب مراعاتها لتمام الكلام، وهي:

---

(١) ينظر: التخمير ١/٤٥٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٨٠.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٧٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/١٠١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٥٣، ١١٥٤.

أولًا: أنَّ الصِّفة والموصوف يمثلان تركيبًا واحدًا من جزأين لا يجوز أن ينفصلا، وإتمام الصِّفة للموصوف كالصِّلة للموصول، والمضاف إليه للمضاف، لا يتمَّان إلا بهما؛ فكلاهما من تمام الآخر، قال سيبويه: "الصِّفة تمام الاسم، ألا ترى أنَّ قولك: مررت بزيد الأحمر، كقولك: مررت بزيد؛ وذلك أنَّك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررت بزيد، وأنت تريد الأحمر، وهو لا يُعرف حتى تقول: الأحمر، لم يكن تمَّ الاسم، فهو يجري منعوتًا مجرى: مررت بزيد، إذا كان يُعرف وحده، فصار (الأحمر) كأنَّه من صلته"[1].

ويجوز الفصل بين الصِّفة والموصوف إن كان الفاصل ليس أجنبيًّا، كالفصل بالمبتدأ في قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]؛ فصل بالمبتدأ (شك)؛ لأنَّه بعض الخبر، وكالفصل بالفعل ومفعوله الثَّاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، فقد جاز الفصل بـ (أَتَّخِذُ وَلِيًّا)؛ لإضافة المفعول الأول (غَيْرَ) إلى الموصوف (ٱللَّهِ)[2].

ثانيًا: لا تعمل الصِّفة فيما قبل الموصوف[3].

ثالثًا: لا يجوز حذف الصِّفة إن عريت الدَّلالة عليها من اللفظ أو من الحال، نحو لو قلت: وَرَدْنا البصرة، ورأينا بستانًا، وسكت، لم تفد بذلك شيئًا؛ لأنَّ المتوقع منك أن تصف ما ذكرت[4]، وقد يعرض للصفة ما يجعلها بمنزلة العمدة، كإذا وقعت نعتًا لمبتدأ، نحو: ما في الدنيا رجل يبغضك، فـ (يبغضك): نعت لا يجوز الاستغناء عنه في مثل هذا التركيب[5].

رابعًا: إذا وقع الفعل صفة لاسم لم ينصب الفعل ضميره، كقول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٨٧/١.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٤٨/١.
(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٦١/١.
(٤) ينظر: الخصائص ٣٧١/٢.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٤/٢.

فمـــــا أَدْرِي أَغَيَّـــــرَهُمْ تَنَـــــاءٍ وطُـــولُ العَهْـــدِ أَمْ مـــالٌ أَصَـــابُوا(١)

قال سيبويه: "يريد أصابوه ولا سبيل إلى النصب... وإنَّما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أنَّ الوصف تمام الاسم"(٢)، وجزء الاسم لا يعمل بغيره.

خامسًا: الوصف بـ (ابن) إذا وقع بين علمين جعل مع الموصوف في حكم اسم واحد؛ ولذلك أسقط تنوينه؛ ليعلم أن الصِّفة (ابن) من تمامه، ولا يجوز الفصل بينهما(٣).

سادسًا: أنَّ الاسم المبهم مع صفته كشيءٍ واحدٍ لا ينفكُّ عنه، نحو: مررت بهذا الكريم، لا يجوز الفصل بينهما، فهو كـ (أل التعريف)، فكما أنَّه لا يفصل بين الاسم و(الألف واللام)، كذلك لا يفصل بين الصِّفة والمبهم؛ ولذلك زاد المبهم في الاسم تعريفًا غير تعريفه الأول فتمَّ به كلامًا(٤)، ولا يجوز الاستغناء عن الصِّفة في نداء ما فيه أل، نحو: يا أيها الرجل؛ لأنَّ الصِّفة فيه هي المقصودة بالنِّداء حقيقة(٥).

سابعًا: لا يجوز الفصل بين الصِّفة وما يلزم تابعيته لفظًا، نحو قولهم: أبيض يقق، فيقق تابعيته لازمة، فهو في النعت كـ (أكتعين) في التوكيد "وكل نعت يلازم النعتيَّة فحكمه حكم يقق"(٦).

ثامنًا: لا يجوز وصف المرخم، عند الفرَّاء وابن السَّرَّاج؛ لأنَّ "الوصف من تمام الموصوف؛ لكونه دالًّا على معنى فيه، فإذا رخمت الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد

(١) بيت من الوافر، للحارث بن كلدة، والشاهد: أنَّه نعت (المال) بـ (أصابوا)، ولم ينصبه به، ولا يجوز النصب؛ لأنَّه لو نصب لصار التقدير: أم أصابوا مالًا. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧٣/١، أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، ت: ٥٤٢هـ، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م. ص ٧١/٢، المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. ص١٥٨/١.

(٢) الكتاب ٨٧/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل في النحو ١٢٨.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٧٣/١.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨١/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ١١٥١/١.

عليها شيء آخر من الخارج"(١).

العطف:

من معايير التركيب التي يحسن التنبيه عليها في العطف، وتؤثر في تمام التركيب وتمام دلالته مسائل متعددة، منها ما يلي:

أولًا: **أنَّ عطف المفرد على المفرد بمنزلة كلام واحد**(٢).

ثانيًا: **لا يجوز أن يعطف على محلِّ جملة حتى تستكمل معطوفها ويتمَّ الكلام**؛ لأنَّ العطف مثل التثنية والجمع، فإذا تمَّ الكلام جاز العطف على اللفظ والمحل، وإذا لم يتمَّ فالعطف على اللفظ فقط؛ لأنَّه مع المعطوف عليه كاسم واحد، يعمل فيهما عامل واحد، أمَّا المعطوف على المحلِّ فيعمل فيهما عاملان(٣).

ثالثًا: **العطف بـ (الواو) لا يوجب الترتيب**، يدلُّ على ذلك دخولها على ما لا ترتيب فيه أصلًا، كالأفعال المقتضية أكثر من فاعل، مثل: (اختصم، واشترك، واجتمع)، نحو: اشترك زيد وعمرو(٤).

رابعًا: **يشترط في (إمَّا) العاطفة أن تجيء قبل تمام الكلام**، وقبل المعطوف عليه، نحو: جاءك إمَّا زيد وإمَّا عمرو؛ ولذلك أخرجها الجرجاني من حروف العطف، وجعل دليلًا على ذلك دخول حرف العطف عليها كما في المثال السابق(٥).

خامسًا: **من الخصائص التركيبيَّة لتمام العطف بـ (لكن) أن تسبق بـ (واو)، ولا تستعمل إلا مع نفيٍ قبلها أو بعدها**، ويجب أن يكون ما بعدها كلامًا تامًّا مضادًّا لما قبلها(٦)، فإن كان ما قبلها إيجابًا وجب أن يكون ما بعدها نفيًا، أو العكس، نحو: جاءني

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١/٣٩٩.

(٢) ينظر: التخمير ٤/٧٥.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/٦٤، ٦٥.

(٤) ينظر: شرح الجمل في النحو ٢٧٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٨٨، ٢٨٩.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٢٤.

زيد لكن عَمرًا لم يجئ، والعكس: ما جاءني زيد لكن عَمرًا جاءني[١]، "فإن وليها مفرد معطوف فعطفه بـ (واو) قبلها، لا يُستغنى عنها إلا قبل جملة مصرَّح بجزأيها، نحو: ما قام سعد ولكن سعيد"[٢].

سادسًا: تأتي (أم) العاطفة على وجهين منفصلة ومتصلة، فالمتصلة لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام خاصة، "فإن لم تقع بعد (همزة الاستفهام) كانت منقطعة، ولا يكون بعدها إلا كلام تامٌّ، لفظًا أو تقديرًا، أو تقدر بـ (بل وهمزة الاستفهام)، كقولك: إنَّها لإبل أم شاء، تقديره: بل هي شاء"[٣].

سابعًا: عطف البيان من تمام المعطوف عليه، كالنعت في إتمامه للمنعوت في المعنى، وكالبدل مع المبدل منه في اللفظ وصلاحيَّة استقلاله بنفسه، وكالتوكيد في تأكيد الدَّلالة وتقويتها، فالمقصود في الفائدة هو الأول، وجيء بالثَّاني للبيان وتمام الفائدة، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر[٤].

ثامنًا: لا يجوز الفصل بين المعطوف المتمِّمِ ما لا يُستغنى عنه من الصفات وبين صفته، نحو: إن امرأ يُنصح ولا يقبل خاسر، فلا يجوز جعل (خاسر) بين (ينصح ولا يقبل)؛ لأنَّهما جزءا صفةٍ لا يُستغنى عنهما، ولا يغني أولهما عن ثانيهما[٥].

تاسعًا: من العطف عطف لازم في المعنى لا يجوز الاستغناء عنه؛ لتمام الكلام به، فلا يصحُّ تركيبه، ولا تتمُّ دلالته إلا به، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، عطف (يقول) على (يؤتيه)، "وهذا العطف لازم من حيث المعنى، إذ لو سكت عنه لم يصحَّ المعنى؛ لأنَّ الله -تعالى- قد آتى

(١) ينظر: شرح الجمل في النحو ٢٨٦.
(٢) شرح التسهيل ٣/٣٤٣.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٢٩.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٠، ١١٩١.
(٥) ينظر: المصدر السابق ٢/١١٥٠.

كثيرًا من البشر الكتاب والحكم والنبوة، وهذا كما يقولون في بعض الأحوال والمفاعيل: إنَّها لازمة، فلا غرو أيضًا في لزوم المعطوف"(١).

التوكيد:

في تمام تركيب التوكيد مع الجملة ثلاث مسائل:

الأولى: **قد يلزم التوكيد المؤكد حتى يكون معه كالكلمة الواحدة**(٢)؛ ولذلك لا يجوز حذفه إذا كان مرادًا في الكلام؛ لأنَّه ضدَّ الغرض الذي جاء من أجله، أمَّا إذا لم يَرِدْ فالكلام بدونه تامٌّ، وهذه قاعدة عامة في سائر الفضلات(٣).

الثَّانية: من التَّمام التركيبي للتوكيد أنَّك **إذا ذكرت عاملًا يطلب شيئين وأولهما له صلة تتم معناه فإنَّ العامل الذي يقتضيهما يكرَّر بعد تمام صلة الأول**، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [آل عمران: ١٨٨]؛ فلأنَّ المفعول الأول طال بِصِلته كرر الفعل بما دخل عليه ﴿**فَلَا تَحْسَبَنَّهُم**﴾(٤).

الثَّالثة: **لا يجوز الفصل بين التوكيد وتوكيد التوكيد**، كـ (أكتعين وأبصعين وأبتعين)(٥).

البدل:

في تمام البدل التركيبي والدَّلالي ثلاث مسائل:

الأولى: من المعايير الدَّلالية المؤثرة في تمام البدل التركيبي أنَّه **لا يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب**؛ لأنَّ البدل يجب أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، فلا يجوز نحو: بي المسكين مررتُ، ونحو: عليك الكريم المعوَّل؛ فمدلول بدل الكل مدلول الأول، فلو أبدلنا

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ت: ٧٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمَّد الخراط، دار القلم، دمشق. ص ٢٧٢/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧١/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٧٨/٢، ٣٧٩.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٢، ٣٦٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٤٩/٢.

الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف لكان البدل أنقص تعريفًا من المبدل منه؛ فالمدلولان واحد، وفي الأول زيادة تعريف، ويجيز الأخفش ذلك؛ لأنَّه لو اتحدا لكان الثَّاني توكيدًا لا بدلًا، ولا يضر نقصان تعريف الثَّاني؛ لوجود زيادة في الفائدة، كما في المثالين، وهما صفة (المسكنة والكرم)، ومثل ذلك جواز نحو: مررت بزيد رجل عاقل، فأفادت النكرة ما لم تفده المعرفة، رغم فائدة التعريف التي لا توجد في النكرة(١).

الثَّانية: من التَّمام التركيبي في بدل البعض من كل وبدل الاشتمال أنَّه **لا بدَّ فيهما من ضمير منفصل أو متصل لفظًا أو مقدرًا يعود على المبدل منه**(٢).

الثَّالثة: يظهر التَّمام الدَّلالي جليًّا في بدل الاشتمال؛ لأنَّ الغاية منه أن دلالة الإسناد لا تتمُّ إلا بذكره، فهو يتمُّ الفائدة، ويزيل التباس الفهم، نحو قولك: أعجبني زيد حسنه؛ لأنَّ إسناد الإعجاب إلى (زيد) لا يكفي من جهة المعنى، فهو لم يعجبك للحمه ودمه، بل لمعنى قائم فيه(٣).

من الأساليب النَّحويَّة الأخرى:

حضرت قضيَّة تمام الكلام ونقصانه في مسائل وأساليب نحويَّة نبَّه عليها النُّحاة في سياق كلامهم عنها، ومن ذلك:

نِعْمَ وَبِئْسَ وحبَّذا ولا حبَّذا :

لا يتمُّ أسلوب المدح والذم إلا بفعل وفاعل ومخصوص بالمدح أو الذم، وهنا مسألتان لتمام تركيبهما:

الأولى: أنَّه لا يجوز الفصل بينهما وبين فاعلهما؛ حتى لا يلتبس المخصوص بالمدح أو الذم بالفاعل، وللسبب نفسه إذا لم يظهر الفاعل وكان مستترًا فإنَّه يجب تمييزه بما يدلُّ عليه، ولذلك جاز حذفه في (حبَّذا)؛ لأنَّه لا يمكن أن يلتبس لكون الفاعل في (حبَّذا) متَّصلًا بها(٤).

الثَّانية: لا بدَّ من ذكر مخصوص بالمدح أو الذم بعد ذكر الفعل والفاعل؛ ليوضح

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩١/٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٤٤/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٥/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢، ٩٨.

إبهامهما ويبين مقصودهما، فإن كان المخصوص معلومًا بتقدُّم ذكره أو غيره جاز حذفه، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] ، أي: نحن(١).

كيف:

تكون (كيف) عمدة في الكلام، ولا يجوز إلغاؤها إذا لم يتمّ إلا بها، قال ابن مالك: "وإذا وقعت (كيف) قبل ما لا يتمُّ كلامًا كانت خبرًا مقدمًا، وما بعدها مخبر عنه؛ لأنَّه لا يجوز أن تكون ملغاة؛ لأنَّه قد حصلت بها الفائدة، وتم بها الكلام، ولا يجوز أن تكون هي المخبر عنه وما بعدها الخبر؛ لأنَّها في تأويل صفة نكرة، فيقبح جعلها اسمًا مخبرًا عنه بما بعده، فوجب أن تكون خبرًا مقدمًا في موضع رفع"(٢).

كأيِّن وكذا:

يلزم في استخدام (كأيِّن) أن يليها حرف الجرِّ (مِن) توكيدًا لها، فجعلت معها كأنَّهما شيء واحد لا يتم الكلام إلا به، وتفتقر (كأيِّن) وكذلك (كذا) إلى مميِّز يُتِمُّ معناه، وأكثر وقوع مميز (كأيِّن) مجرورًا بـ (من) الجنسيَّة، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٥](٣).

---

(١) ينظر: المفصل ص ٢٧٤.

(٢) شرح التسهيل ٤/١٠٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٠.

ثالثاً: مسائل في تركيب الحروف:

الحروف ناقصة كما سبق بيانه، فلا يكون الحرف عمدة، ولا يأتلف مع غيره ليكوِّن كلامًا، ولا يصحُّ فيه الإسناد؛ لأنَّه "لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبرًا"(١)؛ "لأنَّ الحرف لإيقاع العلقة بين شيئين، ولهذا قالوا الحرف نسب ورابط"(٢)، وجعل الفراء حرف الجر وحده نائبًا عن الفاعل في موضع رفع، كما أنَّ الفعل في نحو: زيد يقوم، في موضع رفع، والذي عليه الجمهور أنَّ الجارَّ والمجرور في محلِّ رفع نائب عن الفاعل، نحو: سير بزيد(٣).

وفيما يأتي أبرز المسائل التي أشار النُّحاة فيها لبعض خصائص ومعايير تمام تركيب الحروف في الجملة:

أولًا: لا بدَّ من متعلق لحروف الجرِّ غير الزائدة، فعل أو شبهه، وتكون مع مجرورها معمولة له؛ فكل مجرور مع مجروره بمنزلة اسم مفعول، ولكلِّ مفعول فعل يعمل فيه(٤).

ثانيًا: لا يجوز الفصل بين الجارِّ ومجروره؛ لأنَّهما يمثلان شيئًا واحدًا لا ينفرد أحدهما عن الآخر(٥)، ويجوز الفصل بـ (لا) في فصيح الكلام نحو: عجبت من لا شيء(٦)، ويكوِّن الحرف مع ما بعده من اسم أو فعل في دلالته على المعنى كلمةً واحدةً؛ لذلك كان الحرف مبنيًّا وليس معربًا، ولو أعرب قبل المجيء بما بعده لكان إعرابًا للكلمة قبل تمامها، فالحرف جزء من الكلمة الداخل عليها، ولا يقع الإعراب إلا بعد تمام الكلمة؛ لأنَّ المعنى متعلِّق

---

(١) الأصول في النحو ٣٧/١.
(٢) التخمير ١٥٧/١.
(٣) ينظر: همع الهوامع ٥٢٢/١، ٥٢٣.
(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦/١.
(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ٣٢١/١.
(٦) ينظر: همع الهوامع ٣٢٢/٢.

بالكلمة بعده(١).

ثالثًا: يكره في تركيب الجملة توالي حرفين لمعنى واحد، ولم تجمع العرب بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

لَلَقَدْ كانوا لدى أَزْمَانِنا   بصَنِيعَين لِبأسٍ وتُقَى(٢)

ومنعه البصريون وقالوا: إنَّ الرواية فلقد(٣).

رابعًا: لا تدخل الحروف على الفضلات كـ (الظَّرف، والحال، والتمييز، والاستثناء) وغير ذلك؛ لأنَّ الغاية من الحروف الاختصار، والفضلات زائدة في الكلام، وزيادتها فيه تتعارض مع الاختصار الذي جاءت الحروف من أجله(٤)، قال السيوطي: "منع السُّهيلي عمل حرف التنبيه في (الحال)، فقال: (ها) حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظُّروف والأحوال"(٥).

خامسًا: لا يدخل حرف الجرِّ على حرف جرٍّ آخر(٦).

سادسًا: تمتنع إضافة الحرف؛ لأنَّه جزء مما دخل عليه، فلو أضفته قبل الذي دخل عليه لأضفته قبل تمام معناه، وهذا غير جائز؛ لأنَّ الإضافة لتمام المعنى، وإن أضفته بعد ما دخل عليه أصبحت الإضافة لما دخل عليه، وليست للحرف(٧).

---

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/١٢٢.

(٢) بيت من الرمل، بلا نسبة. وشاهده: دخول حرف على حرف في قوله: (للقد)، استشهد به الفراء على جواز ذلك، ومنعه البصريون. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله محمَّد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي، ت: ٤١٢هـ، حققه وقدم له وصنع فهارسه: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة. ص ٢٩٦، وخزانة الأدب للبغدادي ١١/٣٣١، والمعجم المفصل ٥/١١٥.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/٤٤٧.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/٢٧٣، ٢٧٤.

(٥) همع الهوامع ٢/٢٤٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢/٢٨٩.

(٧) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/٥٩.

معايير خاصة ببعض الحروف:

لن:

تمام الكلام بـ (لن) مع الفعل والفاعل ينفي كونها مركبة، استدلَّ السيرافي على ذلك بقول سيبويه: "أنَّا إذا قلنا: لن أضرب زيدًا، كان كلامًا كاملًا تامًّا لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: لا أن أضرب زيدًا، لم يتمّ الكلام؛ لأنَّ (أن) وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد إذا وقع بعد (أن) احتاج معه إلى خبر، فليس لفظ (لن) وفقًا للفظ (لا أن)، ولا معناها وفقًا لمعناها، فما الذي أوجب أنَّها هي"(١).

حتَّى:

إمَّا أن تكون (حتَّى) من تمام ما قبلها، فينصب بعدها الفعل المضارع؛ لكونها غاية لما قبلها، أو مسببًا عنه، وإمَّا أن تكون الجملة قبلها قد اكتملت دلالتها، فتكون حرفَ ابتداءٍ بمنزلة الفاء، والجملة بعدها تامَّة المعنى، متصلة بما قبلها، أو منقطعة عنه(٢)، ويجوز أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها إذا كان ما قبلها ذا أجزاء، فيجوز أن تقول: القوم حتى زيدًا رأيت، عطفًا وجرًّا(٣).

قد:

إذا سَبقت (قد) الفعل فإنَّها تكون بمنزلة الجزء منه، فلا يجوز الفصل بينهما، نحو: قد زيدًا رأيت، ويستثنى من ذلك القسم، فيجوز الفصل به؛ لأنَّه توكيد للكلام نحو: قد واللهِ أحسنتُ إليك(٤).

همزة الاستفهام:

استخدم النُّحاة ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام في أدوات الاستفهام، فجعلوا (الهمزة) تامَّة؛ لأنَّها أصل أدوات الاستفهام، وغيرها ناقص؛ ولذلك جاءت (الهمزة) تامَّة في استعمالها، أمَّا غيرها

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩٢/٣، ١٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٥٣/٤، ٥٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٧٦/٤.

(٤) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ٧٢/١.

من الأدوات فتقصر دونها في أحوال استعمالها، ويتَّضح ذلك فيما يلي:

أولا: أنَّها استأثرت عن أخواتها بتمام التصدير، فدخلت على حروف العطف (الواو، والفاء، وثم)، ولم تدخل بقيَّة أخواتها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، و﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الرعد: ٣١]، و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١]، ومن استئثارها بتمام التصدير أنَّها لم تُعَدْ بعد (أم) المتصلة ولا المنقطعة، تقول: أدبس في الإناء أم عسل؟[١].

ثانيًا: من تمام (همزة الاستفهام) جواز ذكر المفرد بعدها على حاله في الإعراب، اعتمادًا على ما تمَّ به ذلك المفرد في كلام متكلِّم آخر، نحو قولك منكرًا أو مستفهمًا: أزيدٌ؟ أو أزيدًا؟ أو أبزيدٍ؟ جوابًا لمن قال: جاءني زيدٌ، أو رأيت زيدًا، أو مررت بزيدٍ، ولا يكون ذلك مع غير (الهمزة)[٢].

أمَّا:

يشترط في تركيب (أمَّا) ألا تتوسَّط الجملة التَّامَّة بين (أمَّا) و(فائها)؛ ولذلك تتقدَّم (أن) مع صلتها بعد (أمَّا) على خبرها، نحو: أمَّا أنك خارج فلا تصدقه[٣].

(أن) المفسِّرة:

من المعايير التركيبيَّة لـ (أن) المفسِّرة أن يتمَّ الكلام قبلها، فلا يجوز أن يكون ما بعدها صلةً لما قبلها، وإنَّما يأتي الكلام بعدها ليفسِّر المبهَم المقدر قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤ - ١٠٥][٤].

كـــلَّا:

التَّمام التركيبي لـ (كلا) مبني على دلالتها في الكلام، فلها دلالتان:

الأولى: أن تكون بمعنى: (حقًّا)، فلا يجوز الوقف عليها؛ لأنَّها من تمام الكلام بعدها، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢]، (فكلَّا) هنا بمعنى: (حقًّا).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/١١٠، ١١١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٢٦٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤/٤٣٩.

الثَّانية: أن تكون بمعنى: (الردع والزجر)، فيجوز الوقف عليها؛ لأنَّها ليست من تمام الكلام بعدها، وأنَّ الفعل الذي هي من تمامه محذوف؛ لأنَّ الحرف لا يستقل كلامًا، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ﴾ [المؤمنون: ٩٩ - ١٠٠]، وتقديرها بهذا المعنى: كلا لا تقل، أو ليس الأمر كذلك[١].

النفي التَّامُّ:

يُقَسِّم النُّحاة النفيَ إلى قسمين: نفيٍ تامٍّ، وهو ما يكون من جهة العقل، ونفيٍ غيرِ تامٍّ، وهو ما يكون من جهة الانتقاء، ويفهمان من سياق الكلام وقرائن الأحوال، ومن النفي التام قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠]، ومن النفيِ غير التَّامِّ قول أبي بكر رضي الله عنه: "مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَن يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"[٢][٣].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٧٩، ٤٧٨.

(٢) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، أبو عبدالله محمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت:٢٥٦هـ، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمَّد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ. ص١/١٣٨، والمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت:٢٦١هـ، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ص١/٣١٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٢٧٢.

رابعاً: تحول الجملة من التَّمام إلى النُّقصان:

تتحول الجملة التَّامَّة إلى جملة ناقصة إذا دخلت عليها بعض الأدوات، كما يلي:

أولًا: إذا دخلت أدوات الشرط أو القسم على الجملة التَّامَّة أحوجتها إلى جملة أخرى، وقد عقد ابن جني بابًا سماه (**باب في التَّامِّ يزاد عليه فيعود ناقصًا**) قال فيه: "هذا موضع ظاهره ظاهر التناقض، ومحصوله صحيح وواضح، وذلك قولك: قام زيد، فهذا كلام تامٌّ، فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد، صار شرطًا واحتاج إلى جواب... وجماع هذا أنَّ كل كلام مستقل زدت عليه شيئًا غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئًا مقتضيًا لغيره معقودًا به عاد الكلام ناقصًا، لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقودًا بغيره، فنظير الأول: زيد قائم، وما زيد قائم... ونظير الثَّاني ما تقدَّم من قولنا: قام زيد، وإن قام زيد،... ومن الزائد العائد بالتَّمام إلى النُّقصان قولك: يقوم زيد، فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقومنَّ زيد، فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا ترى أنَّ تقديره عند الخليل أنَّه جواب قسم، أي: أقسم ليقومن"(١).

ثانيًا: إذا دخل حرف الجرِّ (مِن) على الظَّرف حوَّل الكلام التَّامَّ ناقصًا، على رأي أبي عمرو بن العلاء في نحو: داري من خلف دارك فرسخان، دخلت (مِن) على الظَّرف، فوجب رفع الظَّرف الذي بعد المجرور؛ لأنَّ التمييز فضلة يأتي بعد تمام الكلام، و(من) أخرجت الكلام عن تمامه، ولم يُسَلِّمْ له الرضي بذلك؛ لجواز السكوت على قولك: داري من خلف دارك، فقد تمَّ به الكلام، فجعل دخول (مِن) وعدمه على السواء، فيجوز في فرسخين الرفع خبرًا، والنصب على الحال أو التمييز(٢).

ثالثًا: إذا دخلت (أن) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع على جملة، نحو: يأتيني زيد، وهي جملة تامَّة، فتقول: أن يأتيني زيد، تحوَّلت إلى مفرد في المعنى، وهو إتيان زيد، فلا فائدة

---

(١) الخصائص ٢/٢٧٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٥٢.

له، ولا يتمُّ تركيب الكلام حتى تأتي بما يكمل معناه من (اسم) نحو: أن يأتيني زيد خير له، أو (فعل) نحو: يسرني أن يأتيني زيد.

وتدخل على المبتدأ والخبر، فتجعلهما في تأويل اسم مفرد يحتاج إلى ما يكمل معناه، فنحو: زيد منطلق، كلام تام، فإذا أدخلت (أن) عليه فقلت: أن زيد منطلق، أصبح اسمًا بمعنى: انطلاق زيد، فلا فائدة منه حتى تأتي باسم يتمُّ معناهما، فتقول: حُق أن زيد منطلق، أو فعل فتقول: بلغني أن زيد منطلق(١).

ما سبق من قضايا في هذا المبحث هي أبرز السِّياقات التي استخدم النُّحاة فيها ثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام)، وجعلوها تمييزًا للفصل بين كثير من أجزاء المسائل في الأبواب المختلفة، وذكروا فيها الكثير من المظاهر التي تبرز نقصان الكلام، وأهم المعايير التي تجعله تامًّا دلاليًّا وتركيبيًّا، ولكنهم لم يستخدموا هذه الثُّنائيَّة كما استخدموها في باب (الأفعال النَّاقصة)، حيث تتجلى قضيَّة النُّقصان والتَّمام بأوضح بيان عند النُّحاة، حتى كأن هذه الثُّنائيَّة قد خصصت لها؛ ولذلك رأى الباحث أن يفردها ببسط بيان في نهاية هذا المبحث، يضاف إلى ذلك أنَّها ستكون محلَّ الدِّراسة التطبيقيَّة لقضيَّة النُّقصان والتَّمام في النَّحو العربي.

---

(١) ينظر: شرح الجمل في النحو ١٣٩.

خامساً: الأفعال النَّاقصة:

تتركز ثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) في الأفعال النَّاقصة، وترتبط بها ارتباطًا وثيقًا، وتمثل لها نموذجًا أولًا من بين سائر أبواب النحو المختلفة، وقد تناولها النحاة بالبسط والبيان، وشغلت حيزًا كبيرًا في كتبهم، والباحث يختصر الكلام فيها، مقتصرًا على ثلاث قضايا:

الأولى: معنى نقصان (كان وأخواتها).

الثَّانية: قائمة الأفعال النَّاقصة، أمحصورة هي أم منفتحة؟

الثَّالثة: ما يمكن أن يلحق بالأفعال النَّاقصة.

القضيَّة الأولى: معنى نقصان كان وأخواتها

للنحاة في علة نقصانها رأيان، **والرأي الأبرز** -وعليه الكثير من النُّحاة- أنَّها ناقصة لعدم دلالتها على الحدث، وأنَّ دلالتها زمانيَّة فقط، وممَّن قال بذلك المبرد، وابن السَّرَّاج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والشلوبين، قال أبو حيَّان: وهو ظاهر مذهب سيبويه[(١)]، ويرى ابن الرَّبيع أنَّ في لفظها دلالة على الحدث، لكنه غير مقصود عند الإتيان بها، وإنَّما يؤتى بها لما تقتضيه بِنْيَتُها من الدَّلالة على الزمان[(٢)].

الرأي الآخر أنَّها تدلُّ على الحدث كغيرها من الأفعال، وإنَّما سميت ناقصة لأنَّها لا تكتفي بمرفوعها، وفي كلام سيبويه ما يُفهَم منه دلالتها على الحدث، فقد شبهها بـ (ضرب)

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة: الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. ص ١١٥١/٣. قال سيبويه: "واعلم أنَّه لا يجوز لك أن تقول: "عبد الله المقتول"، وأنت تريد: "كن عبد الله المقتول"؛ لأنَّه ليس فعلًا يصل من شيءٍ إلى شيءٍ، ولأنَّك لستَ تشير له إلى أحدٍ". الكتاب ٢٦٤/١.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، ت:٦٨٨هـ، تحقيق: عياد الثبيتي، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م. ص٦٦٤.

وهو فعل متعدٍّ، فقال: "وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدَّمت وأخَّرت، كما فعلت ذلك في (ضرب)؛ لأنَّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد... وتقول: كُنَّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم تَكُنْهم فمن ذا يَكُونُهم، كما تقول: إذا لم تضربهم فمن يضربهم، قال أبو الأسود الدُّؤليُّ:

فَإِن لَا يَكُنها أَو تَكُنْه، فَإِنَّهُ ... أَخوها، غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانِها[(١)]

فهو (كائن) و(مكون) كما تقول: (ضارب) و(مضروب)"[(٢)].

وممَّن صرَّح بدلالتها على الحدث وانتصر له ابن مالك، فقد أثبت لها الحدث من عشرة أوجه، وجعله الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي[(٣)]، وأمَّا الرضي فأثبت لها حدثًا عامًّا

(١) بيت من الطويل، وشاهده: اتصل الضَّمير بـ (يكون) والقياس: فإن لا يكن إيَّاها. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٠٠/١، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين حضر الخضيري الأسيوطي المشهور بالسيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م. ص٤٠٩/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: ١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، الطبعة: الرَّابعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. ص٣٢٧/٥.

(٢) الكتاب لسيبويه ٤٥/١، ٤٦.

(٣) الأوجه العشرة التي أثبت بها ابن مالك دلالة الأفعال النَّاقصة على الحدث هي:

الأول: **أنَّهم قالوا بفعليتها**، وفعليتها تستلزم الدَّلالة على الحدث والزمان، وما يدلُّ على حدث وحده مصدر، وما يدلُّ على زمان وحده اسم زمان، وهذه ليست بمصادر ولا أسماء زمان.

الثَّاني: **أنَّ دلالتها على المعنيين السَّابقين هو الأصل فيها**، وإخراجها من ذلك يحتاج إلى دليل.

الثَّالث: **عدم صحَّة انعقادها مع اسم المعنى جملة تامَّة**، كما ينعقد مع اسم الزَّمان.

الرَّابع: **أنَّ الحدث هو سبيل التَّفريق بينها**، فلو سلبته منها لم يكن بينها، فرق ما دامت على صيغة واحدة، فلا فرق بين (كان زيد غنيًّا)، و(صار زيد غنيًّا) على قولهم، والفرق بينهما حاصل بدلالة الفعليَّة على الحدث.

الخامس: **لزوم سبق نحو: (انفكَّ) بالنَّفي**، وهو نفي للحدث (الانفكاك)، وليس نفيًا لزمن الخبر، ولو كان كذلك لفسد المعنى.

السادس: **دخول (ما) المصدريَّة على (دام)**، وتقديرها بالمصدر، وهو الذي يدلُّ على الحدث، فلو لم تدل عليه لم يقم (اسم الحدث) مقامها.

السابع: **دخول (أن) عليها**، وهو دليل على أنَّ (أن) لها مصادر، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ﴾ [الأعراف:٢٠]، فأن وما دخلت عليه في تأويل المصدر.

=

يخصِّصه الخبر(١)، وقال أبو حيَّان: "المشهور والمنصور أنَّها تدلُّ على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مسند إلى الجملة، كما كان (ظننت) مسندة إلى الجملة"(٢)، ويرى السيوطي أنَّ دلالتها على الحدث كدلالتها على الزمان فهي كغيرها من الأفعال(٣). وذهب ابن خروف إلى أنَّها مشتقَّة من أحداثها(٤)، وقد جاء الأمر من (كان) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨].

ومن قال بدلالتها على الحدث جعل سبب نقصانها: عدم اكتفائها بالمرفوع، وحاجتها للمنصوب؛ لأنَّها مسندة إلى الجملة بعدها(٥)، وقد لفت سيبويه لذلك بقوله: "تقول: كان عبد الله أخاك، فإنَّما أردت أن تخبر عن الأخوة"(٦)، ويقول ابن مالك: "فليعلم أنَّ سبب تسميتها نواقص إنَّما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنَّما لم تكتفِ بمرفوع لأنَّ حدثها مقصود إسناده إلى النِّسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيدٌ عالمًا: وجد اتِّصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير وافٍ بذلك، فلهذا لم يُستَغنَ به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديرًا بأن يُنسب إلى النُّقصان"(٧).

= الثامن: **أنَّ اسم الفاعل يغني عنها**، واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزَّمان، فهو يدلُّ على الحدث والقائم به.

التاسع: **أنَّ دلالتها على الحدث لا تغيرها القرائن**، ودلالتها الزَّمانيَّة تتغيَّر بها، فدلالته على الحدث أقوى وأولى بالبقاء من دلالته الزَّمانيَّة.

العاشر: **اشتقاق فعل الأمر منها**، والأمر لا يشتقُّ إلا مما يدلُّ على الحدث، كقوله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]. ينظر: شرح التسهيل ١/٣٣٨-٣٤٠.

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/١٨٢.

(٢) التذييل والتكميل ٤/١٣٣

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/٣٦١، ٣٦٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤١٥.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٣٣.

(٦) الكتاب ١/٤٥.

(٧) شرح التسهيل ١/٣٤١.

وأمَّا ابن الحاجب فيذكر "أنَّ وضعها لتقرير الشيء على صفةٍ، فإذا قطعتها عن الصِّفة استعملتها في غير موضعها، فلم تستقم لذلك"(١)، هو سبب نقصانها، وقال عن إلحاق (آض، وعاد، وغدا، وراح): "لأنَّ أحد وجهي استعمالها لتقرير الشيء على صفةٍ، فوجب عند ذلك أن تكون منها لمشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصة به"(٢).

والأفعال النَّاقصة تفيد الزمان في الخبر؛ لذلك صار عوضًا عن الحدث لا تتم الفائدة بدونه، يقول ابن يعيش عن معنى تسميتها أفعال عبارة: "هي أفعال لفظيَّة لا حقيقيَّة؛ لأنَّ الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنَّه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدلُّ على حدث لم تكن أفعالًا إلا من جهة اللفظ والتَّصرُّف؛ فلذلك قيل: أفعال عبارة، إلا أنَّها لمَّا دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالعوض من الحدث؛ فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب، وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ، وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ تشبيهًا بالفعل"(٣).

وقال الرضي: "إنَّما سُميت ناقصة لأنَّها لا تُتِمُّ بالمرفوع كلامًا، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التَّامَّة"(٤).

ويرى ابن الربيع أنَّ سبب نقصانها أنَّها لا يصحُّ أن تؤكد بالمصدر، ولا تُبيِّن نوعه، ولا عدده، كالأفعال التَّامَّة(٥)، وقد ورد مصدرها صريحًا في نحو: ظلت أفعل كذا ظلولًا، وبتُّ أفعل كذا بيتوتة، ولا أفعل ذلك ولا كيدًا، أي: ولا أكاد كيدًا، كقول الشاعر:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٦٧.
(٢) المصدر السابق ٢/٦٨.
(٣) شرح المفصل ٤/٣٣٦.
(٤) شرح الكافية ٤/١٨١.
(٥) ينظر: البسيط ٦٦٣، ٦٦٤.

بِبَــذْلٍ وَحِلْــمٍ سَــادَ فِي قَوْمِــهِ الْفَــتَى وَكَوْنُــــكَ إِيَّـــاهُ عَلَيْـــكَ يَسِـــيرُ(١)

وجاءت (كان) في صلة (أن) في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]، فتؤول مع (أن) بمصدر(٢).

وبناءً على ما سبق من آراء النُّحاة وأقوالهم يتَّضح أنَّ النُّقصان في (الأفعال النَّاقصة) قضيَّة متعددة المظاهر، فكل رأي ذُكر ركز على مظهر من مظاهر نقصانها، وجعله سببًا للقول به، ومن تلك المظاهر المتعددة التي ذكرها النُّحاة يمكن أن نجعل من تحقُّقها معيارًا لتمام الأفعال تركيبيًّا ودلاليًّا، ومتى تخلَّف عنها معيار أصبح مظهرًا من مظاهر النُّقصان، وتتجلَّى أبرز معايير النُّقصان بما يلي:

المعيار الأول: **معيار دلالي** يعتمد على دلالة الفعل على الحدث دلالة تُبيِّن معناه ومراد المتكلم منه، ومتى تخلفت هذه الدَّلالة حكم بنقصان الفعل، كما أشار لهذا الكثير من النُّحاة في عِلَّة نقصان الأفعال.

ويندرج تحت هذا المعيار قضيَّة **تضمين** الفعل التَّامِّ معنى الفعل النَّاقص، فيأخذ حكمه ويحكم بنقصه حال تضمنه معناه، قال سيبويه معقبًا على عمل (جاء) وغيرها عمل (كان): "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"(٣). فقد يُفهَم من الفعل في موضع دلالةٌ تختلف عن موضع آخر، يقول المبرد: "وقد يكون لفظ الفعل واحدًا،

---

(١) بيت من الطويل، بلا نِسبة، وشاهده: مجيء المصدر من (كان) عاملاً عمل فعله، اسمه (كاف المخاطب) أُضيفت له، وخبره (إيَّاه). ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمَّد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، ت: ٧٦٣ – ٨٢٧هـ = ١٣٦٢ – ١٤٢٤م، تحقيق: محمَّد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الطبعة: الأولى، الناشر: بدون، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. ص ١٧٣/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، ت: ٩٠٠هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م. ص ٢٢٨/١، والمعجم المفصل ٣٦٥/٣.

(٢) التذييل والتكميل ١٣٥/٤.

(٣) الكتاب ٥١/١.

وله معنيان أو ثلاثة معان... وهذا التصرُّف في الأفعال أكثر من أن يحصى"(١).

وقال الرضي: "وقد يجوز تضمين كثير من التَّامَّة معنى النَّاقصة، كما تقول: تتمُّ التسعة بهذا عشرة، أي: تصير عشرة تامَّة، وكمل زيد عالـمًا، أي: صار عالـمًا كاملًا، قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] أي: صار مثل بشر، ونحو ذلك"(٢).

وردَّ أبو حيَّان إلحاق بعض المرادفات لـ (زال) بها في الحكم والعمل؛ "لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ آخر، ولا يكون حكمه كحكمه"(٣)، ويرى ابن هشام أنَّ التضمين سماعيٌّ لا ينقاس عليه(٤).

المعيار الثَّاني: معيار تركيبي يتمثَّل بوظيفة الفعل النَّحويَّة، وحاجته لمرفوع ومنصوب تكون من تمام معناه؛ لذلك ركز سيبويه على الخصائص التركيبيَّة للفعل النَّاقص، بقوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد"(٥).

وميَّز الرضي بين الأفعال التَّامَّة والنَّاقصة على أساس تركيبي من خلال أنَّ التَّامَّة تكتفي بمرفوعها ويتمُّ بها الكلام، والنَّاقصة لا تكتفي بمرفوعها، ولا يتمُّ بها الكلام(٦).

وقال السيوطي بعد أن استعرض الأفعال التي قيل عنها: إنَّها ناقصة: "وقال بعض النَّحويين: يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه، نحو: قام زيد

(١) المقتضب، أبو العباس محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المعروف بالمبرد، ت: ٢٨٥هـ، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عظيمة، الطبعة: الثَّانية، عالم الكتب، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م. ص ٤/٩٦، ٩٧.

(٢) شرح الكافية ٤/١٨٣.

(٣) التذييل والتكميل ٤/١٢٥، ١٢٦.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥/١٩٢.

(٥) الكتاب لسيبويه ١/٤٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٤/١٨١.

كريمًا، وذهب زيد متحدثًا، فإن جعلته تامًّا نصبت على الحال"(١).

وهذا المعيار التركيبي سوَّغ لبعض النُّحاة إجراء (ظنَّ وأخواتها) مجرى (كان وأخواتها)؛ فألحقها بها إذا صيغت للمفعول، فقد قال ابن مالك في سياق حديثه عن المصوغ للمفعول: "وإن كان من باب (ظنَّ) لحق بباب (كان)، تقول في (عَلم زيد عمرًا فاضلًا): عُلم عمرو فاضلًا، فيجري مجرى: كان عمرو فاضلًا، في الأحكام كلها"(٢)، وقال مظهرًا بعض الفرق بينهما: "كل فعل لا يغني مرفوعه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه، فهو من باب (كان)، وكل فعل لا يغني منصوبه عن ثانٍ مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه، فهو من باب (ظنَّ)، ويميز النوعين وقوع ثاني المعمولين بعد (الضَّمير) المسمَّى فصلًا، أو (اللام) المسماة فارقة... قال تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]، والوقوع بعد (اللام الفارقة) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]"(٣).

وتحت هذا المعيار ألحق الكوفيون **اسم الإشارة** (هذا، وهذه) بـ (كان) فجعلوا لهما اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوبًا، إذا وقع بعدهما ما لا ثاني له(٤).

ويمكن أن يندرج تحت هذا المعيار أيضًا (**الحال اللازمة**) التي لا يجوز حذفها لفساد معنى الجملة بدونها، وكذلك (**التمييز**) المبيِّن لإبهام نسبة العامل للمعمول فيما حول عن فاعل أو مفعول؛ لأنَّ فهم دلالة الجملة متوقِّف على منصوبها، وسيأتي بيانهما(٥).

---

(١) همع الهوامع ٣٦٠/١.

(٢) الكافية الشافية ٥٧٥/٢.

(٣) شرح التسهيل ٧٦/٢، ٧٧.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٣٥٩/١.

(٥) ينظر: ص٩٦-٩٨.

ومما يشار إليه في هذا المعيار التركيبي للأفعال النَّاقصة أنَّ فقْد الدَّلالة على الحدث يفقدها طلب الفاعل تركيبيًّا، وأمَّا طلبها للمرفوع بعدها فليس على وجه الفاعليَّة؛ لانتفاء دلالتها على الحدث؛ لذلك لا وجود للإسناد بينها وبين مرفوعها لا تركيبيًّا ولا دلاليًّا، وكذلك اتفقت كلمة النُّحاة على أنَّها لا تكتفي بمرفوعها لا تركيبيًّا ولا دلاليًّا، وقُيِّد تمامها تركيبيًّا ودلاليًّا بمنصوبها، وهي ليست أحد ركني الإسناد؛ إذ لم تنشئ إسنادًا جديدًا، ولم تنسخ إسنادًا قائمًا، وإنَّما دخلت على المبتدأ والخبر فنسخت إعرابهما، وأضافت لهما دلالة زمنيَّة، وأيضًا فمرفوعها ومنصوبها يرجعان إلى ذات واحدة(١)؛ لذلك قال سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد"(٢)، وقوله هذا يعني: أنَّ اسم (كان وأخواتها) وخبرها يحيلان على ذات واحدة، فهي بخلاف الأفعال الحقيقيَّة كـ (أكلت وضربت) التي تُحيل على شيئين مختلفين يمثِّلان الفاعل والمفعول.

(١) ينظر: النواسخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية، أحمد سليمان ياقوت، ت: ٢٠٠٨م، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤م. ص٦٦، ٦٧.
(٢) الكتاب لسيبويه ١/٤٥.

القضيَّة الثَّانية: قائمة الأفعال النَّاقصة، أمحصورة هي أم منفتحة؟

يمكن للباحث -في حدود اطلاعه- أن يحكي إجماعًا للنُّحاة على أنَّ قائمة الأفعال النَّاقصة قائمة منفتحة غير محصورة، فسيبويه قال: "وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"(١)، وقال: "ومِن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"(٢).

وقال المبرد: "هذا باب الذي يتعدَّى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس) وما كان نحوهن"(٣).

وقال ابن السَّرَّاج بعد أن عدَّد بعض أخوات (كان): "وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط، وما كان في معناهن، مما لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل"(٤).

وقال ابن مالك: "كل فعل لا يغني مرفوعه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه فهو من باب (كان)"(٥).

وقال السيوطي عمَّا ألحق بـ (كان، وصار): "وألحق قوم بـ (صار، آض، وعاد،...)، وقوم كل فعل ذي نصب مع رفع لا بدَّ منه"(٦)، ونقل عن بعض النَّحويين قولهم: "يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه، نحو: قام زيد كريمًا، وذهب زيد متحدثًا، فإن جعلته تامًّا نصبت على الحال"(٧).

ويرى أبو حيَّان أنَّ "حصرها بالعدِّ طريقة المتأخرين، وهي طريقة ضعيفة"(٨)؛ لأنَّها لا

(١) الكتاب ٤٥/١

(٢) المصدر السابق ٥١/١

(٣) المقتضب ٩٧/٣.

(٤) الأصول ٨٢/١.

(٥) شرح التسهيل ٧٦/٢.

(٦) همع الهوامع ٣٥٢/١.

(٧) المصدر السابق ٣٦٠/١.

(٨) التذييل والتكميل ١٦٨/٤.

حصر لها، ولا عدَّ، بل تبقى قائمة منفتحة قابلة لمزيد من الأفعال؛ ولذلك قال عن سيبويه: "إنَّه ذكر منها ألفاظًا، ثم قال: (وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يُستغنى بمرفوعه عن الخبر)، فأعطى قانونًا كليًّا يُعرَف به ما كان من هذا الباب، وهو كون مرفوعها لا يستغني عن الخبر، ولذلك ألحق النَّحويون بها أفعال المقاربة، وهذه هي طريقة النُّحاة - الذين هم على سنن النَّحو- وهو عَذْق البابِ بقانون كلي يُختبر في شخصيات المسائل، فما وافق كان من الباب، وما خالف لم يكن منه. وفي البسيط: قال بعض النَّحويين: إنَّ كل فعل يجوز فيه أن يدخل في باب (كان) إذا جعلت الحال غير مستغنًى عنها، تقول: قام زيد كريمًا؛ لأنك هنا لا تريد أنَّه قام في حال كرم، فإن الحال منتقلة، فلا تريدها هنا؛ لأنَّها لا تفيد تخصيصًا، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة، لكنك لا تريد أن تجعلها مستغنًى عنها، نحو: ذهب زيد متحدثًا، فالأفعال هنا ناقصة، قال الشاعر:

عَاشَ الفتى مُجَاهِدًا في قَومِهِ(١)

فإن جعلتها تامَّة نصبت على الحال"(٢).

وقال الرضي: "والظاهر أنَّها غير محصورة، وقد يجوز تضمين كثير من التَّامَّة معنى النَّاقصة، كما تقول: تتمُّ التسعة بهذا عشرة، أي: تصير عشرة تامَّة، وكمل زيد عالماً، أي: صار عالمًا كاملًا، قال تعالى ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] أي: صار مثل بشر"(٣)، وقال في شرحه لقول المؤلف في الموصول: (ما لا يَتمُّ جزءًا إلا بِصِلة): "انتصاب (جزءًا) على أنَّه خبر لـ (يتمُّ) لتضمنه معنى: (يصير)، وذلك أنَّ الأفعال النَّاقصة لا حصر لها... وكذا

---

(١) لم يعثر الباحث على عجزه، ولا على قائله، ولم يجد له مصدرًا غير أبي حيان في كتابيه: ارتشاف الضرب ١١٤٨/٣، والتذييل والتكميل ١٦٩/٤. وشاهده: أنَّ الفعل (عاش) عمل عمل الأفعال الناقصة؛ لأنَّ مرفوعه (الفتى) لا يستغني عن منصوبه (مجاهدًا).

(٢) التذييل والتكميل ١٦٨/٤، ١٦٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٨٣/٤.

تقول: كان تسعة فكملتها عشرة، أي: صيَّرتها عشرة كاملة"(١).

وفي مقابل ما سبق يذهب الشاطبي إلى **أنَّها قد حصرت بما ذكره النُّحاة، وعدُّوه منها، ولم يبق إلا ما لا بال له**، يقول معلقًا على ما ذكره ابن مالك في باب (كان وأخواتها):

"ما ذكره المؤلف وغيره هو أقصى ما وُجِدَ في كلام العرب بعد البحث والتفتيش، وعلى طول الأزمنة وكثرة الباحثين، فالغالب على الظنِّ أنَّه لم يبق بعد ذلك منه إلا ما لا بالَ له، ثم إنَّ ما ذكره في التسهيل زائدًا على ما نقله الناس نوادر لا يعتدُّ بذكرها في مثل هذا النَّظم مع احتمالها؛ لأنَّ جملة منها يتعيَّن دخولها في هذا الباب، فبَعُد إثباتها فيه، وأمَّا السبعة التي زادها الناس فإنَّ منها ما لم يأتِ إلا في مثل أو شبهه، وذلك (جاء وقعد)، ومنها ما خالف فيه ابن مالك فلم يثبته، وذلك: (آلَ، وغدا، وراح)"(٢).

ومن خلال ما سبق نقله عن النُّحاة يتبيَّن أن القائمة غير محصورة، ومنفتحة لإدراج أفعال أخرى تحتها، إن هي تضمنت معناها دلاليًّا، وقامت بعملها تركيبيًّا، ولعلَّ هذا من خصائص اللغات الحيَّة والتي تتَّصف بها اللغة العربيَّة، فكما تتجدد الأفعال بدلالاتها فإنَّها أيضًا تتطور بعملها ووظيفتها النَّحويَّة، وكل ذلك ممكن في الأفعال التي تنتظم تحت بعض معايير ما يعمل عمل الأفعال النَّاقصة، أو يحمل دلالتها، كما سيتبين في التالي.

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٥.

(٢) المقاصد الشافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت:٧٩٠هـ، تحقيق: محمَّد البناء، الطبعة: الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م. ص ١٤٨/٢.

القضيَّة الثَّالثة: ما يلحق بالأفعال النَّاقصة

هذه القضيَّة نشأت من القضيَّة السابقة؛ حيث جعل الكثير من النُّحاة قائمة الأفعال النَّاقصة قائمة منفتحة غير محصورة، ووضع بعضهم لها ضابطًا بأنَّها التي لا تستغني عن منصوب يتمُّ معناها، وقد سبق ذكر تعليق أبي حيَّان على قول سيبويه "وما كان نحوهن... إلخ" بأنَّه أعطى قانونًا كليًّا يُعرَف به ما كان من هذا الباب، وهو كون مرفوعها لا يستغني عن الخبر[١]، وقد ردَّ إلحاق بعض المرادفات لـ (ما زال) بها في الحكم والعمل بقوله: "ورُدَّ هذا المذهب بأنَّه لا يلزم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر، ولا يكون حكمه كحكمه"[٢]. والذي عليه بعض النُّحاة أنَّ **تضمين** الأفعال معانيَ أفعال أخرى يجعلها تعمل عملها، وتأخذ أحكامها؛ ولذلك أجاز الرضي تضمين كثير من التَّامَّة معنى النَّاقصة[٣]، ولكنه جعل إلحاق الأفعال بها سماعًا لا يُقاس عليه، فقال: "وليس إلحاق مثل هذه الأفعال بـ (صار) قياسًا بل سماعٌ، ألا ترى أنَّ نحو: (انتقل) لا يُلحق به، مع أنَّه بمعنى: (تحول)"[٤].

وجعل الفارسي (كان وأخواتها) مع (الحال والتمييز) تحت باب واحد وفي قسم واحد، قال: "باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول، وهو على ضربين: أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع، والآخر ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع، فالأول على ضروب، منها ما كان خبر (كان وأخواتها)، وخبر (ما)، واسم (إنَّ)...، ومنها التمييز والحال"[٥].

وبناءً على ما سبق من أنَّ القائمة منفتحة، وأنَّ إضافة ما تنطبق عليه المعايير التي وضعت، والقوانين التي أبرزت ممكنة، فإنَّه يمكن أن يلحق بالأفعال النَّاقصة أفعالٌ جديدة، تجري مجراها، وتعمل عملها، ويمكن أن تشمل بضوابطها ومعاييرها أقسامًا من أبواب نحويَّة أخرى، كما سيأتي تفصيله في النقاط الآتية:

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٨/٤، ١٦٩.

(٢) المصدر السابق ١٢٥/٤، ١٢٦.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٣/٤، ٥/٣، والتضمين في النحو العربي، منيرة محمود الحمد، مجلة جامعة الملك سعود م ٥. الآداب ٢. ص ٤٣٩ - ٤٦٧. ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م. ص٤٤١-٤٤٣.

(٤) شرح الكافية ١٨٤/٤.

(٥) الإيضاح ١٧١.

أولًا: الأفعال التي يمكن أن تدرج ضمن قائمة الأفعال النَّاقصة.

مما سبق تتبيَّن بعض معايير الأفعال التي يمكن أن تُلحِقها بقائمة الأفعال النَّاقصة، سواءً حملت كل تلك المعايير أو بعضها؛ لأنَّ النُّقصان في الأفعال نسبي، تتفاوت درجته من فعل لآخر، وقد أشار النُّحاة إلى أنَّه في أفعال أظهر منه في أفعال أخرى؛ ولذلك جعلوا (كان) أُمًّا للباب، ثم تأتي بعدها (صار)، وكل الأفعال التي تحتها إمَّا أن تكون جرت مجرى (كان)، أو جاءت بمعنى (صار)، أو بمعنى (ما زال)، أو بمعنى بعض (أفعال المقاربة)(١).

وأبرز ما يمكن اعتباره من معايير النُّقصان في الأفعال ما يلي:

- أن يكون الاسم والخبر يحيلان على شيء واحد.
- عدم الاستغناء بالمرفوع عن المنصوب.
- أن يكون ذكر منصوبه لازمًا.
- عدم الدَّلالة على الحدث، أو نقصانها.
- أن يكون الفعل عبارة عن الزمان فقط.
- أن يكون لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل.
- أن يكون المخبر به عنه صالحًا للتعريف والتنكير.
- ألا يمتنع توكيده بمصدره.
- أن يكون فيه شبه من الحروف، بكونه أداةً للربط في الإسناد.
- اشترط ابن مالك لما يُنسب لباب الأفعال النَّاقصة شرطين:

١. الدخول على جزأي الإسناد.

٢. مباينة الحاليَّة.

قال: "شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأي إسناد، مباين ثانيهما للحاليَّة بتمحض تعريف، أو بتمحض جمود، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض، نحو قولك: صار الذي آمن أخانا بعد أن كان عدونا، وكان مالُك فضة فصار ذهبًا، ففي منصوبي (كان وصار) من مباينة الحال ما ذكرته، فمَن ألحق بهما فعلًا لا يساويهما في هذا

---

(١) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربية الفعل الناقص نموذجًا، ثريا السكري عامر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جائزة مشكاة الأنوار، ٢٠٠٩م. ص ١٠٠، ١٠١.

الاعتبار فهو محجوج"(١).

ثانيًا: الأبواب التي شملتها ضوابط الأفعال النَّاقصة.

من خلال المعايير السابقة فإنَّه يمكن أن تُلحِق بالأفعال النَّاقصة أفرع من أبواب نحويَّة أخرى، وهي تشمل ما يلي:

الأول: اسم الإشارة.

فممَّا ذكر من المعايير أن يكون الاسم والخبر يحيلان على شيء واحد، وألا يُستغنى بالمرفوع عن المنصوب، وهذه تمثَّلت في اسمي الإشارة (هذا) و(هذه) إذا دخلت على ما لا نظير له، مما جعل الفرَّاء وثعلب وبقيَّة الكوفيين يلحقونهما بـ (كان)، فجعلوا لهما اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوبًا إذا وقع بعدهما ما لا ثاني له(٢)، وضبط الفرَّاء عمل اسم الإشارة عمل (كان) إذا دخل على واحد لا نظير له، نحو: هذه الشمس ضياءً للعباد(٣)، وقال ثعلب في (منطلقًا) في نحو: هذا زيد منطلقًا: هذا لا يكون إلا تقريبًا، ثم وضَّح معنى التقريب بأنَّه تقريب للفعل مثل: (كان)، ثم بيَّن أنَّه يكون فيما كان ذكر اسم الإشارة وحذفه بمنزلة واحدة(٤).

وحيث إنَّ اسم الإشارة من الأسماء فإنَّ الباحث يكتفي منه بهذه الإشارة، وقد ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ [هود: ٧٨]، على قراءة فتح الراء من أطهرَ(٥)، وجعلها سيبويه حالًا(٦)، ومما يدلُّ على ذلك ما ورد عن العرب في قولهم: (ها

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٣/١

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣٥٩/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمَّد، ت: ٣٣٨هـ، تحقيق: محمَّد علي الصابوني، الطبعة: الأولى، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ. ص ١٢/١، ١٣.

(٤) مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت: ٢٩١هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٩٠م. ص ٣٥٩/٢، ٣٦٠.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٥٧/٦، ٣٦٢، والمنصوب على التقريب، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون، الناشر: الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العدد ١٠٧ - ١٤١٨/١٤١٩هـ. ص ٥٠١، ٥٠٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٧٨/٢.

أنا ذا قائمًا) بإبقاء الحال في موقعها، وهذه الحال عندهم لازمة لا يستغني الكلام عنها(١).

الثَّاني: الحال والتباسها بخبر الأفعال النَّاقصة.

من معايير الأفعال النَّاقصة حاجتها للمنصوب، وعدم الاستغناء عنه، وهذا يقرِّب الحال منها؛ ولذلك يلتبس خبر الأفعال النَّاقصة بالحال في مواضع كثيرة، واشتهر عن الكوفيين أنَّهم يجعلون خبرها حالًا(٢)، وأُخرجت بعض الأفعال النَّاقصة من قائمتها لصحة كون ما بعدها حالًا، كـ (غدا، وراح) وغيرهما(٣)، وقال السيوطي: "وقال بعض النَّحويين يدخل في هذا الباب كلُّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه، نحو: قام زيد كريمًا، وذهب زيد متحدثًا، فإن جعلته تامًّا نصبته على الحال"(٤)، واشترط ابن مالك لما يُنسب لباب الأفعال النَّاقصة مباينة الحاليَّة بتمحض تعريف، أو بتمحض جمود، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض(٥).

ونقل أبو حيَّان عن بعض النَّحويين قولهم: "إنَّ كلَّ فعل يجوز فيه أن يدخل في باب (كان) إذا جعلت الحال غير مستغنًى عنها، تقول: قام زيد كريمًا؛ لأنك هنا لا تريد أنَّه قام في حال كرم، فإنَّ الحال منتقلة، فلا تريدها هنا؛ لأنَّها لا تفيد تخصيصًا، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة لكنك لا تريد أن تجعلها مستغنًى عنها، نحو: ذهب زيد متحدثًا، فالأفعال هنا ناقصة قال الشاعر:

عَـــاشَ الفـــتى مُجَاهِـــدًا في قَومِـــهِ(٦)

فإن جعلتها تامَّة نصبت على الحال"(٧)، وهذا نصٌّ على دخول (قام، وذهب، وعاش) ونحوها من الأفعال التَّامَّة ضمن قائمة الأفعال النَّاقصة إذا لم تَستغنِ عن منصوبها.

وإذا صحَّ إخراج بعض الأفعال النَّاقصة من القائمة لِصحَّة اعتبار أخبارها أحوالًا، فيمكن القول بنقصان أفعال أخرى تلزم لصِحَّة معناها في الجملة حال لازمة، كقوله تعالى:

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٢٤١، ٢٤٠.
(٢) ينظر: همع الهوامع ١/٣٥٣.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٨.
(٤) همع الهوامع ١/٣٦٠.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٣٣.
(٦) سبق تخريجه وبيانه في ص ٩١.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٦٩.

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وكقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

ومفهوم الحال اللازمة: هي التي لا يجوز حذفها لفساد معنى الجملة بدونها، فقد يتطلَّب تركيب الجملة حالًا لازمة ليتمَّ معناها كالآيات السابقة، فـ (لاعبين، وأنتم سكارى، ومرحًا) أحوال لازمة لصحة المعنى، لا يجوز حذفها، ولا يمكن الاستغناء عنها لو مُثِّل بها في غير القرآن الكريم.

وقد سبقت الإشارة[١] إلى أنَّ **الحال اللازمة تنوب عن الخبر** ولا تستغني عنها الجملة في نحو: ضربي زيدًا قائمًا، فالكلام تامٌّ باعتبار المعنى، أمَّا تمامه التركيبي فمكوَّن من مبتدأ هو (ضربي) جاء بلا خبر، وحال هي (قائمًا) سدَّت مسدَّ الخبر[٢].

وجعل صاحب التخمير حقيقة (الحال) خبرًا لـ (كان) عكس رأي الكوفيين الذين يجعلون خبر (كان) حالًا، بينما هو يجعل (الحال) خبرًا لـ (كون) مقدَّر، في نحو: جاء زيد راكبًا، أي في كونه راكبًا[٣].

والأصل في (الحال) جواز حذفها كغيرها من الفضلات، ولكن وردت مسائل يلزم لتمام دلالة الجملة فيها ذكر (الحال)، وقد سبق ذكرها بما يُغني عن ذكرها هنا[٤].

ولما سبق عن الحال اللازمة، ولضبط بعض النَّحويين الأفعال النَّاقصة بأنَّها التي لا تَستغني عن منصوبها، ولِما نقل أبو حيَّان عن بعض النُّحاة من جواز أن يدخل في باب (كان) كلُّ فعل جعلت الحال معه غير مستغنًى عنها[٥]، **فإنَّه يمكن أن تشمل قائمة الأفعال النَّاقصة (الحال اللازمة)**؛ ولذلك ستُضمَّن مبحث دراسة الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم في الفصل الثَّاني، وسيتمُّ حصر ما ورد منها في القرآن الكريم، إن شاء الله تعالى[٦].

---

(١) ينظر: ص ٦٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤٣.

(٣) ينظر: التخمير ١/٤٢٣، ٤٢٤.

(٤) ينظر: ص ٦٤.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٦٩.

(٦) ينظر: ص ٢٦٢.

الثَّالث: التمييز.

سبق الحديث عن التمييز[١]، وأنَّه فضلة يتمُّ الكلام بدونه، ويصحُّ الاستغناء عنه، ولكنه قد يكون من تمام الكلام؛ لا يُفهَم مراد المتكلم إلا به، وذلك في تمييز النِّسبة المبيِّن لإبهام نسبة العامل للمعمول فيما حُوِّل عن فاعل أو مفعول؛ لأنَّ فهم دلالة الجملة فيها متوقف على منصوبها، نحو: طاب زيد نفسًا، وكفى بزيد رجلًا، فالتمييز يلزم ذكره بعد الفعل والفاعل ليزيل الإبهام الواقع في إسناد فعل إلى اسم، وفي كونه فاعلًا في الأصل كالمثال الأول، أو فاعلًا في المعنى كالمثال الثَّاني، أو لبيان نسبته إلى مفعوله، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، وقد يكون بعد فعل لا يصلح أن يسند إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦]؛ لذلك فتمييز النِّسبة منصوب فعل لا يستغني عنه بمرفوعه؛ لأنَّه من تمام دلالة الجملة، ومن تمام دلالة إسنادها، فيقع بهذا تحت معيار عدم الاستغناء عن المنصوب، فيقرب كثيرًا من مشابهة وظيفة منصوب الأفعال النَّاقصة الذي جاء لعدم اكتفاء الفعل بمرفوعه، وهو بهذا المعيار يجري مجرى الأفعال النَّاقصة، ولم يجد الباحث مَنْ نصَّ على ذلك أو قال به أو ألمح إليه، ولكنه سيورده ضمن مبحث دراسة الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم في الفصل الثَّاني، وسيتم حصر ما ورد منه في القرآن الكريم، إن شاء الله تعالى[٢].

---

(١) ينظر: ص ٦٥.

(٢) ينظر: ٢٦٣.

خلاصة المطلب الثَّاني:

وخلاصة القول في معايير نقصان التركيب وتمامه- التي استنبطت من إشارات النُّحاة وسياقاتهم لها في أبواب النَّحو المختلفة- ما يلي:

- يجب لتمام تركيب الإسناد أن يكون بركنين صالحين للتركيب، وأن يؤدي إسنادهما إلى معنى ثالث مقصود لذاته لا لغيره.
- يجب أن يكون المبتدأ تامَّ الدَّلالة غير مبهم، وخبره متمًّا للفائدة، ومحتملًا للصدق والكذب، وإن كان جملة لزمه رابط يربطه بالمبتدأ.
- قد يستغني المبتدأ عن الخبر مع تمام الإسناد بـ (فاعل) الوصف، أو بـ (الحال) المتمة لمعناه.
- لا يستغني الفعل عن اسم يسند إليه، ولا تتمُّ دلالة مضارعه على زمنه إلا بقرينة تدلُّ عليه.
- يجب أن يلي الفعلَ الفاعلُ فلا يتقدم عليه؛ لأنَّه كالجزء منه المتمِّ للفظه ودلالته.
- يجوز تضمين بعض الأفعال معاني بعض، فتدلُّ دلالته، وتقوم بوظيفته.
- قد يقتضي الفعل لتمام دلالته فاعلًا واحدًا لا يتعدَّد، وقد يقتضي معه مفعولًا أو أكثر.
- اشترط أن يكون الكلام تامًّا لقطع (ظنَّ، وعلم وأخواتهما) أو إلغاء عملهما.
- سمى الكوفيون (ظنَّ وأخواتها) أفعالًا ناقصة، وأجراها ابن مالك مجرى (كان وأخواتها) وألحقها بها، إذا بُنيت للمفعول.
- اشترط تمام الفعل ليصحَّ إسناده للفاعل، ولصياغة التعجُّب واسم التفضيل منه.
- الضَّمير المتصل تتمَّةٌ لعامله، وكأنَّه من حروفه، فلا يجوز أن يستقلَّ عنه.
- يجب أن يتقدَّم الضَّمير الغائب مفسرُه الذي يعود عليه.
- يَرِدُ ضمير الفصل في الكلام ليدلَّ على تمام الاسم قبله، وأنَّ ما بعده خبر عنه.
- لا يجوز الإخبار عن الموصول، ولا الاستثناء منه، ولا إتْباعه إلا بعد استيفائه صلته، ويجب ألا يفصل بينهما، وألا تتقدَّم عليه، ولا على جزئه، وأن تشتمل جملتها على رابط يربطها به.
- لا تعمل الصلة في موصولها ولا فيما قبله؛ لأنَّها جزء من موصولها.
- أعمل الفرَّاء اسم الإشارة عمل (كان)، وذلك إذا دخل على واحد لا نظير له.

- المضاف من تمام المضاف إليه يكوِّن معه اسمًا واحدًا، لا يتقدَّم عليه ولا يفصل بينهما.
- المصدر مع صلته بمنزلة الصلة من موصولها، فلا يتبع قبل تمام مطلوبه، واتصال الضَّمير به دليل على عدم تمامه.
- إذا ولي اسم التفضيل (مِن) التَّفضيليَّة، أو وليت معموله، لا يجوز الفصل بينهما؛ لأنَّها من تمام معناه، فكأنَّها من تمامه.
- لا يفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها، وجعلت معه بمنزلة شيء واحد ك (خمسة عشر).
- تأتي الفضلات بعد تمام الكلام واستيفاء أركانه، ويصحُّ الاستغناء عنها غالبًا.
- تأتي الحال اللازمة نائبة عن الخبر، ولا تستغني عنها الجملة، ويتوقَّف تمام الجملة الدَّلالي على ذكرها، فتكون كالعمدة لا يصحُّ الاستغناء عنها.
- يأتي تمييز النِّسبة متمًّا للكلام، ومزيلًا لإبهام الإسناد، ومن صوره وقوعه بعد فعل لا يصلح الإسناد إليه.
- ينقسم الاستثناء إلى استثناء تامٍّ واستثناء ناقص، فما استوفى ذكر أركانه سمي تامًّا، وما حذف منه (المستثنى منه) سمي ناقصًا.
- تمثل التوابع– غالبًا– مع متبوعها تركيبًا واحدًا من جزأين لا يجوز أن ينفصلا، ولكلٍّ من التوابع خصائصه التركيبيَّة التي يجب توفرها ليأتي الكلام به تامًّا في تركيبه ودلالاته.
- الصِّفة اللازمة للموصوف كالصلة للموصول؛ لا يتمُّ إلا بها.
- من العطف ما يكون لازمًا لا يجوز الاستغناء عنه؛ لتمام الكلام به، فلا يصحُّ تركيبه ولا تتمُّ دلالته إلا به.
- لا يجوز حذف التوكيد إذا كان مرادًا في الكلام.
- دلالة الإسناد في بدل الاشتمال لا تتمُّ إلا بذكره؛ لأنَّه يُتِمُّ الفائدة، ويزيل التباس الفهم.
- لا يجوز الفصل في أسلوب المدح أو الذم بينهما وبين فاعلهما، حتى لا يلتبس بمخصوصهما.
- إذا وقعت (كيف) قبل ما لا يتمُّ كلامًا كانت خبرًا مقدمًا، وما بعدها مخبر عنه؛ لحصول الفائدة، وتمام الكلام بها.

- يلزم أن يلي (كأيِّن) حرف الجر (مِن) توكيدًا لها، وهي معها كأنَّهما شيء واحد يتمُّ الكلام به.
- الحروف لا تكون عمدة البتة، ولا تأتلف مع غيرها كلامًا، ولا يصحُّ لها إسناد.
- لا تدخل الحروف على الفضلات؛ لأنَّ الغاية منها اختصار الكلام، والفضلة زائد فيه.
- من المعايير التركيبيَّة لتمام دلالة الحروف أنَّه لا يجوز اختيارًا الفصل بين الجارِّ ومجروره، وكذلك لا يجوز توالي حرفين لمعنى واحد، ولا يدخل حرف جرٍّ على آخر، والحروف لا تضاف؛ لأنَّها جزء مما دخلت عليه، ولا يفصل بينها وبين الفعل بشيء، وجوَّز بعض النُّحاة الفصل بالظَّرف والقسم والجار والمجرور. وغير ذلك من المعايير التي تلزم الكثير من الحروف لتمام الكلام قبلها أو بعدها.
- قُسِّمَت أدوات الاستفهام إلى تامَّة وناقصة، بحسب استعمالها، ف (الهمزة) تامَّة، وغيرها ناقص.
- تمام تركيب الحرف (كلا) مبني على دلالته في الكلام، فإن كان بمعنى: (حقًّا) فلا يجوز الوقف عليه؛ لأنَّه من تمام الكلام بعده، وإن كان بمعنى: (الردع والزجر)، فيجوز الوقف عليه؛ لأنَّه ليس من تمام الكلام بعده.
- ينقسم النفي إلى قسمين: نفي تامٌّ، وهو ما يكون من جهة العقل، ونفي غير تامٍّ، وهو ما يكون من جهة الانتقاء، ويفهمان من سياق الكلام وقرائن الأحوال.
- من القضايا الدَّلالية والتَّركيبيَّة للجملة تحوُّلها من التَّمام إلى النُّقصان، فإذا دخلت (أدوات الشرط أو القسم) على الجملة التَّامَّة أحوجتها إلى جملة أخرى، وكذلك إذا دخل حرف الجر (مِن) على الظَّرف حول الكلام التَّامّ ناقصًا، وأيضًا إذا دخلت (أن) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع على جملة، حوَّلتها إلى مفرد في المعنى، لا تتمُّ فائدته، ولا يتمُّ تركيب الكلام حتى يأتي ما يكمل معناه.

خاتمة المبحث الأول:

وبعد هذا التطواف في كتب النُّحاة كشفًا لما قالوه في ثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) في الكلمة المفردة والتركيب، فهذه أبرز نتائج هذا المبحث:

- أنَّ النُّحاة المتقدمين استخدموا ثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) في أبواب وموضوعات مختلفة، ولم يقصروها على باب واحد أو موضوع واحد، ولكلِّ باب أو موضوع معاييره الخاصة به.
- أنَّ ثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) قد استُخدِمت في أقسام الكلام الثلاثة، وفي تراكيبه المختلفة، بمفاهيم مختلفة، ومعايير خاصة لكلِّ قسم وتركيب.
- أنَّ من الأسماء ما يكون ناقصًا، وهي التي يلازمها النقص، فلا تبين عن معناها إلا بكلمة أخرى أو جملة تبيِّن دلالتها، وأنَّ ما يُتمُّ الاسم فهو كالجزء منه، وقد أطلق عليها بعض النُّحاة (الأسماء النواقص).
- أنَّ معايير نقصان الأسماء وتمامها تنصبُّ على دلالة الكلمة نفسها، واستقلالها بالمفهوميَّة عن غيرها.
- أنَّ مفهوم نقصان الأسماء يُقصَد به احتياجها إلى ما يكمل دلالتها واستقلاليتها بمسمَّاها.
- أنَّ مصطلح الأفعال النَّاقصة قد أطلقه الكوفيون على (ظنَّ وأخواتها) كما أُطلِق على (كان وأخواتها).
- أنَّ مفهوم الأفعال النَّاقصة قد تعدَّد عند النُّحاة، وأرجحها عند الباحث أنَّها الأفعال التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها دلاليًّا وتركيبيًّا.
- أنَّ نقصان الأفعال وتمامها قد شغل حيِّزًا كبيرًا في كتب النُّحاة حتى أصبح سِمة لها.
- أنَّ لنقصان الأفعال وتمامها معايير متى انطبقت على غيرها جرت مجراها، وعملت عملها.
- أنَّ معايير (النُّقصان والتَّمام) للأفعال النَّاقصة تنطبق في جزء منها على أجزاء من بابي الحال والتمييز.
- أنَّ معايير نقصان الأفعال وتمامها تنصبُّ على الفعل وعلى ما يتعلَّق به دلاليًّا

وتركيبيًّا.

- أنَّ نقصان (الأسماء) وتمامها مرتبط بدلالتها، ونقصان (الأفعال) وتمامها مرتبط بدلالتها المعجميَّة، ووظيفتها النَّحويَّة.

هذه أبرز النتائج التي توصَّل إليها الباحث من كلام النُّحاة القدامى في استخدامهم لثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام)، وحيث تركَّز حديثهم فيها كثيرًا عن (الأفعال النَّاقصة) فسيتلوه عرض لبعض الدِّراسَات التي قدَّمها المحدثون عنها في المبحث التالي، إن شاء الله تعالى.

المبحث الثَّاني

النُّقصان والتَّمام في الدَّرس النَّحوي الحديث

يتناول هذا المبحث النُّقصان والتَّمام في الدَّرس النَّحوي الحديث، ويحاول أن يُبرز شيئًا من المسائل التي تداولها الدَّارسون، والآراء التي طرحوها في ثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) وما ذكروه من مفاهيم ومعايير لهما، من خلال ما قدَّمه المحدَثون من دراسات للأفعال النَّاقصة، سواء كانت متخصِّصة بها، أو كانت جزءًا من دراسة، أو بابًا من كتاب، وذلك في مطلبين:

أمَّا **المطلب الأول** فيتناول **النُّقصان والتَّمام في بعض الدِّراسَات غير اللسانيَّة**، التي اعتمدت التراث مرجعًا لها.

وأمَّا **المطلب الثَّاني** فيعرض **النُّقصان والتَّمام في بعض الدِّراسَات اللسانيَّة**، التي جعلت من الدرس اللساني الحديث سبيلًا لعرض آرائها وإضافاتها في ثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) في النَّحو العربي.

وفي بدء كلِّ دراسة يذكر الباحث سبب إيرادها ضمن هذا البحث، ويختمها بأبرز نتائجها المتعلقة بالبحث، فإن كان صاحب الدِّراسة ذكرها اكتفى بها.

وقد رتَّب هذه الدِّراسَات بحسب وفاة أصحابها، أو تاريخ نشرها لمن كان منهم حيًّا، رحم الله الموتى، ومتَّع الأحياء بالعافية، ونفع بهم.

وقد حاول في تقديمه لهذه الدِّراسَات أن يحافظ على عبارات دارسيها وألفاظهم- قدر استطاعته- فيما لم يُنْقَلْ بنصِّه؛ ليكون ذلك أقرب إلى تقديم فكرة الدارسين وفهم رأيهم.

ويختم المبحث بخلاصته وأبرز نتائجه.

المطلب الأول
النُّقصان والتَّمام في الدِّراسَات غير اللسانيَّة

يقدِّم هذا المطلب عرضًا لبعض الدِّراسَات الحديثة **التي تناولت الأفعال النَّاقصة بالدِّراسة، وركَّزت على جوانب محدَّدة منها**؛ لطبيعة البحوث المعاصرة التي تركِّز على جانب محدَّد في موضوع واحد، وقد تناول هذا المطلب دراسات تمثل قضايا مختلفة لقضايا الأفعال النَّاقصة المتعدِّدة، وهي:

١. معاني النَّحو، لفاضل السامرائي.

٢. ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم، لإبراهيم البعيمي.

٣. تحقيقات نحويَّة، لفاضل السامرائي.

٤. النَّواسخ حسب النُّحاة العرب اعتمادًا على شرح المفصل لابن يعيش، لمحمَّد الدَّلال.

٥. كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة، لوسميَّة المنصور.

وسيتمُّ عرض كلِّ دراسة على حدةٍ، حسب ترتيبها السابق، وفي ختام كل دراسة خلاصة لها.

أولاً: معاني النَّحو(١).

يقدِّم فاضل السامرائي كتابه هذا منطلقًا من ضرورة دراسة النَّحو على أساس المعنى، وأنَّها ضرورة فوق الضرورات(٢)، **ويعني هذا البحث منه ما قدَّمه من دراسة في كتابه لأبرز المعاني التي أتت بها (كان) وبعض أخواتها**، فبدأ بـ (كان) وذكر من معانيها:

١. **الماضي المنقطع**، وهو غالبها، كقوله تعالى: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ﴾ [التوبة: ٦٩]، وهو على ضربين:

أ- ضرب يراد به الاتِّصاف بالحدث في الزمن الماضي على وجه الثبوت، نحو: كان محمَّد شاعرًا.

ب- ضرب يُراد به أنَّه حصل مرة، ولم يكن وصفًا ثابتًا، وذلك إذا كان خبرها فعلًا ماضيًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبۡلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلۡأَدۡبَٰرَۚ﴾ [الأحزاب: ١٥]، أي: أحدثوا معه عهدًا سابقًا(٣).

٢. **الماضي المتجدِّد والمعتاد**، وذلك إذا كان خبرها فعلًا مضارعًا، وهو نوعان:

أ- الماضي المستمرُّ، وهو ما حدث مرة واحدة، وكان مستمرًّا في حينه، نحو: كنت أقرأ في كتابي فجاءني خالد.

ب- الماضي المعتاد، أو الدَّلالة على العادة في الماضي، أي: كان الفاعل يعتاد الفعل، كقوله تعالى: ﴿كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]، أي: هذه عادتهم، وقوله ﴿وَكَانَ يَأۡمُرُ أَهۡلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥]، أي: مستمرًّا(٤).

٣. **توقُّع الحدوث في الماضي**، نحو: كان محمَّد سيفعل هذا، أي: كان متوقَّعًا منه

---

(١) معاني النحو، فاضل السامرائي، الطبعة: الثَّانية، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ١٤٣٢هـ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/١٩١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/١٩٢.

الفعل في الماضي(١).

٤. **الدوام والاستمرار**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، أي: لم نزل(٢).

٥. **الدَّلالة على الحال**، ومنه قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠](٣).

٦. **الاستقبال**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧](٤)، ويرى "أنَّه من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي؛ لبيان أنَّه محقَّق الوقوع، وأنَّه بمنزلة ما مضى وفرغ منه"(٥).

٧. **بمعنى: (صار)**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ١٩ - ٢٠](٦).

٨. **بمعنى: (ينبغي)**، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، أي: ما ينبغي له(٧).

٩. **بمعنى: (القدرة والاستطاعة)**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا

---

(١) ينظر: معاني النحو ١/١٩٣.
(٢) ينظر: المصدر السابق ١/١٩٣.
(٣) ينظر: المصدر السابق ١/١٩٦.
(٤) ينظر: المصدر السابق ١/١٩٦.
(٥) المصدر السابق ١/١٩٧.
(٦) ينظر: المصدر السابق ١/١٩٧.
(٧) ينظر: المصدر السابق ١/١٩٨.

شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠]، أي: لا تستطيعون ذلك(١).

١٠. قد تقتصر على مرفوعها، فتكون تامَّة بمعنى: (وجد ووقع) ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠](٢).

١١. **قد تأتي زائدة** نحو: ما كان أحسنَ زيدًا، وليس معنى الزيادة ألا يكون لها معنى البتة في الكلام، بل إنَّها لم يؤت بها للإسناد، وإنَّما للدلالة على غرضين:

الأول: الدَّلالة على الزمن نحو: ما كان أحسن زيدًا فإنَّها تدلُّ على الزمن الماضي.

الثَّاني: تُزاد لضرب من التوكيد، كقول الشاعر:

جِيادُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسَامَى ... على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ(٣)(٤)

ثم ذكر بعض استعمالات النفي المتعلقة بـ (كان)، وهي:

١. **ما كان يفعل**، ويستخدم لأحد معنيين:

الأول: نفي الحدث في وقت معيَّن، ومثل بقوله: يقول لك صاحبك: مررت بك أمس،

---

(١) ينظر: معاني النحو ١٩٨/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٩٩/١.

(٣) بيت من الوافر، وشاهده: (على كان المسومةِ)، حيث زيدت (كان) بين الجار والمجرور للتوكيد، الكثير من المصادر لم تنسبه لأحد، وفي شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ت: ٦١٦هـ، تحقيق: مصطفى السقا/ إبراهيم الأبياري/ عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة، بيروت. ص٤/٩. نسبه للفرزدق، وفي الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمَّد بن أحمد الأفغاني، ت:١٤١٧هـ، الناشر: دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. ص ٧٣. نسبه للنابغة الجعدي. وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمَّد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ت:٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ص ٢٥١/١، والمقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، ت:٨٥٥هـ، تحقيق: علي محمَّد فاخر، أحمد محمَّد توفيق السوداني، عبد العزيز محمَّد فاخر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة جمهورية مصر العربية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. ص٦٠٣/٢.

(٤) ينظر: معاني النحو ١٩٩/١، ٢٠٠.

وأظنك كنت تكتب، فتقول: ما كنت أكتب.

الثَّاني: على نفي الحدث قبلًا، كأن تقول: ما كنتُ أقرأ ولا أكتبُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨][١].

٢. **كان لا يفعل**: والنفي في هذا التعبير مسلط على (يفعل) وليس على الكون، بخلاف (ما كان يفعل) فـ (كان لا يفعل) تثبت له عدم الفعل، و(ما كان يفعل) تنفي ثبات الفعل[٢].

٣. **ما كان ليفعل**، ولامه (لام الجحود) وهي اللام الداخلة بعد كون ناقص ماضٍ لفظًا أو معنى منفي بـ (ما) أو (لم) أو (إن)، وهذا التعبير يستخدم لتأكيد النفي[٣].

٤. **ما كان له أن يفعل**: ومعناها: ما ينبغي ولا يصحُّ[٤].

ثم ذكر معاني (صار) وأبرز ما قاله عندها: "ولست أدري كيف يفسّر معنى (صار وأخواتها) من ذكر أنَّ النَّقصَ في الأفعال هو الدَّلالة على الزمن المجرَّد من الحدث، إنَّ معنى (صار) هو (التَّحوُّل والانتقال)، وهذا هو الحدث بعينه فقولك: (صار زيد عالمًا) معناه: حدث له أمر وحصل لم يكن قبلًا، فهي تدلُّ على الحدث والزمن كسائر الأفعال"[٥].

ثم ذكر (ظلَّ، وبات)، وأنَّهما تستعملان لإفادة الحكم نهارًا وليلًا، واستعمال (بات) ليلًا أكثر من استعمال (ظلَّ) نهارًا، ولم تَرِد (ظلَّ) في القرآن الكريم مستعملة نهارًا، مما يعني قلة استعمالها في هذا المعنى، أمَّا (بات) فوردت مرة واحدة مستعملةً ليلًا في قوله تعالى:

---

(١) ينظر: معاني النحو ٢٠١/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٠٢/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٢٠٤/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٠٦/١.

(٥) معاني النحو ٢١٤/١.

﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾﴾ [الفرقان: ٦٤](١).

ثم ذكر (**أصبح، وأضحى، وأمسى**) وأنَّها تستعمل في ثلاثة معانٍ:

الأول: لإفادة الزمان في الخبر.

الثَّاني: بمعنى: (كان، وصار)، من غير أن يُقصَد زمن مخصوص.

الثَّالث: أن يراد بها الدخول في أوقاتها، وهي هنا التَّامَّة.

ويذكر أنَّ من الطريف أنَّ (أصبح) وردت في (ثمان وعشرين) موضعًا في القرآن الكريم، كلها في العقوبات والشَّرِّ، كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠]، إلا ثلاث آيات، منها قوله: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣](٢).

أمَّا (أمسى) فلم تَرِدْ ناقصة في القرآن الكريم.

ثم ذكر (ما زال، وما برح، وما انفك) وأنَّها تفيد استمرار الفعل واتِّصاله بزمن الإخبار(٣)، ومع إفادة (ما زال) الاستمرار إلا أنَّ فيها معنًى آخرَ، هو إفادة توقع التَّحوُّل والانقطاع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ۚ﴾ [البقرة: ٢١٧] أي: يبقون على ذلك مستمرِّين حتى يبلغوا قصدهم إن أمكنهم ذلك(٤).

أمَّا (ما برح) فالكثير استعمالها في التَّحوُّل من المكان؛ ولذلك كان الأصل، والكثير فيها ذكر المكان معها، كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠](٥).

أمَّا (ما فتئ) فالأصل في معنى (فتئ) نَسِيَ، ثم استعملت منفيَّة لإفادة الدوام، كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تنسى ذكره مع تقادم

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١/٢١٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٢١٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٢١٨.

(٤) ينظر: معاني النحو ١/٢٢١.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١/٢٢٢.

عهده[١].

أمَّا (ما انفكَّ) فمعنى (انفكَّ) انفصل، وبعد دخول النفي عليها استعملت في معنى (الدوام والاستمرار)[٢].

ثم ذكر (ما دام)، وهي بمعنى: (استمرَّ) وتحتاج لكلام يسبقه ليتم معناه[٣].

ثم ذكر (ليس)، وأنَّها لنفي الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، أي: في المستقبل[٤].

خلاصة الدِّراسة:

النتيجة المهمَّة التي وجدها الباحث في هذه الدِّراسة، وسَوقه لأمثلتها وأدلتها، وبيانه لدقائق دلالتها، أنَّ فيها تأكيدًا على **أنَّ الوظيفة المعجميَّة للأفعال النَّاقصة هي التي تحدِّد وظيفتها النَّحويَّة عمومًا، والحكم عليها بالنُّقصان أو التَّمام**.

(١) ينظر: المصدر السابق ٢٢٢/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٢٣/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٢٣/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٢٨/١.

ثانياً: ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم(١).

في هذا البحث جمع إبراهيم البعيمي الأفعال الناسخة التي تُمِّمَتْ من نقصان في القرآن الكريم، وقصر دراسته على ما كان ناقصًا فتُمِّمَ أو اختلف في تمامه ونقصانه، وأمَّا ما لم يَرِدْ إلا ناقصًا فلم يتكلم عنه.

وإيراد هذه الدِّراسة ضمن الدِّراسَات المقدَّمة عن الأفعال النَّاقصة في هذا البحث بينة وواضحة وتلتقي معه في جوانب عدَّة.

وقد قسَّم هذه الدِّراسة إلى فصلين، وتحتهما مباحث متعددة، وقد جاءت كما يلي:

الفصل الأول: دراسة الأفعال الناسخة.

في **المبحث الأول** منه أورد ما قيل في النَّواسخ: هل هي أفعال أم حروف؟ فذكر رأي الجمهور بفعليَّتها وما يقابله من رأي للزَّجَّاجي بأنَّها حروف، وأورد رأي ابن القوَّاس بأنَّ الذي حمل الزَّجَّاجي على القول بحرفيتها أمور أربعة، هي: أنَّ معانيها في غيرها، وعدم تمام الكلام بفروعها، وعدم توكيدها بالمصدر، وعدم دلالتها على الحدث(٢).

وبيَّن بعد ذلك مراد المبرد بقوله: إنَّها ليست أفعالًا حقيقيَّة، بأنَّ مراده أنَّها أفعال لفظيَّة أو أفعال عبارة كما يسميها كثير من النُّحاة، ولم يقصد أنَّها من الحروف قسيمة الأسماء والأفعال، وبعد ذلك جعل سبب جمود (ليس) تجرُّدها من الحدث(٣).

وفي **المبحث الثَّاني** بيَّن سبب وصفها بالنُّقصان، وأورد خلاف النُّحاة في ذلك، فذكر أنَّ فريقًا منهم جعلوها ناقصة؛ لأنَّها مسلوبة الدَّلالة على الحدث، وممَّن قال به ابن جني في اللمع، والثمانيني، والواسطي، والجرجاني، وابن يعيش(٤).

ويقابل هذا الرأي رأي المتأخرين كابن مالك والرضي، وأنَّها تدلُّ على الأحداث والزمن

---

(١) بحث ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم، إبراهيم البعيمي، مجلة الدراسات اللغويَّة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة، الرياض، المجلد الأول، العدد الأول، المحرم – ربيع الأول، ١٤٢٠هـ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٦.

معًا، ولا فرق بينها وبين الأفعال التَّامَّة في ذلك، ويرون أنَّها سُمِّيت ناقصة لأنَّها لا تكتفي بمرفوعها ولا تتمُّ به كلامًا، كما قال الرضي، بل هي تحتاج لمرفوعها ومنصوبها ليتمَّ معناها، بخلاف التَّامَّة التي يتبيَّن معناها بمرفوعها(١)، ثم أورد الأدلة العشرة التي ساقها ابن مالك لتفنيد رأي ابن جني ومن وافقه في عدم دلالتها على الحدث(٢).

وذكر رأيًا ثالثًا لابن خروف، وابن عصفور، بأنَّها مشتقَّة من أحداث لم يُنطَق بها، وأنَّه يستحيل أن تجرِّدها من الدَّلالة على الحدث؛ لأنَّ حروفها لا يفارقها الحدث، ويبيِّن ابن الربيع سبب نقصانها بأنَّها لا يصحُّ أن تؤكد بالمصدر، ولا تُبيِّن نوعه ولا عدده كالأفعال التَّامَّة(٣).

ويخلُص الباحث إلى أنَّ ما ينبني على هذا الخلاف هو مسألة عمل (كان) بالظُّروف والجارِّ والمجرور فمن جرَّدها من الحدث لم يعلق بها الجار والمجرور والظَّرف، ومن أقرَّ بدلالتها عليه علقهما بها(٤). ولم يُبيِّن الباحث رأيه أو يرجِّح في هذه المسألة، وإنَّما اكتفى بعرض الأقوال فقط.

وفي **المبحث الثَّالث** تكلَّم عن وصفها بالنَّواسخ، وأوجز ذكر الأقوال في سبب ذلك، وهو أنَّها نَسخت عمل العامل المعنوي وهو الابتداء، وأحدثت فيهما عملًا جديدًا بتأثُّرهما بالعامل اللفظي، وكذلك نَسخت تسمية المبتدأ والخبر كما قال السيوطي، وعند الكوفيين أنَّها نَسخت إعراب الخبر من الرفع إلى النصب(٥).

أمَّا **المبحث الرَّابع** فتكلَّم عن مجيء الأفعال النَّاقصة تامَّة، وأنَّها تسند لمرفوعها، وتعمل عمل ما رادفت من الأفعال، فإن كان لازمًا لزمت، وإن كان متعديًا تعدَّى بنفسه أو بالحرف(٦).

وذكر أنَّ جميع الأفعال النَّاقصة تكون تامَّة إلا (ليس، وما زال) التي مضارعها (يزول)، وقد تقع (ما زال) تامَّة إذا كانت في مقابل (لم يكن) أي: (لم يقع)، كقول الشاعر:

---

(١) ينظر: ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة ١٨، سبق ذكر الأدلة مختصرة ص ٨٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢١.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٢.

(٦) ينظر: ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة ٢٣.

شـــــبابٌ كـــــأن لم يَكُـــــنْ وشَـــــيْبٌ كـــــأن لم يـــــزَلْ(١)

ولم يعلِّق المؤلِّف على هذا المبحث بشيء(٢).

وأمَّا المبحث الخامس فذكر فيه مجيئها زائدة، وأنَّ بعض النُّحاة جعلوه مما تختص به (كان)، ونقل عن بعضهم زيادة غيرها، وعن الأشموني أنَّ بعضهم أجاز الزيادة في سائر الباب، إذا لم ينقص المعنى(٣).

الفصل الثَّاني : دراسة النَّواسخ التَّامَّة في القرآن.

وهو هدف هذه الدِّراسة، وفيه إضافته للدَّرس النَّحوي، حيث قدم دراسة مفصلة عن الأفعال الناسخة التي استعملت تامَّة في القرآن الكريم، وجعله في عدة مباحث، فأفرد في **المبحث الأول** (كان)، وذكر أنهَّا وردت في القرآن الكريم لا تحتمل غير التَّمام، ووردت لا تحتمل غير النُّقصان، ووردت محتملة النُّقصان والتَّمام، ووردت محتملة النُّقصان والتَّمام والزيادة(٤).

ثم أورد الآيات التي وردت فيها (كان) تامَّة، وتكون بمعنى: (حدث، أو وقع، أو وجد)، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وذكر الأقوال الواردة بعد كل آية يذكرها، وتوجيه النُّحاة والمفسرين لها، وربما رجَّح ما يراه راجحًا، أو يكتفي بذكر الأقوال التي وقف عليها(٥).

ثم أورد الآيات التي تحتمل (كان) فيها النُّقصان والتَّمام، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ف (تجارة) على قراءة النصب تكون (كان)

---

(١) بيت من مجزوء المتقارب، لعلي بن جبلة، ونسب إلى محمود الوراق، وشاهده: وقوع (ما زال) تامَّة؛ لوقوعها في مقابل (لم يكن) بمعنى: لم يقع. ينظر: الشعر والشعراء، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت:٢٧٦هـ، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ. ص ٨٥٥/٢، والوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزير القاضي الجرجاني، ت: ٣٩٢هـ، تحقيق وشرح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، علي محمَّد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. ص ٢٤٤.

(٢) ينظر: ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة ٢٤، ٢٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٠.

(٥) ينظر: ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة ٣٠.

ناقصة، واسمها مضمر تقديره: إلا أن تكون المبايعات، و(حاضرة) صفة، وعلى قراءة الرفع تكون (كان) تامَّة بمعنى: (تحدث، أو تقع)[١].

ثم أورد بعد ذلك ما كانت محتملة التَّمام أو الزيادة، وبعده ما كانت محتملتهما ومحتملة النُّقصان، وتلك الاحتمالات مبنيَّة على ما يترجَّح من المعنى المراد، وربما يكون الترجيح لعلة تركيبيَّة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، فقد رجَّح الباحث تمامها على الزيادة لعلَّة تركيبيَّة، إذ أخذ برأي المبرد الذي لا يجيز زيادة (كان) إذا اتَّصل بها ضمير مرفوع[٢].

ومن خلال دراسته لـ (كان) تبيَّن له الآتي:

١. أنَّ القول بتمامها أو نقصانها مردُّهُ للمعنى، فبحسب المعنى يكون ترجيح الإعراب في كل الآيات الواردة، ما عدا آية واحدة، فرجَّح السمين الحلبي كونها ناقصة؛ لأنَّ ما كان خبرًا لا يحتمل أن يكون حالًا؛ ففي وقوع اسم الجنس حالًا بُعدًا يَلزم عليه التأويل، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩][٣]، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، رجَّح أبو علي الفارسي النصب للتناسب[٤].

٢. إذا تُمِّمَتْ (كان) فالكثير إعراب ما كان خبرًا لها لو كانت ناقصة حالًا، والقليل إعرابه صفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [النساء: ١٢]، فيورث صفة لفاعل (كان) التَّامَّة[٥].

وفي **المبحث الثَّاني** من هذا الفصل درس ما تُمِّمَ من (أخوات كان)، وجعل لكل واحدة مطلبًا، ولم يخرج فيها عما قاله في (كان)، فالمعوَّل عليه في توجيه النُّقصان أو التَّمام هو المعنى.

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٣٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٩.

(٥) ينظر: ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة ٣٩.

فبدأ بـ (**أصبح**)، وذكر لها مجموعة من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فذكر أنَّه يصحُّ فيها النُّقصان والتَّمام، وأن تكون بمعنى: (صار) وهو الأظهر، وعلى التَّمام يكون فاعلها الضَّمير المتصل، و(إخوانًا) حال منه، وعلى النُّقصان يكون الضَّمير اسمها و(إخواناً) خبرها، أو (بنعمته) خبرها و(إخوانًا) حال(١).

ثم ذكر بعدها (**أمسى**)، وأنَّها لم تَرِدْ في القرآن الكريم إلا مرة واحدة، في قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وهي فيها تامَّة(٢).

ثم ذكر (**برح**)، وأورد قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠] وجعلها تامَّة؛ لأنَّها ضُمِّنَت معنى أفارق(٣).

ثم ذكر بعدها (**بات**)، فقد وردت في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤]، وذكر أنَّها تحتمل النُّقصان وتحتمل التَّمام على معنى: دخلوا في البيات(٤).

أمَّا (**دام**) فذكر أنَّها تستعمل تامَّة تشبيهًا لها بـ (بقي)، كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، أو بمعنى: (أقام)، كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧](٥).

ثم ذكر (**صار**)، فقد وردت في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، وذكر أنَّها تامَّة بمعنى: (تنتقل)، ولفت الباحث إلى أنَّه لم يجدها عند المعربين للقرآن الكريم، وإنَّما

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٥٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٥٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٣.

(٥) ينظر: ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة ٥٤.

اصطادها من كُتُبِ النُّحاة[١].

ثم **عقد مطلبًا** لـ (أخوات كان) التي لم تَرِدْ في القرآن الكريم تامَّة، وهي: (**ليس، وانفك، وزال، وظل، وفتئ**)، فذكر أنَّها لم تَرِدْ في القرآن الكريم تامَّة، والنُّحاة على خلاف حول مجيئها تامَّة، إلا (ليس) فقد اتفقوا على نقصانها[٢].

وخصَّ (**عسى**) **بالمبحث الثَّالث**، وبدأه بذكر مختصَرٍ لخلاف النُّحاة في حقيقتها، أهي فعل أم حرف؟ وفي تمامها ونقصانها، وفي جمودها واشتقاقها[٣].

وقدَّم عرضًا لما ورد منها تامًّا في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وجعلها تامَّة؛ لأنَّها مسندة إلى (أن والفعل)[٤]، وذكر عِللا تركيبيَّة أخرى لاعتبارها تامَّة، ففي قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: "(عسى) في الآية تامَّة، ولا يصحُّ أن يكون (ربُّك) اسمًا لها، وفاعل (يبعثك) ضميرًا يعود عليه؛ وذلك لئلا يفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي؛ لأنَّ ﴿مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ من صلة ﴿أَن يَبۡعَثَكَ﴾"[٥]، وفي قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١]، فـ (عسى) تامَّة، ولا يصحُّ أن تكون ناقصة؛ لأنَّ الضمائر لا تتَّصل إلا بعواملها، أمَّا قراءة ابن مسعود: "عَسَوا أن يَكُونُوا" و"عَسَيْنَ أن يَكنَّ" فـ (عسى) فيها ناقصة، اسمها الضَّمير المتصل بها وخبرها (أن والفعل) بعدها[٦].

وذكر **مطلبًا أخيرًا** في (عسى) فأورد الآيات التي تحتمل فيها أن تكون ناقصة أو تكون

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٥٥. ورد في كتاب إعراب القرآن وبيانه ٥٣/٩. قوله: "والمراد بالصيرورة هنا الديمومة".

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٥٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٦٣.

(٥) ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة ٦٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٦٤، ٦٥.

تامَّة، ومردُّ ذلك لصحَّة تقدير ضمير فيها يكون اسمًا لها، فإن صحَّ فهي ناقصة، وإن لم يصحَّ فهي تامَّة، كقوله تعالى: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ [يوسف: ٢١]، إن قُدِّرَ في (عسى) ضمير يعود على (الهاء) في (مثواه) كانت ناقصة وإن لم يُقَدَّر ضمير كانت تامَّة"[١].

وقد تكون (عسى) تامَّة إذا كانت بمعنى: (قارب)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فقد أجازوا هنا أن تكون تامَّة، ويكون الضَّمير المتصل بها فاعلها والمصدر المؤول بعدها مفعولها، والمعنى: هل قاربتم عدم القتال[٢]؟

وفي **المبحث الأخير** ذكر الفعلين **(غدا، وراح)** والخلاف بين النُّحاة فيهما، أهما تامَّان أم ناقصان؟ فذكر رأي ابن مالك بأنَّهما تامَّان وما يرى خبرًا لهما فهو حال، ونقل تعليق الرضي على قول ابن مالك وتجويزه أن يكونا ناقصين إن كانا بمعنى: يكون بالغداة والرواح[٣].

وأورد الآيات التي ورد بها (غدا، وراح)، فأورد ما كان منها تامًّا أصالة، كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾ [القلم: ٢٢]، فالضَّمير فاعل و(على) بمعنى: (إلى) وقيل: إنَّ (غدا) ضمن معنى (أقبل) فهي تامَّة[٤]، وعند قوله تعالى: ﴿وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]، ذكر رأي أبي البقاء بأن تكون (قادرين) حالًا أو خبرًا. وذكر مسألة هل الأصل بها التَّمام، والنُّقصان طارئ عليها؟ أم العكس؟ فذكر الباحث أنَّ عبارة أبي البقاء توحي بأنَّه يرى أنَّ النُّقصان هو الطارئ عليها؛ وبناءً على ذلك رجَّح أن تكون (قادرين) حالًا وليست خبرًا. وهذا آخر ما زبره في هذه الدِّراسة، ولم يختم لهذا البحث بخاتمة[٥].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٦٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٦٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٧.

(٤) ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة ٦٩.

(٥) المصدر السابق ٦٩، ٧٠.

خلاصة الدِّراسة:

من خلال عرض هذه الدِّراسة تبرُز نتيجتان مهمَّتان من معايير النُّقصان والتَّمام، وهما:

● **المعيار الدَّلالي**، من خلال اعتماده على صحَّة المعنى في بيان نقصانها أو تمامها أو زيادتها.

● **المعيار التركيبي**، من خلال ترجيح النُّقصان أو التَّمام، بناءً على صحة التركيب أو عدمه، كترجيح نقصان (كان) في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]؛ لأنَّ ما كان خبرًا لا يحتمل أن يكون حالًا؛ لأنَّ في وقوع اسم الجنس حالًا بعدًا محوجًا إلى التأويل(١). وكالقول بتمام (عسى) في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا﴾ [الحجرات: ١١]، وأنَّه لا يصحُّ أن تكون ناقصة؛ لأنَّ الضمائر لا تتَّصل إلا بعواملها(٢).

---

(١) المصدر السابق ٣٨.

(٢) المصدر السابق ٦٥.

ثالثاً: تحقيقات نحويَّة[١].

في كتاب تحقيقات نحويَّة ناقش فاضل السامرائي الكثير من القضايا النَّحويَّة والموضوعات التي كثُر فيها الكلام وقتنا الحالي، ونُسب للنُّحاة فيها الوهم والخطأ في اجتهادهم، وأنَّهم لم يوفقوا في رأيهم فيها، وتعدَّى ذلك إلى أن يُنسب لهم رأيٌ غير صحيح، كنِسبة القول للكوفيين بأنَّ خبر (كان) حالًا، وأنَّهم لا يُقسِّمون الأفعال إلى تامَّة وناقصة، وكذلك القول في ثاني مفعولي (ظنَّ وأخواتها) وقد ذكر هاتين المسألتين ابن الأنباريِّ في مسائل الخلاف، ووهم في ذلك كثير من النُّحاة، وتابعهم الكثير من النُّحاة المحدَثين[٢].

والمؤلِّف في كتابه يحاول أن يصل إلى الحقيقة في ذلك، وهذه القضيَّة ورأيه فيه هي التي تعني هذا البحث، وسبب إيرادها.

فقد ناقش المؤلِّف تحت عنوان (النَّقص والتَّمام في الأفعال)[٣] ما نُسب للكوفيين من أنَّهم يختلفون عن البصريين في (كان وأخواتها)، ويعتبرون ما اعتبره البصريون خبرًا لها حالًا، وعند الفرَّاء شبيه بالحال، وقال: إنَّ هذا القول قد انتشر عند المحدَثين، وجعلوه من المسَلَّمات، وابتعدوا كثيرًا حين قالوا: إنَّ الكوفيين لا يُقسِّمون الأفعال إلى تامَّة وناقصة، وأنَّها تامَّة كلها، وذكر لذلك شواهد من أقوال المحدَثين كشوقي ضيف في كتابه تيسير النَّحو التعليمي، فإنَّه لم يورد فيه باب (كان وأخواتها)؛ تبعًا للكوفيين الذين اعتبروها تامَّة كغيرها، فأراحوا الناشئة منها، ونقل كذلك عن حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، وكذلك عن الموفي في النَّحو الكوفي نسبة هذا القول للكوفيين.

وبعد ذلك ينقل المؤلِّف عن النُّحاة ما يخالف ذلك، وأنَّ رأي الكوفيين كرأي البصريين، يقولون بقولهم بل يذهبون إلى أبعد من ذلك؛ فيزيدون أفعالًا أخرى، كما ذكر ذلك ابن السَّرَّاج في الأصول، وابن عصفور في شرح جمل الزجَّاجي، فقد ذكرا أنهم زادوا الفعل (مرَّ) في نحو: مررت بزيد واقفًا، فقد أجاز الكوفيون أن تكون (واقفًا) خبرًا لـ (مرَّ) إذا لم تكن بمعنى:

---

(١) تحقيقات نحويَّة، فاضل السامرائي، الطبعة: الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٥.

(انتقال الخُطى)، وجاء في كتاب (الهمع) أنَّ الكوفيين يعتبرون اسمَي الإشارة (هذا، وهذه) تعمل عمل (كان) إذا أريد بهما التقريب، نحو: كيف أخاف البرد وهذه الشمسُ طالعةً؟.

ويخلُص إلى أنَّ حقيقة موقف الكوفيين أنَّهم يُقسِّمون الأفعال إلى تامَّة وناقصة، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويضيفون لها أفعالًا أخرى تعمل عملها، بل إنَّهم لا يَقصرون مصطلح الأفعال النَّاقصة على (كان وأخواتها)، بل تشمل (ظنَّ وأخواتها)، وهذا موقف النُّحاة الكوفيين على وجه العموم، وليس خاصًّا بأحد منهم، وذكر نقولات عن إمام من أئمتهم المتقدِّمين نصَّ فيها على التقسيم، ففي كتاب معاني القرآن نصَّ الفرَّاء على تقسيم الأفعال إلى تامَّة وناقصة، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ونصَّ على أنَّ (ظنَّ وأخواتها) من الأفعال النَّاقصة، ونقل قول الكسائي بأنَّ اسم الإشارة (هذا) كـ (كان) في رفع اسمها ونصب خبرها، ونقل عن ابن الأنباري في شرح القصائد السَّبع الطُّوال ما يدلُّ على جعله (كان) ناقصة، وكذلك (ظنَّ وأخواتها) وحاجتها إلى اسم وخبر منصوبين، قال عن (حدثتم وأنبأتم): إنَّها تشبه (ظننتم) تنصب الاسم والخبر، وكذلك ذكر أنَّ لـ (أرى) اسمًا وخبرًا، ونقل عن تفسير الطبري وهو نحوي كوفي أنَّ (كان) ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ**﴾ [آل عمران: ١٤٧]، وكذلك جعل (ظنَّ وأخواتها) ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر منصوبين، كقوله تعالى: ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ**﴾ [الأنفال: ٥٩]، وختم هذه المسألة بأنَّ رأي الكوفيين كرأي البصريين، بل إنَّ مصطلح النقص والتَّمام والأفعال النَّاقصة والأفعال التَّامَّة لم يَرِدْ عند سيبويه في كتابه، ولا المبرد في المقتضب، في حين ورد بكثرة في كتاب الفرَّاء (معاني القرآن)، وغيره من كتب الكوفيين، فكيف يقال: إنَّ هذا المصطلح بصري ولم يقل به الكوفيون[(١)]؟!

ثم **عقد عنوانًا عن (معنى النقص)**[(٢)] قدَّم تحته عرضًا مختصرًا لآراء النُّحاة وخلافهم فيه، فذكر القولين المشهورين عن النُّحاة، وهما:

الأول: أنَّ معنى النقص: هو عدم دلالة الأفعال على الحدث، وأنَّها تدلُّ فقط على الزمن.

الثَّاني: أنَّها تدلُّ على الحدث، وإنَّما جعلت ناقصة؛ لأنَّه لا يَتمُّ الكلام بمرفوعها، بل

(١) ينظر: تحقيقات نحويَّة ٦٥-٧٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٧٥.

تحتاج إلى منصوب يكمِّلها(١).

ثم **عقد عنوانًا لـ (التحقيق في النقص والتَّمام)** أجاب فيه عن ثلاثة أسئلة، هي: ما حقيقتها؟ أناقصة أم تامَّة؟ وعن معموليها كيف يُعرَبان؟ وما الراجح في إعراب منصوبها؟ أيعرب خبرًا أم حالًا؟، وذكر أنَّ أهمَّ ما رُدَّ به القول في حاليَّة خبرها مسألة التعريف والتنكير، فيرِدُ الخبر نكرةً ومعرفةً، ويأتي ضميرًا أيضًا، والحال ليس كذلك، وإن كان فريق من النُّحاة أجاز مجيء الحال معرفة بشرط، ومنهم من أجازه مطلقًا، وما ورد عن العرب من ذلك قليل، ويرى أنَّ ما يقطع في هذه المسألة هو دلالة الجملة على الحال، وعدم دلالتها عليه، فإن صحَّت دلالتها على الحال فالقول به، وإن لم يحتمل فلا يصح القول به، ويقول: لا ينبغي أن يُلْوَى عنق المعنى لَيًّا لنثبت صواب رأينا، فنقع بما نحذِّر منه من فساد المعنى، وقد سرد مجموعة من الأمثلة التي لا يمكن أن يكون المنصوب بها حالًا، نحو: كان المنطلق إبراهيم، وذكر الحديث "كُن أَبَا خَيْثَمَةَ"(٢)، ونحو: كان المسافر إياك، ونحو: كنت الذي ساعدتني، ونحو: كان السابقون هؤلاء، إلى غير ذلك مما لا يصحُّ أن يكون حالًا، وذكر أنَّه كثيرًا ما يقع ضمير الفصل بين مرفوع هذه الأفعال وبين منصوبها، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ولا يقع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، ولم يَرِدْ ذلك في القرآن الكريم، كما ذكر ما لاحظه النُّحاة على منصوب هذه الأفعال الواقع جملة بأنَّه لا يُسبق بـ (واو)، بخلاف غيرها من الأفعال، فلا يقال في الأفعال الناسخة: كان الصندوق وفيه كتب، وتقول في غيرها: جيء بالصندوق وفيه الكتب، مما يدلُّ على أنَّ التعبير بالأفعال الناسخة غير التعبير بغيرها، وأنَّ منصوبها يختلف عن الحال، فلا تذكر (الواو) مع النَّاقص، كما ذكر ذلك الفرَّاء عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، وقوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨].

ويخلُص المؤلِّف إلى ترجيح مذهب النُّحاة في كونها أفعالًا ناقصة، والمنصوب بعدها خبرًا لها، وليس حالًا(٣).

---

(١) تحقيقات نحويَّة ٧٥-٧٨.

(٢) صحيح مسلم، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه ٢١٢٢/٤.

(٣) تحقيقات نحويَّة ٧٨-٨٢.

خلاصة الدِّراسة:

من خلال هذه الدِّراسة يتبيَّن الآتي:

- أنَّ مصطلح الأفعال النَّاقصة مما اتَّفق عليه البصريون والكوفيون.
- أنَّ مصطلح الأفعال النَّاقصة يتَّسع عند الكوفيين حتى يشمل (ظنَّ وأخواتها)، مما يجعل مفهوم نقصان الأفعال يشمل كلَّ فعل لا يَستغني عن منصوبه في الجملة.
- تعميم الكوفيين للعمل الوظيفي للأفعال النَّاقصة، ليشمل بعض الأسماء فتعمل عمل (كان وأخواتها)، مما يجعلها أسماء ناقصة تعمل عمل (كان).
- أنَّ رأي المؤلِّف في هذه الأفعال هو أنَّها جُعلت ناقصة؛ لأنَّه لا يَتمُّ الكلام بمرفوعها، بل تحتاج إلى منصوب يكمِّلها.
- أنَّ صورًا تركيبيَّة عدة تمنع القول بتمام الأفعال النَّاقصة، وأنَّ خبرها حالًا، كوقوع الخبر نكرة ومعرفة وضميرًا، والحال ليس كذلك، وأنَّ الفصل بين ما يكون خبرًا أو حالًا يجب أن يكون بحسب صحة دلالة الجملة على الحال، وعدم دلالتها عليه، فإن صحت دلالتها على الحال فالقول به، وإن لم يحتمل فلا يصحُّ القول به.

رابعًا: النَّواسخ حسب النُّحاة العرب اعتمادًا على شرح المفصل لابن يعيش[١].

اعتمد محمَّد الدَّلال على كتاب شرح ابن يعيش لاعتباره نموذجًا في التأليف النَّحوي، وعاكسًا لاستقرار النَّحو، وصورة من الجمع للتراث النَّحوي[٢].

وغاية المؤلِّف من بحثه هي **محاولة التعريف بمنهج النُّحاة في دراسة النَّواسخ؛ وهذه إضافة مهمَّة للفكر النَّحوي، وكانت سببًا في جعله ضمن دراسات هذا البحث إضافة إلى أهميَّة النتائج التي توصَّل لها**، وهذه الدِّراسة تشكل مادة غزيرة تدور حول مجموعة من المحاور المتشابهة[٣]، وهذه المحاور هي:

١. كان وأخواتها.

٢. الحروف المشبهة بالفعل.

٣. أفعال المقاربة والشروع.

٤. ظنَّ وأخواتها.

وقد تناول المؤلِّف هذه المحاور الأربعة في أربعة مباحث، هي:

١. إحصاء المعطيات: ويقصد به قائمة النَّواسخ التي أحصاها النُّحاة، مفهوم الجمع معياره وحدوده، ومفهوم الترتيب، ورأس قائمته، وخضوعه لمنطقيَّة معينة[٤].

٢. بنية النَّواسخ: بيَّن فيه دراسة النُّحاة لأصلها وتركيبها، والتغييرات الطارئة عليها زيادة وحذفًا[٥].

٣. معاني النَّواسخ: كيف درس النُّحاة معاني هذه النَّواسخ[٦]؟

٤. العمل الإعرابي: هذا العنصر أهم عنصر لدى المؤلِّف، تعرَّض فيه إلى أهم اهتمامات النُّحاة في شأن العمل الإعرابي للنواسخ، نوع العمل وتبريره، وعلاقته بالمعنى، ووقوعهم في

---

(١) النواسخ حسب النُّحاة العرب، اعتمادًا على شرح المفصل لابن يعيش، محمَّد الدلال، الطبعة: الأولى، مطبعة العلم، سوسة تونس، ٢٠٠٠م.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٦١.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٠٦.

تعقيدات عديدة لتمسُّكهم بمبادئ رسموها تقنِّن عمل النَّواسخ[١].

وهذا عرض لأبرز ما قاله عن الأفعال النَّاقصة.

المبحث الأول: إحصاء المعطيات.

أولًا: كان وأخواتها، وهي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام، وليس).

الجمع:

معياره: المعيار الذي جعل اللغوي يجمعها تحت باب واحد، هو أنَّها تعمل على تغيير الحكم الإعرابي للخبر فتنصبه بعد أن كان مرفوعًا[٢].

حدوده: هل تعتبر هذه القائمة منغلقة؟ أم أنَّها تنفتح على أفعال أخرى أهملها النُّحاة؟

الذي تبيَّن للمؤلِّف أنَّها منفتحة، وأنَّه توجد عناصر لغويَّة تشارك العناصر المجموعة في العمل النَّحوي[٣]، ولكنه يطرح سؤالًا: لماذا أغفل النُّحاة ذكر بعض النَّواسخ رغم أنَّها تقوم بنفس وظيفة (كان وأخواتها)؟ ويجيب عن ذلك قائلًا إنَّ إهمالها له مبرراته، ومن ذلك قلَّة استعمالها؛ لأنَّ معيار الجمع يرتكز أساسًا **على المفهوم الوظيفي النَّحوي المتواتر**، ويكفي أنَّهم تفطَّنوا لمجيء هذه الأفعال وهي ناقصة، لكنهم اكتفوا بذكر ما هو شائع منها[٤].

ويؤكد أنَّ العناصر المهمَلَة ليست هامشيَّة، ويجب على القارئ عدم التجني على النُّحاة لإهمالهم تلك العناصر، بل يكفي منهم أنهم تركوا القائمة منفتحة[٥].

ترتيب كان وأخواتها:

● **رأس القائمة:** جعل النُّحاة (كان) على رأس القائمة، ووصفوها بأم الباب؛ وذلك لخصائصها المختلفة فهي تقع زائدة، وتستعمل شانية، ويجوز حذفها، وحذف النون من

(١) ينظر: النواسخ حسب النُّحاة العرب ١٣٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣٣.

مضارعها[١].

- **ترتيب بقيَّة القائمة:** رُتِّبت كما يلي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام، وليس).

ثم ذكر أنَّ ابن يعيش صنَّفها على أساس معنوي، أو على أساس بنيوي، كما يلي:

١. أفرد (كان)؛ لأنَّها أُمُّ الباب.

٢. ضمّ (أصبح)؛ إلى (أمسى) لتقابلهما في طرفي النهار.

٣. و(ظل) إلى (أضحى)؛ لأنَّهما متفقان في المعنى وهو (صدر النهار).

٤. وضم (ما دام) إلى (ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ)؛ لانعقادها بما في أولها.

٥. وجمع بين (صار) و(بات)؛ لأنَّهما مشتركان في الاعتلال[٢].

وانتقد ترتيب ابن يعيش لها، وأنَّه لا يخلو من وهن؛ لأنَّه اعتمد عدة مقاييس في ضبط محاورها، ولم يراع ضبط المحاور لترتيب القائمة، فقد جمع بين (صار، وبات) وهما متباعدان في القائمة، ولم يتوصَّل إلى رابطة منطقيَّة في الانتقال من فعل إلى آخر، ويرى أنَّه من التكلُّف والافتعال، ومن التأويلات البعيدة محاولة ذلك[٣].

ثم يخلُص إلى أنَّه يمكن أن نجد ترتيبًا محوريًّا يخضع لأساس المعنى، وجعلها في ثلاثة محاور:

الأول: ما يفيد معنى الانتقال، ويشمل: (صار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات).

الثَّاني: ما يفيد معنى الاستمراريَّة، ويشمل: (ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام).

الثَّالث: ما يفيد النفي في الحال، وهو فعل واحد (ليس)[٤].

ثانيًا: أفعال المقاربة والشروع (عسى، وكاد، وأوشك، وكرب، وأخذ، وجعل، وطفق).

---

(١) ينظر: النواسخ حسب النُّحاة العرب ٣٥-٤٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤١.

(٤) ينظر: النواسخ حسب النُّحاة العرب ٤١-٤٢.

الجمع:

معياره: معيار نحوي صِرف، يتمثل بنصب هذه الأفعال للخبر(١).

حدوده: انعدمت الدِّقَّة والاستقصاء في هذه الأفعال؛ بسبب أنَّها صُنِّفَت من النَّواسخ بسبب واحد، هو دخولها على المبتدأ والخبر، ودلالتها على المقاربة والشروع في الخبر، ولم يتضح مفهوم عملها وضوحه مع النَّواسخ الأخرى، وأنَّ عدم الدِّقَّة في الإحصاء بسبب كون معيار الجمع نحويًّا في أساسه، وأنَّ علاقة هذه الأفعال بالنَّواسخ الأخرى علاقة واهية؛ فهي تتصرَّف تصرفًا تامًّا، وغيرها من النَّواسخ تصرُّفه ناقص، هذا من جهة التصرُّف، أمَّا من جهة المعنى فهي تدلُّ على الحدث، فعلاقتها بالأفعال التَّامَّة علاقة وطيدة، وعلاقتها بالنَّواسخ علاقة محدودة(٢).

الترتيب:

رأس القائمة: غابت هذه الصِّفة عن هذا الباب لعدم وجود ما يميِّز فعلًا عن غيره(٣).

كيفيَّة الترتيب: لم توضع هذه الأفعال بشكل قائمة يمكن الوقوف عندها، ولكن ابن يعيش صنَّفها إلى صنفين على أساس معنوي، وهما:

الصنف الأول: ما يفيد المقاربة، وهي: (عسى، وكاد، وأوشك، وكرب).

الصنف الثَّاني: ما يفيد الشروع فيه، وهي: (أخذ، وجعل، وطفق)(٤).

وفي المبحث الثَّاني: تكلَّم عن بنية النَّواسخ وقضاياها الصرفيَّة، مما لا يخصُّ موضوع هذا البحث.

وفي المبحث الثَّالث تكلم عن **معاني الأفعال النَّاقصة**، وقال إنَّ المعنى العام لها جميعًا هو إفادة معنى الزمن في الخبر، وهذا المعنى الشامل للأفعال النَّاقصة فيه دلالة على النظرة

(١) ينظر: المصدر السابق ٥٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥٥-٥٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٥٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٨.

الشاملة التي ينتهجها النُّحاة في بناء قواعدهم العامة، التي تخضع لها سائر أفراد الباب الواحد[١].

ثم اختصر محاور **معاني الأفعال النَّاقصة** التي جعلها ابن يعيش في سبعة محاور إلى أربعة، هي:

المحور الأول: يضمُّ (كان) فقط، وتفيد الزمن الماضي للخبر.

المحور الثَّاني: يضمُّ (صار)، و(ظلَّ، وبات)، و(أصبح، وأمسى، وأضحى)، وتفيد الانتقال من حال إلى حال.

المحور الثَّالث: يضمُّ (ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ)، و(ما دام)، وتفيد الاستمرار.

المحور الرَّابع: ليس، وتفيد نفي الجملة في الحال[٢].

ثم تكلَّم عن تعدُّد معانيها، وأنَّ لها معاني يحددها السياق والتركيب[٣].

أمَّا **أفعال المقاربة والشروع** فمعناها العام هو معنى قرب حصول الخبر[٤]، وتتميز (كاد) و(عسى) عن سائر أخواتهما أنَّ لهما حقولًا دلاليَّة أخرى تكتسبها من السياق، وكذلك (أخذ) و(جعل)، ولم يذكرهما ابن يعيش[٥].

وفي المبحث الرَّابع تكلَّم عن **العمل الإعرابي**، وركز فيه على تبرير النُّحاة لذلك العمل الإعرابي، وعلاقته بالمعنى[٦].

فذكر تبرير البصريين لعمل (كان وأخواتها) بأنَّها ترفع الاسم لشبهه بالفاعل، وتنصب

---

(١) ينظر: النواسخ حسب النُّحاة العرب ١٠٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١٦، ١١٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٢٤.

(٥) ينظر: النواسخ حسب النُّحاة العرب ١٢٩.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٣٨.

الخبر لشبهه بالمفعول، ويدعمون رأيهم باتِّصال ضمائر النصب بها، نحو: كُنَّاهم، ثم يرى أنَّ هذا تبرير واهٍ مفتعل(١).

أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ اسم (كان وأخواتها) مرفوع بالابتداء، وأمَّا المنصوب فبمثابة الحال، ولكن تبريرهم للمنصوب غير مقنع؛ لأنَّ الحال لا يأتي إلا بعد تمام الكلام، والكلام لم يتمَّ قبل المنصوب(٢).

ويرى أنَّ نصب المنصوب لم يُبَرَّر حتى الآن تبريرًا منطقيًّا، ويحاول تبريره بقوله: إنَّ النصب ترجمة للفائدة الزَّمنيَّة التي اكتسبها الخبر من الأفعال النَّاقصة؛ لأنَّ الفائدة الزَّمنيَّة مشتركة في كل الأفعال النَّاقصة، وما كان مشتركًا عامًّا فإنَّه يصلح أن يكون تبريرًا لظاهرة عامة، وهو نصبها للخبر(٣).

ثم تكلَّم عن **علاقة الإعراب** بالمعنى فيقول: إنَّ النُّحاة ألحُّوا على مفهوم النُّقصان والتَّمام في تحديد عمل الأفعال النَّاقصة، فإن تجرَّدت من الحدث طلبت اسمًا وخبرًا، وإن دلَّت عليه طلبت فاعلًا فقط، وإن دلَّت على الشأن والحديث طلبت جملة، وإذا لم تدلَّ على ما سبق فإنَّها تكون زائدة للتوكيد(٤).

ويجعل العلاقة بين المعنى والإعراب علاقة جدليَّة، فالتركيب يسهم في فهم المعنى، والمعنى يسهم أيضًا في تحديد العناصر التي يتطلَّبها الفعل(٥).

ثم تكلَّم عن تبرير النُّحاة لعمل أفعال المقاربة والشروع، وأنَّهم برَّروه بأنَّها تشبه (كان) في المعنى، ولذلك شملها مصطلح (الأفعال النَّاقصة)، فـ (كان وأخواتها) أفادت الخبر والزمن، وهي أفادت الخبر وقرب الوقوع(٦).

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١٤٢، ١٤٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٤٣، ١٤٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٤٤، ١٤٥.

(٤) ينظر: النواسخ حسب النُّحاة العرب ١٤٦.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١٥٠.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٦١.

ثم تكلَّم عن علاقة عمل أفعال المقاربة والشروع الإعرابي بالمعنى، فيقول: إنَّ المعنى لا يمكن أن يدلَّ على اختلاف الأحكام الإعرابيَّة فيها، وأنَّ قضيَّة نقصانها وتمامها لا يمكن أن يبررها المعنى؛ لذلك رفض بعض النُّحاة مجيئها تامَّة(١).

خلاصة الدِّراسة:

خلُص المؤلف في خاتمة دراسته للنواسخ إلى أنَّ منهج النُّحاة في دراستها "منهج شمولي، إذ إنَّ النُّحاة لم يقصروا الدِّراسة على العمل الإعرابي فحسب، بل تعدوا ذلك إلى البنية والمعنى والإحصاء"(٢).

وأنَّ منهجهم وصفي، ويعقِّبون وصفهم بمنهج تحليلي، يذكرون فيه بنيتها ومعانيها وعملها، وقوائمهم التي بنوها، وبرروا ما ضمَّ إلى بعضه، وبينوا سبب ما أبعدوا منها، وأطالوا في ذكر ما أعمل من النَّواسخ وما أُلغي، مع تعليل لكل ما يرونه، وقد يقع عندهم تعقيد أو عدم إقناع بتأويل مفتعَلٍ، أو تمسُّك بمبادئ عامة تسقط نتيجة لذلك على الواقع اللغوي، وهذه أبرز ملامح المنهج الذي درسوا به النَّواسخ(٣).

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١٦٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٨٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٨٦، ١٨٧.

خامسًا: كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة(١).

تنطلق وسميَّة المنصور في بحثها هذا من إطلاق صفة النقص والتَّمام على ما صُنِّف في مجموعة النَّواسخ، وهي (كان وأخواتها)، وانتقالها من الدَّلالة المعجميَّة إلى دلالات وظيفيَّة خاصة. **وهو ما جعل الباحث يورد هذه الدِّراسة ضمن هذا البحث، وموضوعها غاية في الأهميَّة في باب (كان وأخواتها).**

والباحثة بدراستها هذه تحاول أن تَلْفِت النظر إلى أنَّ لـ (كان وأخواتها) استخدامًا معجميًّا كغيرها من الأفعال، وأنَّها نُقِلت من المعجميَّة لتؤدي وظيفة نحويَّة بدخولها على الجملة الاسميَّة.

وتُقسِّم كتب النَّحو المطولات والشروح إلى منهجين في تناولها لنقصان (كان وأخواتها) وتمامها، وهما:

الأول: مَن يعتبر الأصل فيها النُّقصان، وأنَّها قد تأتي تامَّة.

الثَّاني: مَن يجعل نقصانها مشروطًا بشروط متعلقة بدلالتها.

وتَلْفِت إلى أنَّ الأفعال الناسخة قد صُنِّفَت على أساس العمل الإعرابي، ورتِّبَت بحسب تمامها في الأصل، أو كونها تُستعمل كغيرها من الأفعال(٢).

وقد تنبَّه النُّحاة لهذه الحقيقة فصرَّحوا بتمام هذه الأفعال، وذكروا شروط عملها، فالفارسي، يصرِّح بنقلها إلى حيز الأفعال التي لا تستغني بفاعلها، وكذلك الرضي بعد ذكره لمرادفات الفعل (صار) قال: "كانت كلُّها في الأصل بمعنى: (رجع) تامًّا، وكذا (استحال) و(تحوَّل)، فإنَّهما كانا في الأصل بمعنى: (انتقل)، وكذا كان أصل (صار)، فكان حقُّ جميعها أن تُستعمل تامَّة، فتتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بـ (إلى) إن عديت،

---

(١) كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة، وسميَّة عبد المحسن المنصور، مقاربات في اللغة والأدب، كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود، إعداد وإشراف: فالح بن شبيب العجمي، نشر جمعيَّة اللهجات والتراث الشعبي بجامعة الملك سعود، الرياض ١٤٢٨هـ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٤٧.

نحو: صار إلى الغنى، ثم ضُمِّنَت كلُّها معنى (كان بعد أن لم يكن)"[١]، ومما يؤيد إدراكهم هذا الانتقال من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة شرحهم لدلالتها الوظيفيَّة شرحًا لا يتخلَّص من الدَّلالة المعجميَّة، واستيفاؤهم لمعانيها المعجميَّة كما فعل ابن مالك والسيوطي[٢].

وأمَّا المحدَثون فاتخذ بعضهم من طريقة التأليف النَّحويَّة المالكيَّة منهجًا، فيُبَوِّبُون لـ (كان وأخواتها) على أنَّها أفعال ناقصة، وقد يذكرون تمامها عَرَضًا، وفريق من المحدَثين أنكر نقصانها، وتابعوا ما نقل عن الكوفيين من تمامها، وجعل منصوبها حالًا، ومن هؤلاء أحمد سليمان ياقوت، وشوقي ضيف، وتعتبر الباحثة هذا إهمالًا في رصد الفروق الدَّلالية والوظيفيَّة بين التَّامَّة والنَّاقصة، ومن المحدَثين أيضاً محمود عبد السلام شرف، الذي عدها تامَّة في الأصل، ثم تطورت نحو النُّقصان، ومنها ما تطور حتى صار كالحرف كـ (ليس)، ويَنسب للنحويين الاتفاق على أنَّ تحوُّلها للنقصان حالة من حالات التطوُّر، ولا توافقه الباحثة في ذلك، بل تذهب إلى اتفاق النَّحويين على أنَّ هذه الأفعال تستعمل تامَّة وناقصة، أمَّا القول بتطوُّر ذلك فلا يمكن تبيُّنه، **وأكثرهم يذهب إلى فرعيَّة التَّمام على النُّقصان**[٣].

وتُوسِّع الباحثة مفهوم النُّقصان فتقدِّم مفهومًا مختلفًا له، فتقول: "فالفعل النَّاقص ليس فقط الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل هو الذي لا يكتفي بأحد ركني الإسناد، سواء كان هذا الركن مرفوعًا مثل اسم (كان وأخواتها)، أو منصوبًا مثل المفعول الأول من مفعولي (ظنَّ وأخواتها)، أو هي الأفعال التي ليست ركنًا من أركان الإسناد، وإن كانت تبدو كذلك من الناحية الشكليَّة، مثال (عسى)"[٤].

---

(١) شرح الكافية ٤/١٨٣.

(٢) ينظر: كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة ٢٤٧-٢٤٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٤٨، ٢٤٩.

(٤) ينظر: كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة ٢٤٩.

وبعد ذلك شرعت الباحثة في ذكر معاني (كان وأخواتها) المعجميَّة والوظيفيَّة، فذكرت الفعل (كان) و(تسعةً وعشرين) فعلًا ناقصًا غيرها، ثم ذكرت ما ألحقه الكوفيون بها، وهي (مرَّ، واسم الإشارة، والفعل المكرَّر)، وما ذكره السيوطي تحت اسم (الأفعال الرافعة الناصبة) بقوله: "وقال بعض النَّحويين: يدخل في هذا الباب كلُّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه، نحو: قام زيد كريمًا، وذهب زيد متحدثًا، فإن جعلته تامًّا نصبته على الحال"(١)، وتعلق على قول السيوطي بقولها: "لعلَّه قياس نظري لا يؤيِّده سماع، ولكن هذا يبيِّن أنَّ **سبيل نقصان الأفعال طريقه التَّمام،** غير أنَّ مستخدم اللغة هو من يتخيَّر الفعل الذي ينقله من التَّمام إلى النُّقصان أي: من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة"(٢).

وقد ذكرت الأفعال ومعانيها المعجميَّة والوظيفيَّة التي تؤديها بدخولها على الجملة الاسميَّة، ولم تضف في ذلك جديدًا يبرز، ويمكن أن يذكر من ذلك قولها: إنَّ علاقة الدَّلالة المعجميَّة بالوظيفيَّة في (أصبح، وأمسى، وأضحى) جاءت مما في الدَّلالة المعجميَّة من معنى الانتقال من حال إلى حال، فهي تدلُّ وظيفيًّا على الصيرورة المطلقة التي لازمت الأفعال عند استخدامها في الجملة الاسميَّة، وقد يصاحبها المعنى المعجمي نحو: أمسى الخاسر مهمومًا، فـ (أمسى) توحي بما في الليل من الهمِّ والوحشة وغيرهما(٣).

---

(١) همع الهوامع ١/٣٦٠.

(٢) ينظر: كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة ٢٧٨-٢٧٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٥٨.

خلاصة الدِّراسة:

في خاتمة البحث لخصت الباحثة دراستها بنتيجتين تكفيان عن التعليق عليه:

الأولى: "انتقال الأفعال النَّواسخ (كان وأخواتها) من الدَّلالات المعجميَّة العامَّة إلى دلالات وظيفيَّة خاصَّة، وأنَّ هذه الثُّنائيَّة في استعمالاتها من حيث الإعمال في حالة النقص، والإهمال في حالة التَّمام، دليل على أصالة المعنى المعجمي، وتطوره وظيفيًّا في استعمالات خاصة، فالحكم بتمام الفعل سوَّغه امتناع ظهور أثر العمل، واستقرار الحدث، أمَّا النُّقصان فمردُّه تحوُّل الدَّلالة التي ضُمِّنَت معنى (كان بعد أن لم يكن)، وظهور أثر عمله استوجب تقدير مرفوعها"(١).

الثَّانية: توصَّلت "إلى أنَّ الفعل النَّاقص ليس فقط الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل هو الذي لا يكتفي بأحد ركني الإسناد، سواء كان هذا الركن مرفوعًا مثل اسم (كان وأخواتها)، أو منصوبًا مثل المفعول الأول من مفعولي (ظنَّ وأخواتها)، أو هي الأفعال التي ليست ركنًا من أركان الإسناد، وإن كانت تبدو كذلك من الناحية الشكليَّة، مثل عسى"(٢).

---

(١) ينظر: كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة ٢٨٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٧٨.

المطلب الثَّاني
النُّقصان والتَّمام في الدِّراسَات اللسانيَّة

بعد أن تناول المطلب الأول النُّقصان والتَّمام في الدِّراسَات غير اللسانيَّة يتناول المطلب الثَّاني **النُّقصان والتَّمام في الدِّراسَات اللسانيَّة** التي جعلت من الدِّراسَات اللسانيَّة منطلقًا لها في تناول قضايا لغويَّة أو تأثرت بها، ومن خلالها جدَّدت النظر في اللغة دراسة وتحليلًا، سواءً ما يتعلَّق بموضوعها أو بمنهجها الذي تطبقه، مما يضيف إلى الدرس اللغوي إضافات مهمَّة، أو يعالج قضايا نحويَّة، أو يُبرز ظواهر لغويَّة قابلة للدرس والمناقشة. وسيتناول البحث الدِّراسَات الآتية:

١. النَّواسخ الفعليَّة والحرفيَّة دراسة تحليليَّة، لأحمد ياقوت.

٢. الفعل زمانه وأبنيته، لإبراهيم السامرائي.

٣. اللغة العربيَّة معناها ومبناها، لتمَّام حسَّان.

٤. دراسات نقديَّة في النَّحو العربي، لعبد الرحمن أيوب.

٥. نواسخ الجملة الفعليَّة بين المصطلح والوظيفيَّة، لملاوي الأمين.

٦. مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة، دراسة نظريَّة وتطبيقيَّة على اللغة العربيَّة، للحاج موسى ثالث.

٧. ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة الفعل النَّاقص نموذجًا، لثريا السكري عامر.

وسيتمُّ عرض كلِّ دراسة على حدةٍ حسب ترتيبها السابق؛ حيث رتبت بحسب وَفَيات أصحابها، أو تاريخ النشر، وسيتلو كل دراسة خلاصتها.

أولاً: النَّواسخ الفعليَّة والحرفيَّة دراسة تحليليَّة(١).

في هذا الكتاب كان هَمُّ مؤلِّفه أحمد ياقوت استقراء أساليب العرب في استعمالهم للنواسخ، استنادًا على ما صحَّ لديه من شواهد موثوقة، ومحاولًا المقارنة مع اللغات الأخرى، لعلَّه أن يجد حلولًا لمشكلات ترتبت نتيجة لاستخدام النُّحاة المنطق في مجال لا علاقة له به كما يقول(٢)، وقد قسَّم كتابه إلى بابين: الأول عقده للحديث عن الأفعال الناسخة، والثَّاني تناول فيه الحروف الناسخة.

وما يعني الباحث من دراسته وسبب إيراده ضمن دراسات هذا البحث هو ما أورده عن (الأفعال النَّاقصة) التي من خلالها اتهم النُّحاة بالتعسُّف والافتعال في تصنيف هذه الأفعال بطريقة صناعيَّة بسبب اتِّحاد العمل، وقال إنَّ الاشتراك في العمل ليس مبررًا لتجميع العوامل، وإلا لجاز لنا أن نجمع بين الفعل والمبتدأ، فالفعل يرفع الفاعل، وكذلك المبتدأ يرفع الخبر(٣).

وقد قدَّم المؤلِّف للأفعال الناسخة تبويبًا يتَّفق مع معناها ومدلولها الذي تضفيه على الجملة الاسميَّة، واتخذ من دوال النِّسبة عند (فندريس) طريقة لتبويبها، وأفرد لذلك فصلًا أسماه (الأفعال التي تدلُّ على صفات للأحداث) وقد قسَّمه إلى أربعة أقسام، هي:

١. الأفعال التي تدلُّ على الاستمرار، (ما زال، وما برح...).

٢. الأفعال التي تدلُّ على الرجاء، (عسى، وحرى، واخلولق).

٣. الأفعال التي تدلُّ على المقاربة، (كاد، وكرب، وأوشك).

٤. الأفعال التي تدلُّ على الشروع، (شرع، وأخذ، وطفق)(٤).

ثم بيَّن المؤلِّف أنَّ (كان وأخواتها) تؤدِّي بعض وظائف دوال النِّسبة، ومثل بقوله: (كان الورد أحمرَ)، بأنَّها تشير إلى نسبة الحمرة إلى الورد في مطلق الزمن الماضي، وقد تدلُّ على الاستمرار في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، وقد تدلُّ على نسبة

---

(١) النواسخ الفعليَّة والحرفيَّة، دراسة تحليليَّة، أحمد سليمان ياقوت، ت: ٢٠٠٨م، دار المعارف بالإسكندريَّة ١٩٨٤م.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٦، ١٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٧-٣٨.

الزمن والتكرار في مثل: ظلَّ الهواء عليلًا، فـ (ظلَّ) أفادت نسبة الخبر إلى المبتدأ طوال النهار(١).

ثم عقد الباب الأول وتكلَّم فيه عن الأفعال الناسخة، وجعله في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تناول فيه (كان وأخواتها).

الفصل الثَّاني: جمع فيه الأفعال التي تدلُّ على صفات الأحداث.

الفصل الثَّالث: وفيه أفعال الشك واليقين، وإسنادها إلى الجملة الاسميَّة.

أمَّا الباب الثَّاني فتكلَّم فيه عن الحروف الناسخة، وجعله في فصلين:

الفصل الأول: (إنَّ وأخواتها).

الفصل الثَّاني: النفي بالحروف الناسخة، وذكر منها (ليس).

والذي يعني البحث منها حديثه في الفصلين الأول والثَّاني من الباب الأول، ومن الثَّاني حديثه عن (ليس) ضمن حروف النفي.

فأمَّا الفصل الأول فقد تكلَّم عن (كان وأخواتها) **لغويًّا**(٢)، وعن سبب تسميتها بأمِّ الباب، وذكر لذلك خمسة أسباب نقلها عن السيوطي في الأشباه والنظائر(٣).

وتحدَّث عن الربط بفعل الكينونة في اللغة العربيَّة، ومقارنة ذلك باللغات الأخرى، وقال: إنَّ العربيَّة لم تستخدم فعل الكينونة كرابطة، بل استخدمته بغرض تأدية وظائف أخرى غير الربط، وأطال الحديث في هذه المسألة في كلِّ اللُّغات(٤).

وتكلم عن وظائف (كان) من حيث النَّسخ، وجعل لها أثرًا كبيرًا في معنى الجملة، وأنَّ لها خاصِّيَّة الدِّقَّة في تحديد معاني الأفعال عندما تقترن بها؛ وأنَّ الفعل (يكون) عندما يقترن بالماضي أو المضارع يدلُّ على الأزمنة السبعة التي يعتمدها بعض المحدَثين، وهي: (قبل الماضي، الماضي، بعد الماضي، الحاضر، قبل المستقبل، المستقبل، بعد المستقبل)، ويقدّم لذلك دراسة تفصيليَّة لبعض الأساليب العربيَّة الصحيحة التي استعملت فيه (كان) دالَّة على

(١) ينظر: النواسخ الفعليَّة والحرفيَّة ٣٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤٤، وينظر: الأشباه والنظائر ٢/٥٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤٥، ٤٦.

الأزمنة السبعة[(١)]، ويعلِّق عليها بقوله: "وإذن فالدرس اللغوي الحديث المبني على استقراء النصوص ومقارنة بعضها ببعض يأبى أن يفصل (كان) عن باقي أجزاء الجملة، بل هو يربط بينها وما جاءت معه من باقي أجزاء الجملة؛ لنتعرف على ما أضافته الجملة من وظائف في النَّسخ، من حيث المعنى، أو الإعراب، أو ترتيب الجملة، بل لا بدَّ أيضًا أن يربط بين (كان) والفعل الذي يليها في مثل: (كان فعل)، و(قد كان فعل)، و(كان قد فعل)... وللأسف لم يكن لقدامى النُّحاة من هَمٍّ إلا أن ينتزعوها من جملتها، ثم يبينوا لنا اسمها وخبرها، أو يقدِّروا أحدهما إن لم يكن موجودًا، دون أن يفطنوا إلى ما فطن إليه الدرس اللغوي الحديث، والذي أشرت إليه"[(٢)].

وتكلم عن الإسناد والعمل في (كان وأخواتها)، ويتلخَّص رأيه بخطأ تسميتها ناقصة، وبدلالتها على الحدث، ولا يفرق بين التَّامَّة والنَّاقصة، ويجعل التَّامَّة كالفعل اللازم، وتابع الكوفيين في رأيهم، وأنَّ ما اعتُبر خبرًا هو حال في الحقيقة خرج من الإسناد، فكان فضلة بعد أن دخلت (كان) على الجملة، ثم يبين أنَّ بقاء الخبر عمدة يجعل الجملة الإسميَّة كما هي، ويجعل الأفعال الناسخة مساوية للحرف، وهذا مناقض لطبيعة اللغة التي فرقت بين الفعل والحرف، ويرى أنَّ رأي البصريين هو الذي أوقع تمَّام حسَّان في اعتبار النواقص والمقاربات أدواتٍ لا أفعالًا[(٣)].

وجعل مما يؤيد مذهب الكوفيين في اعتبارها تامَّة وما بعدها فاعلًا كلام الرضي عن (كان)، حيث قال: "والظاهر أنَّها غير محصورة، وقد يجوز تضمين كثير من التَّامَّة معنى النَّاقصة..."[(٤)].

ثم تكلَّم عن الأفعال التي تدلُّ على توقيتات معينة، وهي: (أصبح، وأمسى، وظلَّ، وبات، وأضحى)، وقال: إنَّ هذه الأفعال تضيف وظيفة جديدة للنواسخ، وهي الدَّلالة على

(١) ينظر: النواسخ الفعليَّة والحرفيَّة ٥٨-٦٣.

(٢) المصدر السابق ٦٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٦-٦٩.

(٤) ينظر: النواسخ الفعليَّة والحرفيَّة ٧٠، ٧١. والذي يفهم من سياق كلام الرضي أنَّ الأفعال التَّامَّة يمكن أن تكون ناقصة متى تضمَّنت معنى من معاني الأفعال الناقصة؛ ولذلك جعلها الرضي وغيره غير محصورة. كما سبق في المبحث الأول. ينظر: ص ٩٠.

وقت معين[١]، وأنَّها أفعال مرتبطة بحركة الأفلاك من (شمس، وقمر، وليل، ونهار)، كما ارتبط التقسيم الثلاثي للأفعال بها، وعلى هذا الرأي أضاف لها ما نقله السيوطي عن الفرَّاء أنَّه ألحق بها (أسحر، وأفجر، وأظهر)[٢].

ومن لفتاته حول هذه الأفعال كلامه عن استعمالها، هل هي مستعملة أم أنَّ الأمر لا يعدو أن يكون تجميعًا لها باشتقاقها من الأوقات؟ وقسَّمها في ذلك إلى قسمين، هما:

١. كثيرة الاستعمال، (أصبح، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات)[٣].

٢. قليلة الاستعمال أو لم تستعمل، وهي بقيَّة الأفعال المشتقة من الأوقات، قال: "ولم أر- فيما اطلعت عليه من نصوص- استعمالهم (أفجر، وأسحر) من الفجر والسحر، ولكنهم استعملوا (غدا) من الغدوة... (أظهر) أي: صار في وقت الظهيرة،... واستعملوا (راح) من الرواح"[٤].

ولاحظ أنَّ هذه الأفعال قد يستعملها العرب غير دالَّة على وقت بعينه، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وينقل رأي المستشرقين القائل إنَّ هذه الأفعال مرادف بسيط لـ (كان)، بغضِّ النظر عن دلالتها الأخرى[٥].

ثم ذكر أفعال التحويل أو التصيير، وهي الأفعال التي تدلُّ على صيرورة الشيء إلى شيء آخر، وهذه وظيفة معنويَّة أخرى للنواسخ. وأشهر هذه الأفعال (صار)، ومنها: (آض، وعاد، وآل، ورجع، واستحال، وتحول، وارتد، وجاء، وقعد، وغدَا، وراح)، ويرى أن توضع (ظنَّ وأخواتها) مع (صار وأخواتها)؛ لاشتراكهما في الوظيفة المعنويَّة، ومما يدلُّ على ذلك أيضًا تعدِّي (صار) بـ (الهمز والتضعيف)، والذي أغفله الكثير من النُّحاة، وأنَّها تنصب مفعولًا واحدًا، وليس تمييزًا[٦].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٧١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٧٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٧٣.

(٤) المصدر السابق ٧٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٧٥.

(٦) ينظر: النواسخ الفعليَّة والحرفيَّة ٧٨-٨٠.

ولاحظ وجود فعلين لم يذكرهما النُّحاة، وهما (استوى، وانقلب)[١]، ومثَّل لهما بنحو: حتى استوى شابًّا يافعًا، وقوله تعالى: ﴿ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٩][٢].

وأمَّا الفصل الثَّاني فتكلَّم فيه عن أفعال تدلُّ على صفات الأحداث، وهو مصطلح مستوحًى من (فندريس) الذي رأى أنَّ الساميات تهتمُّ بصفات الأحداث أكثر من اهتمامها بالأزمنة المختلفة للفعل، وتسميتها بذلك لا يعني إخراجها من الأفعال[٣].

وهذه الأفعال هي (أفعال المقاربة، والرَّجاء، والشُّروع، والاستمرار)، بأفعالها المعروفة، والجامع لها أنَّها تدلُّ على صفات الأحداث، وأنَّ ما فعله النُّحاة من جعلها تحت باب واحد هو (أفعال المقاربة) ليس له ما يبرِّره في نظره، ومن خلال استقرائه للنصوص خالف اتفاق النُّحاة على أنَّ أفعال الرجاء هي (حرى، واخلولق، وعسى)، فأبطل ما ذكر من شواهد على ورود (حرى، واخلولق) وقال: إنَّه لم يجد لهما استعمالًا فيما قرأ من كتب النَّحو والأدب، ولم تطمئن نفسه إلا على دلالة (عسى) على الرجاء، وبيَّن أنَّها متردِّدة بين الحرفيَّة والفعليَّة، وليس يسيرًا القول بأحدهما دون الآخر، وأن استعمالها هو الذي يحدِّد وظيفتها، فهي تستعمل فعلًا للرجاء، وإسنادها فيه كإسناد (كان وأخواتها)، وتستعمل حرفًا إذا اتصل بها ضمير نصب، وفي هذه الحالة تكون مثل: (لعلَّ)، ويرى أنَّ النَّسخ فيها معنويٌّ فقط، أمَّا النَّسخ الإسنادي والإعرابي فلا أثر له فيها[٤].

وجعل (عسى) دليلًا على صدق ما ذهب إليه (فندريس) بقوله: (إنَّ الأدوات النَّحويَّة التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أفرغت عن معناها الحقيقي، واستُعمِلت مجرد موضِّحات، أي مجرد رموز، وأنَّ لـ (عسى) تاريخًا مجهولًا تخلت فيه

---

(١) ذكر زكريا الأنصاري في كتابه إعراب القرآن العظيم (انقلب)، وجوَّز في إعراب (صاغرين) في الآية أن تكون خبرًا (لانقلبوا). ينظر: ص ٢٨٦.

(٢) ينظر: النواسخ الفعليَّة والحرفيَّة ٨٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٩١.

(٤) ينظر: النواسخ الفعليَّة والحرفيَّة ٩٢، ١٠٠.

عن مدلولها، وأفرغت عن معناها الأصلي، كما قال مهدي المخزومي[١].

ثم تكلَّم عن **أفعال المقاربة**، وأنَّ النَّسخ فيها واضح في المعنى والإسناد، وأنَّ أخبارها أفعالٌ؛ وذلك لأنَّها تدلُّ على مقاربة الفعل الحدوث، أو توقُّعه، أو البدء به[٢].

أمَّا أفعال الشروع فذكر منها: (جعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وطفق، وقد تبدل الفاء باءً فتصير طبقَ) وأمَّا (هلهل) فمختلف في دلالته بين المقاربة والشروع، والذي يرجِّحه المؤلِّف أنَّه من أفعال الشروع؛ لأنَّ الهلال هو الدفعة الأولى من المطر، وذكر منها الفعل (قام)، والفعل (قعد)[٣].

وأمَّا **أفعال الاستمرار فذكر أنَّها** أفعال مساعدةٌ وليست أصليَّة، ومنفصلة بالكتابة عن الأفعال الأصليَّة، عكس اللغات الهندوأوربيَّة التي تجعل الاستمرار مؤثرًا في الفعل الأصلي[٤].

(١) ينظر: المصدر السابق ١٠١، ١٠٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٠٢-١٠٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٠٥-١٠٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٠٧.

خلاصة الدِّراسة:

يتلخص من هذه الدِّراسة: أنَّ المؤلف قد بوَّب الأفعال النَّاقصة بناءً على معناها ومدلولها الذي تضفيه على الجملة الاسميَّة، واتَّخذ من دوال النِّسبة عند (فندريس) طريقة لتبويبها، فجاءت كالآتي:

١. الأفعال التي تدلُّ على الاستمرار، وهي: (ما زال، وما برح...).

٢. الأفعال التي تدلُّ على الرجاء، وهي: (عسى، وحرى، واخلولق).

٣. الأفعال التي تدلُّ على المقاربة، وهي: (كاد، وكرب، وأوشك).

٤. الأفعال التي تدلُّ على الشروع، وهي: (شرع، وأخذ، وطفق).

٥. جعل الأفعال النَّاقصة من الأفعال التي تؤدِّي بعض وظائف دوال النِّسبة، وتؤدي وظائف غير وظيفة الربط، ومن وظائف (كان) الدِّقَّة في تحديد معاني الأفعال التي تقترن بها، والدرس اللغوي الحديث يأبى أن يفصل (كان) عن باقي أجزاء الجملة.

٦. لا فرق عنده بين التَّامَّة والنَّاقصة، وأنَّ تسميتها بالنَّاقصة خطأ؛ لأنَّها تدلُّ على الحدث.

٧. لاحظ وجود فعلين من أفعال التحويل أو التصيير لم يذكرهما النُّحاة قبله، وهما (استوى، وانقلب).

٨. الأفعال التي تدلُّ على صفات الأحداث هي: (أفعال المقاربة والرجاء والشروع والاستمرار)، وأنَّ وضعها تحت مسمَّى أفعال المقاربة ليس له ما يبرره.

٩. جعل (عسى) دليلًا على صدق ما ذهب إليه (فندريس) بقوله: (إنَّ الأدوات النَّحويَّة التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أُفرِغت من معناها الحقيقي.

١٠. جعل الأفعال التي تدلُّ على الاستمرار أفعالًا مساعدةً، وليست أصليَّة.

ثانيًا: الفعل زمانه وأبنيته(١).

في هذا الكتاب تناول مؤلِّفه إبراهيم السامرائي مادة الفعل في اللغة العربيَّة؛ لمكانته في العربيَّة، وأهميته في التفكير النَّحوي، والتي شغلت حيِّزًا كبيرًا من اهتمامات النُّحاة الذين تناولوها بمباحث أبعد ما تكون عن العلم اللغوي، وتركوا مباحث كانت جديرة بالبحث والدِّراسة لم تشملها مناهجهم، وهو في كتابه يحاول أن يقول قولًا فصلًا، ويبني جديدًا، معتمدًا على مادة من التُّراث القديم، ويرجو في دراسته أن يقنع الدارس اللغوي الجديد أنَّ دراسته هذه دراسة تاريخيَّة لنحو ما قدَّمه السابقون، دون أن يمسه بشيء، كما يدرس أي علم قديم(٢).

ويورد الباحث هذه الدِّراسة ضمن هذا البحث لحديث مؤلِّفه عن تسمية الأفعال النَّاقصة بهذا الاسم وعن حقيقتها.

فتحت عنوان (الأفعال النَّاقصة)(٣)، وعنوان (كان ووظيفتها)(٤)، أغلظ المؤلف القول على النُّحاة في استخدامهم لمصطلح الأفعال النَّاقصة، وأنَّه "أطلق اعتباطًا ليس له من قاعدة قويَّة يقوم عليها"(٥)، ويقول: إنَّ قولهم: "إنَّ نقص هذه الأفعال بكونها لا تكتفي بمرفوعها، بل تتعداه إلى المنصوب، فذلك لا يؤلف ما يدعو إلى هذه التسمية الاعتباطيَّة؛ وذلك لأنَّ المتعدي من الأفعال هو الفعل الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل يتعداه إلى المنصوب وهو المفعول به... وهذه الحالة في الأفعال النَّاقصة، وهي مثلها سواء بسواء، ذلك أنَّ (كان) ونحوها لا تكتفي بمرفوعها، وتفتقر إلى المنصوب، ومثلها (ضرب) ونحوه لا يكتفي بمرفوعه، بل لا بدَّ من المنصوب الذي يوقع عليه الحدث وهو الضرب"(٦).

ويخرج بنتيجة "أنَّ مصطلح (النَّاقصة) لهذه الأفعال غير صحيح"(٧)، وأنَّها "لا تختلف

(١) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ت: ٢٠٠١م، الطبعة: الثَّالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣-١٩٨٣م.
(٢) ينظر: المصدر السابق ٣.
(٣) ينظر: المصدر السابق ٥٤.
(٤) ينظر: المصدر السابق ٦٧.
(٥) المصدر السابق ٥٤.
(٦) المصدر السابق ٥٦.
(٧) الفعل زمانه وأبنيته ٥٦.

عن أفعال العربيَّة الأخرى في شيء من عناصر الفعليَّة، وهو الدَّلالة على الحدث المقترن بزمانٍ ما، ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد، فتصبح كأنَّها المواد الجامدة، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد وجود هذه الصِّفة في هذه الأفعال"(١)، ويقول: "والحقيقة أنَّ هذه المواد لا تختلف عن سائر الأفعال، فهي أحداث تدلُّ على خصوصيات معنويَّة"(٢).

ويبيِّن ما يجب قوله في حالة هذه الأفعال، إذ يقول: "والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال: أنَّها تطوَّرت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها، كما هي الحال فيما أسموه بـ (كان) التَّامَّة التي يتَّضح فيها الحدوث، فقد قالوا: قيل: لها تامَّة لدلالتها على الحدث، نحو قولك: كان الأمر بمعنى: (حدث ووقع)... أقول: تطورت في الاستعمال حتى انتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمِّل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد، وبسبب من هذا الافتقار أرادوا أن يجعلوها مخالفة لمجموع أفعال العربيَّة، فاخترعوا هذه التسمية"(٣)، ويرى أنَّه "بسبب من الاستعمال الطويل أن تحوَّلت هذه الأفعال من مجرد الدَّلالة على الحدث، وهو الكون العام كما في (كان)، والكون المقيد كما في سائر أفعال هذا الباب، إلى أن يتقيد هذا الكون العام بما أسماه أولئك خبرًا وهؤلاء حالًا"(٤).

وبعد أن يستعرض شيئًا مما قيل في أفعال المقاربة وفي خبرها تحديدًا قال متهمًا النُّحاة: "ومن هذا يتبيَّن أنَّهم تعسفوا ما شاءوا، ليقولوا إنَّ هذه الأفعال المضارعة واقعة في حيِّز جملة، والجملة في محل نصب خبر، وإذا كانت الأخبار منصوبة فهي مثل: (كان)"(٥).

ويرى أنَّ إلحاق أفعال المقاربة "بـ (كان) من حيث العمل أمر لم يطمئن إليه النَّحويون الأولون، فهي على ما نقل الرضي كسائر الأفعال التَّامَّة، وليس من باب الأفعال النَّاقصة الناسخة للابتداء"(٦).

---

(١) المصدر السابق ٥٦، ٥٧.

(٢) المصدر السابق ٥٥.

(٣) المصدر السابق ٥٧.

(٤) المصدر السابق ٥٨.

(٥) المصدر السابق ٦١.

(٦) الفعل زمانه وأبنيته ٦٢.

وبعد أن يستعرض شواهد لزيادتها يخلُص "إلى أنَّ (كان) فعل له مقام خاصٌّ في بناء الجملة العربيَّة، وأنَّه كان كغيره من الأفعال في توفُّره على الحدث المقترن بزمانٍ ما، ثم آل به الاستعمال إلى شيء آخر، وهو أنَّ مرفوعه صار مفتقرًا إلى وصف آخر ما أسماه الأقدمون الخبر حينًا، والحال حينًا آخر"(١).

ومع إقراره بتميُّز هذه الأفعال من خلال تطوُّر استعمالها، وافتقار مرفوعها لوصف آخر يبينه، ومع رفضه لتسمية النَّحويين لها بالنَّاقصة إلا أنَّه لم يقدِّم تسمية أخرى تناسبها وتميزها عن غيرها، أو إطارًا يحكمها ويضبط ما يلحق بها.

خلاصة الدِّراسة:

يتلخَّص رأي المؤلف في دراسته هذه بما يلي:

- أنَّ مصطلح الأفعال النَّاقصة تسمية اعتباطيَّة غير صحيحة.
- أنَّ حقيقة الأفعال النَّاقصة أنَّها أفعال لا تختلف عن سائر الأفعال، فهي أحداث تدلُّ على خصوصيات معنويَّة، ولاستعمالها الطويل تطوَّرت، وانتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها، وبمجرد دلالتها على الحدث إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمِّل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد بما سُمي خبرًا أو حالًا.
- أنَّ النُّحاة تعسَّفوا في إلحاق أفعال المقاربة بـ (كان) وأخواتها. وأنَّه أمر لم يطمئن إليه النَّحويون الأوائل كالرضي، وأنَّها كغيرها من الأفعال.
- أنَّ كثرة استعمال (كان) جعل لها مقامًا خاصًّا في بناء الجملة العربيَّة، وأنَّ مرفوعها هو المفتقر لوصف يُكمل معناه، بما سمي خبرًا أو حالًا.

---

(١) المصدر السابق ٧١.

ثالثًا: اللغة العربيَّة معناها ومبناها[١].

في هذا الكتاب جال تمَّام حسَّان في فروع علوم اللغة باحثًا عمَّا يحتاج إلى علاج يعاود فيه النظر بدراسة تختلف عمَّا ارتضاه القدماء، لعله أن يقدم نتائج مختلفة أيضًا، ويخصُّ بدراسته هذه المعنى وارتباطه بأشكال التعبير[٢]، وهو بهذا الكتاب يحاول أن يُلقي ضوءًا جديدًا كاشفًا من خلال المنهج الوصفي في دراسة اللغة، ومحاولًا به إعادة ترتيب الأفكار اللغويَّة[٣]؛ ولذلك تجده يصنِّف النَّواسخ من الأدوات، **وهذا التصنيف هو ما جعل الباحث يورده ضمن الدِّراسَات المقدَّمة عن الأفعال النَّاقصة**، حيث جعل الكلام سبعة أقسام، هي: (الاسم، والصِّفة ، والفعل، والضَّمير، والخالفة، والظَّرف، والأداة)[٤]، والنَّواسخ جاءت على صور الأفعال، واستُخدِمت لنقصانها استخدام الحروف[٥]، وعقَّب على جعلها من الأدوات بقوله: "ولقد ورد في كلامنا أنَّ النَّواسخ جميعًا أدوات، وأنَّ بعضها محوَّل عن الفعليَّة، وأنَّ هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التَّامَّة، نحو: (كان، ودام، وزال، وبرح) إلى آخر ما هنالك، وأنَّه حين أصبح بين النَّواسخ زال عنه معنى الحدث، وهو سمة التَّمام، فاتَّخذ بدلًا عنه في بعض الحالات معنى آخر من معاني الجهة، واكتفى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره"[٦].

ويرى أنَّ وظيفتها الأساسيَّة نسخ الحدث عن الجملة الاسميَّة، وتخليصها للدلالة الزَّمنيَّة، ولذلك -في نظره- أُطلق عليها مصطلح النَّسخ، وأنَّ خلوها من الحدث قد يُكسبها معنًى من معاني الجهة[٧].

ومما نبَّه إليه "أنَّ الفرق بين النَّواسخ الفعليَّة وشبيهاتها من الأفعال التَّامَّة نحو: (زال، ودام) هو فرق في الصيغة أيضًا؛ لأنَّ إحدى الصيغتين في كلٍّ يأتي منها المصدر لدلالتها مع

(١) اللغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسان، ت: ٢٠١١م، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، ١٩٩٤م.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٩٠.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٨٩.

(٦) المصدر السابق ١٢٨.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٣٠.

الزمن على الحدث، ولأنَّ الأخرى لا يأتي منها المصدر؛ لأنَّها تدلُّ على الزمن دون الحدث"(١).

خلاصة الدِّراسة:

يتلخَّص رأي المؤلف في دراسته هذه بما يلي:

- أنَّ الأفعال الناسخة أدوات، جاءت بصورة الأفعال، واستُعمِلت استعمال الحروف.
- أنَّ دلالة الفعل على الحدث هي سمة التَّمام، وفقدان الأفعال النَّاقصة الدَّلالة عليه جعل بعضها يتَّخذ معنى آخر من معاني الجهة، والبعض يكتفي بالدَّلالة الزَّمنيَّة.
- أنَّ النَّسخ هو الوظيفة الأساسيَّة للأفعال النَّاقصة، والمقصود فيه نسخ دلالة الحدث من الجملة الاسميَّة، وإكسابها الدَّلالة على الزمن، وقد يكسبها أيضًا الدَّلالة على جهةٍ ما.

(١) اللغة العربيَّة معناها ومبناها ٢١١.

رابعًا: دراسات نقديَّة في النَّحو العربي[(١)].

هذا الكتاب قدَّم فيه مؤلِّفه عبد الرحمن أيوب دراسة نقديَّة للنحو العربي من فصلين، فصل عن الكلمة، وفصل عن الجملة، وفي الفصل الثَّاني منه تكلَّم عن (كان وأخواتها) وعن النُّقصان والتَّمام فيها وعن أفعال المقاربة، ولم يخرج عمَّا قاله غيره فيها، فذكر في معنى النُّقصان: "أنَّها لا تعمل عمل الفعل؛ فترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا"[(٢)]، وفي مسألة تجرُّدها عن الحدث أثبت لها حدثًا عند كلامه على الوظيفة الدَّلالية للأفعال الناسخة.

وكلامه في الوظيفة الدَّلالية للأفعال الناسخة هو السبب الذي جعل الباحث يُورِدُ دراسته ضمن هذا البحث.

وهو يلفت النظر في دراسته هذه إلى الجانب الدَّلالي للأفعال الناسخة، وهو ما لم يفعله النُّحاة قبله كما يقول، حيث يرى: "أنَّ قيمة النَّواسخ عندهم هي تأثيرها على شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها، وهذا ولا شك اتجاه سليم، ولكن عيب النُّحاة ينحصر في خضوعهم لنظريات فلسفيَّة ليست ذات قيمة لغويَّة من ناحية، وقصورهم عن استيفاء جوانب البحث من ناحية أخرى"[(٣)]، ولا يشك: "أنَّ وظيفة الأفعال الناسخة لا تنحصر في مجرد أثرها الإعرابي، ولكن لها وظيفة أخرى خاصة بدلالة التركيب الذي توجد فيه"[(٤)]؛ ولذلك قدم دراسةً لدلالات الأفعال الناسخة، فقسم دلالتها إلى دلالتين:

الأولى: الدَّلالة على زمن الحدث

تدلُّ على زمن الحدث في الجملة الاسميَّة، وبحسب نوع الزمن قسمها إلى ما يلي:

١. ما يدلُّ على الزمن المجرد: (كان)، ولا يدلُّ على ذلك إلا هي وحدها.

٢. ما يدلُّ على الزمن الوقتي: (بات، وأضحى، وأصبح، وأمسى).

٣. ما يدلُّ على الزمن مع الاستمرار: (ظل، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام).

٤. ما يدلُّ على قرب وقوع الحدث: (كاد، وكرب، وأوشك).

---

(١) دراسات نقديَّة في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ت: ٢٠١٣م، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٥٧م.

(٢) المصدر السابق ١٦٧.

(٣) المصدر السابق ١٧٩.

(٤) المصدر السابق ١٧٩.

٥. ما يدلُّ على الشروع والاستمرار في الحدث: (أنشأ، وطفق، وجعل، وهب، وقام).

٦. ما يدلُّ على التَّحوُّل: (صار)(١).

الدَّلالة الثَّانية: الدَّلالة على كيفيَّة الحدث.

تدلُّ هذه الأفعال على الزمن بصيغها لكونها أفعالًا، وتدلُّ أيضًا دلالة أخرى على التكرار والاستمرار وغير ذلك؛ بسبب تطوُّرها وأصولها القاموسيَّة، وهذه الدَّلالات هي التي يسميها (كيفيَّة الحدث)، وهي (التَّوقيت، والاستمرار، وقرب الوقوع، والشُّروع، والتَّحوُّل)(٢).

ولم يجرِّد الأفعال النَّاقصة عن الحدث، وإنَّما قال عنه: "تطور معنى الحدث في بعضها دون أن ينقرض انقراضًا تامًّا"(٣)؛ ولذلك قسمها إلى قسمين:

- **ما يكون لمجرد الربط**، كـ (كان، وعسى).
- **ما يكون للربط مع الدَّلالة على الكيفيَّة**، كأفعال الشروع، كـ (شرع، وأنشأ، وطفق)، وأفعال التوقيت، كـ (أصبح، وأمسى، وأضحى) والاستمرار، كـ (ظل، وما دام، وما زال، وما برح)، وغيرها(٤).

خلاصة الدِّراسة:

يتلخَّص رأي المؤلف في دراسته هذه بما يلي:

- انتقد النُّحاة في جعلهم قيمة النَّواسخ في تأثيرها على شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها، وقصورهم عن استيفاء جوانب أخرى لها، كدلالتها في تركيب الجملة.
- أنَّ للأفعال الناسخة دلالتين: دلالة على زمن الحدث، ودلالة على كيفيته.
- أنَّ دلالة الأفعال النَّاقصة على كيفيَّة الحدث كانت نتيجة لتطوُّر استعمالها.
- لم تتجرد الأفعال النَّاقصة من الحدث، وإنَّما تطوَّر معناه فيها دون أن ينقرض منها.

---

(١) ينظر: دراسات نقديَّة في النحو العربي ١٨٠-١٨٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٨٢.

(٣) المصدر السابق ١٨٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٩٠.

خامسًا: نواسخ الجملة الفعليَّة بين المصطلح والوظيفيَّة(١).

ابتدأ ملاوي الأمين بحثه بالإشارة إلى أنَّ الجملة المبتدئة بالأفعال النَّاقصة جملة فعليَّة؛ استنادًا إلى أنَّ كل جملة أحد مكوناتها الأساسيَّة فعل متقدِّم فهي جملة فعليَّة(٢).

وهو في دراسته هذه **يحاول أن يثبت أنَّ هناك فرقًا بين كُنه هذه الأفعال ووظيفتها النَّحويَّة، وهو ما جعل الباحث يدرج هذه الدِّراسة ضمن الدِّراسَات المعروضة في هذا البحث**، فانطلاقًا من مفهوم النَّواسخ لدى النُّحاة جعلها دوالَّ شكليَّة لا علاقة لها بوظائفها في سياق الجمل، وما يشار من أثر لها إنَّما هو من آثار نظريَّة العامل والمعمول، وهذه النَّظريَّة جعلت بعض النُّحاة يسترسلون في ذكر علة الرفع والنصب بعيدًا عن دراسة وظائف هذه النَّواسخ ومتطلباتها، وإبراز وظائفها البنائيَّة والشَّكليَّة والتَّركيبيَّة المعنويَّة(٣).

ثم يخلُص إلى معالم لغويَّة شكلتها النَّظريَّة القديمة للأفعال النَّاقصة في عمومها، وهي:

- وضع الأفعال النَّاقصة تحت باب واحد كان نتيجة فلسفة العامل النحوي.
- سُميت ناقصة؛ لأنَّها تحمل بعضًا من مميزات الأفعال دون بقيتها.
- هذه الأفعال تستمد دلالتها على الحدث من خبرها.
- جملة (كان وأخواتها) جملة اسميَّة في نظر القدماء بحسب البنية الأصليَّة، وتناظر الجملة الفعليَّة من جهة الإعراب، فألحقت بهذا التناظر بالجملة الفعليَّة(٤).

وتحت عنوان **(كان) بين الحدث والزمن**(٥) يذكر الخلاف بين النُّحاة في (كان) ونصيبها من المعنى أو الحدث أو المصدر، وهل تجرُّدها منه دليل على نقصانها؟ وبعد أن قدَّم تحليلًا قائمًا على مجموعة من الأمثلة **خلُص إلى ما يلي:**

- نظريَّة العامل هي التي أصَّلت مناهج النَّسخ، والنُّقصان، والإعراب، لهذه العناصر

---

(١) نواسخ الجملة الفعليَّة بين المصطلح والوظيفيَّة، ملاوي الأمين، مجلة المخْبَر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد الثَّاني، ٢٠٠٥م، كليَّة الآداب والعلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، جامعة محمَّد خيضر بسكرة بالجزائر.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢١٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢١٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢١٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢١٩.

اللغويَّة.

- لا يربط هذه الأفعال من حيث دلالتها إلا الشبه الشكلي في عملها.
- لا تدلُّ على الحدث كالأفعال التَّامَّة، وإنَّما دلالتها دلالة زمنيَّة.
- الأفعال النَّاقصة ليست طرفًا في الإسناد.
- الأفعال النَّاقصة عناصر تحويليَّة في بناء الجملة، ودخولها عليها لا يحوِّلها من تركيب لآخر.

وبناءً على ما سبق اعتبر الأفعال النَّاقصة مشيراتٍ زمنيَّة فحسب(١).

ثم تكلَّم عن أفعال المقاربة، وبيَّن أنَّ النُّحاة ألحقوها بـ (كان وأخواتها) على منهج الحمل على التشابه والتناظر، فهما يشتركان بالنَّسخ وعدم التَّمام بالمرفوع، وجعل من فصل النُّحاة لها عن (كان وأخواتها) شعورًا بالفرق بينها في المعنى والاستعمال، فبيْن أفعال المقاربة وبين (الفعل) الذي تدخل عليه علاقة وطيدة، فهي توجِّه الحدث الذي يتضمَّنه ذلك (الفعل)، فأفعال الشروع تدلُّ على بدء وقوع الحدث، وأفعال الرجاء تدل على أنَّ الحدث لم يبدأ به رغم توقعه، وتدلُّ أفعال المقاربة على قرب البدء بالوقوع، وأمَّا (كان وأخواتها) فعلاقتها بما تدخل عليه علاقة زمنيَّة(٢).

خلاصة الدِّراسة:

إضافة إلى ما خلص إليه مما ذكر أثناء عرض الدِّراسة عن (كان وأخواتها)، فإنَّه يرى في أفعال المقاربة ما يلي:

- أنَّها مشيرات وموجهات للحدث، ولعملها الإعرابي ألحقت بالأفعال النَّاقصة.
- أنَّها ليست من الأفعال؛ لأنَّها ليست طرفًا في عمليَّة الإسناد، ولا علاقة لها بتقسيم الجملة.
- ما يليها فاعل، ولا تحتاج إلى اسم وخبر.
- لا حاجة لتقدير ضمير في الفعل، وإنَّما فاعله مقدم عليه(٣).

---

(١) ينظر: نواسخ الجملة الفعليَّة بين المصطلح والوظيفيَّة ٢٢٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٢٩-٢٣٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٣١.

سادسًا: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة، دراسة نظريَّة وتطبيقيَّة على اللغة العربيَّة[١].

قدم الحاج موسى رسالته في مفهوم الجهة، والمقصود بالجهة: "حالة الحدث كما تعبر عنها صيغة الفعل من حيث مدته وكيفيَّة حصوله"[٢]، وقد استعرض الكثير من الآراء حول مفهوم الجهة وطبيعة الحدث وعلاقتهما بالزمن[٣]، واستعرض الكثير من النظريات التي ظهرت بشأن مفهوم الجهة وطبيعة الحدث، بيَّن من خلالها مدى انطباقها على اللغة العربيَّة، وبناءً على ذلك قام بإجراء دراسة تطبيقيَّة عربيَّة تسعى إلى تطبيق ذلك المفهوم، ويتبيَّن من خلالها طرق التعبير عن الجهة في اللغة العربيَّة من خلال نصوص عربيَّة حديثة[٤].

والذي يعني هذا البحث منه هو حديثه عن طرق التعبير عن جهة التَّمام في اللغة العربيَّة، وهو ما جعل الباحث يُضمِّن بحثه هذه الدِّراسة، حيث تناول فيها بعض الأفعال النَّاقصة، وأهميتها في تحديد جهة التَّمام واللاتمام في الكلام.

وقد ذكر الباحث تقسيم الجهة إلى ثنائيَّة أساسيَّة، هي: (جهة التَّمام وجهة اللاتمام)[٥]، والمقصود بـ (جهة التَّمام): أنَّ الحدث قد وقع وانتهى بغضِّ النظر عن زمن وقوعه، سواءً كان ماضيًا أم مستقبلًا، وأمَّا (جهة اللاتمام): فيقصد بها الحدث المتَّصف بالاستمرار، أو التكرار في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، فهو مستمر في جميع الأزمنة[٦]، ويتفرع عن جهة اللاتمام **جهة العادة**، وهي أنَّ الحالة استمرت لفترة ممتدَّة، أو أنَّها تكرَّرت في فترة ممتدَّة، بحيث تصبح سمة مميِّزة لكل فترة، **وجهة الاستمرار** التي تتفرَّع أيضًا إلى جهة التَّدرُّج وعدم التَّدرُّج، والتَّدرُّج نوع من أنواع (اللاتمام) لتأكيده أنَّ الحدث في حالة استمرار[٧].

---

(١) مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة، دراسة نظريَّة وتطبيقيَّة على اللغة العربيَّة، الحاج موسى ثالث، رسالة ماجستير قدمت في قسم اللغة العربيَّة وآدابها بجامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.

(٢) المصدر السابق ٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٥.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٦.

(٧) ينظر: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة ٢٧.

وقد ذكر الكثير من الآراء **للتفريق بين (الجهة) و(طبيعة الحدث)**، والذي سار عليه هو عدم التفريق بينهما؛ لأنَّه يرى أنَّ (الجهة وطبيعة الحدث) وإن كانا مختلفين في طبيعتهما وطرق التعبير عنهما إلا أنَّهما يتفقان بأن كلًّا منهما معنيٌّ بالحدث، وكيفيَّة وقوعه، وبالفترة الزَّمنيَّة التي يقع فيها الحدث(١).

ويفرِّق **بين (الزمن والجهة)**، بأنَّ (الزمن) "مقولة إشاريَّة أي: يعين وقت الحالة أو الوضع، وعادة يكون ذلك مع الإشارة إلى الوقت الراهن"(٢)، "أمَّا (الجهة) فلا تُعنى بنسبة وقت الحالة إلى أي وقت آخر، بل تُعنى بالتكوين الزمني الداخلي لحالة معينة"(٣)، فالوقت في (الجهة) داخلي، والوقت في (الزمن) خارجي، "فـ (الجهة) تعني النظر إلى الحدث من حيث تمامه واكتماله، أو عدم تمامه واكتماله، بصرف النظر عن الزمن الذي يتم فيه، سواءً كان ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلًا، في حين أنَّ (الزمن) يُعنى بتحديد وقت وقوع الحدث بالنِّسبة إلى زمن التكلُّم، سواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر أو المستقبل"(٤).

ويرى الباحث أنَّ اللغة العربيَّة **لغة جِهويَّة زمنيَّة** أي: أنَّها تملك شكلين من الفعل، يشيران إلى الزمن والجهة معًا، وهذان الشكلان هما (التَّامُّ وغير التَّامِّ) في مقابل (التَّمام واللاتمام)، وفي غياب الظَّرف الزمني المحدِّد للزمن، فإنَّ وظيفة التَّامِّ تشمل الدَّلالة على تمام الحدث والزمن الماضي، في حين يشير غير التَّامِّ إلى عدم التَّمام والزمن الحاضر(٥).

ثم تكلَّم عن مفهوم التَّمام واللاتمام وعلاقته بالجهة، فبين أنَّ مصطلح التَّامِّ وغير التَّامِّ يتصلان بزمن وقوع الحدث، فالتَّامُّ وقع في الماضي، وغير التَّامِّ واقع في الحال، أو أنَّه سيقع في المستقبل، أمَّا مصطلحا التَّمام واللاتمام فيستخدمان لجهة الفعل لا زمنه، فجهة التَّمام تصف الحدث المنجَز في الماضي، أو الذي سيكون منجَزًا في المستقبل، أمَّا جهة اللاتمام فتشير إلى الحدث الذي يعتبر مستمرًّا أو متكررًا في الماضي أو الحاضر أو

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٤١.

(٢) المصدر السابق ٥٢.

(٣) المصدر السابق ٥٢.

(٤) المصدر السابق ٥٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٥٧، ٥٨.

المستقبل[١].

وتكلَّم عن طرق التعبير عن جهة التَّمام في اللغة العربيَّة المعاصرة، وأنَّ أكثر الدارسين المعاصرين- وقبلهم النحويون التقليديون- يرون أنَّ الفعل إمَّا أن يكون تامًّا تدلُّ عليه صيغة الماضي أو غير تامٍّ تدلُّ عليه صيغة الحال أو الاستقبال[٢].

وفي الفصل الثَّاني من هذه الدِّراسة قدَّم دراسة تطبيقيَّة على نماذج من اللغة العربيَّة المعاصرة، بناءً على ما انتهت إليه دراسته في الفصل الأول، من أنَّ التعبير عن معاني الجهة إمَّا أن يكون بالصيغ الصرفيَّة أو التركيب، وإمَّا أن يكون بالمعنى المعجمي للمفردة، مستخدمًا في ذلك الجهة الشَّكليَّة والجهة المعجميَّة، مستبعدًا استخدام مصطلح طبيعة الحدث[٣]، وقد قسَّم الجهة إلى قسمين رئيسين، هما:

أولًا: جهة التَّمام.

"جهة التَّمام تعني الحدث المنجَز في الماضي، أو الذي سيكون منجَزًا في المستقبل، فالسمة المميِّزة لها هو اكتمال الحدث وتمامه، بصرف النظر عن الزمن الذي يتمُّ فيه ذلك"[٤].

وملخَّص ما ذكر للتعبير عنها أنَّه يعبر عنها إمَّا بالصيغ التَّصريفيَّة ك (فَعَل)، أو بالبناء الصرفي ك (فعَّل)، أو يعبر عنها بالتركيب ك (قد فعل)، أو ب (كان قد فعل)، أو (يكون قد فعل)[٥].

ثانيًا: جهة اللاتمام.

"تعني جهة اللاتمام: الفعل الذي يتَّصف بالاستمرار أو التكرار في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، فالسمة المميِّزة لها هي استمراريَّة الحدث في جميع الأزمنة"[٦] ويعبَّر عنها بالصيغ

(١) ينظر: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة ٥٩، ٦٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٦٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٧٤.

(٤) المصدر السابق ٧٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٧٥-٩٠.

(٦) مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة ٩٠.

التَّصريفيَّة كـ (يفعل)، أو بالبناء الصرفي كـ (فعْلل)، وأمَّا التعبير بالتراكيب فيعبّر بـ (السين وسوف)، وهما يَرِدَان سابقين لصيغة (يفعل)؛ ليدلَّا معه على فعل سيقع مستقبلًا، وعلى الاستمرار أثناء وقوعه، فيفيدان معنى (جهة اللاتمام)(١).

والتعبير بالتركيب عن (جهة اللاتمام) يربطها ربطًا مباشرًا بالأفعال النَّاقصة من خلال الجهات الآتية:

- **مجرَّد الاستمرار بالماضي:**

يعبَّر بالتركيب (**كان يفعل**) للدلالة على مجرد الاستمرار في الماضي، ويمكن التعبير بصيغة (يفعل) مسبوقًا بـ (كان)، وتلحقه ظروف زمانيَّة معيَّنة للدلالة على تكرار الحدث، وعلى اتِّخاذه عادة، نحو: كنت أنتظر كلَّ صباح(٢).

- **جهة التَّحوُّل والصَّيرورة:**

الفعلان (صار، وأصبح) من الأفعال الدَّالَّة على معنى الصَّيرورة والتَّحوُّل، سواءً لحقهما فعل أو وصف، ويلحقهما فعل مضارع للدلالة على جهة اللاتمام، نحو: وصارت تعاني منه، فالمعاناة مستمرة إلى زمن التكلُّم، وقد تمتدُّ إلى أبعد منها(٣).

- **جهة الاستمرار:**

يعبَّر عن جهة الاستمرار بالفعل (ظلَّ) مضافًا إلى صيغة (يفعل)، وكذلك (ما زال)، نحو: ما زالت حيَّة تسعى(٤).

- **جهة التَّوقُّع والاحتمال:**

ويُستَخدم الفعلان (كاد، وأوشك) للدلالة على أنَّ حدثًا وشيك الوقوع، لكنه لم يقع، وتصنيف هذا النوع من الجهة تحت جهة اللاتمام، مع أنَّه لا يدلُّ على استمرار حقيقي في الحاضر أو المستقبل؛ لأمرين اثنين:

أولهما: أنَّ الحدث فيه لا يُوصَف بالتَّمام حاضرًا أو مستقبلًا حتى يُصنَّف تحت جهة

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٩١-٩٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٩٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٠١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٠٢.

التَّمام.

ثانيهما: أنَّ هذين الفعلين (كاد، وأوشك) لا يدخلان إلا على الفعل المضارع، فهو أقرب إلى جهة اللاتمام من جهة التَّمام، خاصة وأنَّ صيغة (يفعل) التي تأتي مركبة معه تدلُّ غالبًا على معنى الاستمرار(١).

- **جهة البدء**:

وتستخدم فيه الأفعال (أخذ، وبدأ، وشرع، وطفق) مع الفعل المضارع للدلالة على (جهة البدء)، أي: أنَّ فعلًا معينًا بدأ التكوين، وهي ما يعرف بأفعال الشروع(٢).

خلاصة الدِّراسة:

خلاصة إضافة الدارس في الأفعال النَّاقصة أنَّها هي التي يعبر بها -غالبًا- عن جهة اللاتمام، ويكون بإلصاق (يفعل) بها لتحقيق الجهات الآتية:

- جهة الاستمرار بالماضي، بصيغة (كان يفعل).
- جهة التَّحوُّل والصيرورة، (صار يفعل) ونحوها.
- جهة الاستمرار، (ما زال يفعل) ونحوها.
- جهة التَّوقُّع والاحتمال، (كاد يفعل) ونحوها.
- جهة البدء، (أخذ يفعل) ونحوها.

---

(١) ينظر: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة ١٠٢، ١٠٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٠٤.

سابعًا: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة الفعل النَّاقص نموذجًا[١].

وهي من الدِّراسات اللسانيَّة المهمَّة، حيث **طبقت الباحثة ثريا السكري فيها مبحثًا لسانيًّا حديثًا وهو (ظاهرة الإنحاء) على الأفعال النَّاقصة، وهو ما دعا الباحث إلى تضمين هذه الدِّراسة هذا البحث.**

والمعنى الاصطلاحي للإنحاء هو: "نوع من التغيير اللغوي الذي يَتمُّ بمرور الزمن، وفي سياقات لسانيَّة خاصة تصبح بمقتضاه وحدة معجميَّة ملأى وحدة نحويَّة، والمقصود بالوحدة هو اللفظ مفردًا، أو التركيب الذي يتحقَّق تحوله وفق خطوات أو مراحل تدريجيَّة تضعف عبرها دلالته المعجميَّة، وتقوى في مقابل ذلك قدرته على أداء وظائف نحويَّة مجرَّدة. وأمَّا **المعنى الاصطلاحي الثَّاني للإنحاء** فيحيل على مقاربة نظريَّة موضوعها الظاهرة المذكورة أعلاه، فتصفُها وتضبط قواعد انتظامها. وبذلك يكون الإنحاء في معناه الثَّاني أكثر اتساعًا، إذ يصبح إطارًا لبحث علمي في ظواهر لغويَّة، موضوعه دراسةُ التَّحوُّلات اللغويَّة والعلاقات بين ما هو معجمي تركيبي ونحوي من المواد اللغويَّة دراسةً زمانيَّة أو آنيَّة- حسب وجهة الباحث التي يختارها لبحثه- في لغات خاصَّة أو دراسةً مقارنيَّة بين الألسن"[٢].

و"الظاهرة المقصودة بالدرس هي أساسًا: التَّحوُّل من المعجميَّة إلى النَّحويَّة، لا التَّحوُّلات اللغويَّة بصفة عامَّة"[٣].

ومنطلق البحث هو لفت النظر لوحدات لغويَّة في العربيَّة تحاكي غيرها في لغات أخرى، تأتي تارة في سياق معجمي تامٍّ، وتأتي مرة أخرى في صورة وحدة ذات وظيفة نحويَّة مجرَّدة عن معناها المعجمي، مما يوحي بأنَّها كانت وحدة معجميَّة تحولت وأنحيت إلى وظيفة نحويَّة، مثال ذلك (كان) في المثالين التاليين: كان الأمر، وكان زيد عالمًا، ففي المثال الأول (كان) تمثل وحدة معجميَّة ملأى بمعنى: (وقع)، وهي تمثل معنى تامًّا، أمَّا في المثال الثَّاني فهي تؤدي وظيفة نحويَّة بدلالتها على كينونة في الزمن الماضي، ودخلت على نواة إسناديَّة قد تستغني

---

(١) كتاب ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة الفعل الناقص نموذجًا، ثريا السكري عامر، كليَّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جائزة مشكاة الأنوار، ٢٠٠٩م.

(٢) المصدر السابق ٧، ٨.

(٣) المصدر السابق ٩.

عنها(١).

ثم تتساءل الباحثة "إن كانت تسمية الفعل النَّاقص متأتية من شعور النَّحوي العربي بما طرأ على هذا الفعل من تحوُّل أفقده بعضًا من خصائصه المعجميَّة؛ فصار لذلك يطلق على هذا الفعل صفة النُّقصان"(٢)، وتطرح مجموعة من الأسئلة حول الأفعال النَّاقصة تعزِّز بها إشكالات بحثها، وتجعل إجابتها مادة تطبيقيَّة للإنحاء في الفصل الثَّاني، وستورد الأسئلة ثانية(٣).

وتقدِّم الباحثة قِسْمًا تطبيقيًّا لقياس مدى القيمة التَّفسيريَّة للإنحاء والإمكانات التي يقدِّمها في تجديد النظر في الأفعال النَّاقصة في العربيَّة، وتفحص المدونة التُّراثيَّة، وتتبع قائمة الأفعال النَّاقصة في الدِّراسَات الحديثة، وأبرز مظاهر الإنحاء في الفعل النَّاقص، وتحاول ضبط العوامل التي أسهمت في إنحائه، ودرجة الإنحاء فيه لضبط مسار الإنحاء في الفعل في العربيَّة عمومًا(٤).

والباحثة تحاول من خلال هذا البحث أن تصل "إلى تقريب رؤية لسانيَّة معاصرة إلى دراساتنا اللغويَّة العربيَّة، فنحن نرمي بهذا العمل إلى تركيز أسس البحث في الإنحاء أكثر مما نسعى إلى تقديم حلول للمشكلات التي تثيرها هذه المقاربة"(٥).

وتهدف الباحثة إلى أمرين:

أولهما نظري: وهو تقديم الإنحاء تقديمًا عامًّا يبين مرتكزاته النَّظريَّة، ويستقصي مولداته، ويبحث في آلياته.

ثانيهما تطبيقي: تسعى فيه إلى "إعادة النظر في قسم من موروثنا اللغوي العربي، ألا وهو الأفعال النَّاقصة لفهم آليات تحوُّلها من التَّمام إلى النُّقصان في مرحلة أولى، ثم مقارنتها بما وصلت إليه الدِّراسَات الإنحائيَّة في ألسن أخرى في مرحلة ثانية"(٦).

---

(١) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٢، ١٣.

(٢) المصدر السابق ١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٨، ١٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢١.

(٥) المصدر السابق ٢٢.

(٦) ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ٢٣.

وبعد أن قدمت الباحثة القسم النظري من الكتاب خصصت **القسم الثَّاني** منه لتقديم نموذج للإنحاء من اللغة العربيَّة وهو الفعل النَّاقص.

في الباب الأول منه تكلَّمت عن مفهوم النُّقصان في ضوء فرضيَّة الإنحاء، وخصَّصت **الفصل الأول** من هذا الباب للحديث عن خصائص الفعل النَّاقص في كتب التراث، حاولت فيه إعمال فرضيَّة الإنحاء في الأفعال النَّاقصة، لتسهم في تحديث الرُّؤيَّة للُّغة العربيَّة، ولتجيب عن الكثير من الاستفهامات التي قدَّمتها حول الأفعال النَّاقصة، وهي تفترض أنَّها في الأصل أفعال مليئة تم إنحاؤها(١).

وترى أنَّ تصنيف النُّحاة للأفعال بأنَّ منها (تامٌّ) ومنها (ناقص) يكشف خصوصيَّةً للأفعال النَّاقصة، جعلتها تحاول تقصِّي مظاهر نقصها وربطها في فرضيَّة الإنحاء، وتحاول أن تجيب عن الأسئلة التالية:

- كيف تحدِّد مفهوم النُّقصان في كتب التراث؟
- ما الأسس المعتمدة في تصنيف قسم من الأفعال أفعالًا ناقصة؟
- كيف تعامل النُّحاة القدامى مع المتغيرات التَّداوليَّة للأفعال؟
- وهل نظفر في كتبهم بما يوحي بتطور استعمال هذه الأفعال من المعجميَّة إلى النَّحويَّة؟
- بم فُسِّر استعمالها تامَّة طورًا وناقصة طورًا آخر(٢)؟

ثم من خلال ما قيل في الأفعال النَّاقصة في كتب التراث تقدم الباحثة أربع نقاط، تعتبرها نقاط التقاء بينها وبين مبادئ فرضيَّة الإنحاء، وتحدِّدها في أربعة مستويات، هي:

١. تمييز الأفعال النَّاقصة عن غيرها من الأفعال في العربيَّة.

تصنيف هذه الأفعال إلى (تامَّة وناقصة) كان غائبًا عندما بدأ التدوين رغم التنبيه على خصوصيتها، كما هو عند سيبويه الذي أفرد لها بابًا في كتابه بقوله: (هذا باب الفعل الذي

(١) ينظر: المصدر السابق ٩٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٩٥.

يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول لشيء واحد. وقال عن (أفعال المقاربة) مصرحًا بخصوصيتها (لها نحو ليس لغيرها من الأفعال. فما هي الأسس التي انبنى عليها تمييز الأفعال النَّاقصة عن غيرها من الأفعال؟ وتجعل الباحثة من هذا السؤال منطلقًا لمحاولة تَبيين ما بين النُّقصان والإنحاء من تواصل واختلاف(١).

٢. انفتاح قائمة الأفعال النَّاقصة.

ذكرت الباحثة أنَّ سيبويه ذكر منها (أربعة) أفعال، كما تذكر الباحثة(٢)، وقال: (... وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، وعند ابن يعيش طالت القائمة حتى بلغت (تسعة عشر) فعلًا، وجاء الرضي معوِّلًا على ما قاله سيبويه فزاد طول القائمة حتى بلغ (ثلاثين) فعلًا، ومنها الفعلين (غدا، وراح) التي أخرجها بعض النُّحاة من القائمة؛ ولعلَّ مردَّ ذلك أنَّ استعمالهما ناقصين لم ينتشر ويعمَّ، ولعلَّ في هذا "توافق مع مبدأ من مبادئ الإنحاء الذي يقوم على اعتبار الإنحاء ظاهرة تداوليَّة، يخضع في إطارها تحوُّل الوحدات المعجميَّة إلى النَّحويَّة إلى عامل الزمان، الذي يُسهم في تعميم معنى الوحدة وتطوُّرها إلى صورة أقرب إلى النَّحويَّة منها إلى صورتها المعجميَّة، ويمكننا أن نؤول التطور الحاصل في قائمة الأفعال النَّاقصة باشتغال آليتي القياس وإعادة التحليل في نسج فعل (ب) على منوال فعل (أ) يشبهه في وجه من الوجوه؛ فيستحدث للفعل بنية نحويَّة جديدة، يصنَّف على أساسها ضمن مجموعة الأفعال النَّاقصة، مثال ذلك ما ذكره الرضي في (كمل) التي لا يذكرها سيبويه ولا ابن يعيش قبله، فيذكر المثال التالي مستدلًّا على وجه استعمال (كان) ناقصة: كمل زيد عالماً، أي: صار زيد عالمًا"(٣).

٣. الخصائص التَّركيبيَّة والمعنويَّة

تحت هذه الخاصِّيَّة تحاول أن تذكر بعض الخصائص التي ذكرها النُّحاة للأفعال النَّاقصة، ومنها أنَّ سيبويه ركز على الخصائص التركيبيَّة بقوله: (الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم المفعول واسم الفاعل فيه شيء واحد).

---

(١) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ٩٦.

(٢) سيأتي في الفصل الثَّاني من هذا البحث أنَّ سيبويه ذكر أكثر من ذلك. ينظر: ص ١٧٧.

(٣) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ٩٧، ٩٨.

ثم ذكرت ما ذكره ابن يعيش الذي أسس لمفهوم النُّقصان بالاعتماد على ركيزتين:

الأولى معنويَّة باعتباره الأفعال النَّاقصة أفعالًا لفظيَّة لا حقيقيَّة؛ لعدم دلالتها على الحدث، فوجه نقصانها عنده جاء من عدم دلالتها الحدثيَّة المحذوفة منها، وقوله هذا يتناسب مع مقتضيات الإنحاء، وما يقوم عليه التَّحوُّل من المعجميَّة إلى النَّحويَّة من تغيير دلالي.

الثَّانية تركيبيَّة من خلال إجرائها مجرى (ظنَّ وأخواتها) و(إنَّ وأخواتها) التي تدخل على المبتدأ والخبر. كما يشير إلى استعمالها ناقصة وتامَّة وزائدة وأساسيَّة في الجملة(١).

ثم تذكر بعد ذلك تمييز الرضي بين الأفعال التَّامَّة وبين الأفعال النَّاقصة على أساس تركيبي من خلال أنَّ التَّامَّة تكتفي بمرفوعها، ويتمُّ بها الكلام، والنَّاقصة لا تكتفي بمرفوعها ولا يتمُّ بها الكلام، والرضي يشير لما لم يشر إليه سيبويه وابن يعيش، فهو قد تفطَّن لمظهرين من مظاهر النُّقصان:

الأول: الاشتراك في معنى الانتقال.

الثَّاني: وجود أصل وفرع في التَّحوُّل من التَّمام إلى النُّقصان.

فيقول في ذلك: (وكذا (استحال وتحوَّل) فإنَّهما كانا في الأصل بمعنى: (انتقل)، وكذا كان أصل (صار)، فكان حقُّ جميعها أن تستعمل تامَّة فتتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بـ (إلى) إن عديت، نحو: صار إلى غنى، ثم ضُمِّنَت معنى (كان) بعد أن لم يكن؛ لأنَّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه فذلك الفعل يصير كائنًا بعد أن لم يكن)، وتعلق الباحثة على هذا النَّصِّ للرضي بأنَّه ربما اعتبر وثيقة تاريخيَّة لما يحاول البحث رصده، وهي نقطة التقاء أخرى بين مفهومي النُّقصان والإنحاء، وهي وجود أفعال قابلة للتحوُّل من المعجميَّة إلى النَّحويَّة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنَّ التَّحوُّل يكون تدريجيًّا عبر الزمن(٢).

٤. درجات النُّقصان في الفعل

جعلت الباحثة من اختلاف درجات النُّقصان في الأفعال التي أشار إليها النُّحاة إحدى الحالات التي تتفق مع خاصِّيَّة من خصائص الإنحاء، وهي **خاصِّيَّة الاختصاص** التي تعني "آليَّة

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٩٨، ٩٩.

(٢) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ٩٩، ١٠٠.

انتقائيَّة يتحوَّل بمقتضاها عدد قليل من الوحدات المعجميَّة إلى وحدات نحويَّة، ومع ذلك فإنَّ الصورة القديمة يستمرُّ وجودها معها، وهذا ما يعني أنَّ التَّخصُّص لا يعني ضرورة إلغاء البدائل، ويمكن أن يظهر ببساطة في شكل تفضيل نصِّيٍّ محكوم بأصناف دلاليَّة، وسياقات اجتماعيَّة لسانيَّة، وبأجناس خطابيَّة، أو بعوامل أخرى"(١)، ويتبيَّن كذلك أنَّ صفة النُّقصان تتوافق مع قضيَّة الإنحاء بنقاط عدَّةٍ، ومعايير النُّقصان ما هي إلا مظاهر إنحائيَّة(٢).

في الفصل الثَّاني من باب مفهوم النُّقصان في ضوء فرضيَّة الإنحاء تكلَّمت الباحثة عن عوامل النُّقصان في الفعل أو عوامل إنحاء الفعل النَّاقص(٣).

وتحاول الباحثة في هذا الفصل أن تستبين عوامل نقصان الفعل، فتتساءل: بم فسرت التغييرات التي دخلت عليه؟ وما موقف اللغويين العرب منها عمومًا؟ وما موقفهم من بعض المتغيرات التَّداوليَّة للفعل خصوصًا؟ هل يمكن الاكتفاء بما قيل حول الفعل النَّاقص؟ أم يجب تقليب هذه الظاهرة بشكل آخر في عصرنا الحاضر؟ وما الشكل الأنسب لهذه المقاربة الجديدة إذا رمنا الاستفادة من نتائج الدِّراسَات الإنحائيَّة في الألسن البشريَّة الأخرى(٤)؟

ثم تبدأ بالإجابة عن هذه الاستفهامات جملة، من خلال الآتي:

١. موقف اللغويين العرب من التغييرات اللغويَّة عمومًا.

لَفَتَت الكاتبة النظر إلى نسبيَّة وقابليَّة تعديل مقولة جمود الدرس النحوي، وسيطرة النُّحاة وهيمنتهم عليه؛ بسبب ما وجدته في كثير من المصنفات من محاولات لعقلنة الظواهر اللغويَّة، ومعرفة قوانينها المتحكمة في إنتاجها، فقد ملأ الشاذُّ وغير المألوف فكر ابن جني، واهتمامه به فاق أحيانًا ما هو مألوف وقابل للقياس، وحاول أن يؤطرها، وأن يبين ما يمكن استعماله منها، وما يمكن أن يطرح ويرذل، وطريقة ابن جني عمومًا لم تشذَّ عمَّا كان عليه سيبويه قبله في كتابه، حيث حاول تقصي القوانين المتحكمة بالقول، ولم يقصر اهتمامه على المطَّرد، بل نظر لما هو مخالف للسائد المألوف، وما يخالف القاعدة لسبب من الأسباب،

(١) المصدر السابق ٧٤.

(٢) المصدر السابق ١٠٠، ١٠١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٠٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٠٣.

فوجدت لديه في أبوابه مصطلحات عدة، كالحذف والاستغناء والعوض والاستقامة من الكلام والإحالة والضَّرورة الشِّعريَّة، مما يعكس محاولة تأسيس نظام لغوي يضبط الظواهر اللغويَّة ويقننها، آخذًا المتغيرات بعين الاعتبار، كما أنَّ الرضي عوَّل على السماع في دراسة المتغيرات وإثباتها وضبطها وتقعيدها، وفِعْل الرضي هذا مبدأ مهمٌّ يدلُّ على تطوُّر في ضبط اللغة ما يطرأ عليها من تغيُّرات مع الزمن(١).

وتظفر الباحثة "بإشارات مهمَّة إلى متغيِّر تداولي آخر في استعمال الناسخ (كان) ذلك الذي يستعمل فيه هذا الفعل النَّاقص مجزومًا فتحذف منه النون، فينقل ابن منظور عن الجوهري قوله: (لم يك) أصله (يكون)، فلما دخلت عليها (لم) جزمتها، فالتقى ساكنان فحذفت (الواو) فبقي (لم يكن)، فلما كثر استعماله حذفوا (النون) تخفيفًا، فإن تحركت أثبتوها قالوا: لم يكن الرجل"(٢).

وهي إشارة لمراحل تالية لأخرى تثبت تقدمًا في مسار الإنحاء، ولكنه قليل غير مطَّرد. وتَلْفِت أنَّ اللغوي أمام بعض الظواهر يثبتها حينًا وحينًا ينكرها، ويستقبحها، مما يدلُّ على أنَّ التعامل مع الظواهر لا يرتكز إلى أسس ثابتة. ويكثر عند اللغويين القدامى أمام التغيرات اللغويَّة استخدام مصطلح الأصل، مما استدعى الباحثة إلى الوقوف مع مفهومه(٣).

٢. مفهوم الأصل في كتب التراث.

يركز سيبويه في كتابه على الأعراض التي تُخرج اللفظ عن الأصل، ويرجع ذلك إلى الاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار، والتي تؤدي إلى خفة اللفظة، وبعدها عن الثقل، والأصل هنا عند سيبويه الأسبق استعمالًا، أمَّا ابن جني فصرَّح بلفظ الأصل، وهو عنده ليس ما سبق استخدامه زمنيًّا، يقول: (وإنَّما معنى قولنا: إنَّه كان أصله كذا إنَّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلَّل- يقصد الأفعال المعتلة- لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأمَّا أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك ثم انصُرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ، لا يعتقده أحد من أهل النظر، أمَّا عند الرضي فالأصل الأقدم زمنيًّا في الاستعمال، فالتَّامُّ من

---

(١) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٠٣، ١٠٥.

(٢) المصدر السابق ١٠٥.

(٣) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٠٥-١٠٧

الأفعال هو الأصل، فالأصل في (صار) هو (انتقل)، وألحق بها (حار)، وبيَّن أنَّ الإلحاق بـ (صار) سماعيٌّ وليس قياسيًّا، ويدلُّ على ذلك عدم إلحاق (انتقل) بها رغم أنَّ معناها (تحول)(١).

٣. دواعي إعادة النظر في عوامل النُّقصان في الفعل العربي.

ذكرت لذلك أمرين:

الأول: الإشارات العديدة التي تشير إلى تغيُّر الظواهر اللغويَّة، وانتباه اللغويين العرب لها وتنبيههم عليها، فذكروا ما استغني عنه وما كان عوضًا لغيره، أو قصد منه الاستخفاف، وكذلك اهتموا باللهجات، وما يمكن أن يكون تلاقحًا بينها، مما يدلُّ على وعي بتطوُّر اللغات والتأثير الزمني عليها، والإشارة إلى ما هو أصل وما هو مستحدث، "فإن كانت تلك منطلقات السلف، فإنَّ الدعوة اليوم لمعاودة النظر فيما أحدثه الزمن في أفعالنا النَّاقصة تصبح أكثر إلحاحًا"(٢).

الثَّاني: "أنَّ مقاربات النُّحاة القدامى كادت تكون خالية من مبحث تطوُّر استعمال هذه الأفعال... فكانوا يسعون في الأغلب الأعمِّ إلى إحصاء أكبر قدر من الاستعمالات، ثم إلى وضع قواعد مقننة قدر الإمكان لها فاكتفوا بالوصف"(٣).

ثم تقول: إنَّ وقوف اللغويين السابقين على كثير من الظواهر لا يعني أنَّ مجال البحث حولها قد أغلق، ولا تعني المحافظة على جهود السَّلف في ضبط اللغة وحفظها من الضياع جمودًا على الدِّراسات السابقة وإغلاق النقاش في متغيراتها، بل إنَّ في الدِّراسات الحديثة ما يمكن أن يفسر بعض الظواهر التي لم يقدم لها ما يفسرها، وفي بعض إشارات السَّلف للمتغيرات ما يمكن أن يُبنى عليه أسس لنظريَّة الإنحاء في اللسان العربي، وتضرب لذلك مثلًا فيما يسود من لبس في ذهن دارس اللغة العربيَّة في تسمية الأفعال النَّاقصة ومفهومها، وتجعل ذلك دافعًا لمراجعته بأسلوب جديد ونظريات مختلفة(٤).

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١٠٧-١٠٩.

(٢) المصدر السابق ١١٠.

(٣) ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١١١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١١٢، ١١٣.

وتطرح هنا سؤالين، هما: كيف نضبط الأفعال النَّاقصة؟ وبم نحتفظ في تحديد مفهوم الأفعال النَّاقصة؟ ثم تتساءل عن سرِّ الضَّبابيَّة في تصنيفها والاضطراب في تعريفها، أهو نتيجة لغياب جهاز نظري واضح في تصنيفها أصلًا أم الخلل نابع من طبيعة هذه الأفعال واستعمالاتها الشائكة(١)؟

ثم تختم هذا الفصل بالنتائج الآتية:

"**أولًا**: ما اصطلحنا على تسميته بالفعل النَّاقص ما هو في نهاية الأمر سوى فعل منحى....

ثانيًا: أنَّه قياسًا على الأفعال النَّاقصة يمكن أن نرى في كل ما صنف تصنيفًا خاصًّا من الأفعال باعتبار ما يحدثه من تغييرات نحويَّة في التراكيب التي تأتي ضمنها كأفعال المقاربة والشروع، وأفعال الظَّنِّ والاعتقاد أفعالًا منحاة....

ثالثًا: أنَّه باعتبار أنَّ غايتنا الأساسيَّة من هذا البحث هي الوقوف على أسس الإنحاء في العربيَّة، باعتبار أنَّ من درجات الإنحاء ما لم يتحقق في لغتنا الفصحى، وهو ما بيَّنَّاه في مواضع سابقة عديدة في بحثنا، فإنَّنا سمحنا لأنفسنا إدخال أفعال عربيَّة الأصل مما بلغ درجة قصوى في الإنحاء في اللغات الدارجة العربيَّة؛ سعيًا إلى تحقيق الفائدة العلميَّة"(٢).

ثم تعقد الباب الثَّاني تحت عنوان: الإنحاء في الأفعال النَّاقصة، وتجعله في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: آليات الإنحاء في الفعل النَّاقص.

والباحثة تسعى من خلال هذا الباب التطبيقي إلى البحث عن وجوه التوافُق بين نظريَّة الإنحاء والاستعمال العربي للفعل النَّاقص، وتجعل الفعل (أصبح) مثالًا على ما يستعمل بأشكال كثيرة مختلفة كما يلي:

أ- أصبح الرَّجل.

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١١٥.

(٢) ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١١٨-١١٩.

ب- أصبحْ يا رجل.

ت- أصبح المصباح.

ث- أصبح زيدٌ عالمًا.

في (أ) بمعنى: دخل في الصباح، وفي (ب) تحوُّل إلى مرحلة ثانية، لكنه بقي في مستوى المعجميَّة ومعناه أكثر تعميمًا بتخلُّصه من الزَّمنيَّة وبدخوله لمعنى متَّصل بفضاء آخر هو الفطنة والوعي، وفي (ت) تتحوَّل إلى خصائص نحويَّة بتحولها من اللزوم إلى التَّعديَّة، وفي المعنى الدخول إلى معنى آخر وهو (أسرج)، وهو تحول يلحق المعنى المعجمي، وفي (ث) تحوّل من المعجميَّة إلى النَّحويَّة، هكذا تفترض الباحثة التَّحوُّل للفعل (أصبح) فنجده (لازمًا) ثم نجده (متعديًا) ثم نجده (ناسخًا)، وتجعل هذا التنويع في استعمالها متحققًا بتداخل آليتين من آليات الإنحاء، وهما **إعادة التحليل والقياس**(١).

إعادة التحليل:

النَّماذج الدَّالَّة على إعادة التحليل في الأفعال النَّاقصة كثيرة، ومن ذلك الفعل (ظلَّ)، تقول: ظلَّ الشيء، وظلَّ الأمر خفيًّا، ففي المثال الأول الفعل (ظلَّ) أسند إلى الشيء، فهو عنصر أساسي في الجملة، وفي المثال الثَّاني تحول إلى رتبة أخرى من كونه فعلًا تامًّا إلى فعل ناقص، إضافة إلى تغيُّر في العلاقات النَّحويَّة بين الجملتين، كذلك (ظلَّ) في الجملة الأولى رأس معجمي بمعنى: (طال) دالٌّ على حدث الطول، ودالٌّ كذلك على زمانه الماضي، ولكنه في الجملة الثَّانية يفقد هذه الصِّفة ليصبح واسمًا مظهريًّا؛ لأنَّ الأمر في المثال هو المتَّصف بالخفاء، وعلاقة (ظلَّ) بهما تضفي عليهما صفة الاستمراريَّة وعدم الانقضاء في الماضي، وإعادة تحليل (ظلَّ) تجعل الباحثة تقف على بعض الأفعال الأخرى التي لم تعتبر من الأفعال النَّاقصة، فالفعل (بقي) في نحو: بقي الرجل في مكانه، تجاوز الدَّلالة على الثبات في المكان إلى معنى الديمومة والاستمرار في نحو: (بقي يعمل)، فبإعادة تحليل (بقي) نجده يتحوَّل في دلالته من المعنى المعجمي إلى التعبير عن مظهر استمراريَّة حدث آخر هو العمل، فالفعلان

(١) ينظر: المصدر السابق ١٢١-١٢٣.

(ظلَّ، وبقي) صارا واسمين مظهريين عندما أعيد تحليلهما(١). "ودرجة التَّحوُّل في (ظل، وبقي) لم تصل إلى حدِّ التماسك في مستوى بنية العبارة كلها -وإن كانت هذه الدرجة القصوى ليست مطلوبة في إثبات وجود إنحاء- فلا نكاد نعثر على هذين الفعلين في صور نحويَّة أكثر اختزالًا من صورتيهما الأصليتين، إلا إذا استثنينا ورود (ظلَّ) مخففة في الآيتين: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗا﴾ [طه: ٩٧]، ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]"(٢).

القياس:

"إذا كان اشتغال آليَّة إعادة التحليل السابقة خفيَّة -لا يحدُث في الغالب أثرٌ ظاهرٌ في مستوى البنية السَّطحيَّة للعبارة- فإنَّ القياس بخلاف ذلك يكشف بوضوح هذا التَّحوُّل، ويجعله معلنًا، ولكن ذلك لا يعني قدرة آليَّة القياس على استحداث بِنىً نحويَّة جديدة،... فما يحدث بالقياس هو بالنِّسبة لمتكلمي لسان ما -وبالنِّسبة للسانيين كذلك- برهان قطعيٌّ على تحوُّلٍ ما تمَّ"(٣).

ومما أسهمت فيه آليَّة القياس تعميم استعمال بعض الأفعال النَّاقصة دون البعض، فعند الرضي تحوَّلت (كمل، وتمثل، وارتد) إلى أفعال ناقصة، وجعل لها معنى (صار)، ولكن انتشار هذه الأفعال ناقصة كان محدودًا بسبب عوامل أخرى، وهنا تطرح تساؤلًا يقول: ما الخصائص المخولة للإنحاء في الفعل(٤)؟

وتجيب عنه **في الفصل الثَّاني** حيث تكلَّمت فيه عن **الفعل المُنحى، خصائصه ودرجات الإنحاء فيه،** وتجيب فيه عن عدَّة استفسارات، هي: ما الذي يرشح فعلًا دون آخر للإنحاء في العربيَّة؟ وما خصائص الأفعال المنحاة في لغتنا؟ وهل يمكن الحديث عن درجات الإنحاء؟

فتذكر أنَّ من أهم خصائص الفعل المُنحى أن يكون قابلًا **للتعميم**، وهو توسيع

(١) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٢٣-١٢٤.

(٢) المصدر السابق ١٢٥.

(٣) ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٢٦، ١٢٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٢٧.

المعاني المعجميَّة للفعل، وتنويع العلاقات التَّركيبيَّة للفعل الواحد، وهذه خاصِّيَّة مميِّزة للأفعال النَّاقصة، وتضرب مثلًا لذلك: شرع في الماء، وشرع الماشية، وشرع الأمر، وشرع يضرب، ففي المثال الأول بمعنى: شرب بكفيه، وفي المثال الثَّاني: مكَّن الماشية من الشرب، وفي المثال الثَّالث: تغيَّر نوع الموضوع من المتقبِّل للفعل الكائن الحي إلى محلِّ الحدث، وموضوعه وهو محلُّ مجرد الأمر، ويعني الفعل (شرع) حينئذ (بدأ)، وفي المثال الأخير: يتَّخذ الفعل شكلا نحويًّا مختلفًا كلَّ الاختلاف من حيث صيغته، فـ (صار) بمعنى: (البدء) متعلقًا بحدث آخر، وهو (الضرب)، ومن حيث تحوُّلِه من معنى معجمي إلى واسم مظهري للفعل (ضرب). وتتساءل: هل يمكن على أساس تنوُّع المعاني المعجميَّة للفعل الواحد القول: إنَّ كل فعل اتَّسعت إمكانيَّة توزيعه في سياقات مختلفة قابل للإنحاء، ونزع صفة المعجميَّة للتحوُّل إلى النَّحويَّة، أم أنَّه وجب توفُّر خصائص أخرى لضمان هذا التَّحوُّل المقولي؟ وتجيب عن هذا التساؤل بخاصِّيَّة أخرى، وهي **القابليَّة لنزع المقولة، وتعني به قابليته لتغيُّر دلالته**، وهذا ظاهر في الأفعال النَّاقصة، فمنها ما يكون مشتركًا مع غيره في الدَّلالة على معنى التَّحوُّل كـ (صار، وأصبح، وبات، وأمسى، وغدا)، وهي مليئة معجميًّا في صورتها الأصليَّة المفترضة، وهي تؤدِّي بشكل جزئي في دلالتها المعجميَّة إلى التَّحوُّل، وهذا ربَّما يفسر قابليتها للتَّحوُّل من المعجميَّة إلى النَّحويَّة، وليس الأمر مشروطًا في معنى التَّحوُّل، وإنَّما كذلك غيره من المعنى، ولكنها ملاحظة تخصُّ بعض الأفعال النَّاقصة دون بعض، فالفعل (ظلَّ) قابل لتغيير انتمائه المقولي من الفعل المعجمي إلى الفعل النَّاقص، ولا يدلُّ على معنى التَّحوُّل(١). ثم تقول: "وهكذا تبيَّنَّا أنَّ الأفعال النَّاقصة نوع خاص من الأفعال القابلة لنزع مقولتها المعجميَّة الأصليَّة"(٢).

ومن خصائص الفعل القابل للإنحاء **الاختصاص** بزمن معيَّن، فمن الملاحظات على الأفعال النَّاقصة أنَّ بعضها يستعمل أكثر من بعض، حتى يصل البعض منها ليكون مقيسًا عليه، وربما هذا ما يفسر تميُّز بعضها عن بعض في الاختصاص بالتعبير عن زمن معيَّن، ولعلَّ

---

(١) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٢٩-١٣٠.

(٢) المصدر السابق ١٣٢.

هذا ما جعل النُّحاة يسمون (كان) أُمَّ الباب، وكذلك (صار) في الأفعال التي تدلُّ على التَّحوُّل نجد استعمالها أكثر من غيرها، وتتفوَّق على سائر المجموعة، فغيرها يستعمل بمعناها، أمَّا (غدا) فتستعمل بقلة، وأمَّا (آض) فقد يكون استعمالها معدومًا في وقتنا هذا، فهل كثرة الاستعمال دليل على الاختصاص؟ ربما النفي أقرب؛ لأنَّ كثرة الاستعمال لا يلغي البدائل الأخرى، مما يثير سؤالًا عن سبب ذلك، فهل كثرة الاستعمال نتيجة لعمليَّة انتقاء صوتيَّة؟ أم أنَّ ذوقيَّة الفرد ترشِّح للإنحاء أفعالًا وللنَّحويَّة أفعالًا أكثر من غيرها؟ وهذا التساؤل يُبرز خاصِّيَّة يجب توفُّرها في الفعل القابل للإنحاء، وهي **التجديد**، ولعلَّ حاجة المتكلِّم للتجديد من أسباب ما دخل على قائمة الأفعال النَّاقصة من تحوير بمرور الزمان، وكذلك النزوع إلى إلغاء ما بين الوحدات من شبه والتباس، وربما كان التغيير في صورة الفعل، فيتعرض للإنحاء من جديد(١).

ومن الخصائص قبول الفعل المُنحى التراكب مع صور جديدة، وهو يعني عدم إلغاء الصورة المعجميَّة الأصليَّة للفعل المُنحى بسبب الصور الجديدة المتحققة بالإنحاء، فالفعل (كاد) انتشر استعماله فعلًا ناسخًا من أفعال المقاربة والشروع، وهذا الاستعمال المنتشر لم يلغ معناه المعجمي المليء بمعنى: (المكر والخديعة)، وهذا ما يُحدِث شكل تراكُب في الصور، ولغير (كاد) من الأفعال ربما طبقات متراكبة، وربما تكون هذه الطبقات المتراكبة دليلًا على مسار الإنحاء للفعل(٢).

وبعد ذكرها لخصائص الفعل المُنحى تذكر درجاته.

درجات إنحاء الفعل:

التغيرات التي تصيب الفعل ليست دائمًا بنفس الدرجة، وليست من نوع واحد، وهي تشمل ثلاثة مستويات، هي:

---

(١) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٣٢-١٣٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣٤.

- **درجات الإنحاء في المستوى الدَّلالي:**

تخلُص هنا إلى نتيجة أنَّ الأفعال المعبرة عن الحركة والتنقل هي أكثر عرضة للإنحاء، وأعلى الأفعال درجة في الإنحاء في المستوى الدَّلالي هي التي تقبل معاني أفعالها التجرُّد والتعميم الدَّلالي أكثر من غيره في دلالة الفعل على الحدث، وعلى جريانه في الزمن(١).

- **درجات الإنحاء في المستوى الصوتي:**

إنَّ هذه الدرجات من الإنحاء تكاد تنعدم في تطوُّر الأفعال النَّاقصة في اللغة العربيَّة الفصحى، عدا بعض الصور، كـ (كان) في: ﴿لَمْ يَكُ﴾ [الأنفال: ٥٣]، وكـ (ظل) في: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، ومع هذه الندرة إلا أنَّه دليل على وجود المبدأ الإنحائي المتمثل في التخفيف الصوتي، وهو مهيأ أكثر في اللغة الدَّارجة(٢).

- **درجات الإنحاء تركيبيًّا، وما يقترن بذلك من حيث الجهة والمظهر:**

تختلف درجات الإنحاء في مستوى العلاقات التَّركيبيَّة للفعل النَّاقص فبعضها يكون قابلًا للدخول على الجملة البسيطة والجملة المركبة، كـ (كان) في مثل: كانت المسألة تتعقَّد، وكانت المسألة معقَّدة، ومنها ما يختصُّ بالجملة المركبة، نحو: كاد يخرج، وربما اتسمت هذه المختصَّة بالمركَّبة بمزيد من القيود، كأفعال الشروع، التي يجب أن يكون خبرها متضمنًا فعلًا، وكذلك أفعال المقاربة، التي لا تعبر عن معنى منع وقوع حدث في نقطة زمانيَّة معينة إلا إذا اتصلت بفعل آخر، فأفعال الشروع والمقاربة تُكسب الفعل الذي تتصل به مظهرًا جديدًا، وهو في أفعال المقاربة منع الوقوع، وفي أفعال الشروع البدء في التَّحقُّق من نقطة معينة، فهذه الأفعال تحمل سمات (المظهر، والزَّمان، والجهة) الخاصة بما يتصل بها من أفعال، فإن انفردت في جملة بسيطة لم تحمل هذه الدَّلالات المظهريَّة.

وذكرت هنا تصنيفًا لـ (الأفعال النَّاقصة) هو:

- **الأفعال الموجهة**: أفعال المقاربة والشروع.
- **الأفعال المسلسلة**: الفعل (بقي)، ويلحق به الأفعال الدَّالَّة على الاستمراريَّة

(١) ينظر: المصدر السابق ١٣٥، ١٣٦.

(٢) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٣٦، ١٣٨.

والديمومة: (ظلَّ، ما زال، ما فتئ.. إلخ)(١).

الفصل الثَّالث: مسار إنحاء الفعل في العربيَّة.

من خلال درجات الإنحاء وتفاوتها بين الأفعال يمكن أن نحدِّد عدَّة معالم في مسار الإنحاء للفعل العربي والذي لم يشذَّ عن غيره من سائر لغات العالم، وإن كان له ما يميِّزه ويختصُّ به(٢)، مما سيبيِّنُه ما يأتي:

١. مسار من الفعل إلى اللاصقة.

"الفعل النَّاقص العربي لم يتطوَّر إنحاؤه إلى درجة ظهوره في صورة لاصقة صرفيَّة،... وتتميَّز الأفعال النَّاقصة وما ألحقناه بها من أفعال مسلسلة بإمكانيَّة اعتبارها ذات درجة إنحائيَّة ثالثة، أي: هي بذلك أقرب إلى النَّحويَّة من سالفتها من الأفعال،... والنتيجة التي نخرج بها مما سبق هو أنَّ مسار الإنحاء في الفعل الناقص في العربيَّة لم يشذَّ في الحقيقة عمَّا أثبت في إنحاء غيره من أفعال لغات أخرى، وربما كانت هذه الدرجات التي وقفنا عليها في إنحاء الفعل العربي علامات إضافيَّة تبرز مرحليَّة عمليَّة الإنحاء، وهي علامات قد لا نظفر بها في لغات أخرى؛ ربما لما قطعته من أشواط في تطوُّرها، جعل بعض هذه العلامات الدَّالَّة عليها غائبة فيما افترضه المنظِّرون للإنحاء"(٣).

٢. تعدُّد مسالك الإنحاء.

"لعلَّ العثور على نماذج في تعدُّد المسالك الإنحائيَّة التي تلتقي في نقطة واحدة تمثِّل الشكل الأكثر نحويَّةً في تحوُّل فعلٍ ما أو أكثر من فعلٍ ليس أيسر حالًا في لغتنا العربيَّة الفصحى، إلا إذا تجاوزنا بالنظر الأفعال النَّاقصة وانتبهنا إلى الإنحاء في الفعل العربي عمومًا، وحينئذ نجد الكثير من اللواصق الصرفيَّة التي قد تبعث على الحيرة والتساؤل عن مصادرها الأولى، كحرف الاستقبال (السين) أيمكن أن يكون متحولًا عن (سار) أو (سوف) مثلًا؟ وحروف المضارعة التي تلحق بالفعل أو الضمائر المتصلة به... إلخ من الأدوات النَّحويَّة ذات الصوت الواحد، والتي نعدم أدلة تاريخيَّة عن صور أصليَّة لها"(٤).

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١٣٨-١٤٢.

(٢) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٤٢.

(٣) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٤٤، ١٤٥.

(٤) المصدر السابق ١٤٧.

٣. نزع الإنحاء في بعض الأمثلة.

يُقصد به التحوُّل من النَّحويَّة إلى المعجميَّة، وهي موجودة بلغتنا العربيَّة، ولكنها نادرة، ولا توجد في الفعل النَّاقص، فقد ذكر ابن جني في مسألة اشتقاق الحروف (قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي: قلت لي: لولا، فاشتقوا الفعل من الحرف المركب (لو) و(لا)[١].

وختمت القسم الثَّاني بعدَّة نتائج منها:

● أنَّ الأفعال النَّاقصة ما هي إلا نوع من الأفعال التي بلغت درجة معينة من الإنحاء، تجعلها أقرب إلى النَّحويَّة منها إلى المعجميَّة.

● أنَّ الفعل النَّاقص في العربيَّة لم يتطوَّر إنحاؤه إلى درجة ظهوره في صورة لاصقة صرفيَّة أو حتى متَّصل فعلي.

● الوقوف على مظاهر إنحائيَّة متنوعة تمَّ الاعتماد عليها في تحديد درجات مختلفة في الإنحاء، وذلك في الأفعال النَّاقصة، وما اختُلف في إلحاقها بها كأفعال المقاربة والشروع والظنَّ والاعتقاد.

● تحقق الإنحاء في الفعل النَّاقص لم يمنع من استعماله بمعناه المعجمي الأول.

● ما وقفت عليه من إنحاء دليل على تطوُّر اللغة العربيَّة الفصحى، وإن كان نسق تطوُّرها أقل من الإنكليزيَّة والفرنسيَّة[٢].

خلاصة الدِّراسة:

في خاتمة دراسة الباحثة ذكرت النتائج المهمة الآتية:

● أنَّ الفعل النَّاقص يشبه الفعل المساعد في اللغتين الإنكليزيَّة والفرنسيَّة[٣].

● أنَّ تصنيف الأفعال النَّاقصة في العربيَّة بمعيار يقترب أكثر من الضبط مما كان عليه، حسب رأيها، إذ إنَّ الاحتكام إلى خصائص الفعل المُنحى وما ينجر عنها من إمكانيَّة الحديث عن درجات في الإنحاء أوقفَ على تصنيف آخر للفعل المُنحى المتحوِّل من المعجميَّة إلى النَّحويَّة[٤]. وبناء على هذا صنفتها الباحثة في مجموعتين، هي:

● الأفعال الموجهة: أفعال المقاربة والشروع.

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١٤٧.

(٢) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٤٩-١٥١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٥٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٥٧.

● الأفعال المسلسلة: (بقي) ويلحق به الأفعال الدَّالَّة على الاستمراريَّة والديمومة: (ظل، وما زال، وما فتئ) وبقيَّة أخواتها(١).

وفي نتائجها التي ذكرت غنيَّة عن تلخيص ما ورد في دراستها.

خلاصة المبحث الثَّاني:

● كانت الأفعال النَّاقصة مادةً استخدمها بعض المحدَثين في دراساتهم لنقد النُّحاة المتقدِّمين، سواء قواعدهم التي بنوها، أو طريقة تعاطيهم مع قضاياها.

● فمنهم الذين نقدوا تسميتهم لها بالنَّاقصة وخطَّؤوهم فيها، ونقدوا جعلهم قيمتها بتأثيرها الإعرابي.

● وحيث كانت الأفعال النَّاقصة مادة نقد للقدامى، فإنَّ في دراسة منهجهم في الأفعال النَّاقصة التي قدمتها دراسة (النَّواسخ حسب النُّحاة العرب) ردًّا على نقد بعض المحدَثين لهم بالتَّعسُّف والاعتباطيَّة وغير ذلك؛ فقد أثبتت دراسة منهج ابن يعيش أنَّ منهج النُّحاة في دراستهم لها منهج شمولي؛ إذ إنَّ النُّحاة لم يقصروا الدِّراسة على العمل الإعرابي فحسب، بل تعدَّوا ذلك إلى البنية والمعنى والإحصاء، وأنَّهم استخدموا المنهج الوصفي، وأعقبوه بمنهج تحليلي، ذكروا فيه قواعدهم وقوائمهم التي بنوها، وبرَّروا ما ضُمَّ إلى بعضه، وبيَّنوا سبب ما أبعدوا منها، وعلَّلوا كثيرًا من أحكامهم، وهذا لا ينفي أنَّ من تعليلهم ما قادهم إلى تعقيد أو عدم إقناع بتأويل مفتَعل أو تمسُّك بمبادئ عامة حكَمَ بها الواقع اللغوي.

وكذلك لفتت ثريا السكري النظر إلى **نسبيَّة وقابليَّة تعديل مقولة جمود الدرس النَّحوي، وسيطرة النُّحاة وهيمنتهم عليه؛** بسبب ما وجدته في كثير من المصنفات من محاولات لعقلنة الظواهر اللغويَّة، ومعرفة قوانينها المتحكمة في إنتاجها، كما فعل ابن جني بالشاذ وغير المألوف الذي شغل فكره واهتمامه أكثر مما يمكن قياسه، وحاول أن يؤطره، وأن يبين ما يمكن استعماله، وما يمكن أن يطرح ويرذل، وطريقة ابن جني عمومًا لم تشذَّ عمَّا كان عليه سيبويه قبله في كتابه، حيث حاول تقصي القوانين المتحكمة بالقول، ولم يقصر اهتمامه على المطَّرد، بل نظر لما هو مخالف للسائد المألوف، وحاول تأسيس نظام لغوي يضبط الظواهر اللغويَّة ويقنِّنها، آخذًا المتغيرات بعين الاعتبار، كما أنَّ الرضي عوَّل على السماع في

(١) ينظر: المصدر السابق ١٤١.

دراسة المتغيرات وإثباتها وضبطها وتقعيدها.

- من الدِّراسَات من جعل الأفعال النَّاقصة كغيرها من الأفعال، تدلُّ على خصوصيات معنويَّة.

- ومنها من جعلها تحت قسم الأدوات، صورتها صورة الأفعال، وعملها عمل الحروف، وليست ضمن فئة الأفعال؛ لأنَّها ليست طرفًا في عمليَّة الإسناد، ولا علاقة لها بتقسيم الجملة.

- ومنها من انتقد إلحاق أفعال المقاربة بالأفعال النَّاقصة.

- ومنها من جعلها مشيراتٍ وموجهاتٍ للحدث، أُلحِقت بالأفعال النَّاقصة لعملها الإعرابي.

- ومنها من أثبت أنَّ الفعل النَّاقص يشبه الفعل المساعد في اللغتين الإنكليزيَّة والفرنسيَّة، وأنَّ الأفعال التي تدلُّ على الاستمرار خصوصًا أفعالٌ مساعدِةٌ، وليست أصليَّة.

- من الدِّراسات من جعل دلالة الأفعال الناقصة على الحدث دلالة متطوِّرة نتيجة للاستعمال، حتى جعلها تقتضي اسمًا وخبرًا، وأنَّ فقدان هذه الدَّلالة جعلها تنحى في معناها منحًى آخر دلَّت فيه على معنًى من معاني الجهة، أو الاكتفاء بالدَّلالة الزَّمنيَّة.

- الكثير من هذه الدِّراسات أثبت أنَّ لـ (كان) مقامًا خاصًّا في بناء الجملة العربيَّة، بتعدُّد أحكامها، ووفرة وظائفها الدَّلالية.

- وأنَّ النَّسخ هو الوظيفة الأساسيَّة للأفعال النَّاقصة، والمقصود فيه نسخ دلالة الحدث من الجملة الاسميَّة، وإكسابها الدَّلالة على الزمن، وقد يكسبها الدَّلالة على جهة ما؛ لأنَّها هي التي يعبَّر بها- غالبًا- عن جهة اللاتمام، ويكون بإلصاق (يفعل) بها لتحقيق الجهات الزمانيَّة المختلفة.

- أثبت الكثير من الدِّراسات المعروضة أنَّ للدلالة حكمها على الفعل بنقصانه أو تمامه، وأنَّ الوظيفة المعجميَّة للأفعال النَّاقصة هي التي تحدِّد وظيفتها النَّحويَّة، وللتركيب أيضًا أثر مهمٌّ في ترجيح أو تحديد نقصان الفعل أو تمامه.

- تبع بعض المحدَثين ما قيل عن الكوفيين: بأنَّهم لا يجعلون لـ (كان) اسمًا وخبرًا، ويجعلون خبرها حالًا، لكنَّ دراسة (تحقيقات نحويَّة) أثبتت أنَّ مصطلح الأفعال النَّاقصة مما

اتَّفق عليه البصريون والكوفيون، بل وسَّعه الكوفيون حتى شمل (ظنَّ وأخواتها)، وعمَّموا عملها حتى جعلوا اسم الإشارة يعمل عمل (كان).

● جعلت دراسة (كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفيَّة) الفعل النَّاقص ليس فقط الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل هو الذي لا يكتفي بأحد ركني الإسناد، ليشمل بذلك (ظنَّ وأخواتها). وكذلك دراسة (النَّواسخ الفعليَّة والحرفيَّة) رأى أن توضع (ظنَّ وأخواتها) مع (صار وأخواتها)؛ لاشتراكهما في الوظيفة المعنويَّة.

● بيَّن بعض الدِّراسات أصالة المعنى المعجمي وتطوُّره وظيفيًّا في استعمالات خاصَّة، من خلال انتقال الأفعال النَّاقصة من الدَّلالات المعجميَّة العامَّة إلى دلالات وظيفيَّة خاصَّة، حيث الإعمال في حالة النَّقص والإهمال في حالة التَّمام.

● بوَّب الكثير من المحدَثين قائمة الأفعال النَّاقصة بناءً على دلالتها التي تضفيها على الجملة الاسميَّة، ورغم أنَّهم أرادوا أن يأتوا بتبويب جديد إلا أنَّهم في كثير من تقسيماتهم لم يخرجوا عن الإطار العام لتقسيمات القدامى وتبويباتهم، وقد تكون إضافتهم فيها تغييرَ مسمَّى كل قائمة.

● ولذلك فالدِّراسة التطبيقيَّة لنظريَّة الإنحاء على الأفعال النَّاقصة قربت أكثر في ضبط تصنيف قائمة الأفعال النَّاقصة بما لا يتعارض مع أحكام القدامى، بل ربما جلبت تفسيرًا وتبريرًا لأحكامهم وتصنيفاتهم، وبالمقابل ففي قائمتها شاهد على شيء من خصائص الفعل، ودليل يفيد ويمكِّن من الحديث عن درجات في الإنحاء تؤدِّي إلى تصنيف آخر للفعل المُنحى المتحوِّل من المعجميَّة إلى النَّحويَّة.

● في النَّظريات اللسانيَّة الحديثة ما يفسِّر ظواهر لغويَّة أشار إليها القدامى، مما يجعل من الحراك اللغوي الحديث بعثًا لظواهر لغويَّة تراثيَّة قديمة، تضفي على القديم إجلاله وتبرز جوانب مهمَّة في كيانه.

خاتمة الفصل الأول:

وبعد هذا التطواف بين شيء من أقوال النُّحاة المتقدِّمين وبعض دراسات المتأخرين يمكن للباحث أن يخرج بنتائج، منها:

- أنَّ مفهوم النُّقصان في النَّظريَّة النَّحويَّة العربيَّة يُقصَد به احتياج الكلمة أو التركيب إلى ما يحقِّق تمامه دلاليًّا وتركيبيًّا.
- أنَّ مفهوم التَّمام في النَّظريَّة النَّحويَّة العربيَّة يُقصد به تحقيق تمام الكلمة دلاليًّا، وتمام التركيب دلاليًّا ووظيفيًّا، وأن يتحقَّق لأفراده من التَّمام التَّركيبي ما يحقِّق له التَّمام الدَّلالي في الجملة.
- أنَّ ثنائية (النُّقصان والتَّمام) قد استخدمها النُّحاة في سياقات مختلفة في أبواب النحو المتعددة، وقد وُسِمت بها بعض الأسماء كما وُسِمت بها بعض الأفعال.
- أنَّ الأفعال النَّاقصة قد استأثرت بثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) عن بقيَّة أبواب النحو، فلا تكاد الثُّنائيَّة أن تُعرَف إلا فيها، كما لا تُعرَف الأفعال النَّاقصة إلا بها.
- أنَّ مفهوم الأفعال الناقصة هي التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها دلاليًّا وتركيبيًّا.

ولأنَّ الأفعال النَّاقصة قد استأثرت بهذه الثُّنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) عند المتقدِّمين والمحدَثين، ولأنَّ هذه الأفعال تمثِّل أفضل نموذج لثنائيَّة (النُّقصان والتَّمام) في النَّحو العربي؛ فقد كان سبيل الفصل الثَّاني من هذا البحث أن يتَّخذ ما ورد منها في القرآن الكريم نموذجًا يصف به ورود تلك الأفعال بنقصانها وتمامها.

الفصل الثَّاني
دراسة الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم

المبحث الأول: وصف الأفعال النَّاقصة في القرآن.

المبحث الثَّاني: تبويب الأفعال النَّاقصة.

الفصل الثَّاني
دراسة الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم

بعد أن تمَّ تناول النُّقصان والتَّمام في النحو العربي عند القدامى والمحدَثين في الفصل الأول، وتبيَّن فيه أبرز السِّياقات التي تكلَّم فيها النُّحاة عن ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام، وتبيَّن أثرهما التَّركيبي والدَّلالي، وتحدَّد مفهوم النُّقصان والتَّمام ومعاييرهما عند القدامى والمحدَثين، وبعد أن تبيَّن أنَّ الأفعال النَّاقصة قد حازت في ثنائيَّة النُّقصان والتَّمام النصيبَ الأكبر من الكلام فيهما، فإنَّ الباحث في هذا الفصل يحاول أن يقدِّم **الأفعال النَّاقصة نموذجًا للنُّقصان والتَّمام** من خلال ما ورد من الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم في هذا الفصل، الذي يتضمَّن مبحثين:

المبحث الأول: وصف الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم.

المبحث الثَّاني: تبويب الأفعال النَّاقصة.

المبحث الأول
وصف الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم

يبدأ هذا المبحث في تقديم قائمة الأفعال النَّاقصة التي ذكرها النُّحاة، ويحاول أن يُحصي جميع ما ذَكَره القدامى والمحدَثون، وأن يذكر كلَّ ما وصل إليه بحثُهُ من فعلٍ ذُكر عنه أنَّه فعلٌ ناقص، أو جرى مجرى فعل ناقص، أو تضمَّن معناه، أو عمل عملَهُ، سواءً ما اتُّفق عليه، أو اختُلِف فيه، وسواءً اطَّرد وروده أو ندُر؛ وذلك لكون القائمة منفتحة، وأبوابها مشرعة لمزيد من الأفعال، ولكلِّ رأي طُرِح في فعل من الأفعال حقُّه من النَّظر والاعتبار.

وبعد ذكرها مختصرَةً سيتمُّ عرضها على القرآن الكريم، ووصف ما ورد منها فيه، وكذلك عرض ما يمكن أن يلحق بالأفعال النَّاقصة من الأفعال التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها، ولا يتمُّ معناها إلا به، وما يدعو الباحث لذلك أنَّ النُّحاة قد جعلوا المجال مفتوحًا، وأطلقوا للفكر النَّحوي في هذه القضيَّة عنانَهُ، وللباحث مجاله؛ ليسعى في إعمال فكره، ويكثِّف بحثه وجهده؛ لعلَّه أن يجد فعلًا شاردًا، أو قولًا مجليًا، أو رأيًا لافتًا، ليضيف للقائمة ما كان ممكنًا، أو يضيف للأفعال شواهد تعضدها من كتاب ربِّنا ﷻ.

ثم يذكر الباحث الأفعال التي لم ترد في القرآن الكريم، وبعدها يذكر ما يجري مجرى الأفعال الناقصة، ويختم هذا المبحث بخلاصة لما ورد فيه.

أولاً: قائمة الأفعال النَّاقصة التي ذكرها النُّحاة القدامى والمحدَثون.

اعتمد النُّحاة على الوصف في جمع الأفعال النَّاقصة، مما جعل القائمة منفتحة، وهذه القائمة متسعة في (كان وأخواتها)، وأكثر شمولًا في أفعال المقاربة والشروع(١)؛ ولذلك كانوا يضيفون إليها ما عَنَّ لهم من أفعال تتضمَّن معناها، أو تجري مجراها.

وأول من نصَّ على طائفة من الأفعال النَّاقصة سيبويه، تحت باب أشار إليه بقوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد"(٢)، وأول ما ذكر **منها** (**كان، وصار، وما دام، وليس**)(٣)، و(**أصبح، وأمسى**)(٤)، ثم ذكر (**جاء، وعسى**)، ونصَّ على وقوعهما بمنزلة (كان)، قالت العرب: ما جاءت حاجتَك، "وإنَّما صيَّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده؛ لأنَّه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: عسى الغوير أبؤسًا"(٥).

وفي موضع آخر ذكر من (أفعال المقاربة) (**كاد**) بقوله: "كدت أفعل ذلك... (أفعل) ههنا بمنزلتها في (كنت) إلا أنَّ الأسماء لا تستعمل في (كدت) وما أشبهها، ومثل ذلك: عسى يفعل ذاك، فصارت كـ (كدت) ونحوها بمنزلة (كنت) عندهم، كأنَّك قلت: كدت فاعلًا، ثم وضعت (أفعل) في موضع (فاعل)، ونظير هذا في العربيَّة كثير، وستراه إن شاء الله"(٦).

وأيضًا ذكر (**جعل، وأخذ، وآثر**)، قال: "قد جعل يقول ذاك، كأنك قلت: صار يقول ذاك...، وكأن معنى (جعل يقول، وأخذ يقول): قد آثر أن يقول ونحوه"(٧)، ومثل بـ: (جعل يقول، أخذ يقول) ثم قال: "فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت: كان يقول، وهو

---

(١) ينظر: النواسخ حسب النحاة العرب ٣٤، ٥٧.

(٢) الكتاب ١/٤٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٤٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/٤٦.

(٥) المصدر السابق ١/٥٠، ٥١. وينظر: ٣/١٥٧.

(٦) المصدر السابق ٣/١١. وينظر: ٣/١٥٩.

(٧) المصدر السابق ٣/١٢.

في موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمَّ"[١].

ومما ذكر (**قارب ودَنَا واخلولق**)، قال: "وتقول: عسيت أن تفعل، ف (أن) هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أن تفعل، أي: قاربتَ ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأنَّ تُمطر وعسيتَ بمنزلة اخلولقت السماء"[٢].

وأشار إلى (**كرب**)، (كرب يفعل)، وجعلها و(كاد) بمعنى واحد[٣]، ثم ذكر (**أوشك**) (يوشك أن تجيء)[٤]، وقال بعدها: "وهذه الحروف التي **لتقريب** الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نَحْوٌ ليس لغيرها من الأفعال"[٥].

وجعل (**ما زلت أفعل**) بمعنى: (**ما برحت** أفعل) ولم يُشر لعملهما[٦].

فمجموع ما أورد سيبويه من الأفعال النَّاقصة **تسعة عشر فعلًا**، وهي: (كان، وصار، وما دام، وليس، وأصبح، وأمسى، وجاء، وعسى، وكرب، وكاد، وأوشك، واخلولق، وقارب، ودنا، وجعل، وأخذ، وآثر، وما زال، وما برح).

وزاد النُّحاة بعده غيرها، **ومن أوسع من جمعها ابن مالك** فقد أورد ما ذكره سيبويه وجمع عن غيره من أخوات (كان) وما يعمل عملها ما يلي: (أضحى، وظلَّ، وبات، وانفكَّ، وفتئ، وفتَأ، وأفتَأ، وونى، ورام، وآض، وعاد، ورجع، وحار، واستحال، وتحول، وارتد، وطفَق، وطبق، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وهلهل، وأولى، وحرى، وقعد)[٧].

ثم ذكر أفعال المقاربة، وقال: حقُّها أن تُذْكَر في باب (كان)، ولكن لأنَّ خبرها لا يكون إلا جملة فعليَّة أُفرِدت، وذكر منها: (**طفق، وطبق، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وهلهل**،

(١) الكتاب ٣/١٦٠.
(٢) المصدر السابق ٣/١٥٧، وينظر: ٣/١٢.
(٣) ينظر: المصدر السابق ٣/١٥٩.
(٤) ينظر: المصدر السابق ٣/١٦٠.
(٥) المصدر السابق ٣/١٦١.
(٦) ينظر: المصدر السابق ٤/٣٦٧.
(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٣٣.

وأولى، وحرى)[١].

فمجموع ما ذكر ابن مالك من الأفعال النَّاقصة (**سبع وأربعون**) فعلًا.

وبلغت الأفعال النَّاقصة **عند السيوطي** (**سبعين**) **فعلًا** فقد ذكر: (**كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وبات، وليس، وصار، وما دام، وما زال، وما انفكَّ، وما برح، وما فتئ، وفتَأ، وأفتَأ، وونى، ورام، وآض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوَّل، وارتد، وجاء، وقعد**)، ونقل عن الزمخشري، وابن عصفور، وغيرهما أنَّ منها: (**غدا، وراح**)، ونقل عن الفرَّاء من كتاب الحدود أنَّ منها: (**أسحر، وأفجر، وأظهر**)[٢].

أمَّا أفعال المقاربة فذكر منها: (**طفَق بالفتح وبالكسر وبالباء، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وهلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وأولى، وعسى، وحرى، واخلولق، وألمَّ**)، ونقل عن ثعلب: (**قام**)، وعن البهاري: (**كارَب، وقارَب، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظلَّ، وأشفى، وشارف، ودنا، وآثر، وقعد، وذهب، وازدلف، ودلف، وأزلف، وأشرف، وتهيأ، وأسف**)، وعن بعضهم: (**طار، وانبرى، ونشب**)، وعن اللخمي: (**ابتدأ، وعبأ**)[٣].

وأشار أبو حيَّان إلى (أخلق) بقوله: "وقد جعل بعضهم (**اخلولق، وأخلق**) من النواقص، وليس كذلك، أمَّا (اخلولق): فلأنَّ ما بعدها له الاستحقاق، وما بعدها مفعول لأجل دخول اللام؛ لأنَّ هذه اللام لا تدخل في الخبر. وقد يقال: إنَّها لا تفيد بمرفوعها لو قلت: اخلولق الشهر، وقد يجاب بأنَّ ذلك موجود في (استحقَّ) مع أنَّها ليست من الباب؛ وذلك أنَّ العرب لم تستعملها إلا مع منصوبها، وهي بالنظر إلى معناها تامَّة به...، وأمَّا (**أخلق**) فمعناها: تهيأ الشيء لأنَّ يكون واستحقَّ، وقولهم: أخلق به أن يكون، أي: ما أشدَّ تهيئته للفعل"[٤].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٩/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣٥٢/١، ٣٥٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤٠٩/١-٤١٠.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣٣١/٤-٣٣٢).

وأعمل الكوفيون الفعل (**مر**) عمل (كان) في نحو: مررت بهذا الأمر صحيحًا، وألحقوا كذلك (**الفعل المكرَّر**) في نحو: لئن ضربته لتضربنه الكريم، فنصبوا (الكريم) خبرًا للفعل المكرَّر(١)، وأعملوا (**اسم الإشارة**) (هذا، وهذه) عمل (كان)، فقد أعمله الفرَّاء عمل (كان) إذا دخل على واحد لا نظير له، ومثَّل: هذه الشمس ضياءً للعباد(٢).

وجعل الزمخشري (**أدبر**) مثل: (أنشأ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ [النازعات: ٢٢] أي: أقبل يجتهد، فأدبر مثل: أنشأ يفعل، وقال صاحب حاشية الكشاف: "قال أحمد: وهذا الوجه الأخير حَسَنٌ لطيفٌ جدًّا، وهو على هذا من أفعال المقاربة"(٣).

وأيضًا فسَّر الزمخشري (**أتى**) بمعنى: (صار) في قوله تعالى: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣](٤)، ونصَّ عليها ابن بري(٥).

ومن الأفعال التي ألحقت بالأفعال النَّاقصة الفعل (**صلح**)، فقد ورد في بيت للمتنبي:

وأُقْسِمُ لو صَلَحْتَ يَمِيْنَ شَيْءٍ ... لما صَلَحَ العِبادُ له شِمالا(٦)

قال أبو حيَّان بعد سياقه مسألة إعراب (يمينَ، شمالًا) وهل هي حال أو تمييز؟: "وحكى لي الشيخ بهاء الدين أنَّ بعضهم حكى عن المخلِّص الطوخي أنَّه أعربه خبر (صلح)، وجعلها من أخوات (صار) وبمعناها، قلت له: هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه، فلا نقول به"(٧).

ومثَّل أبو حيَّان بالفعل (**عاش**) على ما يدخل في باب الأفعال النَّاقصة في قوله: "وقيل:

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجَّاجي لابن عصفور ٣٧٧/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١٢/١، ١٣.

(٣) الكشاف ٦٩٦/٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٠٣/٢.

(٥) ينظر: لسان العرب، محمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، ت: ٧١١هـ، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ. ص ٣٦٨/١٣.

(٦) بيت من الوافر، للمتنبي، وشاهده: أعمل الفعل (صلح) عمل (كان)، فنصب (يمين) و(شمالًا) خبرًا لها على رأي المخلِّص الطوخي. ينظر: ديوان المتنبي ت٣٥٤، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م. ص١٤٢.

(٧) الأشباه والنظائر في النَّحو ٢٩٧/٥، ٢٩٨.

يدخل في هذا الباب كل فعل يجيء المنصوب به بعد المرفوع لا يُستغنى عنه، تقول: قام زيد كريمًا، وذهب زيد متحدثًا، وعاش الفتى مجاهدًا في قومه"(١).

وضمن الرضي (**كمل، وتمَّ، وتمثل**) معنى (صار) وأعملها عملها، قال: "وقد يجوز تضمين كثير من التَّامَّة معنى النَّاقصة، كما تقول: تتمُّ التسعة بهذا عشرة، أي: تصير عشرة تامَّة، وكمل زيد عالمًا، أي: صار عالمًا كاملًا، قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، أي: صار مثل بَشر، ونحو ذلك"(٢).

وفي حاشية الصبان قال: "يجب أن يُعدَّ منها (**شرع**) في نحو: شرع زيد يأكل"(٣). ومن اللافت أنَّ أيًّا من المتقدِّمين لم يذكرها قبل الصبان- فيما اطلع عليه الباحث-، بينما ذِكْرُها كثير في كتب المعاصرين.

وجعل زكريا الأنصاري في كتابه إعراب القرآن العظيم(٤) (**انقلب**) عاملة عمل (كان)، وجوَّز أن تكون (صاغرين) خبرًا لـ (انقلبوا) في قوله تعالى: ﴿ فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٩]، وقد نصَّ بعض المفسرين على مجيئها هنا بمعنى: (صار) أي: (صاروا صاغرين)(٥).

وأعرب ابن تيميَّة (**خلا**) فعلًا ناقصًا، قال: "القائل إذا قال: جاء القوم ما خلا زيدًا، فإنَّ (**خلا**) هنا فعل ناقص من أخوات (كان)، وزيدًا منصوب به، وفيه ضمير مرفوع، وذلك الضَّمير عائد على (ما) أُخْتِ (الذي) وهي الموصولة، وهذه الجملة صلة (ما)، وكان تقدير

---

(١) ارتشاف الضرب ١١٤٨/٣.

(٢) شرح الرضي على الكافيَّة ١٨٣/٤.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمَّد بن علي الصبان الشافعي، ت: ١٢٠٦هـ، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م. ص ٣٨٦/١.

(٤) ينظر: ص: ٢٨٦.

(٥) ينظر: الكشاف ١٤١/٢، البحر المحيط ١٣٩/٥، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت: ١٢٧٠هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ. ص ٢٦/٥.

الكلام: قام القوم الذين هم خلا زيدًا"(١).

أمَّا ما وُجِدَ عند المحدَثين من الأفعال النَّاقصة فقد ذكر أحمد ياقوت الفعل (**استوى**)، ومثَّل بـ: حتى **استوى** شابًّا يافعًا(٢).

وذكر محمَّد الدَّلال من الأفعال: (**درى**) و(**بدأ**)(٣).

وزاد أحد المستشرقين: (**استأنف**) و(**تابع**) و(**راح**) و(**استطرد**) و(**واصل**)(٤).

ومما ذكر من الأفعال النَّاقصة الفعل: (**بقي**)، فقد ذكر مُقبل الوادعي أنَّه يكون ناقصًا على قول(٥)، وأشارت إليه ثريا السكري مقارِنةً بينه وبين الفعل (ظلَّ)(٦).

وجعل الطبري الفعل (**خرَّ**) في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَخِرُّواْ عَلَيۡهَا صُمّٗا وَعُمۡيَانٗا﴾ [الفرقان: ٧٣] بمعنى: (ظلَّ) وبمعنى: (صار)، ولم ينصَّ على كونه فعلًا ناقصًا(٧).

وفُسِّر الفعل (**اشتعل**) في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] بمعنى: (صار)، وبمعنى: (أخذ)، ولم ينصَّ أحد على جعله فعلًا ناقصًا(٨).

---

(١) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م. ص ٤٢٦/٢.

(٢) ينظر: النواسخ الفعليَّة والحرفيَّة ٨٥.

(٣) ينظر: النواسخ حسب النحاة العرب ٥٥.

(٤) ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م. ص٥٤.

(٥) ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل بن هادي بن مقبل بن قائدة الهمداني الوادعي، ت: ١٤٢٢هـ، الطبعة: الثَّانية، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. ص ١٢/١.

(٦) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٢٤.

(٧) ينظر: جامع البيان ٣١٧/١٩، ٣١٨.

(٨) ينظر: تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، ت: ٣٧٣هـ، تحقيق على محمَّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود زكريا عبد المجيد النوتي، كلية اللغةالعربية، جامعة الأزهر، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م. ص ٣١٨/٢، والتفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة بن مصطفى الزحيلي، الطبعة: الثَّانية، الناشر: دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٤١٨هـ. ص ٥٠/١٦.

ومما ذكر أيضًا الفعل (**أراد**)، حيث تضمَّن معنى الفعل (كاد) وعمل عمله في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] يريد أي: يكاد[(١)].

مجموع ما ذكر من الأفعال (أربعة وتسعون) **فعلًا، هي:**

كان، وأصبح، وأمسى، وليس، وصار، ومادام، وجاء، وجعل، وأخذ، وكاد، وكرب، وأوشك، وعسى، واخلولق، وقارَب، ودنا، وأضحى، وظلَّ، وبات، وما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، وفتَأ، وأفتَأ، وونى، ورام، وآض، وعاد، ورجع، وحار، واستحال، وتحوَّل، وارتدَّ، وطفَق، وطبق، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وهلهل، وأولى، وحرى، وآل، وقعد، وغدا، وراح، وأسحر، وأفجر، وأظهر، وألمَّ، وقام، وكارَب، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظلَّ، وأشفى، وشارف، وآثر، وذهب، وازدلف، ودلف، وأزلف، وأشرف، وتهيأ، وأسف، وطار، وانبرى، ونشب، وابتدأ، وعبأ، وأخلق، وأدبر، وأتى، وصلح، ومر، وتمَّ، وكمل، وتمثل، وبدأ، وانقلب، واستوى، واستأنف، وتابع، وشرع، واستطرد، وواصل، وبقي، ودرى، وخلا، وعاش، وخرَّ، واشتعل، وأراد.

هذه الأفعال النَّاقصة التي يسَّر الله جمعَها. ومن خلال ما قدَّم لها النُّحاة من أدلَّة وأمثلة فإنَّهم متى ما وجدوا عُلقة لفعل ليضعوه في قائمة الأفعال النَّاقصة فإنَّهم يسارعون لذلك؛ جزمًا بدليل، أو استحسان لقول، أو استئناس برأي، وهذا يدعو الباحثين إلى مزيد بحث، أو اجتهاد برأي، لعلهم يضيفون إلى القائمة أفعالًا أخرى.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٣/٢، ولسان العرب ٣٨٢/٣، وكاد استعمالاتها ودلالاتها، أحمد مطر عطية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦، العدد ٣-٤، ٢٠١٠م. ص ٢١٨.

ثانياً: دراسة الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم:

وبعد أن تم جمع (أربعة وتسعين) **فعلًا ناقصًا مما ذكره السَّابقون والمحدَثون، فسيتمُّ عرضها على القرآن الكريم**، مع البحث عمَّا يمكن أن يضاف لها مما تنطبق عليه المعايير التَّركيبيَّة أو الدَّلالية.

وسيتناول الباحث كلَّ فعل ورد في القرآن الكريم؛ ليبيِّن مواضع وروده وعددها، وعمله، وصور تراكيبه ودلالاته التي ورد بها، من خلال بطاقة خاصَّة لكلِّ فعل، يذكر فيها ذلك، ثم يقوم بسرد الآيات الواردة مع توضيح ما يلزم بيانه وتوضيحه.

ويجدر التنبيه على ما يلي:

١. سيتم ترتيب الأفعال بحسب ترتيب السيوطي؛ لكونه جمع أكبر عدد منها، وترتيبه هو المشهور عند أكثر النُّحاة، بداية بأُمِّ الباب (كان)، وما لم يَرِدْ عنده فبحسب إيرادِهِ في هذا البحث.

٢. سيتم إيراد الآيات تحت كل فعل مرتبة هجائيًّا بحسب صيغة الفعل أولًا، وبحسب أولويَّة ورودها في القرآن ثانيًا، والآيات المتشابهة تُضمُّ لبعضها، والآيات الواردة بنصٍّ واحد أو جزء منها يشار لرقمها وسورتها في الحاشية.

٣. حيث بلغ تكرار (كان) في القرآن الكريم (ألفا وثلاث مئة وسبعًا وخمسين) مرَّةً فسيُكتفى بسرد الآيات التي جاءت على خلاف الأصل في عملها، بكونها ناقصة، أو جاءت بمعنى غير معناها الأصلي، الدال على الكون العام، أو فيها تنبيه على معنى أو قاعدة، أمَّا ما كان على الأصل فسيُكتفى بذكر رقم الآية واسم السورة أمام كل صيغة من صيغ (كان) في ملحق بنهاية البحث.

٤. أيضًا (ليس) فلكثرة ورودها حيث بلغ (تسعًا وثمانين) مرة، فسيكتفى بذكر آياتها التي ورد فيها قاعدة، أو تنبيه على حالة، ويشار لبقيَّة الآيات بأرقامها وسورها في حاشية ما يشبهها.

أمَّا بقيَّة الأفعال فستذكر جميع الآيات التي وردتْ فيها ناقصة أو تامَّة، إلا ما كان الأصل فيه التَّمام فسيُكتفى بذكر ما ورد منه ناقصًا، وأمَّا ما اشتهر فيه النُّقصان ولم يَرِدْ ناقصًا فسيذكر ما ورد منه تامًّا.

كان

<table>
<tr><th>الفعل</th><th>١</th><th colspan="9">كان</th></tr>
<tr><td>العدد</td><td colspan="10">١٣٥٧</td></tr>
<tr><td>صيغه</td><td>ماضٍ</td><td>١٠٧٤</td><td>مضارع</td><td>٢٦٠</td><td>أمر</td><td>٢٢</td></tr>
<tr><td>تراكيبه</td><td>جمل مفردة</td><td>١٠٠٤</td><td>جمل مركبة</td><td>٣٥٣</td><td>قدرت محذوفة</td><td>١٢</td></tr>
<tr><td>عمله</td><td>ناقص</td><td>١٢٧٢</td><td>تام</td><td>٢٠</td><td>جواز الوجهين</td><td>٤٣</td><td>مختلف فيه</td><td>١٦</td><td>بحسب القراءة</td><td>١٨</td></tr>
<tr><td>دلالاته</td><td>الكون العام</td><td>١٢٨١</td><td>بمعنى: (صار)</td><td>٢٣</td><td>الاستمرار</td><td>١٥٨</td><td>زائدة</td><td>٢٠</td></tr>
</table>

تكرَّر ذكر (**كان**) في القرآن الكريم فبلغ (ألفا وثلاث مئة وسبعًا وخمسين) مرة، وقد وردت بصيغ الأفعال الثلاثة، وبتراكيب مختلفة، ودلَّت على المعاني التي ذكرها النُّحاة لها، وسيُكتفى بذكر الآيات التي خالفت (كان) فيها الأصل في عملها، أو وقع فيه خلاف، وكذلك في دلالتها، مع ذكر ما يحتاج إلى بيان وتوضيح، أمَّا بقيَّة الآيات التي جاءت على الأصل في عملها ودلالتها فسيُكتفى بالإشارة إلى اسم السورة، ورقم الآية، في ملحق خاصٍّ بها.

والآيات المراد الحديث عنها هي:

١. قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وقعت

(كان) ناقصة، بمعنى: (صار)[١].

٢. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[البقرة: ١٤٣]. جاءت (كان) ناقصة، اسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها محذوف على رأي البصريين تقديره (مريدًا)، واللام لام الجحود متعلّقة به، وعند الكوفيين (اللام) للتوكيد، والجملة بعدها في محلٍّ نصب خبر (كان)، ودلالتها بهذا التركيب (لام الجحود مع الكون المنفي) تدلُّ على نفي التهيئة والإرادة، وهو أبلغ من نفي الفعل الذي تدلُّ عليه بدون لام الجحود[٢]. ومثلها:

٣. قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

٤. وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[آل عمران: ١٧٩].

٥. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. اختُلِف في (كان) فقيل: تامَّة، بمعنى: (حدث ووجد)، وفاعلها (ذو)، وهو قول سيبويه، وعند الكوفيين ناقصة، وخبرها محذوف، تقديره: (غريمًا) أو (لكم عليه حقٌّ)، وقيل: بجواز الوجهين[٣]، وقرئ (ذا عسرة)[٤]، فتكون خبر (كان)، واسمها ضمير مستتر فيها.

٦. قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]. جاءت (كان) ناقصة، نافية للكون، والمراد بهذا

---

(١) ينظر: زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمَّد الجوزي، ت: ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ. ص ٥٤/١، والجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، ت:٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثَّانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. ص ٢٩٦/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٠/٢، والدر المصون ١٥٨/٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: ٦١٦هـ، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه. ص ٢٢٥/١، والبحر المحيط ٧١٦/٢، والدر المصون ٦٤٣/٢.

(٤) قرأ بها أُبَي وابن مسعود وعثمان رضي الله عنهم. ينظر: البحر المحيط ٧١٦/٢.

النفي نفي جهة الفعل، ويُعَبَّر عنه بالنفي التَّامِّ(١).

٧. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: زائدة، على أنَّ المصدر من (أن تموت) مبتدأ، وخبره (لنفس)(٢)، والمراد بنفي الكون فيها نفي القدرة والاستطاعة(٣).

٨. قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ [النساء: ١٢]. يجوز في (كان) الوجهان: تامَّة، على أنَّ (رجل) فاعلها، وجملة (يورث) صفة له، أو ناقصة، فيكون (رجل) اسمها، وجملة (يورث) خبرها(٤). ومثلها:

٩. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢].

١٠. قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧].

جاءت (كان) ناقصة، دالَّة على الاستمرار(٥). ومثل هذه الآية في الدَّلالة على

---

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٢٧٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/٣٦٦، والدر المصون ٣/٤١٨.

(٣) ينظر: معاني النحو ١/١٩٨.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٣٣٦، والجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، ت:١٣٧٦هـ، الطبعة: الرَّابعة، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤١٨هـ. ص ٤/٤٥٥.

(٥) ينظر: لسان العرب ١٣/٣٦٧، وإعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ت: ١٤٠٣هـ، الطبعة: الرَّابعة، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص سورية، دار اليمامة، دمشق بيروت، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ١٤١٥هـ. ص١٠/٣١٨. وقد خالف في دلالتها على الاستمرار في هذه الآية وما كان مثلها، جمع من النَّحاة، وبيَّنوا أنَّ الصِّفة لله -سبحانه- ثابتة له شرعًا في الأزمان كلها، بدليل خارج عن لفظ الجملة، فلم تدلَّ (كان) بنفسها على الاستمرار، وإنَّما هو مستفاد من غيرها، فلا معنى لجعلها دليلًا عليه، ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢١٢، وشرح الرضي للشافية ٤/١٨٩.

الاستمرار ورد (مائة وخمس عشرة) آية[١].

١١. قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. جاءت (كان) ناقصة، وعند المبرد زائدة، وهي دالة على الاستمرار، أي: لم يزل فاحشة[٢]. ومثلها:

١٢. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

١٣. قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: زائدة، وقيل في دلالتها: إنَّها تدلُّ على الاستمرار، وقيل: إنَّها بمعنى: (صار)[٣].

١٤. قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]. جاءت (كان) ناقصة، الجار والمجرور (بكم) متعلّق بخبرها المقدَّر، و(أذى) اسمها المؤخر، وقيل: بجواز أن تكون تامَّة، على أنَّ (أذى) فاعلها[٤].

١٥. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥]. جاءت (كان) ناقصة، وقد تقدَّم خبرها الجملة (كبر) على اسمها (إعراضهم)، وبيْن النُّحاة خلاف في جواز ذلك؛ لكونه فعلًا غير مصحوب بـ (قد)[٥].

١٦. قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. جاءت

---

(١) وهي: كان/النساء: ١، ١١، ١٦، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤٣، ٤٧، ٥٦، ٥٨، ٨٥، ٨٦، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٠. الإسراء: ٢٠، ٣٠، ٣٨، ٤٤، ٥٧، ٦٦، ٨٧، ٩٦. الكهف: ٤٥، ٩٨. مريم: ٦٤، ٧١. المؤمنون: ٩١. الفرقان: ٦، ١٦، ٢٠، ٥٤، ٧٠. العنكبوت: ٤٠. الأحزاب: ١، ٢، ٥، ٩، ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٩، ٧٣. فاطر: ٤١، ٤٤، ٤٥. الفتح: ٤، ٥، ٧، ١١، ١٤، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٦. نوح، ١٠. الإنسان: ٣٠. الانشقاق: ١٥. النصر: ٣.

كنَّا/الأعراف: ٧، ١٧، ٧٩، ٨١، ٨٢، ١٠٤. المؤمنون: ١٧، ٣٠. الشعراء: ٢٠٩. القصص: ٥٨. الدخان:٣، ٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٥٨/٧، والدر المصون ٦٣٨/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧١٢/٣.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٥٢/٥.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦٠٧/٤، ٦٠٨.

(كان) ناقصة، وفي اسمها أوجه: إمَّا أنَّه ضمير مستتر، وإمَّا ضمير الشأن محذوف، وهذا ضعيف، وإمَّا (فرعون)، وفاعل (يصنع) ضمير مقدَّر، وقيل: (ما) مصدريَّة، و(كان) زائدة[1].

١٧. قوله تعالى: ﴿فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)، أو هي باقية على دلالتها في الزمان الماضي[2].

١٨. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗ﴾ [الأنفال: ٣٥]. قرئ (صلاتُهم) بالرفع، و(مُكاءً وتصديَة) بالنصب، على الأصل في اسم (كان) وخبرها، وقرئ بنصب (صلاتَهم)، ورفع (مكاءٌ وتصديَة)، فيكون اسم (كان) مؤخرًا، وخبرها (صلاتهم) مقدَّمًا، وهذا خلاف ما عليه الكثير من النُّحاة من جعل المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا؛ ولذلك خطَّأ هذه القراءة أبو علي الفارسي، وأجيز اتِّساعًا[3].

١٩. قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]. اختُلِف في (كان) فقيل: تامَّة، بمعنى: (ما صحَّ له وما استقام)، والمصدر المؤول من (أن يكون) فاعلها، و(لنبيٍّ) متعلّق بها، وقيل: ناقصة، على أنَّ (لنبيٍّ) متعلّق بخبرها المقدَّم، و(أن يكون) اسمها[4].

٢٠. قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [يونس: ٢]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: تامَّة على قراءة (عجبٌ) بالرفع، فيكون فاعلها، وهو الأجود عند

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٩٢/١، والدر المصون ٤٤٠/٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣٢٨/٥، والدر المصون ٦١٣/٥.

(٣) قرأ بها أبان بن تغلب وعاصم والأعمش. ينظر: الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، ت: ٣٧٠هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب، جامعة الكويت، الطبعة: الرَّابعة، الناشر: دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ. ص ١٧١، والبحر المحيط ٣١٥/٥.

(٤) ينظر: فتح القدير، محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: ١٢٥٠هـ، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الأولى، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ. ص ٣٧١/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٤٢/٤، وإعراب القرآن للدعاس ٤٣٨/١.

الزمخشري[١].

٢١. قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٣٧]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (ما ينبغي)، أو بمعنى: (ما صحَّ وما استقام)[٢].

٢٢. قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ [هود: ١٥]. جاءت (كان) ناقصة، وعند الفرَّاء زائدة[٣].

٢٣. قوله تعالى: ﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴾ [هود: ٤٣]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)[٤].

٢٤. قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [هود: ١١٦]. جاءت (كان) تامَّة، بمعنى: (وجد أو حدث)، وفاعلها (أولوا)، و(ينهون) حال، وقيل: بجواز الوجهين تامَّة أو ناقصة، على أنَّ (أولوا) اسمها، و(ينهون) خبرها، وبعَّدَهُ السمين الحلبي[٥].

٢٥. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]. يجوز في (كان) أن تكون تامَّة، وفاعلها (مكرهم)، على أنَّ (إن) نافية، ولام (لتزول) لام الجحود، والمراد تحقير مكرهم، ويجوز أن تكون ناقصة، اسمها (مكرهم)، وخبرها محذوف على رأي البصريين، واللام لام الجحود متعلّقة به، وعند الكوفيين (اللام) للتوكيد، والجملة بعدها في محلِّ نصب خبر (كان)، وقيل في (إن): إنَّها المخففة، وقيل: شرطيَّة، و(كان) معهما ناقصة[٦].

٢٦. قوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾ [الإسراء: ١٨].

(١) قرأ بها ابن مسعود. ينظر: الكشاف ٣٢٧/٢، والدر المصون ١٤٥/٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٤/١، والكشاف ٣٤٧/٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥/٢، والبحر المحيط ١٣٣/٦.
(٤) ينظر: تفسير القرطبي ٢٩٦/١.
(٥) ينظر: الدر المصون ٤٢٢/٦، وإعراب القرآن وبيانه ٣٠١/٤، ٤٤١.
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٧٤/٢، والدر المصون ١٢٦/٧.

جاءت (كان) ناقصة، وعند الفرَّاء زائدة[١].

٢٧. قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَـٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥]. يجوز أن تكون (كان) تامَّة، بمعنى: (وجد وحصل)، ويجوز أن تكون ناقصة، وخبرها (في الأرض أو يمشون)[٢].

٢٨. قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]. قيل في (كان): تامَّة، بمعنى: (وجد وحدث)، وقيل: ناقصة، بمعنى: (صار)، وقيل: زائدة و(صبيًّا) حال[٣]، وأمَّا دلالتها فتدلُّ على الماضي القريب أو الحاضر، بمعنى: (يكن)، وقيل: بمعنى: (صار)[٤].

٢٩. قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَـٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَـٰنِ عَصِيًّا﴾ [مريم: ٤٤]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)، وقيل: زائدة[٥].

٣٠. قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. قيل في (كان): إنَّها ناقصة، وخبرها مقدَّم، وهو متعلِّق (فيهما) المحذوف، واسمها (آلهة) مؤخر، وقيل: تامَّة و(آلهة) فاعلها[٦].

٣١. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء: ٤٧]. على قراءة رفع (مثقال)[٧] تكون (كان) تامَّة، وعلى قراءة النصب تكون ناقصة، واسمها

(١) ينظر: البحر المحيط ١٣٣/٦، والدر المصون ٢٩٦/٦.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤١٣/٧، وإعراب القرآن وبيانه ٥٠٥/٥.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ١٠٢/١١، والتبيان في إعراب القرآن ٨٧٣/٢، والدر المصون ٥٩٤/٧.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي ١٠٢/١١، والكشاف ١٥/٣، والبحر المحيط ٢٥٨/٧.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ١١١/١١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق لأحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثعلبي، ت: ٤٢٧هـ، تحقيق: الإمام أبي محمَّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م. ص ٢١٧/٦.

(٦) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٧/١٧.

(٧) قرأ بها نافع وأبو جعفر، والبقيَّة بالنصب. ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمَّد محمَّد محمَّد سالم محيسن، ت: ١٤٢٢هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الجيل بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. ص٥٧/٣.

مضمر(١).

٣٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٨](٢). وقعت (كان) زائدة عند سيبويه، وقيل: ناقصة(٣).

٣٣. قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠] جاءت (كان) ناقصة، وهي "ها هنا بمعنى: (صار)؛ لأنَّه لم يَستفهِم وهو حاضر، إنَّما استَفهم عنه وهو غائب"(٤).

٣٤. قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النمل: ٥١]. يجوز أن تكون (كان) ناقصة، و(عاقبة) اسمها، وخبرها إمَّا (كيف)، وإمَّا (أنا دمرناهم)، ويجوز أن تكون تامَّة بمعنى: (حدث)، و(عاقبة) فاعلها، و(كيف) حال من الفاعل أو بدل، ويجوز أن تكون زائدة(٥).

٣٥. قوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠]. جاءت (كان) ناقصة، تدلُّ على نفي القُدرة والاستطاعة(٦).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٥، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمَّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت: ٥٤٢هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمَّد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ. ص ٤/٨٥.

(٢) تكرر نصُّ الآية في نفس السورة، والقول فيها واحد. الآيات رقم: ٦٧، ١٠٣، ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٧٤، ١٩٠.

(٣) ينظر: فتح القدير ٤/١١٩، ١٢٧، وإعراب القرآن وبيانه ٧/٥٤.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمَّد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمَّد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: ٤٣٧هـ، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، الطبعة: الأولى، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م. ص ٨/٥٣٩١.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠١٠، ١٠١١، والدر المصون ٨/٦٢٦.

(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٧/٤٥٣٨، ومعاني النحو ١/١٩٨.

٣٦. قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]. يجوز في (كان) أن تكون ناقصة، ويجوز أن تكون تامَّة، بمعنى: أنَّ الله يختار كلَّ كائن، و(لهم الخيرة) مستأنفة، وبعَّدَهُ الشوكاني[١].

٣٧. قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨١]. يجوز في (كان) أن تكون ناقصة، وخبرها إمَّا أن يكون متعلَّق الجار والمجرور (له) مقدَّم محذوف، وإمَّا أنَّه (ينصرونه)، واسمها (فئة)، مرفوع محلًّا ومجرور لفظًا بـ (مِن) الزائدة، أو (فئة) فاعلها على أنَّها التَّامَّة[٢].

٣٨. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ﴾ [القصص: ٨١]. جاءت (كان) ناقصة، منفيَّة بـ (ما)، ونفي الكون أبلغُ من نفي الفعل[٣].

٣٩. قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾ [فاطر: ١٨] على قراءة (ذو)[٤] تكون (كان) تامَّة، بمعنى: (وقع أو حضر)، وعلى قراءة نصب (ذا) تكون خبر النَّاقصة، واسمها مقدر (الداعي أو المدعو)، قال الزمخشري: "نظم الكلام أحسن ملاءمة للناقصة؛ لأنَّ المعنى على أنَّ المثقلة إن دعت أحدًا إلى حملِها لا يُحمَل منه شيء، وإن كان مدعوُّها ذا قربى، وهو معنى صحيح ملتئم، ولو قلت: ولو وجد ذو قربى، لتفكَّك وخرج من اتساقه والتئامه"[٥].

٤٠. قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠]. جاءت (كان) في الموضعين ناقصة، وعند الفرَّاء زائدة[٦].

٤١. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]. اختُلِف في (كان) فيجوز أن تكون ناقصة، واسمها المصدر المؤوَّل من (أن يكلمه)، وخبرها

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢٩٦/٤، والدر المصون ٦٩٠/٨، وفتح القدير ٢١١/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٩٧/٨، وإعراب القرآن وبيانه ٣٧٨/٧.

(٣) ينظر: تفسير الثعلبي ٢٦٦/٧، والبحر المحيط ٣٢٨/٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٥/٩.

(٥) الكشاف ٦٠٧/٣، وينظر: تفسير القرطبي ٣٣٨/١٤، والدر المصون ٢٢٢/٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥/٢، والبحر المحيط ١٣٣/٦، والدر المصون ٢٩٦/٦.

متعلَّق (لبشر) أو (وحيًا)، أو تامَّة، بمعنى: (ثبت)، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن يكلمه)، أو زائدة، فيكون المصدر المؤوَّل من (أن يكلمه) مبتدأ، وخبره متعلق (لبشر)(١).

٤٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]. اختُلِف في (كان) فيجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها (قلب) وخبرها متعلَّق الجار والمجرور (له) المقدم المحذوف، أو اسمها ضمير الشأن، وخبرها (له قلب)، أو تامَّة، وفاعلها (قلب)، أو زائدة، فيكون (قلب) مبتدأً وخبره (له)(٢).

٤٣. قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤]. وقع خبر (كان) ماضيًا من غير (قد)، وقيل: لا بدَّ من (قد) ظاهرة أو مضمرة(٣)، وقد اختُلِف فيها، فقيل: ناقصة، وقيل: زائدة، بمعنى: (لمن كُفِر)(٤).

٤٤. قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦](٥). اختُلِف في (كان) فقيل: ناقصة، و(كيف) خبرها، و(عذابي) اسمها، وقيل: تامَّة بمعنى: (حدث أو وقع)، وفاعلها (عذابي) و(كيف) حال(٦).

٤٥. قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِءَايَٰتِنَا عَنِيدًا﴾ [المدثر: ١٦] جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: الاستمرار(٧). ومثلها:

٤٦. قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧].

٤٧. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً﴾ [الإنسان: ٢٢].

٤٨. وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ [الإنسان: ٢٢].

٤٩. قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]. جاءت

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٦/١٢٦، ١٢٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٥١، ومغني اللبيب ٦/١٢٥.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٠/١٣٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٠/٤٠، والدر المصون ١٠/١٣٥.

(٥) تكرَّر نصُّ الآية في نفس السورة، والقول فيها واحد، الآيات رقم: ١٨، ٢١، ٣٠.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٠/٤٠، والدر المصون ١٠/١٣٦.

(٧) ينظر: لسان العرب ١٣/٣٦٧.

(كان) ناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها (لكبيرةً)، وقرئ برفع (كبيرةٌ)[١]، وخرجت على أنَّ (كان) زائدة، أو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (لهي كبيرة)، والجملة خبر لـ (كان)[٢].

٥٠. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]. اختُلِف في (كان) بحسب قراءة (واحدة)[٣]، بنصبها تكون ناقصة، وبرفعها تكون تامَّة[٤].

٥١. قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)[٥].

٥٢. قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]. يجوز في (كان) أن تكون ناقصة، واسمها (قرية)، وخبرها جملة (آمنت)، ويجوز أن تكون تامَّة، و(قرية) فاعلها[٦].

٥٣. قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩]. على قراءة رفع (صيحة)[٧] إمَّا أن تكون اسم (كان)، وخبرها مقدَّر أي: (عليهم)، أو فاعل للتامَّة، بمعنى: (وقعت)، وعلى قراءة النصب خبر (كان)، واسمها ضمير مستتر[٨].

٥٤. قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]. جاءت

---

(١) قرأ بها اليزيدي خلافًا للجمهور. ينظر: الكشاف ٢٠١/١.

(٢) ينظر: الكشاف ٢٠١/١، والبحر المحيط ١٨/٢.

(٣) قرأ بها نافع وأبو جعفر. ينظر: النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمَّد بن محمَّد بن يوسف، ت : ٨٣٣ هـ، تحقيق: علي محمَّد الضباع، ت: ١٣٨٠هـ، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]. ص ٢٤٧/٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٤٨٠/١، والبحر المحيط ٥٣٧/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٠٢/٥.

(٦) ينظر: الدر المصون ٢٦٨/٦، والجدول في إعراب القرآن ١٩٧/١١.

(٧) قرأ بها أبو جعفر. ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٥٣/٢.

(٨) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحوي النَّحَّاس، ت: ٣٣٨هـ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة: الأولى، الناشر: منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ. ص ٢٦٤/٣، والهداية إلى بلوغ النهاية ٦٠٢٤/٩.

(كان) ناقصة، بمعنى: (صار)(١)، وقُرِئ برفع (وردة)(٢)، فتكون بمعنى: (فحصلت)، على أنَّها التَّامَّة. ومثلها في غير القراءة:

٥٥. قوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٥].

٥٦. وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ [المزمل: ١٤].

٥٧. قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: ١٥]. اختُلِف في نصب (قواريرَا)، فقيل: إنَّه خبر (كان) النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر، وقيل: حال على أنَّ (كان) تامَّة، أي: (كونت فكانت)(٣).

٥٨. قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ [النبأ: ١٩]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)(٤). ومثلها:

٥٩. قوله تعالى: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠].

٦٠. قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]. يجوز في (كانتا) أن تكون ناقصة، و(اثنتين) خبرها، أو تامَّة، و(الألف) فاعلها، و(اثنتين) حال(٥).

٦١. قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: زائدة، بمعنى: وما علمي بما يعملون الآن(٦).

٦٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: زائدة، بمعنى: إذا قيل لهم قولوا لا إله إلا الله يستكبرون(٧).

٦٣. قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١]. جاءت

---

(١) ينظر: لسان العرب ٣٦٧/١٣.

(٢) قرأ بها عمرو بن عبيد. ينظر: الكشاف ٤٥٠/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٠٩/١٠.

(٤) ينظر: تفسير الثعلبي ١٨٧/٩، والبحر المحيط ٣٨٦/١٠.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٥٢/٤، ٧٢٨/٢، والدر المصون ١٧٥/٤، ٦٥٥/٢.

(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٥٣٢٩/٨، وتفسير القرطبي ١٢٠/١٣.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨٣/٣، وتفسير القرطبي ٧٦/١٥.

(كان) ناقصة، بمعنى: (صار)(١).

٦٤. قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْ﴾ [المجادلة: ٧]. جاءت (كان) تامَّة، و(الواو) فاعلها، ومعناها: في أي مكان استَقرُّوا فيه، وقيل: ناقصة، خبرها مقدَّم عليها متعلَّق (أين)، واسمها (الواو)(٢).

٦٥. قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)، أي: صرت إليها، على القول بأنَّ المقصود بالقِبلة (الكعبة)، وفسر ابن عباس (كنت) بـ (أنت)(٣).

٦٦. قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤]. جاءت (كان) ناقصة، و(لديهم) متعلِّق بمحذوف خبرها، ويجوز أن تكون تامَّة، بمعنى: (وجدت)، فيتعلَّق بها الظَّرف (لديهم)، كما عند الفارسي(٤).

٦٧. قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيۡنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]. جاءت (كان) تامَّة، ويجوز أن تكون النَّاقصة، و(أين) متعلِّق بمحذوف خبرها(٥).

٦٨. قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبۡتَ بِهَا وَٱسۡتَكۡبَرۡتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٩]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)(٦).

٦٩. قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)(٧).

---

(١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٧١٩٩/١١، والبحر المحيط ٤٥/١٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ٢٧٦/١، وإعراب القرآن وبيانه ١١/١٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٥/٢، ولسان العرب ٣٦٧/١٣.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٥٩/١، والدر المصون ١٧١/٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للباقولي، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي، ت: نحو ٥٤٣هـ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الطبعة: الرَّابعة، الناشر: دارالكتاب المصري، القاهرة، ودارالكتب اللبنانية، بيروت، ١٤٢٠هـ. ص٢٧٦/١، وإعراب القرآن وبيانه ٨٨/٦.

(٦) ينظر: الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمَّد فراج المصري (حمدي كوكب)، مطبوع سنة، ١٩٩٨م. ص ٧٦.

(٧) ينظر: تفسير الثعلبي ٢١٢/١، والبحر المحيط ٣٩٥/١.

٧٠. قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]. جاءت (كان) تامَّة، وقيل: ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها (حيث)(١). ومثلها:

٧١. قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠].

٧٢. قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. جاءت (كان) تامَّة، بمعنى: (وجدتم)، ويجوز أن تكون النَّاقصة، بمعنى: (صاروا)، و(خير) خبرها، وقيل: زائدة (أنتم خير أمة)(٢)، وقيل: بمعنى: الاستمرار، وفي سياق القول عند هذه الآية قال الزمخشري: "(كان) عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ"(٣).

٧٣. قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]. يجوز أن تكون (كان) ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل (التاء)، وخبرها محذوف، وهو متعلّق الجار والمجرور (في ضلال)، ويجوز أن تكون تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل(٤).

٧٤. قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)(٥).

٧٥. قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]. قيل: إنَّ (كان) تامَّة، وقيل: ناقصة، وخبرها محذوف متعلَّق (معكم)(٦).

٧٦. قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]. يجوز أن تكون (تكون)

---

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٢/٢٩٥، وإعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس –أحمد محمَّد حميدان– إسماعيل محمود القاسم، الطبعة: الأولى، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ١٤٢٥هـ. ص ١/٦١.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٢٨٤، والبحر المحيط ٣/٣٠٠.

(٣) الكشاف ١/٤٠٠.

(٤) ينظر: الدر المصون ٨/١٦٩.

(٥) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م. ص ٣٥٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ١/٢٧٦، وإعراب القرآن وبيانه ٩/٤٥٣.

ناقصة، فيكون (أينما) متعلِّقا بخبرها المحذوف، أو تامَّة، فيتعلق بجواب الشرط(١).

٧٧. قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]. على قراءة رفع (حسنةٌ)(٢) تكون فاعلًا لـ (تك) التامَّة، بمعنى: (تقع أو توجد)، وبنصبها على أنَّها خبر لـ (تك) النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر(٣).

٧٨. قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ١٦]. على قراءة رفع (مثقال)(٤) تكون فاعلًا لـ (تك) التَّامَّة، بمعنى: (تقع أو توجد)، وبنصبها على أنَّها خبر لـ (تك) النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر(٥).

٧٩. قوله تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. يجوز أن تكون (تكن) تامَّة، و(أمة) فاعلها، أو ناقصة، و(أمة) اسمها، و(يدعون) خبرها(٦).

٨٠. قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٠١]. يجوز أن تكون (يكون) تامَّة، و(صاحبة) فاعلها، أو ناقصة، و(صاحبة) اسمها، و(له) متعلّق بخبرها المحذوف(٧).

٨١. قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ﴾ [الأنفال: ٧٣]. جاءت (تكن) تامَّة، بمعنى: (تحصل أو تحدث)، وفاعلها (فتنة)(٨).

٨٢. قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]. جاءت

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٦٩/٢.

(٢) قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو جعفر. ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١٥٢/٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٥٨/١، والبحر المحيط ٦٤٣/٣.

(٤) قرأ بها نافع، وأبو جعفر، والبقيَّة بالنصب. ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٥٧/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤١٤/٨، والدر المصون ٦٤/٩.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٨٣/١، والدر المصون ٣٣٩/٣.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٢٧/١، والدر المصون ٩٠/٥.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٢، والجدول في إعراب القرآن ٢٧٢/١٠.

(تكون) تامَّة، بمعنى: (تقع)، و(فتنة) فاعلها[١].

٨٣. قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. على قراءة رفع (تجارة)[٢] يجوز أن تكون فاعلًا لـ (تكون) التَّامَّة، أو اسمًا للناقصة، وخبرها (تديرونها)، وعلى قراءة النصب تكون (تجارة) خبر للناقصة، ويقدَّر اسمها أي: تكون التجارة تجارة[٣].

٨٤. قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]. على قراءة رفع (تجارةٌ)[٤] تكون فاعلًا لـ (تكون) التَّامَّة، وعلى قراءة النصب تكون (تجارةً) خبرها، واسمها مضمَر أو يقدَّر بـ (تكون الأموال تجارة)[٥].

٨٥. قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة: ٧١]. أن (تكون) تامَّة، بمعنى: تقع، و(فتنة) فاعلها، قال ابن عطيَّة: "لم يختلفوا في رفع (فتنة)؛ لأنَّ (كان) هنا هي التَّامَّة"[٦]، وقال الأصبهاني: "ويجوز أن تكون ناقصة، فتنتصب (فتنة) على الخبر، ويُضمَر الاسم"[٧].

٨٦. قوله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]. اختُلِف في (تكون) فقيل: تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر، وقيل: ناقصة، والمستتر اسمها، والخبر متعلَّق (لكم) المحذوف[٨].

٨٧. قوله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩]. جاءت (تكون)

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٥٨، والدر المصون ٢/٣٠٩.
(٢) الجميع قرأها بالرفع، عدا عاصم فقرأ بالنصب. ينظر: البحر المحيط ٢/٧٣٩.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٨٥، والكشاف ١/٣٢٧.
(٤) قرأها الكوفيون بالنصب، والبقيَّة بالرفع. ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٢/١٤٩.
(٥) ينظر: تفسير الثعلبي ٣/٢٩٢، وتفسير القرطبي ٥/١٥١.
(٦) المحرر الوجيز ٢/٢٢٠.
(٧) إعراب القرآن. ص ١٠٣.
(٨) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٩/١٧٥، وإعراب القرآن للدعاس ١/٤١٨.

تامَّة، بمعنى: (تقع)، و(فتنة) فاعلها(١).

٨٨. قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]. يجوز أن تكون (تكون) ناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها متعلَّق (في شأن) المحذوف، ويجوز أن تكون تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر(٢).

٨٩. قوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]. يجوز أن تجعل (تكون) تامَّة، وفاعلها (أمة)، ويجوز أن تجعلها ناقصة، و(أمة) اسمها، **وخبرها جملة اسميَّة** وهي (هي أربى) على رأي البصريين، وعند الكوفيين (هي) ضمير فصل، و(أربى) خبر لـ (تكون)، **ولم يَرِدْ خبر (كان) جملة اسميَّة إلا في هذه الآية**(٣).

٩٠. قوله تعالى: ﴿رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧]. يجوز أن تكون (تكون) ناقصة، واسمها (عاقبة)، وخبرها متعلَّق (له) المحذوف، أو اسمها ضمير الشأن، وجملة (له عاقبة) خبرها، ويجوز أن تكون تامَّة، وفاعلها (عاقبة)(٤).

٩١. قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥]. جاءت (تكون) ناقصة، ويجوز أن تكون تامَّة، و(الجبال) فاعلها(٥).

٩٢. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]. جاءت (تكون) ناقصة، وقال أبو حيَّان في دلالتها: "والنهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن تلك الصِّفة، إذ النهي عن الكون على صفة يدلُّ بالوضع على عموم الأكوان المستقبلة على تلك الصِّفة، ويلزم من ذلك عموم تلك الصِّفة"(٦).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٥٧٦/٣.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٥٤/١١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٠٥/٢، والدر المصون ٢٨٢/٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمَّد عبد الخالق عضيمة، ت: ١٤٠٤هـ، الناشر: دار الحديث، القاهرة. ص٣٢٠/٨.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٢١/٢، والدر المصون ٦٧٨/٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٦٤/١٠.

(٦) البحر المحيط ٣٥/٢.

٩٣. قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨]. جاءت (تكون) ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (يأتِ)، وقيل: بجواز النُّقصان والتَّمام فيها(١).

٩٤. قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]. اختُلِف في (تكون) فقيل: تامَّة، وقيل: ناقصة(٢).

٩٥. ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]. جاءت (يكن) ناقصة، اسمها ضمير مستتر، وخبرها (غنيًّا)، وعلى قراءة (غنيٌّ أو فقيرٌ)(٣) تكون (يكن) تامَّة، وغني فاعِلَها.

٩٦. قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ [الأنعام: ١٣٩]. على قراءة رفع (ميتة)(٤) تكون فاعلًا لـ (يكن) التَّامَّة، أو اسمًا للناقصة، وخبرها محذوف تقديره (هناك)، وعلى قراءة نصب (ميتة) تكون خبرًا للناقصة، والضَّمير المستتر اسمًا لها(٥). ومثلها:

٩٧. قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥](٦).

٩٨. قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]. يجوز أن تكون (يكن) تامَّة، فتتعلَّق (منكم) بحال، أو بـ (يكن)، وتكون (عشرون) فاعلًا، أو تكون ناقصة، و(منكم) متعلِّق بخبر مقدَّم محذوف، و(عشرون) اسم (يكن) مؤخَّر(٧). ومثلها:

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢/١٧٦، والجدول في إعراب القرآن ٢/٣٠٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢/٢٦٩، وإعراب القرآن للدعاس ١/٢٠٩.

(٣) قرأ بها عبد الله. ينظر: الكشاف ١/٥٧٥.

(٤) قرأت (ميتة) بالرفع بوجهين:

١. قرأ ابن ذكوان، وأبو جعفر، وهشام بخلف عنه (تكن) بالتاء، و(ميتة) بالرفع.

٢. قرأ هشام في وجهه الثَّاني، وابن كثير (يكن) بالياء، و(ميتة) بالرفع. ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٢/٢٢١، ٢٢٢.

(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٣/٢٢٠٥، والدر المصون ٥/١٨٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/٦٧٦.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٣١، والدر المصون ٥/٦٣٦.

٩٩. قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٦٥].

١٠٠. وقوله تعالى: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

١٠١. وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

١٠٢. قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]. على قراءة رفع (أنفسهم)[١] يحتمل أن تكون (يكن) ناقصة، وخبرها مقدَّم، وهو متعلَّق (لهم) المحذوف، أو أن تكون (يكن) تامَّة، بمعنى: (يوجد)، و(شهداء) فاعلها، و(أنفسهم) بدل في الحالين، وعلى قراءة نصب (أنفسهم) تكون خبر (يكن)[٢].

١٠٣. قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]. على قراءة (تكن) بالتأنيث و(آية) بالرفع[٣] يجوز فيها وجهان: أن تكون تامَّة، و(آية) فاعلها، أو تكون ناقصة، واسمها إمَّا أن يكون مضمرًا وخبرها جملة (آية أن يعلمه)، وإمَّا أن يكون ضمير الشأن وخبرها جملة (لهم آية)، وإمَّا أن يكون اسمها (آية) وخبرها إمَّا مقدَّم عليه متعلَّق (لهم) المحذوف، وإمَّا المصدر المؤول من (أن يعلمه)، وعلى قراءة (يكن) بالياء و(آية) بالنصب تكون النَّاقصة، و(آية) خبرها مقدَّم، واسمها (أن يعلمه)[٤].

١٠٤. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]. جاء هذا التركيب (كن فيكون) في عِدَّة آيات[٥] والقول فيها واحد، فقد اتَّفق المعربون والمفسِّرون على أنَّهما تامَّتان، بمعنى: (احدث فيحدث)، إلا ما ورد في كتاب إعراب القرآن للدعاس في سورة مريم (آية ٣٥) فقد أعرب (كن) ناقصة، قال: "(كن) أمر ناقص، واسمه مستتر، والخبر محذوف تقديره بشرًا"[٦]، وفاعل التَّامَّة ضمير مستتر تقديره في (كن) (أنت)، وفي (يكون) (هو)، وقيل في فاعل (يكون) في (آية الأنعام ٧٣): إمَّا ضمير مستتر، و(قوله) مبتدأ خبره

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٦٥.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨/٣٨٤.

(٣) قرأ بها ابن عامر والجحدري. ينظر: البحر المحيط ٨/١٩٠.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٠١، والدر المصون ٨/٥٥٢.

(٥) آل عمران: ٤٧، ٥٩. الأنعام: ٧٣. النحل: ٤٠. مريم: ٣٥. يس: ٨٢. غافر: ٦٨.

(٦) ص ٢/٢٤٢.

(الحقّ أو يوم)، وإمَّا أن يكون فاعلها (قوله)[١]. وفي دلالتها الزمانيَّة قالوا: جاء المستقبل بمعنى الماضي، حيث جاءت (يكون) بمعنى: (كان)، فيحتمل أن يكون مستقبلًا، أي: يكون كما أمر الله[٢].

١٠٥. قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٩٣]. يجوز أن تكون (يكون) التَّامَّة، وفاعلها (الدين)، والجار والمجرور متعلّق بها، ويجوز أن تكون النَّاقصة، و(الدين) اسمها، وخبرها محذوف، وهو متعلَّق الجار والمجرور[٣].

١٠٦. قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧]. يجوز أن تكون (يكون) التَّامَّة، وفاعلها (الملك)، و(له) متعلّق بها، ويجوز أن تكون النَّاقصة، و(الملك) اسمها، وخبرها مقدَّم، وهو متعلَّق (له)[٤].

١٠٧. قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. ورد تركيب (أنى يكون لي) في عدة آيات أخرى[٥]، والقول فيها واحد، فيجوز أن تكون (يكون) التَّامَّة، بمعنى: (يحدث)، و(غلام) فاعلها، ويجوز أن تكون النَّاقصة، (وغلام) اسمها، وخبرها مقدم محذوف، وهو متعلَّق (أنَّى)، أو متعلَّق (لي)، و(أنَّى) ظرف[٦]. ومثلها:

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦٩١/٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٢/١، وإعراب القرآن للأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمَّد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، ت: ٥٣٥هـ، قدمت له ووثقت نصوصه: فائزة بنت عمر المؤيد، الطبعة: الأولى، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. ص ٨٠، والكشاف ١٨١/١، ٦٠٦/٢، ٣١/٤، والبحر المحيط ٥٨٤/١، ٥٥٦/٤، والدر المصون ٢٢١/٣. ٦٩١/٤، وإعراب القرآن وبيانه ٥١٣/١، ٥١٤، ٥٢٣، ٣٠٢/٥، ٢٣٦/٨، ٥١٥، والجدول في إعراب القرآن ٢٩٨/١٦، ٣٢١/١٤، وإعراب القرآن للدعاس ١٦٤/٣.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٥٨/١، والدر المصون ٣٠٩/٢.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٩٧/١، والدر المصون ٥٢٠/٢.

(٥) آل عمران: ٤٧. مريم: ٨، ٢٠.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٥٧/١، والبحر المحيط ١٣٦/٣، ١٥٨ ٢٤٣/٧، ٢٤٩، والدر المصون ١٥٩/٣، ١٨١.

١٠٨. قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١](١).

١٠٩. قوله تعالى: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]. يجوز أن تكون (يكون) تامَّة، بمعنى: (يوجد)، وفاعلها ضمير مستتر، و(طيرًا) حال، وجعل العكبري معناها: (يصير)، أي: (ينتقل)، وهذا خلاف ما عليه الكثير من أنَّ التي بمعنى (صار) ناقصة، ويجوز أن تكون ناقصة، واسمها مستتر و(طيرًا) خبرها(٢)، ودلالتها إمَّا أن تكون على بابها، أو بمعنى: (صار)(٣).

١١٠. قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ﴾ [الأعراف: ١٣]. جاءت (تكون) تامَّة، بمعنى: (فما يصح وما ينبغي)، وفاعلها (أن تتكبر)(٤).

١١١. قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]. اختُلِف في (يكون) فقيل: ناقصة، واسمها (أن نعود)، وخبرها مقدَّم محذوف، وهو متعلَّق (لنا)، وقيل: تامَّة، وفاعلها (أن نعود)، وهي بمعنى: (ما ينبغي لنا، وما يصحُّ)(٥).

١١٢. قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]. اختُلِف في (يكون) فقيل: تامَّة، وفاعلها (الدين)، والجار والمجرور متعلِّق بها، وقيل: ناقصة، و(الدين) اسمها، وخبرها محذوف، وهو متعلّق الجار والمجرور، وقيل: بجواز الأمرين(٦).

١١٣. قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾

---

(١) ينظر: الدر المصون ٨٩/٥، والجدول في إعراب القرآن ٢٥٣/٦.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٦٣/١، والدر المصون ١٩٦/٣.

(٣) ينظر: الكشاف ٣٦٤/١، والبحر المحيط ١٦٤/٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣١٢/٣، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن، أبو بلال، أحمد بن محمَّد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ. ص ٣١٠/١.

(٥) ينظر: الكشاف ١٣٠/٢، والجدول في إعراب القرآن ٨/٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٧٦/٣، والجدول في إعراب القرآن ٢١٩/٩.

[الأنفال: ٦٧]. يجوز أن تكون (يكون) تامَّة، وفاعلها (أسرى)، ويجوز أن تكون ناقصة، و(أسرى) اسمها، وخبرها مقدَّم، وهو متعلَّق (له)، وهي هنا بمعنى: (يصير)(١).

١١٤. قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٧]. يجوز أن تكون (يكون) تامَّة، بمعنى: (يوجد)، وفاعلها (عهد)، ويجوز أن تكون ناقصة، و(عهد) اسمها، وخبرها إمَّا أنَّه (كيف)، والخبر هنا واجب التقديم؛ لاشتماله على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام، وإمَّا أنَّه محذوف، وهو متعلَّق (للمشركين) أو متعلَّق (عند الله)(٢).

١١٥. قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾ [يونس: ١٥]. يجوز أن تكون (يكون) تامَّة، بمعنى: (ما يتسهل لي، وما يمكنني) والمصدر المؤول من (أن أبدله) فاعلها، ويجوز أن تكون ناقصة، ومتعلَّق (لي) المحذوف خبرُها المقدَّم، و(أن أبدله) اسمها(٣).

١١٦. قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦]. اختُلِف فيها فقيل: تامَّة، بمعنى: (ما ينبغي أو ما يصحُّ)، وفاعلها المصدر المؤول من (أن نتكلَّم)، وقيل: ناقصة، وخبرها مقدَّم، وهو متعلّق (لنا)، واسمها (أن نتكلَّم)(٤).

١١٧. قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]. جاءت (يكون) تامَّة، وفاعلها (نجوى)، و(من) زائدة(٥).

١١٨. قوله تعالى: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. على قراءة رفع

(١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٥٣٩٢/٨، والجدول في إعراب القرآن٢٦٢/١٠.
(٢) ينظر: الدر المصون ١٤/٦، وإعراب القرآن للدعاس ٤٤٥/١.
(٣). ينظر: الكشاف ٣٣٤/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٢١٨/٤.
(٤) ينظر: الكشاف ٢٢٠/٣، وإعراب القرآن وبيانه ٥٨١/٦، والجدول في إعراب القرآن ٢٤٠/١٨.
(٥) ينظر: البحر المحيط ١٢٥/١٠، والدر المصون ٢٦٨/١٠.

(دولة)[١] تكون فاعلًا للتامَّة، أو اسمًا للناقصة، وخبرها محذوف، وهو متعلّق (بين الأغنياء)، وعلى قراءة النصب تكون (دولة) اسمها، ومتعلَّق (بين الأغنياء) المحذوف خبرها[٢].

١١٩. قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾[القارعة: ٤]. يجوز أن تكون (يكون) تامَّة، بمعنى: (يوجدون ويحشرون)، وفاعلها (الناس)، و(كالفراش) متعلّق بحالٍ من الناس، أو تكون ناقصة، و(الناس) اسمها، و(كالفراش) متعلّق بخبرها المحذوف[٣].

١٢٠. قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. يجوز أن تكون (يكونا) تامَّة، بمعنى: (يوجد)، وفاعلها (الضَّمير المتَّصل)، و(رجلين) حال، ويجوز أن تكون ناقصة، و(الضَّمير) اسمها، و(رجلين) خبرها[٤].

١٢١. قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾[الأنبياء: ٦٩]. (كوني) ناقصة، (الياء) اسمها، و(بردًا) خبرها بمعنى: (صار)، وقيل: تامَّة، بمعنى: (وقع)[٥].

أمَّا بقيَّة الآيات التي ذكرت فيها (كان) فقد جاءت ناقصة، دالة على الكون العام، وستُذكر أرقامها في ملحق خاصٍّ بها[٦].

---

(١) قرأ بها أبو جعفر، وأبو حيوة، وهشام، والبقيَّة بالنصب. ينظر: البحر المحيط ١٠/١٤١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٦١، وتفسير القرطبي ١٨/١٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ١١/٩٥، وإعراب القرآن وبيانه ١٠/٥٦٤.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١/٣٨١، والبحر المحيط ٢/٧٢٨.

(٥) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، ويعرف بتاج القراء، ت: نحو ٥٠٥هـ، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت. ص٢/٧٤٣.

(٦) ص ٢٩٧.

أصبح

الفعل	٢	أصبح				
العدد	٢٨					
صيغه	ماضٍ	٢١	مضارع	٧	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	٢٥	جمل مركبة	٣	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	١١	تامٌّ	١	جواز الوجهين	١٦
دلالاته	بمعنى: (صار)	٢٧	الاستمرار	١	الدخول في الصباح	١٧

وردت (**أصبح**) في القرآن الكريم في (ثمانية وعشرين) موضعًا، تامَّة وناقصة، بصيغتي الماضي والمضارع، وبجمل مفردة ومركبة، وتحمل ثلاث دلالات في معانيها، حيث جاءت بمعنى: الدخول في الصباح، وبمعنى: (صار)، وتدلُّ على الاستمرار(١). والآيات التي وردت بها هي:

١. قوله تعالى: ﴿فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠]. جاءت (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)(٢). ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِى فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١](٣).

٣. قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]. يجوز في

---

(١) مما يلحظ في استعمال (أصبح) في القرآن أنَّها وردت في (ثمانية وعشرين) موضعًا تغلب على معانيها السِّلبيَّة والعقوبات (العذاب، والندم، والخوف، والقلق، والخسران)، نحو قوله: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨]، وقوله: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القصص: ١٠]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[المائدة: ٣٠]، ولم ترد في المعاني الإيجابيَّة إلا في ثلاث آيات، هي قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُواْ ظَٰهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤]، وقوله: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ينظر: معاني النحو ٢١٧/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٣٣/٤، وتفسير الثعلبي ١٢١/٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٤٧/٤، وإعراب القرآن وبيانه ٤٥٩/٢.

(أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)؛ لأنَّ الظاهر في الإحاطة أنَّها وقعت ليلًا، فتكون (أصبح) تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها (يقلب) جملة فعليَّة(١).

٤. قوله تعالى: ﴿فَٱخۡتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلۡأَرۡضِ فَأَصۡبَحَ هَشِيمٗا تَذۡرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)؛ لأنَّ أكثر ما يطرُق من الآفات صباحًا، فتكون (أصبح) تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها (هشيمًا)(٢).

٥. قوله تعالى: ﴿وَأَصۡبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القصص: ١٠]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)؛ لأنَّه يحتمل أن تكون ألقته ليلًا فأصبح فارغًا، فتكون (أصبح) تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر، ويحتمل أن تكون ألقته نهارًا فتكون (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها (فؤاد)، وخبرها (فارغًا)(٣).

٦. قوله تعالى: ﴿فَأَصۡبَحَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون (أصبح) تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر، ويجوز أن تكون (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)، اسمها ضمير مستتر، وخبرها (خائفًا)(٤).

٧. قوله تعالى: ﴿وَأَصۡبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوۡاْ مَكَانَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٨٢]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون (أصبح) تامَّة، وفاعلها (الذين)، ويجوز أن تكون (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)، اسمها (الذين)، وخبرها جملة فعليَّة (يقولون)(٥).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٩/٣، والبحر المحيط ١٨١/٧، والدر المصون ٤٩٧/٧.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٠١/٧.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ٢٥٦/١٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٦٤/١٣، والدر المصون ٦٥٨/٨، ٦٥٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣٧٨/٧، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: هاشم محمَّد علي بن حسين مهدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. ص ٣٠٠/٢١.

٨. قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينِۭ﴾ [الملك: ٣٠]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامَّة، وفاعلها (ماؤكم)، وبعَّده العكبري، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها (ماؤكم)، وخبرها (غورًا)[١].

٩. قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠]. جاءت (أصبح) ناقصة بمعنى: (صار)[٢].

١٠. قوله تعالى: ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (التاء)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها (إخوانًا)، وقيل: (بنعمته) متعلّق بمحذوف خبرها، و(إخوانًا) حال، وكذلك في التَّامَّة[٣]، وذكر ابن عطيَّة أنَّ (أصبح) تدلُّ على الاستمرار[٤]، وردَّهُ أبو حيَّان[٥]، واستحسنه السمين الحلبي[٦].

١١. قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣]. جاءت (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)[٧].

١٢. قوله تعالى: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣]. جاءت (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)[٨].

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٣٣/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤١١/١٠، وإعراب القرآن للدعاس ٣٦٩/٣.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٨٣/١.

(٤) قال: "(فأصبحتم) عبارة عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقتٍ ما، وإنَّما خصت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار، وفيها مبدأ الأعمال، فالحال التي يحسها المرء من نفسه فيها هي حاله التي يستمر عليها يومه في الأغلب، ومنه قول الربيع بن ضبع:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا ... أَمْلِكُ رأسَ البَعِيرِ إن نَفَرَا ". المحرر الوجيز ٤٨٤/١.

(٥) قال: "وهذا الذي ذكره –من أنَّ أصبح للاستمرار، وعلَّله بما ذكره– لا أعلم أحدًا من النَّحويين ذهب إليه، وإنَّما ذكروا أنَّها تستعمل على الوجهين الذين ذكرتهما". البحر المحيط ٢٨٧/٣.

(٦) قال: "وهذا الذي ذكره ابن عطيَّة معنىً حسنًا، وإذا لم ينصَّ عليه النَّحويون لا يدفع؛ لأنَّ النَّحاة غالبًا إنَّما يتحدثون بِما يتعلَّق بالألفاظ، وأمَّا المعاني المفهومة من فحوى الكلام فلا حاجة لهم بالكلام عليها غالبًا". الدر المصون ٣٣٥/٣.

(٧) ينظر: تفسير الثعلبي ١٢١/٣، وإعراب القرآن وبيانه ٥٤٨/٨.

(٨) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٠٤/٢، والجدول في إعراب القرآن ٣٨١/٦.

١٣. قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ١٠٢]. جاءت (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)(١).

١٤. قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨]. ووردت في آيات أخرى(٢)، والقول فيها واحد، يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها (جاثمين)(٣).

١٥. قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُواْ نَٰدِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٧]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها (نادمين)(٤).

١٦. قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة فعليَّة (لا يُرى إلَّا مساكنهم)(٥).

١٧. قوله تعالى: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُواْ ظَٰهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤]. جاءت (أصبح) ناقصة بمعنى: (صار)(٦).

١٨. قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠]. يجوز في (تصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامَّة، وفاعلها ضمير

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٩/٣، والجدول في إعراب القرآن ٣٦/٧.

(٢) ورد نصُّ هذه الآية في الأعراف: ٩١. والعنكبوت: ٣٧. وبالجمع (ديارهم) في هود: ٦٧، ٩٤.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٨١/١، والدر المصون ٣٧٠/٥، وإعراب القرآن وبيانه ٤١٠/٣، والجدول في إعراب القرآن ٣٠٨/١٢، ٣٤٣، ١١/٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨٠/٨.

(٤) إعراب القرآن وبيانه ١١٥/٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨٠/٨.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٩٣/٢٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨١/٨، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ١١٩٢/٣.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٨٧/١٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨١/٨.

مستتر (هي)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها (زلقًا)(١).

١٩. قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. يجوز في (تصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامَّة، وفاعلها (الأرض)، وبعَّدَهُ السمين الحلبي، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)؛ لأنَّ الاخضرار لا يلزم أن يكون وقت الصباح، واسمها (الأرض)، وخبرها (مخضرة)(٢).

٢٠. قوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]. يجوز في (تصبحوا) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (تصيروا)، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها (نادمين)(٣).

٢١. قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]. جاءت (تصبحون) تامَّة، بمعنى: (الدخول في الصباح)(٤).

٢٢. قوله تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١]. جاءت (يصبح) ناقصة، بمعنى: (يصير)(٥).

٢٣. قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. جاءت (يصبحُنَّ) ناقصة، بمعنى: (يصيرون)(٦).

٢٤. قوله تعالى: ﴿فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]. جاءت (يصبحوا) ناقصة، بمعنى: (يصيرون)(٧).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦٠٢/٥، والجدول في إعراب القرآن ١٩٠/١٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨١/٨.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٤٧/٢، والبحر المحيط ٥٣٣/٧، والدر المصون ٣٠١/٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥١٣/٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨١/٨.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٣٣/٣.

(٥) ينظر: تفسير الثعلبي ١٢١/٣، والبحر المحيط ١٨٠/٧.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥٦٢/٧، وإعراب القرآن وبيانه ٥١٥/٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٢٩٣/٤، والدر المصون ٣٠١/٤.

أمسى

الفعل	٣	أمسى				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	.	مضارع	١	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	١	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	١	جواز الوجهين	.
دلالاته	الدخول في المساء					

لم ترد (**أمسى**) في القرآن الكريم إلا في (آية واحدة)، جاءت تامَّة، بمعناه الأصلي، وهي:

قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧]. جاءت (تمسون) تامَّة، بمعنى: (الدخول في المساء)، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)[١]، ولم تَرِدْ إلا في هذه الآية.

ليس

الفعل	٤	ليس				
العدد	٨٩					
صيغه	ماضٍ	٨٩	مضارع		أمر	.
			.		.	
تراكيبه	جمل مفردة	٨٩	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	٨٩	تام	.	جواز الوجهين	.
دلالاته	نفي الحال والاستقبال					٨٩

تأتي (**ليس**) بالمرتبة الثَّانية بعد (كان) في مرَّات تكرارها في القرآن الكريم، فقد تكرَّرت

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٣٣٣.

في (تسعة وثمانين) موضعًا، ووردت كحالها في سائر الكلام ناقصة أبدًا، ودلالتها نفي الحال والاستقبال(١)، ونظرًا لكثرة ورودها فسيكتفى بذكر بعض الآيات التي ورد فيها تنبيه لحالة أو قاعدة في تركيب (ليس)، والإشارة لبقيتها في الحاشية.

١. قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. توسَّطَ خبر (ليس) بينها وبين اسمها، في آيات كثيرة(٢)، ففي هذه الآية تقدم خبرها (البرَّ) على اسمها وهو المصدر المؤوَّل من (أن تُوَلُّوا)، وقرئ (البرُّ) بالرفع(٣) على أنَّه اسم (ليس)، ومصدر (أن تولُّوا) خبرها، ورُجِّحَت قراءة الرفع؛ لأنَّ المصدر المؤوَّل أعرف من المحلى بـ (الألف واللام)(٤).

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩]. في هذه الآية لم تُقرأ (البرُّ) إلا بالرفع، على أنَّها اسم (ليس)، و(بأن تأتوا) خبرها، وتعين الخبر لدخول الباء الزائدة عليه(٥)، وقد دخلت الباء الزائدة على خبرها في آيات كثيرة(٦).

(١) ينظر: شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك ٢١٩/١، ٢٣٥.

(٢) ينظر: البقرة: ١٧٧، ١٩٨، ٢٧٢، ٢٨٢. آل عمران: ٦٦، ٧٥، ١٢٨. النساء: ١٠١، ١٧٦. المائدة: ٩٣. الأنعام: ٥١، ٧٠. الأعراف: ٦١، ٦٧. التوبة: ٩١. هود: ١٦، ٤٦، ٤٧، ٧٨. الحجر: ٤٢. النحل: ٩٩. الإسراء: ٣٦، ٦٥. الحج: ٧١. النور: ١٥، ٢٩، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦١. العنكبوت: ٨، ٦٨. لقمان: ١٥. الأحزاب: ٥. الزمر: ٣٢، ٦٠. غافر: ٤٢، ٤٣. الشورى: ١١. الزخرف: ٥١. الأحقاف: ٣٢. الفتح: ١٧. النجم: ٣٩، ٥٨. الواقعة: ٢. الحاقة: ٣٥. المعارج: ٢. الغاشية: ٦.

(٣) قرأ حمزة وحفص بالنصب، والباقون بالرفع. ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمَّد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: ١١١٧هـ، تحقيق: أنس مهرة، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ. ص ١٩٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٣١/٢، والدر المصون ٢٤٤/٢.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٥٧/١، والدر المصون ٣٠٥/٢.

(٦) ينظر: البقرة: ١٨٩، ٢٦٧. آل عمران: ١٨٢. النساء: ١٢٣. المائدة: ١١٦. الأنعام: ٣٠، ٥٣، ٦٦، ٨٩، ١٢٢. الأعراف: ٦١، ٦٧، ١٧٢. الأنفال: ٥١. هود: ٨١. الحجر: ٢٠. الحج: ١٠. العنكبوت: ١٠. الزمر: ٣٦، ٣٧. الأحقاف: ٣٢، ٣٤. المجادلة: ١٠. القيامة: ٤٠. الغاشيَّة: ٢٢. التين: ٨.

٣. قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]. يجوز في هذه الآية أن يكون اسم (ليس) ضمير الشأن محذوفًا، وخبره جملة (علينا سبيل)، ويجوز أن يكون متعلَّق (علينا) هو الخبر، ويجوز أن يكون اسمها (سبيل)، وخبرها محذوف، وهو متعلَّق (علينا) أو (في الأميين)، وأُجيز تعلُّق الجار والمجرور بها(١).

٤. قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]. اختُلِف في خبر (ليس) فقيل: الخبر متعلَّق (لي) المحذوف، وعليه تكون (بحقٍّ) حالًا من ضمير (لي)، أو الخبر (بحق)، وعليه إمَّا أن تتعلَّق (لي) بـ (بحق)؛ لأنَّه مجرور لفظًا، وحق بمعنى: (مستحقٍّ)، وإمَّا أن تتعلَّق بحال من (بحقٍّ)، وإمَّا أن تتعلَّق بمحذوف تقديره (أعني)(٢).

٥. قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. في هذه الآية قيل: تقدَّم خبر (ليس) عليها، قال أبو حيَّان: "تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً   وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَنَا لَسْتُ أَقْدُمُ"(٣)(٤)

٦. قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ (٣٥) وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ (٣٦)﴾ [الحاقة: ٣٥]. اسم (ليس) مؤخَّر، وهو (حميم)، وخبرها مقدَّم، وهو إمَّا متعلَّق (له) المحذوف، وإمَّا (هاهنا)، وأيهما كان فالآخر حال، ومنع القرطبي أن يكون (هاهنا) خبرًا؛ لفساد المعنى، إذ يكون (ليس ههنا طعام إلا من غسلين) ولا يصحُّ لوجود طعام غيره، ولا يجوز أن يكون الخبر

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٢٤/٣، والدر المصون: ٢٦٨/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤١٦/٤، والدر المصون ٥١٣/٤.

(٣) بيت من الطويل، بلا نسبة، وشاهده: تقدُّم معمول خبر (ليس) عليها، فقوله (في الخنا) متعلَّق بـ (أقدم)، إذ تقدير الجملة: لست أقدم في الخنا. ينظر: التذييل والتكميل ١٨٠/٤، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، ت: ٧٧٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م. ص٤٤٣/١٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٢٧/٦.

(اليوم) حتى لا يقع الزمان خبرًا عن جثة(١).

٧. قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٣]. (واو) الجماعة اسم (ليس)، وخبرها (سواء)، وبه تمَّت الجملة، وخالف في ذلك أبو عبيدة، فجعل الواو علامة جمع، و(أمة) اسم (ليس) مؤخرًا موصوفًا بـ (قائمة)(٢).

أمَّا بقيَّة الآيات التي ذكرت فيها (ليس) ولم يُشَرْ إلى رقمها في الحاشية من قبل، فسيكتفى بذكر سورها وأرقامها في الحاشية هنا(٣).

صار

الفعل	٥	صار				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	.	مضارع	١	أمر	-
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	-
عمله	ناقص	.	تامٌّ	١	مختلف فيها	-
دلالاته	بمعنى: (تدوم) أو (ترجع)					

لم تَرِدْ **(صار)** في القرآن الكريم إلا (مرة واحدة)، جاءت تامَّة، بصيغة المضارع، وهي:

قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]. وردت تامَّة وفاعلها (الأمور)، بمعنى: (تدوم أو ترجع)(٤).

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٣٨/٢، وتفسير القرطبي ٢٧٣/١٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: ٣١١هـ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. ٤٥٨/١، والدر المصون ٣٥٤/٣.

(٣) البقرة: ١١٣، ١١٣، ٢٤٩. آل عمران: ١٦٧، ٢٨، ٣٦. النساء: ١٨، ٩٤. المائدة: ٦٨. الأنعام: ١٥٩. هود: ٤٦. الرعد: ٤٣. الأحزاب: ٣٢. يس: ٨١. الفتح: ١١.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٤٤/٥، وتفسير حدائق الروح والريحان ٤٣٦/١٤.

ما دام

الفعل	٦	ما دام				
العدد	٧					
صيغه	ماضٍ	٧	مضارع		أمر	
تراكيبه	جمل مفردة	٧	جمل مركبة		قدرت محذوفة	
عمله	ناقص	١	تامٌّ	٢	جواز الوجهين	٤
دلالاته	بمعنى: الاستمرار		٥	بمعنى: البقاء		٢

وردت **(ما دام)** في القرآن الكريم في (سبعة) مواضع، إمَّا تامَّة، بمعنى: البقاء، وإمَّا ناقصة، بمعنى: الاستمرار والديمومة، وبتعبير أدقَّ: لتوقيت الأمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها، ولا تكون إلا بعد كلام، ولا تستعمل في مستقبل(١)، وقد جاءت الآيات بين هذه وتلك، والأكثر على جوازهما، والآيات هي:

١. قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]. جاءت (ما دام) تامَّة، بمعنى: (بقيت)(٢). ومثلها الآية التي بعدها:

٢. قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨].

٣. قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤]. قيل في (ما دام): إنَّها النَّاقصة، و(الواو) اسمها، ومتعلَّق (فيها) المحذوف خبرها، وقيل: التَّامَّة، بمعنى: (بقوا)(٣).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٨/١، والكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، ت: ٦٤٦ هـ، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠ م. ص ٤٨، ومعاني النَّحو ٢٢٤/١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٩١/٦، وإعراب القرآن وبيانه ٤٢٩/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٦٦/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٧٧/٨.

٤. قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]. يجوز في (ما دام) أن تكون ناقصة، بمعنى: الديمومة والاستمرار، والضَّمير المتَّصل اسمها، و(قائمًا) خبرها، ويجوز أن تكون بمعنى: (بقيت)، فتكون تامَّة، و(قائمًا) حال؛ ولذلك جوَّز العكبري أن تكون (ما) مصدريَّة فقط، فتقدَّر مع ما بعدها بمصدر حال(١).

٥. قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]. يجوز في (ما دام) أن تكون ناقصة، بمعنى: الديمومة والاستمرار، والضَّمير المتَّصل اسمها، ومتعلَّق (فيهم) المحذوف خبرها، ويجوز أن تكون بمعنى: (ما أقمت فيهم) فتكون تامَّة، و(ما) ظرفيَّة، و(فيهم)، متعلَّق بالفعل، أو بمحذوف حال(٢).

٦. قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]. جاءت (ما دام) ناقصة، بمعنى: الديمومة والاستمرار، و(التاء) اسمها، و(حيًّا) خبرها، وعند الفرَّاء تامَّة، بمعنى: (بقيت)، و(حيًّا) حال(٣).

٧. قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]. جاءت (ما دام) ناقصة، للدلالة على الديمومة والاستمرار، أو على توقيت المدة(٤).

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٧٣/١، والبحر المحيط ٢٢٣/٣، والدر المصون ٢٦٦/٣.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٧٧/١، والبحر المحيط ٤١٩/٤، والدر المصون ٥١٨/٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١١/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٥٥/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١١٨/٤، وإعراب القرآن وبيانه ٢٣/٣.

كاد

<table>
<tr><td>الفعل</td><td>٧</td><td colspan="10">كاد</td></tr>
<tr><td>العدد</td><td colspan="11">٢٤</td></tr>
<tr><td>صيغه</td><td colspan="3">ماضٍ</td><td colspan="2">١٠</td><td colspan="2">مضارع</td><td>١٤</td><td colspan="2">أمر</td><td>.</td></tr>
<tr><td>تراكيبه</td><td colspan="3">جمل مفردة</td><td colspan="2"></td><td colspan="2">جمل مركبة</td><td>٢٤</td><td colspan="2">قدرت محذوفة</td><td></td></tr>
<tr><td>عمله</td><td colspan="2">ناقص</td><td colspan="2">٢٠</td><td colspan="2">تام</td><td>.</td><td>جواز الوجهين</td><td>٤</td><td>زائدة</td><td>٢</td></tr>
<tr><td>دلالاته</td><td colspan="10">مقاربة الحدوث</td><td>٢٤</td></tr>
</table>

وردت (**كاد**) في القرآن الكريم في (أربعة وعشرين) موضعًا، وكلها جاءت ناقصة، بمعنى: مقاربة الحدوث، ولم يَرِدْ خبرها في القرآن الكريم إلا مضارعًا مجردًا من (أن)، والآيات هي:

١. قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [التوبة: ١١٧]. جاءت (كاد) في هذه الآية ناقصة، واسمها ضمير الشأن محذوفًا، وقيل: ضمير مستتر، وقيل: (قلوب)، توسط بينهما الخبر (يزيغ)، وقرئ (تزيغ)(١)، فيجوز عليها أن تكون تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر، وجعل أبو حيَّان اعتبارها زائدة تخليصًا من هذه الإشكالات(٢).

٢. قوله تعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنۡ ءَالِهَتِنَا لَوۡلَآ أَن صَبَرۡنَا عَلَيۡهَا﴾ [الفرقان: ٤٢]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة (ليضلنا)(٣).

٣. قوله تعالى: ﴿إِن كَادَتۡ لَتُبۡدِي بِهِۦ لَوۡلَآ أَن رَّبَطۡنَا عَلَىٰ قَلۡبِهَا﴾ [القصص: ١٠]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة (لتبدي)(٤).

٤. قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. جاءت

---

(١) قرأ حفص، وحمزة بالياء (يزيغ)، وقرأ الباقون بالتاء (تزيغ). ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٢/٢٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/٧١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٦٦٢، والبحر المحيط ٥/٥١٨، ٥١٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٧/١٨، وإعراب القرآن للدعاس ٢/٣٧٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٧/٢٨٣، وإعراب القرآن للدعاس ٢/٤٢٢.

(كاد) منفيَّة، وقيل: في نفيها إثبات للخبر، وفي إثباتها نفي للخبر[١]، وهي ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (يفعلون)[٢]، وقيل في دلالتها هنا على الفعل: إنَّه وقع بعد بطء، وتعسُّر[٣].

٥. قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (يقتلونني)[٤].

٦. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (ليفتنونك)[٥]، ومقاربتهم هنا على حسب ظنِّهم لا على حقيقة الواقع؛ لعصمة النبي ﷺ منهم[٦].

٧. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾ [الإسراء: ٧٦] جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (ليستفزونك)[٧].

٨. قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (يكونون)[٨].

٩. قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (تركن)[٩].

١٠. قوله تعالى: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها

---

(١) وقعت منفيَّة في ست آيات هي: البقرة: ٧١، النساء: ٧٨، إبراهيم: ١٧، الزخرف: ٥٢، الكهف: ٩٣، النور: ٤٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ١/٤٣٤، والتذييل والتكميل ٤/٣٦٧-٣٦٨.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٨٢، والبحر المحيط ١/٤١٦، والتذييل والتكميل ٤/٣٦٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣/٤٥٩، والجدول في إعراب القرآن ٩/٨٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥/٤٧٨، ٤٧٧، والجدول في إعراب القرآن ١٥/٩٢-٩٠.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/٤٠٦.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥/٤٧٨، ٤٧٧، والجدول في إعراب القرآن ١٥/٩٢-٩٠.

(٨) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٠/٢٤٤، ٥/٤٧٨، وإعراب القرآن للدعاس ٣/٣٩١.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للدعاس ٣/٣٩١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ٣/١٠٣٦.

الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (لتردين)[١].

١١. قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]. جاءت (أكاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها جملة (أخفيها)، وقيل: زائدة، ومما قيل في معناها: إنَّها بمعنى: (أُظهرُها) فيكون من الأضداد، وقيل: بمعنى: (أريد)، وقيل: على معناها وهو مقاربة الإخفاء في وقت قيامها، ولكنه سيظهرها في وقتها[٢].

١٢. قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠]. جاءت (تكاد) ناقصة، واسمها (السموات)، وخبرها جملة (يتفطرن)، و(تكاد) بمعنى: (تريد)[٣]. ومثلها:

١٣. قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: ٥].

١٤. قوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨]. جاءت (تكاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها جملة (تميز)[٤].

١٥. قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها (البرق)، وخبرها جملة (يخطف)[٥].

١٦. قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٧]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها جملة (يُسيغُهُ)، ومما قيل في معناها: إنَّها للمبالغة[٦].

١٧. قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها جملة (يضيء)[٧].

١٨. قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للدعاس ٣٩١/٣، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ١٠٣٦/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٣/٢، والكشاف ٥٦/٣، والبحر المحيط ٣١٩/٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٤٠/٢، والجدول في إعراب القرآن ٣٣٩/١٦، ١٩/٢٥.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٤٩/١٠، وإعراب القرآن للدعاس ٣٦٢/٣.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٨٢/١، وزاد المسير ٤١/١، والبحر المحيط ١٤٣/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧١/٢، ومفاتيح الغيب ٨٠/١٩، والبحر المحيط ٤١٩/٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤١٩/٦، وإعراب القرآن للدعاس ٣٥٣/٢.

(سنا برقه)، وخبرها جملة (يذهب)[١].

١٩. قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها جملة (يبين)[٢].

٢٠. قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها (الذين)، وخبرها جملة (ليزلقونك)[٣].

٢١. قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]. جاءت (يكادون) ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (يفقهون)[٤].

٢٢. قوله تعالى: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣]. جاءت (يكادون) ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (يفقهون)[٥].

٢٣. قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ [الحج: ٧٢]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (يسطون)[٦].

٢٤. قوله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها جملة (يراها): وجعلها الفرَّاء زائدة، وبعَّدَهُ العكبري، وقيل في دلالتها: وقع الفعل بعد بطء وعسر[٧].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦/٦٢٥، وإعراب القرآن للدعاس ٢/٣٥٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٩/٩٥، وإعراب القرآن للدعاس ٣/٢٠٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٠/١٨٦، وإعراب القرآن للدعاس ٣/٣٧٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢/٢٧٠، والجدول في إعراب القرآن ٥/١٠٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦/٢٩، والجدول في إعراب القرآن ١٦/٢٤٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦/٤٨٠، وإعراب القرآن للدعاس ٢/٣٢١.

(٧) ينظر: جامع البيان ١٩/١٩٩، وتفسير الثعلبي ٧/١١١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٩٧٣.

عسى

الفعل	٨	عسى				
العدد	٣٠					
صيغه	ماضٍ	٣٠	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	٣٠	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	١٥	تام	٣	مختلف فيها	١٢
دلالاته	بمعنى: رجاء حصول الفعل					٣٠

وردت (**عسى**) في القرآن الكريم في (ثلاثين) موضعاً، وجاءت في (ثلاثة) تراكيب مختلفة، كحالها في سائر الكلام(١)، والتراكيب هي:

التركيب الأول: أن يتقدَّمها اسم هو المسند إليه في المعنى، ويتأخر عنها (أن والفعل)، فتُسنَد إليهما، ويُستغنى عن الخبر، فتكون حينئذ تامَّة، خالية من الضَّمير على لغة أهل الحجاز، ويُشترَط لذلك أن يعود ضمير الفعل المضارع على الاسم السابق، وقد وردت بهذا التركيب في القرآن الكريم في (عشرة) مواضع(٢).

التركيب الثَّاني: أن يليها (أن والفعل) ويتأخَّر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى، فيجوز إسنادها لـ (أن والفعل) فتكون تامَّة، ويجوز أن تكون ناقصة بمنزلة (كان)، ويكون ضمير الاسم اسمها و(أن والفعل) خبرها. وقد وردت في القرآن الكريم بهذا التركيب في (أربعة) مواضع(٣).

التركيب الثَّالث: أن يليها اسم، فلا خلاف في نقصانها وأنَّها بمنزلة (كان)، ويُشترَط في فعلها أن يكون مستقبلًا، مسبوقًا بـ (أن)، وقد وردت بهذا التركيب في القرآن الكريم في (ستة

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٤٧/٤-٣٥٢، وإعراب القرآن وبيانه ٢٧٠/٩، ٢٧١.

(٢) هي: البقرة: ٢١٦، ٢١٦. النساء: ١٩. يوسف: ٢١. الإسراء: ٥١. مريم: ٤٨. القصص: ٩، ٦٧. الحجرات: ١١، ١١.

(٣) هي: الأعراف: ١٨٥، الإسراء: ٧٩، الكهف: ٢٤ النمل: ٧٢.

عشر) موضعًا(١).

وقد جاءت ناقصة وتامَّة، واختُلِف بينهما في آيات كثيرة، ويرى ابن مالك أنَّ (عسى) ناقصة أبدًا(٢)، وقد جاءت للترجِّي وللإشفاق، والآيات التي وردت فيها هي:

١. قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٦]. جاءت (عسى) تامَّة، وفاعلها (أن تكرهوا)، وزعم الحوفي أنَّها في موضع نصب خبرها(٣)، ودلالتها: رجاء حصول المرجو في الزمن المستقبل رغم أنَّ صيغتها الماضي(٤)، ومما قيل في دلالتها في هذه الآية: إنَّها للإشفاق وليست للترجي(٥). ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٦].

٣. وقوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ١٩](٦).

٤. قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [النساء: ٨٤]. جاءت (عسى)

(١) هي: البقرة: ٢٤٦. النساء: ٨٤، ٩٩. المائدة: ٥٢. الأعراف: ١٢٩. التوبة: ١٨، ١٠٢. يوسف: ٨٣. الإسراء: ٨. الكهف: ٤٠. القصص: ٢٢. محمَّد: ٢٢. الممتحنة: ٧. التحريم: ٥، ٨. القلم: ٣٢. ينظر: أوضح المسالك ١/٣٠٩،٣١٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٩٤.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٧٣، والبحر المحيط ٣/٥٧٠.

(٤) لذلك وجب في المضارع بعدها أن يكون مستقبلًا، ويصحُّ مجيؤها للزمن الماضي إن جاء بعدها (يكون)، وقد وردت بذلك في القرآن الكريم في موضعين، هما قوله تعالى:

١. ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢].

٢. ﴿وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٤، ٢٥.

(٥) عسى من أفعال الرجاء، وما ورد منها في القرآن الكريم، فهو واجب الحصول قال ابن عباس: "عَسَى مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ" إلا في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]. فقد جاءت للتخويف، وهي واجبة الحصول بشرط وجود التطليق. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٢٦، والبحر المحيط ٥/٤٩٩، ٢/٣٨٠.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٣٤١، والتذييل والتكميل ٤/٣٣٢.

ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يكفَّ)(١)، والأكثر في خبرها أن يكون مضارعًا مسبوقًا بـ (أن)، ويجوز أن يكون غير مسبوق بها، وكل المواضع التي ورد فيها في القرآن الكريم جاء مسبوقًا بها(٢).

٥. قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٩٩]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يعفو)(٣).

٦. قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يأتي)، وقيل: تامَّة، فاعلها (لفظ الجلالة)، والمصدر المؤوَّل من (أن يأتي) بدل منه، قال أبو حيَّان وفيه نظر(٤). ومثلها:

٧. قوله تعالى: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٌۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَنِي بِهِمۡ جَمِيعًا﴾ [يوسف: ٨٣](٥).

٨. قوله تعالى: ﴿قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُهۡلِكَ عَدُوَّكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٢٩]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربكم)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يهلك)(٦).

٩. قوله تعالى: ﴿وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. اختُلِف في (عسى) فقيل: تامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن يكون)، وقيل: المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر(٧)، ودلالتها هنا على الزمن الماضي(٨). ومثلها:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٧٩/٢، والجدول في إعراب القرآن ١١٥/٥.
(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ١٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٠/٤.
(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣٠٦/٢، وإعراب القرآن للدعاس ٢١٧/١.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٢٨/١، والمحرر الوجيز ٢٠٧/٢، والبحر المحيط ٢٩٥/٤.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٩٥/٤، والدر المصون ٣٠٤/٤.
(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٣٢/٣، والجدول في إعراب القرآن ٤٧/٩.
(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٠٥/١، والبحر المحيط ٢٣٦/٥.
(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٤/١، ٢٥.

١٠. قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢][(١)].

١١. قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (أولئك)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يكونوا)[(٢)]، وقيل في دلالتها: إنَّها بمعنى: خليق، وأنَّ هذا الرجاء واقع من العباد[(٣)].

١٢. قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يتوب)[(٤)]، وفي دلالتها طمع وإشفاق[(٥)].

١٣. قوله تعالى: ﴿أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [يوسف: ٢١]. اختُلِف في (عسى) فقيل: تامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن ينفعنا)، وقيل: المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر[(٦)].

١٤. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربكم)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يرحمكم)[(٧)].

١٥. قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١]. قيل في (عسى): يجوز أن تكون التَّامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن يكون)، ويجوز أن يكون المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر[(٨)].

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠١٣/٢، وإعراب القرآن العظيم، أبو يحيى زكريا بن محمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين السنيكي، ت: ٩٢٦هـ، تحقيق: موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، الطبعة: الأولى، دار النشر: لا توجد، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. ص ٤٢٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٧٠/٤، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ٣٨٨/٢.

(٣) ينظر: جامع البيان ١٦٧/١٤، وفتح القدير ٣٩٣/٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٦٧/٤، ١٦٨، والجدول في إعراب القرآن ٢٥/١١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤٩٩/٥.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٦٩/٤، والجدول في إعراب القرآن ٤٠٢/١٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣٩٣/٥، والجدول في إعراب القرآن ١٥/١٥.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٦٣/٧، والدر المصون ٣٦٩/٧.

١٦. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]. قيل في (عسى): يجوز أن تكون التَّامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن يبعثك)، ويجوز أن يكون المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر، وقيل: (ربك) اسمها، وهو ضعيف؛ للفصل بأجنبي، قيل في دلالتها: إنَّها على بابها في الرجاء، وقيل: إنَّها بمعنى: كي[(١)].

١٧. قوله تعالى: ﴿وَقُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا﴾ [الكهف: ٢٤]. اختُلِف في (عسى) فقيل: تامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن يهدين)، وقيل: المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر[(٢)].

١٨. قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٤٠]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربي)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يؤتين)[(٣)]، وفي دلالتها قيل: إنَّها بمعنى: لعلَّ[(٤)].

١٩. قوله تعالى: ﴿وَأَدۡعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا﴾ [مريم: ٤٨]. اختُلِف في (عسى) فقيل: تامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (ألا أكون)، وقيل: المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر[(٥)]، وقيل في دلالتها: إنَّ فيها ترجِّيًا متضمنًا خوفًا شديدًا من عدم حصول المرجوِّ[(٦)].

٢٠. قوله تعالى: ﴿لَا تَقۡتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا﴾ [القصص: ٩]. اختُلِف في (عسى) فقيل: تامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن ينفعنا)، وقيل: المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر[(٧)].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٧/١٠٠، والدر المصون ٧/٤٠٠-٤٠١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥/٥٦٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥/٦٠٢، والجدول في إعراب القرآن ١٥/١٩٠.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي ١٠/٤٠٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦/١٠٩، وإعراب القرآن للدعاس ٢/٢٤٥.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٤/١٩، والبحر المحيط ٧/٢٧٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٧/٢٨٣، والجدول في إعراب القرآن ٢٠/٢٢٥.

٢١. قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربي)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يهديني)(١).

٢٢. قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧]. اختُلِف في (عسى) فقيل: تامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن يكون)، وقيل: المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر(٢).

٢٣. قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١]. اختُلِف في (عسى) فقيل: تامَّة، وفاعلها المصدر المؤوَّل من (أن يكونوا)، وقيل: المصدر خبر النَّاقصة، واسمها ضمير مستتر(٣).

٢٤. قوله تعالى: ﴿وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١]. جاءت (عسى) تامَّة، وفاعلها (أن يَكُنَّ)(٤).

٢٥. قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً﴾ [الممتحنة: ٧]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يجعل)(٥).

٢٦. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يُبدِلَهُ)، و(إن طلقكنَّ) شرط اعترض بينها وبين اسمها(٦)، وفي دلالة (عسى) في هذه الآية استثنيت من قولهم: إنَّ كل (عسى) في القرآن الكريم واجبة الوقوع إلا في هذه الآية، فقد وردت للتخويف، وقيل: واجبة الوقوع بشرط تحقُّق الطلاق(٧).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣٠٢/٧، والجدول في إعراب القرآن ٢٤٢/٢٠.
(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣٦٥/٧، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ٩٠٢/٣.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٥١٧/٩، وإعراب القرآن وبيانه ٢٦٩/٩.
(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٦٩/٩، والجدول في إعراب القرآن ٢٨٦/٢٦.
(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦٥/١٠، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ١٣١٢/٤.
(٦) ينظر: الدر المصون ٣٦٨/١٠، ٣٦٩، وإعراب القرآن وبيانه ١٣٣/١٠.
(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٦/٢، والبحر المحيط ٤٩٩/٥، ٣٨٠/٢.

٢٧. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّـٰتٍ﴾ [التحريم: ٨]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربكم)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يُكَفِّرَ)(١).

٢٨. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ﴾ [القلم: ٣٢]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربنا)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أن يُبدِلَنَا)(٢).

٢٩. قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَـٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦]. اختُلِف في (عسى) فقيل: تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (التاء)، وقيل: ناقصة اسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها المصدر المؤوَّل (ألا تقاتلوا)، وقد اعترض بينهما الشرط (إن كُتِبَ)(٣)، ودخول الاستفهام (هل) عليها دليل لمن قال بخبريتها، والجمهور على إنشائيتها، وكذلك في الآية التي تليها(٤).

٣٠. قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [محمَّد: ٢٢]. جاءت (عسى) ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل (التاء)، وخبرها المصدر المؤوَّل (أن تُفسِدوا) و(إن تولَّيتم) شرط اعترض بينها وبين اسمها(٥).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٠/١٣٨، وإعراب القرآن للدعاس ٣/٣٥٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٠/١٧٧، وإعراب القرآن للدعاس ٣/٣٧٠.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢/٥١٥، وإعراب القرآن وبيانه ١/٣٦٥.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/٤٠٧.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٦٣، وإعراب القرآن العظيم. ص ٤٩٣.

ظلَّ

الفعل	٩	ظلَّ			
العدد	٩				
صيغه	ماضٍ	٧	مضارع	٢	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	٦	جمل مركبة	٣	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	٩	تام	.	مختلف فيها	.
دلالاته	بمعنى: (صار) أو بمعنى: (حصل نهارًا)					٩

وردت (**ظلَّ**) في القرآن الكريم في (تسعة) مواضع، وكل ما ورد منها فهو من النَّاقصة، وجاءت بمعنيين: إمَّا بمعنى: (صار) أو بمعنى: (حصل نهارًا)(١)، والآيات هي:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]. جاءت (ظلَّ) ناقصة، وقيل في اسمها: يجوز أن يكون (وجهه)، ويجوز أن يكون ضميرًا فيها، ويكون (وجهه) بدلًا، على تقدير: (ظلَّ أحدهم وجهه)، وخبرها (مسودًّا)، أمَّا دلالتها فهي بمعنى: (صار) أو بمعنى: حصل نهارًا(٢). ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [الزخرف: ١٧].

٣. قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]. جاءت (ظلَّ) ناقصة، (أعناقهم) اسمها، وخبرها (خاضعين)، وهنا جاء الماضي (ظلَّت) بمعنى: المستقبل (تظلُّ)، وهي بمعنى: (صار)، أو لتقييد حصوله نهارًا(٣).

٤. قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]. جاءت (ظلَّ)

(١) ينظر: الدر المصون ٧/ ٢٤٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٦٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٣٨، والدر المصون ٧/٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٢٠، وإعراب القرآن وبيانه ٧/٥٣.

ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل (التاء)، وخبرها (عاكفًا)، ومعناها أقمت عليه نهارًا أو صرت عليه(١).

٥. قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]. جاء خبر (ظلَّ) النَّاقصة جملة فعليَّة (تَفكَّهون)، واسمها الضَّمير المتَّصل (التاء)، ومعناها كسابقاتها، بمعنى: (صار) أو حصل نهارًا(٢).

٦. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]. جاء خبر (ظلَّ) النَّاقصة جملة فعليه (يعرجون)، واسمها الضَّمير المتَّصل (الواو)، وهي بمعنى: حصل نهارًا لتتمَّ معاينته، أو بمعنى: (صار)(٣).

٧. قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١]. جاء خبر (ظلَّ) النَّاقصة جملة فعليَّة (يكفرون)، واسمها الضَّمير المتَّصل (الواو)، وهي بمعنى: حصل نهارًا، أو بمعنى: (صار)، وفيها وضع الماضي موضع المستقبل؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا مستقبلًا(٤).

٨. قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَـٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١]. جاءت (ظلَّ) ناقصة، اسمها الضَّمير المستتر (أنت)، وخبرها (عاكفين)، ومعناها: نقيم مستمرِّين، أو نصير إليها(٥).

٩. قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣]. جاءت (ظلَّ) ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل (النون)، وخبرها (رواكد)، ومعناها: يبقين ثوابت ليلًا

---

(١) ينظر: فتح القدير ٤٥٤/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/٣.

(٢) ينظر: فتح القدير ١٨٩/٥، وإعراب القرآن وبيانه ٤٤٢/٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٧٠/٦، والدر المصون ١٤٨/٧.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣٤٢/٤، ٣٤٣، وإعراب القرآن للباقولي ٦٦٢/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٤، وفتح القدير ١٢١/٤.

ونهارًا أو صرن عليه(١).

بات

الفعل	١٠	بات				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	-	مضارع	١	أمر	-
تراكيبه	جمل مفردة	-	جمل مركبة	١	قدرت محذوفة	-
عمله	ناقص	-	تام	-	جواز الوجهين	١
دلالاته	بمعنى: الاستمرار					

لم تَرِدْ (**بات**) في القرآن الكريم إلا في (آية واحدة) هي:

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤]. وقد اختُلِف فيها فقيل: ناقصة، الضَّمير المتَّصل (الواو) اسمها، وخبرها (سُجَّدًا)، وقيل: تامَّة، والضَّمير فاعلها، و(سُجَّدًا) حال، أي: دخلوا في البيات، وضعَّفه السمين الحلبي، وعلى القول بنقصانها تكون دالَّة على الاستمرار(٢).

---

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمَّد الشيرازي البيضاوي، ت:٦٨٥هـ، تحقيق: محمَّد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ. ص ٨٢/٥، وتفسير الجلالين، جلال الدين محمَّد بن أحمد المحلي، ت: ٨٦٤هـ، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: ٩١١هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الحديث، القاهرة. ص٦٤٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٩٨/٨، وإعراب القرآن وبيانه ٣٩/٧.

ما زال

الفعل	١١	ما زال			
العدد	٨				
صيغه	ماضٍ	٢	مضارع	٦	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	٥	جمل مركبة	٣	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	٨	تام	.	جواز الوجهين	.
دلالاته	بمعنى: الاستمرار					٨

القول في (**ما زال**) يتضمَّن ثلاثة أمور الأول: أنَّها لم تَرِدْ إلا ناقصة(١)، الثَّاني: أنَّ عملها مشروط بأن يسبقها نفي أو شبهه، الثَّالث: أنَّها تدلُّ على الاستمرار، فيلازم المخبر عنه الخبر حتى زمن التَّكلُّم(٢). وبهذه الأمور الثلاثة وردت في القرآن الكريم في آيات (ثمانٍ) هي:

١. قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٥]. يجوز أن يكون اسم (زال) اسم الإشارة (تلك)، و(دعواهم) خبرها، ويجوز عكس ذلك، بلا خلاف(٣).

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ [غافر: ٣٤]. (زلتم) التاء اسمها، و(في شك) متعلِّقان بخبرها المحذوف(٤).

٣. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]. (تزال) اسمها ضمير مستتر، تقديره (أنت)، وخبرها جملة (تطلع)(٥).

---

(١) (ما زال) تلازم النقص أبدًا. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٠٨.

(٢) ينظر: شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك ١/٢١٩، ٢٣٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٦.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٨/٤٨٤، وإعراب القرآن للدعاس ٣/١٥٦.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٦/٣٠٠، وإعراب القرآن للدعاس ١/٢٤٧.

٤. قوله تعالى: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٠]. (يزال) اسمها (بنيانهم)، وخبرها (ريبة)[١].

٥. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ﴾ [الرعد: ٣١]. (يزال) اسمها (الذين)، وخبرها جملة (تصيبهم)[٢].

٦. قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [الحج: ٥٥]. (يزال) اسمها (الذين)، و(في مرية) متعلِّقان بمحذوف خبرها[٣].

٧. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧]. (يزالون) اسمها الضَّمير المتَّصل (الواو)، وخبرها جملة (يقاتلونكم)[٤].

٨. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]. (يزالون) اسمها الضَّمير المتَّصل (الواو)، وخبرها (مختلفين)[٥].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٥/٢، وإعراب القرآن وبيانه ١٧٥/٤.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٣١/١٣، وإعراب القرآن للدعاس ١٢٠/٢.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٣٣/١٧، وإعراب القرآن للدعاس ٣١٧/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٩٩/٢، وإعراب القرآن للدعاس ٩٠/١.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٨٧/٢، والجدول في إعراب القرآن ٣٧٠/١٢.

ما برح

الفعل	١٢	ما برح				
العدد	٣					
صيغه	ماضٍ	١	مضارع	٢	أمر	
تراكيبه	جمل مفردة	٢	جمل مركبة	١	قدرت محذوفة	
عمله	ناقص	١	تام	١	جواز الوجهين	١
دلالاته	بمعنى: الاستمرار		٢	بمعنى: (أفارق)		١

القول في (**ما برح**) كالقول في (ما زال) تعمل ناقصة بشرط سبقها بنفي، وتدلُّ على الاستمرار دائمًا، لكنَّها تختلف عنها بأنَّها ترد تامَّة وناقصة[(١)]، وبهما وردت في القرآن الكريم في (ثلاث) آيات هي:

١. قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠]. جاءت (أبرح) تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر، ولا يمكن أن تكون النَّاقصة؛ لأنَّه لا ينعقد من اسمها وخبرها جملة اسميَّة، وهي هنا بمعنى: (أفارق)[(٢)].

٢. قوله تعالى: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]. يجوز في (أبرح) أن تكون التَّامَّة، بمعنى: (لن أفارق أو لا أزول)، وفاعلها ضميرها المستتر، ويجوز أن تكون النَّاقصة، واسمها الضَّمير فيها، وخبرها محذوف تقديره (أسير)، وقيل: خبرها (حتى أبلغ)، والتقدير: (لا يبرح مسيري حتى أبلغ)، ثم حذف الاسم المضاف (مسير)، وجُعِلَت (الياء) مقامه، ثم انقلبت مستترةً مرفوعةً[(٣)].

---

(١) ينظر: شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك ٢١٩/١، ٢٣٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣١١/٦-٣١٢، والدر المصون ٥٤٢/٦.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٥٤/٢، والكشاف ٧٣١/٢.

٣. قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[طه: ٩١]. جاءت (نبرح) ناقصة، اسمها مستتر، وخبرها (عاكفين)(١).

ما فتئ

الفعل	١٣	ما فتئ				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	.	مضارع	١	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	١	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	١	تام	.	جواز الوجهين	.
دلالاته	بمعنى: الاستمرار					

القول في (**ما فتئ**) كالقول في (ما زال) فلا تَرِدْ إلا ناقصة(٢)، وعملها مشروط بأن يسبقها نفي أو شبهه، وتدلُّ على الاستمرار دائمًا(٣)، ووردت في القرآن الكريم في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]. جاءت ناقصة، مسبوقة بنفيٍ مقدَّر (لا تفتأ)، وهي بمعنى: (لا تزال)، دالَّة على الاستمرار(٤).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩/٣، والجدول في إعراب القرآن ٤١٠/١٦.
(٢) (ما فتئ) تلازم النقص أبدًا. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٠٨/١.
(٣) ينظر: شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك ٢١٩/١، ٢٣٥.
(٤) ينظر: جامع البيان ٢١٩/١٦، والدر المصون ٥٤٦/٦.

ما انفكَّ

الفعل	١٤	ما انفكَّ			
العدد	١ بصيغة (اسم الفاعل)				
صيغه	ماضٍ	-	مضارع	-	أمر	-
تراكيبه	جمل مفردة	١	جمل مركبة	-	قدرت محذوفة	-
عمله	ناقص	-	تام	-	مختلف فيها	١
دلالاته	النَّاقص بمعنى: (مستمرين)، والتَّامّ بمعنى: (منفصلين)					١

لم يَرِدْ الفعل (**ما انفك**) في القرآن الكريم، وورد منه اسم الفاعل في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]. واختُلِف فيه فقيل: من التَّامَّة، بمعنى: (منتهين أو منفصلين)، وقيل: من النَّاقصة، وعمل عمل فعله، واسمه ضمير مستتر، وخبره محذوف تقديره (عارفين)، وهو دالٌّ على الاستمرار[1].

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨١/٣، إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٥، والبحر المحيط ٥١٨/١٠.

ونى

الفعل	١٥	ونى			
العدد	١				
صيغه	ماضٍ	.	مضارع	١	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	١	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	١
دلالاته	بمعنى: (ما زال)					

جعل بعض البغداديين (**ونى**) فعلًا ناقصًا من أخوات (ما زال)، وبمعناها، واختاره ابن مالك[(١)]، وقد ورد بهذا المعنى في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾ [طه: ٤٢]. جاءت (ونى) فعلًا ناقصًا، اسمه الضَّمير المتَّصل (الألف)، وخبره متعلَّق الجار والمجرور (في ذكري) المحذوف، ومعناها: لا تزالا في ذكري[(٢)].

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٣/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣٣٥/٧، وروح المعاني ٥٠٧/٨.

عاد

الفعل	١٦	عاد				
العدد	٦					
صيغه	ماضٍ	٣	مضارع	٣	أمر	-
تراكيبه	جمل مفردة	٦	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	-
عمله	ناقص	.	تام	١	مختلف فيها	٥
دلالاته	الناقص بمعنى: (صار)، والتَّامُّ بمعنى: (عاد إلى حاله)					٦

كل ما ورد من الفعل (**عاد**) في القرآن الكريم قيل فيه: تام، بمعنى: رجع لحاله، أو ناقص، بمعنى: (صار)[١]، وكل خبر النَّاقص جاء متعلّقا للجار والمجرور محذوفًا، وقد وردت في (ستٍّ) آيات، هي:

١. قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. جاءت (عاد) تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، وهي بمعنى: رجع إلى حاله، وعند القرطبي بمعنى: (صاروا)[٢]، وعلى معناه هذا تكون ناقصة، اسمها (الواو)، وخبرها متعلّق الجار والمجرور (لما) المحذوف، ولم يجد الباحث من قال بنقصانها هنا فيما اطّلع عليه.

٢. قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]. يجوز في (عاد) أن تكون تامَّة، وفاعلها الضَّمير المستتر، فتكون بمعنى: رجع إلى حاله، ويجوز أن تكون النَّاقصة، فيكون الضمير المستتر اسمها، وخبرها متعلّق الجار والمجرور (كالعرجون) المحذوف، فتكون بمعنى:

(١) "للفعل (عاد) في لغة العرب استعمالان: أحدهما وهو الأصل: الرجوع إلى ما كان عليه من الحال الأول، وثانيهما: استعمالها بمعنى: (صار)، وحينئذ ترفع الاسم، وتنصب الخبر". إعراب القرآن وبيانه ٤٠٣/٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٧/٢، ٤٢٨، وتفسير القرطبي ٤١٠/٦.

(صار)[١].

٣. قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]. يجوز في (عاد) أن تكون تامَّة، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، فتكون بمعنى: رجع إلى حاله، ويجوز أن تكون النَّاقصة، فيكون الضَّمير المتَّصل اسمها، وخبرها متعلَّق الجار والمجرور (في ملتنا) المحذوف، فتكون بمعنى: (صار)، ويَرِدُ على التَّامَّة إشكال، وهو: هل كان سليمان عليه السلام أو غيره من الأنبياء، كما في الآية الأخرى، على ملَّتهم؟ وأجيب عن هذا بثلاثة أمور: الأول: أن يعود لحال السكوت عنهم، الثَّاني: أنَّ هذا من تلبيسهم عليه؛ ليعتقد من يسمعهم أنَّه كان على ملَّتهم، الثَّالث: أنَّهم غلَّبوا حكم الجماعة، فيقصدون ما كان عليه قوم شعيب[٢]، والأسلم من هذا الإشكال أن تُجعَل ناقصة، بمعنى: (صار)؛ ولذلك جعل الزمخشري المعنى يقتضيه في الآية الآتية[٣]. ومثلها:

٤. قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [إبراهيم: ١٣][٤].

٥. وقوله تعالى: ﴿إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ٨٩].

٦. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾ [الأعراف: ٨٩][٥].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٨/٢، والتحرير والتنوير، محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الطاهر بن عاشور التونسي، ت: ١٣٩٣هـ، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م. ص ٢٢/٢٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٥٤/٣، والبحر المحيط ١١٢/٥.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٨/٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٣٠/٣، والدر المصون ٧٧/٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٥٤/٣، وتفسير القرطبي ٢٥٠/٧.

حار

الفعل	١٧	حار			
العدد	١				
صيغه	ماضٍ	.	مضارع	١	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	١	مختلف فيها	.
دلالاته	بمعنى: (رجع)					

ترد (**حار**) تامَّة وناقصة، وقد وردت في القرآن الكريم في (آية واحدة) تامَّة، وهي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]. جاءت (يحور) تامَّة، بمعنى: (يرجع)، وفاعلها ضمير مستتر[(١)].

ارتدَّ

الفعل	١٨	ارتدَّ				
العدد	٢					
صيغه	ماضٍ	٢	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	٢	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	٢
دلالاته	النَّاقص بمعنى: (صار)، والتَّام بمعنى: (رجع)					٢

ورد الفعل (**ارتد**) في القرآن الكريم (مرتين)، تامًّا مرة، ومرة اختُلِف فيه، فقيل: بتمامه، بمعنى: (رجع)، وقيل: بنقصانه بمعنى: (صار)، والآيتان هما:

١. قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]. اختُلِف في (ارتدَّ) فقيل: تامَّة، بمعنى: (رجع)، وفاعلها الضَّمير المستتر، وقيل: ناقصة، بمعنى:

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٤/٣، والدر المصون ٧٣٥/١٠.

(صار)، اسمها الضَّمير المستتر، وخبرها (بصيرًا)[1].

٢. قوله تعالى: ﴿فَٱرۡتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصٗا﴾ [الكهف: ٦٤]. جاءت (ارتد) تامَّة، بمعنى: (رجع)، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الألف)[2].

طفق

الفعل	١٩	طفق				
العدد	٣					
صيغه	ماضٍ	٣	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	٣	تام	.	مختلف فيها	.
دلالاته	الشروع في الفعل					٣

وردت (**طفق**) في (ثلاثة) مواضع في القرآن الكريم ناقصة، وخبرها جملة فعليَّة، فعلها مضارع، ومعناها الشروع في الفعل، وهي:

١. قوله تعالى: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]. جاءت (طفق) ناقصة، اسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة محذوفة، والتقدير: يمسح، أي: أقبل يمسح مسحًا، و(مسحًا) مفعول مطلق للفعل المحذوف[3].

٢. قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]. جاءت (طفق) ناقصة، الضَّمير المتَّصل (الألف) اسمها، وخبرها جملة فعليَّة فعلها مضارع (يخصفان)، وهي بمعنى: الأخذ والشروع في الفعل[4]. ومثلها:

٣. قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [طه: ١٢١].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٩١/٢، والدر المصون ٤٠٠/٢.

(٢) ينظر: جامع البيان ١٦٣/٣، ومعاني القرآن للنحاس ٢٦٦/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء٢: ١٩٤، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٣/٢.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٦١/١، والدر المصون ٢٨٢/٥.

أولى

الفعل	٢٠	أولى			
العدد	٥				
صيغه	ماضٍ	٥	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	٥	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	٥
دلالاته	مقاربة الحدوث					٥

تكرَّرت (**أولى**) في القرآن الكريم (خمس) مرات، واختُلِف في كُنهها، أهي اسم أم فعل؟ فقيل: بهذا، وقيل: بهذا، وقد عدها بعض النُّحاة من الأفعال النَّاقصة(١)، وهذا لا إشكال فيه، والذي يعني هذا البحث هنا هل وردت في القرآن الكريم فعلًا ناقصًا؟ هذا ما سيتبين من خلال الآيات الآتية:

١. قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٠﴾ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمَّد: ٢٠ – ٢١]. هذه الآية أدرجها محمَّد عبد الخالق عضيمة ضمن أفعال المقاربة، وقال: "قيل: إنَّه فعل بمعنى: قارب"(٢). وقيل: إنَّها بمعنى: كدتَ تهلك(٣)، وأيضًا قيل: "قارب لهم هو أي: الهلاك"(٤) وقريبًا من هذين المعنيين فسرت الآيتان التاليتان.

٢. قوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥] أي: أحرى لكم وأولى

(١) شرح التسهيل ٣٨٩/١.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٢٠/٨.

(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٦٩٠٧/١١.

(٤) البحر المحيط ٤٧٠/٩.

أن تطيعوه، وفُسِّرت أيضًا بـ: قاربك ما تكره(١)، وبناءً على ما سبق؛ فيمكن أن نجعلها من الأفعال الواردة في القرآن الكريم، وعلى ذلك يكون اسمها في الآيات السابقة ضميرًا مستترًا، وخبرها محذوف تقديره (بأن تطيعوه)، أو (أن يهلكهم)، ونحوها.

قعد

الفعل	٢١	قعد				
العدد	٣					
صيغه	ماضٍ	.	مضارع	٣	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	٢	جمل مركبة	١	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	٣
دلالاته	الناقص بمعنى: (صار)، والتامُّ على معناه الأصلي					٣

وردت (**قعد**) في مواضع عدَّةٍ من القرآن الكريم، وفي (ثلاثة) مواضع اختُلِف فيها، فقيل: تامَّة على بابها، وقيل: ناقصة، بمعنى: (صار)، وهي:

١. قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]. اختُلِف في (تقعد) فقيل: تامَّة، على بابها، وفاعلها الضَّمير المستتر، و(مذموما) حال، وقيل: ناقصة بمعنى: (تصير) اسمها الضَّمير المستتر، وخبرها (مذمومًا)(٢).

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]. اختُلِف في (تقعد) فقيل: تامَّة، على بابها، وفاعلها الضَّمير المستتر، و(ملومًا) حال، وقيل: ناقصة،

(١) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، أبو منصور محمَّد بن محمَّد بن محمود الماتريدي، ت: ٣٣٣هـ، تحقيق: مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. ص ٢٧٨/٩، وإيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم نجم الدين محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، ت: نحو ٥٥٠هـ، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٥هـ. ص٨٥٤/٢.

(٢) ينظر: الكشاف ٦٥٧/٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٥٢/٣.

بمعنى: (تصير)، واسمها الضَّمير المستتر، وخبرها (ملومًا)[١].

٣. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٖ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]. الأصل في (تقعدوا) أن تكون تامَّة، على بابها، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، ومما قيل فيها: إنَّها في هذه الآية ناقصة، بمعنى: (صار)، أو (طفق)، وخبرها جملة (توعدون)[٢].

غدا

الفعل	٢٢	غدا				
العدد	٣					
صيغه	ماضٍ	٢	مضارع	.	أمر	١
تراكيبه	جمل مفردة	٢	جمل مركبة	١	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	-	تام	.	مختلف فيها	٣
دلالاته	بمعنى: (صار)	٣	بمعنى: (أصبح)	١	الخروج أول النهار	٣

ما ورد من (**غدا**) في القرآن الكريم جرى عليه اختلاف النُّحاة في كُنهها، فقيل: بتمامها، بمعنى: الخروج أول النهار، وقيل: بنقصانها، بمعنى: (صار)، وعلى هذا جاءت في (ثلاث) آيات، هي:

١. قوله تعالى: ﴿وَغَدَوۡاْ عَلَىٰ حَرۡدٖ قَٰدِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]. اختُلِف في (غدا)، فقيل: تامَّة، بمعنى: الخروج أول النهار، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، وقيل: ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها (قادرين)، فتكون بمعنى: (أصبحوا)، أو بمعنى: (صاروا)[٣].

٢. قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِۗ﴾ [آل عمران: ١٢١]. اختُلِف في (غدا)، فقيل: تامَّة، بمعنى: الخروج أول النهار، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (التاء)،

(١) ينظر: البحر المحيط ٣/٣٢٧، والدر المصون ٣/٣٣٣، ٣٨٠.

(٢) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ت: ١٤٢٤هـ، الطبعة: الأولى، بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م قعد. ص ٣/١٨٤١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٣٥، وإعراب القرآن وبيانه ١٠/١٧٦.

وقيل: ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها جملة (تبوئ)، أو بمعنى: (صاروا)(١).

٣. قوله تعالى: ﴿فَتَنَادَوْاْ مُصْبِحِينَ ﴿٢١﴾ أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾ [القلم: ٢١ – ٢٢]. اختُلِف في (اغدوا)، فقيل: تامَّة، لتضمنه معنى (أقبلوا)، وردَّه الشوكاني لتعديه بـ (إلى وعلى)، وفاعلها الضَّمير المتَّصل (الواو)، وقيل: ناقصة، اسمها الضَّمير المتَّصل، وخبرها متعلَّق (على حرثكم) المحذوف، فتكون بمعنى: (صِيروا)(٢).

قام

الفعل	٢٣	قام				
العدد	٢					
صيغه	ماضٍ	١	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	٢	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مقترحة	٢
دلالاته	الشروع في الفعل					٢

نصَّ بعض النُّحاة أنَّ (**قام**) يمكن أن تكون فعلًا ناقصًا، ومنهم ثعلب(٣)، ونقل السيوطي عن بعض النحويين قولهم: "يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه، نحو: قام زيد كريمًا... "(٤). وفي (آيتين) يمكن أن تكون (قام) فيهما فعلًا ناقصًا، وهما:

١. قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]. يمكن أن

(١) ينظر: تفسير القرطبي ١٨٤/٤، وإعراب القرآن للدعاس ١٥٨/١.

(٢) ينظر: فتح القدير ٣٢٤/٥، وإعراب القرآن وبيانه ١٧٦/١٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٤٠٩/١-٤١٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٦٠/١.

تكون (قام) في هذه الآية فعلًا ناقصًا، واسمه (عبد الله)، وخبره جملة فعليَّة (يدعوه)(١)، وهي بمعنى: (شرع)؛ لأنَّ تهافتهم عليه لما شرع بالقراءة، وسمعوه يقرأ(٢)، وورود (قام) بمعنى: (شرع) كثير في السُّنَّة النَّبويَّة، كقوله ﷺ: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلاَتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ... "(٣). ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر:٢]. ليس القيام هنا مرادًا بمعناه الحقيقي، وإنَّما فيه معنى الشروع بالعمل، أو بمعنى: (أخذ يفعل) كقول الشاعر:

عَلَامَ قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ(٤)

أي: (أخذ وجعل)، ومعنى الآية (قم قيام تصميم وجد)(٥)، وعليه تكون فعلًا ناقصًا.

---

(١) ورد في معجم اللغة العربيَّة المعاصرة: "قام يفعل كذا: شرع، أخذ في عمله : قام يدافع عن رأيه ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]". ص ١٨٧٤/٣.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: ٧٧٤هـ، تحقيق: سامي بن محمَّد سلامة، الطبعة: الثَّانية، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. ص٢٤٤/٨.

(٣) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ت: ٨٥٥هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ص ٤١٩/١، ٢٧٥/٥، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس أحمد بن محمَّد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، شهاب الدين، ت: ٩٢٣هـ، الطبعة: السابعة، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣هـ. ص٤٢٢/١.

(٤) بيت من الوافر، لحسان بن ثابت رضي الله عنه وعجزه:

كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَاد.

وشاهده مجيء (قام) فعلًا ناقصًا، بمعنى: (أخذ). ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية ٣٤٣/٢.

(٥) ينظر: الكشاف ٦٤٥/٤، والبحر المحيط ٣٢٥/١٠، والتحرير والتنوير ٢٩٥/٢٩.

أقبل

الفعل	٢٤	أقبل				
العدد	٥					
صيغه	ماضٍ	٥	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	٥	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	٥
دلالاته	الشروع في الفعل					٥

الأصل في (**أقبل**) أن تكون تامَّة، وقد تَرِدُ ناقصة إذا كانت بمعنى: (أخذ أو شرع)، وقد نصَّ بعض المفسرين عند بعض الآيات على أنَّها لم تَرِدْ على بابها من الانتقال من مكان إلى مكان، وإنَّما هي بمعنى: (أخذ وشرع)، في الآية الآتية:

١. قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]. فقد نصَّ الفرَّاء على أنَّها لم تَرِدْ بمعناها الأصلي في هذه الآية، قال: "ولم تقبل من موضع إلى موضع، إنَّما هو كقولك: أقبل يشتمني، أخذ فِي شتمي"(١)، وقال النَّسفي "أي: شرعت"(٢).

وبناءً على تفسير الفرَّاء والنسفي وغيرهما؛ يمكن أن تكون (أقبل) في هذه الآية فعلًا من أفعال الشروع، بمعنى: (أخذ وشرع)، وليس بمعنى: الانتقال من مكان إلى آخر، ولم ينصَّ على هذا أحد -فيما اطَّلع عليه الباحث-، ويكون اسمها (امرأته) وخبرها جملة فعليَّة مقدَّرة، أي: (أقبلت ترنُّ)(٣)، ويمكن أيضًا أن تكون (أقبل) في الآيات الآتية أفعالًا ناقصة بالمعنى الذي جاءت به الآية السابقة، وهي:

٢. قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٨٧/٣، وينظر: جامع البيان ٤٢٦/٢٢، ٤٢٧، والبحر المحيط ٥٥٦/٩.

(٢) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، ت: ٧١٠هـ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. ص ٣٧٦/٣.

(٣) ينظر: جامع البيان ٤٢٧/٢٢.

٣. قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات: ٥٠].

٤. قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].

٥. قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ﴾ [القلم: ٣٠].

وإذا اعتبرنا (أقبل) في الآيات السابقة ناقصة، فاسمها (بعضهم)، وخبرها الجملة الفعليَّة (يتساءلون)، وفي الأخيرة (يتلاومون).

تمَّ

الفعل	٢٥	تمَّ						
العدد	٢							
صيغه	ماضٍ	٢	مضارع	.	أمر		.	
تراكيبه	جمل مفردة	٢	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة		.	
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	١	مقترحة	١
دلالاته	بمعنى: (صار)		١	الاستمرار			١	

جعل الرضي (**تمَّ**) من الأفعال النَّاقصة[١]، وقد وردت في القرآن الكريم في (آيتين)، يمكن أن تكون فيهما ناقصة، وهما:

١. قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]. قال الألوسي في تفسيره عند إعراب (أربعين): "وقيل: إنَّ (تمَّ) من الأفعال النَّاقصة، وهذا خبره، وهو خبر غريب، وقيل: إنَّه منصوب على الظَّرفيَّة. وأورد عليه أنَّه كيف تكون (الأربعين) ظرفًا للتمام؟ والتَّمام إنَّما هو بآخرها إلا أن يتجوَّز فيه"[٢].

٢. قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]. يمكن أن تكون ناقصة، كالآية السابقة اسمها (كلمة)، وخبرها (صدقًا)، (تمَّت) في هذه الآية بمعنى: (استمرَّت).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥/٣، ١٨٣/٤.

(٢) روح المعاني ٤٢/٥.

وعلى الأصل في تمام (تمَّت) اختُلِف في إعراب (صدقًا) فقيل: حال، وقيل: تمييز[١].

أدبر

الفعل	٢٦	أدبر				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	.	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	١
دلالاته	الشروع في الفعل					

نصَّ على مجيء (**أدبر**) فعلًا ناقصًا صاحب حاشية تفسير الكشاف في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ [النازعات: ٢٢]. حيث جعلها بمعنى: أقبل يجتهد في المكايدة، ف (أدبر) مثل: (أنشأ يفعل)، وقال صاحب الحاشية على الكشاف: "قال أحمد: وهذا الوجه الأخير حسن لطيف جدًّا، وهو على هذا من أفعال المقاربة"[٢]، وعليه تكون (أدبر) فعلًا ناقصًا، اسمه ضمير مستتر، وخبره جملة (يسعى)، ومعناه: (شرع وأخذ)، وقال: (أدبر) ولم يقل: (أقبل) حتى لا يُوْصَف بالإقبال[٣].

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٣٧، روح المعاني ٤/٢٥٦.

(٢) الكشاف ٤/٦٩٦.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ٣١/٤١.

أتى

الفعل	٢٧	أتى				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	١	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	١	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	-	تام	.	مختلف فيها	١
دلالاته	بمعنى: (صار)					

وردت (**أتى**) في القرآن الكريم في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣]. قيل في (يأتِ): إنَّها فعل ناقص، بمعنى: (يصير)، واسمه ضمير متَّصل (التاء)، وخبره (بصيرًا)(١)، وجعله الفرَّاء بمعنى: (يرجع)(٢) فيكون فعلًا تامًّا، فاعله الضَّمير المتَّصل، و(بصيرًا) حال، وقال الماتريدي في تفسيره: تخرج على وجهين: إمَّا (يصير بصيرًا) وإمَّا (يأتيني بصيرًا)(٣).

---

(١) ينظر: تأويلات أهل السنة ٦/٢٨٥، والكشاف ٢/٥٠٣، وفتح القدير ٣/٦٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٥٥.

(٣) ينظر: تأويلات أهل السنة ٦/٢٨٥.

تمثَّل

الفعل	٢٨	تمثَّل				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	١	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	١	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	١
دلالاته	بمعنى: (صار)					

وردت (**تمثَّل**) في القرآن الكريم بمعنى: (صار)، في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]. جاءت (تمثَّل) فعلًا ناقصًا، على رأي الرضي، ويكون اسمه الضَّمير المستتر، وخبره (بشرًا)، وهي بمعنى: (صار)، أي: صار مثل بشر(١).

انقلب

الفعل	٢٩	انقلب				
العدد	٤					
صيغه	ماضٍ	١	مضارع	٣	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	٤	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	١	تام	.	مقترحة	٣
دلالاته	بمعنى: (صار)					٤

نصَّ بعض المفسرين على مجيء (**انقلب**) بمعنى: (صار) في الآية الآتية:

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٣/٤، والتضمين في النحو العربي ٤٤٥.

١. قوله تعالى: ﴿فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩]. أي: (صاروا)(١)، وقد جوَّز زكريا الأنصاري في كتابه إعراب القرآن العظيم أن تكون (صاغرين) خبرًا لـ (انقلبوا)، فتكون فعلًا ناقصًا، ويكون اسمه الضَّمير المتَّصل (الواو)(٢).

ويمكن أن يُلحَق بهذه الآية آيات أخرى جاءت بنفس المعنى، إلا أنَّه لم ينصَّ أحدٌ على أنَّ (انقلبوا) فيها بمعنى: (صاروا)، كالآية السابقة فيما اطَّلع عليه الباحث، وهذه الآيات هي:

٢. قوله تعالى: ﴿يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٩].

٣. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٢١].

٤. قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٧].

فتكون (انقلبوا) فيها فعلًا ناقصًا، اسمه الضَّمير المتَّصل (الواو)، وخبره (صاغرين)، وفي الآية الأخيرة (خائبين)، وتكون بمعنى: (صاروا)؛ لأنَّ خسارتهم وخيبتهم مستمرَّة معهم.

خرَّ

الفعل	٣٠	خرَّ				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	١	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	١	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مقترحة	١
دلالاته	بمعنى: (صار)		١	الاستمرار		١

لم يقل بنقصان (**خرَّ**) أحد -فيما اطَّلع عليه الباحث-، ولكن يفهم ذلك من تفسير الطبري عند الآية الآتية:

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾[الفرقان: ٧٣]. قال: "وخرَّه عليها كذلك: إقامته على الكفر، وذلك نظير قول العرب: سببتُ فلانًا، فقام يبكي، بمعنى: فظلَّ يبكي،

---

(١) ينظر: الكشاف ١٤١/٢، والبحر المحيط ١٣٩/٥.

(٢) ينظر: ص ٢٨٦.

ولا قيام هنالك، ولعلَّه أن يكون بكى قاعدًا، وكما يقال: نهيت فلانًا عن كذا، فقعد يشتمني: ومعنى ذلك: فجعل يشتمني، وظلَّ يشتمني"(١)، وفي موضع آخر جعلها بمعنى: "يصيروا على باب ربهم صمًّا وعميانًا"(٢).

وبناءً على تفسير الطبري؛ فإنَّه يمكن جعل (خرَّ) فعلًا ناقصًا، بمعنى: (ظلَّ)، أو بمعنى: (صار)، واسمه الضَّمير المتَّصل، وخبره (صمًّا).

اشتعل

الفعل	**٣١**	اشتعل				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	١	مضارع	.	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	١	جمل مركبة	.	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مقترحة	١
دلالاته	بمعنى: (صار) أو بمعنى: الشروع في الحدث					

لم يقل بنقصان (**اشتعل**) أحد فيما اطَّلع عليه الباحث، ولكن ورد في تفسيرها بأنَّها بمعنى: (صار)، وبمعنى: (أخذ)، في (آية واحدة) في القرآن الكريم، هي:

قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]. فقد ورد في تفسيرها أي: صار الشيب منتشرًا في شعره(٣)، وقيل: يعني: أخذ في الرأس شيبًا وبياضًا(٤)، فعلى هذين التفسيرين تكون ناقصة، واسمها (الرأس)، وخبرها (شيبًا).

(١) جامع البيان ٣١٧/١٩.

(٢) المصدر السابق ٣١٨/١٩.

(٣) ينظر: التفسير المنير ٥٠/١٦.

(٤) ينظر: بحر العلوم ٣١٨/٢.

أراد

الفعل	٣٢	أراد				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	.	مضارع	١	أمر	.
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	١	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مختلف فيها	١
دلالاته	قرب الحدوث					١

وردت (**أراد**) في القرآن الكريم في (آية واحدة)، بمعنى: (يكاد) هي:

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]. قيل: جاءت (يريد) متضمنة معنى (يكاد) فعملت عملها فعلًا ناقصًا، اسمه ضمير مستتر، وخبره جملة (ينقض)[١].

همَّ

الفعل	٣٣	همَّ				
العدد	١					
صيغه	ماضٍ	١	مضارع		أمر	
تراكيبه	جمل مفردة	.	جمل مركبة	١	قدرت محذوفة	.
عمله	ناقص	.	تام	.	مقترحة	١
دلالاته	الشروع في الحدث					١

لم يقل بنقصان (**همَّ**) أحد، أو يلمح إليه، وقد وردت في القرآن الكريم في آية يمكن أن تجري مجرى الأفعال النَّاقصة، وهي:

قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ١١]. يمكن أن تلحق (هَمَّ) بالأفعال النَّاقصة فيكون اسمها (قوم)، وخبرها المصدر المؤول (أن يبسطوا)؛ لتضمنها معنى

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٣/٢، وكاد استعمالاتها ودلالاتها ٢١٨.

شرع، وقيل: من معاني (همَّ): "عزم على القيام به"(١)، فيكون فيها معنى (الشروع والأخذ بالفعل) مما يُلحِقُها بأفعال المقاربة.

هذا ما تيسَّر النظر فيه، والتنبه له، من الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم.

ثالثاً: الأفعال الناقصة التي لم تَرِدْ ناقصة في القرآن الكريم.

جاء، وجعل، وأخذ، وكرب، وأوشك، واخلولق، وأخلق، وقارب، وفتأ، وأفتأ، ورام، وآض، وأضحى، وأظهر، ورجع، واستحال، وتحوَّل، وطبق، وعلق، وهبَّ، وهلهل، وآل، وراح، وأسحر، وأفجر، وألَمَّ، وكارَب، وقرب، وأحال، وأظلَّ، وأشفى، وشارف، وآثر، وازدلف، ودلف، وأشرف، وأسف، وطار، وانبرى، ونشب، وابتدأ، ومرَّ، وصلح، وعبَّأ، وواصل، وتابع، وراح، وشرع، واستطرد، واستأنف، وخلا، ودنا، وتهيأ، وذهب، وبدأ، واستوى، ودرى، وبقي، وعاش.

(١) معجم اللغة العربيَّة المعاصرة ٢٣٦٧/٣.

رابعاً: ما يجرى مجرى الأفعال النَّاقصة:

من الأفعال الواردة في القرآن الكريم، أفعال لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها دلاليًّا أو تركيبيًّا، مما هو خارج عن ضابط (كان وأخواتها)، **وهي أفعال نصبت الحال أو التمييز، ولزمها ذكرهما في ذلك التركيب لبيان دلالتها.**

وقال أبو حيَّان: "قال بعض النحويين: إنَّ كل فعل يجوز فيه أن يدخُل في باب (كان) إذا **جعلت الحال غير مستغنى عنها**"(١)، وكذلك الفعل العامل في تمييز النِّسبة؛ فإنَّه لا يُستغنى عنه في دفع إبهام نسبة العامل إلى المعمول. وقد سبق بيان ذلك(٢).

وفيما يلي حصر للآيات التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها مما أعرب منصوبها حالًا أو تمييزًا:

أولًا: الحال.

وردت الحال لازمة في عدَّةِ آيات، لا يجوز الاستغناء عنها في تركيب الجملة؛ لما يكون في حذفها من فساد في دلالة الكلام، والآيات التي تم حصرها هي:

١. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]. وقعت (باطلًا) حالًا لازمة(٣).

٢. قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]. وقعت (لاعبين) حالًا لازمة(٤).

٣. قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]. وقعت

---

(١) التذييل والتكميل ١٦٩/٤.

(٢) ص ٩٦- ٩٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٧١/٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤٧١/٣.

(لاعبين) حالًا لازمة[(١)].

٤. قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. وقعت (قائمًا) حالًا لازمة[(٢)].

٥. قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقعت (هدى) حالًا لازمة[(٣)].

ثانيًا: التمييز.

نصب تمييز النِّسبة نصب لازم؛ لبيان إبهام نسبة العامل للمعمول، فيما حُوِّل عن فاعل، أو عن مفعول، والقول في العلاقة بينهما يشبه كثيرًا القول في علاقة الاسم بالخبر في الأفعال النَّاقصة، في إحالتهما على ذات واحدة، وعدم الاستغناء عن المنصوب لصحَّة دلالة الجملة، وقد ورد تمييز النِّسبة هذا في القرآن الكريم في الآيات الآتية:

١. قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [آل عمران: ٩٠]. (كفرًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل[(٤)]. ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ سورة النساء: ١٣[(٥)].

٣. قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران ١٧٨] (إثمًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل[(٦)].

٤. قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]. (نفسًا) تمييز نسبة، محوَّل

(١) ينظر: الدر المصون ١٣٨/٨.
(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٧٤/١.
(٣) ينظر: الدر المصون ٢٨١/٢.
(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٥٩/١.
(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٢٠٤/٥.
(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١١٥/٢.

عن فاعل(١).

٥. قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. (سبيلًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٢). ومثلها:

٦. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢](٣).

٧. قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨] (قرينًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٤).

٨. قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧] (مصيرا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٥).

٩. قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهِۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا﴾ [طه: ١٠١] (حملاً) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٦).

١٠. قوله تعالى: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام: ٨٠]. (علمًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٧).

١١. قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] (مثلًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٨).

١٢. قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ

(١) ينظر: الكشاف ٤٧٠/١.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٧٧/٣.
(٣) ينظر: المصدر السابق ٤٤/٧.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٦٣٨/٣.
(٥) ينظر: الدر المصون ٧٩/٤. ومثلها في: النساء: ١١٥. والفتح: ٦.
(٦) ينظر: الدر المصون ١٠٢/٨.
(٧) ينظر: المصدر السابق ١٠٠/٨.
(٨) ينظر: المصدر السابق ٥١٨/٥.

مَثَلًا ﴾ [هود: ٢٤]. (مثلًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(١). ومثلها:

١٣. قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر ٢٩](٢).

١٤. قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعًا﴾ [هود: ٧٧]. (ذرعًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٣).

١٥. قوله تعالى: ﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [يوسف: ٣٠]. (حبًّا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٤).

١٦. قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرًا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]. (صدرًا) تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول(٥).

١٧. قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٧]. (طولًا) تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول(٦).

١٨. وقوله تعالى: ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [الكهف ٥]. (كلمة) تمييز نسبة، محول عن فاعل(٧).

١٩. قوله تعالى: ﴿لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارًا وَلَمُلِئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبًا ﴾ [الكهف: ١٨]، (رعبًا) قيل فيها: إنَّها تمييز نسبة، محوَّل عن نائب فاعل، وقيل: مفعول ثان(٨).

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٣٠٨/٦.
(٢) ينظر: الدر المصون ١٩٨/٩.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٠٩/٢.
(٤) ينظر: الدر المصون ٤٧٥/٦.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للدعاس ١٧٦/٢.
(٦) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان ١٢٩/١٦.
(٧) ينظر: الدر المصون ٤٤٠/٧.
(٨) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان ٣١٦/١٦.

٢٠. قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] (تسعًا) تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول[١].

٢١. قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩] (مرتفقًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل[٢].

٢٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] (عملًا) تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول[٣].

٢٣. قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١]. (مرتفقًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل[٤].

٢٤. قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]. (عينًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل[٥].

٢٥. قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٦٦]. (مستقرًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل[٦].

٢٦. قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٧٦]. (مستقرًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل[٧].

٢٧. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. (رحمة) تمييز

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٦٩/١٥.
(٢) ينظر: الدر المصون ٤٨٠/٧.
(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٨٨/٥.
(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٨٨/٥.
(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٢٨٨/١٦.
(٦) ينظر: البحر المحيط ١٢٨/٨.
(٧) ينظر: المصدر السابق ١٣٤/٨.

نسبة، محوَّل عن فاعل(١).

٢٨. قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [غافر: ٣٥]. (مقتًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٢). ومثلها:

٢٩. قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [الصف ٣](٣).

٣٠. قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾ [الطلاق: ١٢]. (علمًا) تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٤).

ثالثًا: ما اختُلِف في إعرابه بين الحال والتمييز.

هذه مجموعة من الآيات التي اختلف فيها بين الحال اللازمة وتمييز النِّسبة، ومنصوبها لازم في دلالة الجملة.

١. قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١]. اختُلِف في (وكيلًا) فقيل: حال، وقيل: تمييز نسبة، محوَّل عن فاعل(٥). وقد وقع التمييز بعد كفى في القرآن الكريم في (ستَّة وعشرين) موضعًا(٦).

٢. قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]. اختُلِف في (حكمًا) فقيل: حال، وقيل: تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول(٧).

---

(١) المجتبى من مشكل إعراب القرآن ١٠٩٤/٣.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٠/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٦٤/١٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للدعاس ٣٥٦/٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٧١/٢.

(٦) في الآيات الآتية: النساء: ٦، ٤٥، ٤٥، ٥٠، ٥٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١. يونس: ٢٩. الرعد: ٤٣. الإسراء: ١٤، ١٧، ٦٥، ٩٦. الأنبياء: ٤٧. الفرقان: ٣١، ٥٨. العنكبوت: ٥٢. الأحزاب: ٣، ٣٩، ٤٨. الأحقاف: ٨. الفتح: ٢٨.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٣٣/١.

٣. قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. (ربًّا) تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول، ويجوز إعرابه حالًا، ولا يستغني عنه المعنى(١).

٤. قوله تعالى: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٠] (إلهًا) قيل: إنَّها تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول، وقيل: إنَّها حال(٢).

٥. قوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]. اختُلِف في (وزنًا) فقيل: حال، وقيل: تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول(٣).

٦. قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. (عيونًا) تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول، وقيل: حال، وقيل: بدل، وقيل: مفعول ثان(٤).

٧. قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا﴾ [الجن: ٢٨]. على القول بأنَّ (أحصى) فعل ماضٍ فإنَّ (عددًا) تكون تمييز نسبة، محوَّل عن مفعول(٥)، وقيل: حال(٦).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣/٢٩٠.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/١٥٩.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٦٣.
(٤) ينظر: الدر المصون ١٠/١٣٢.
(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٠/٢٥٢.
(٦) ينظر: الكشاف ٤/٦٣٣.

خلاصة المبحث:

اتَّضح جليًّا في هذا المبحث قدرة النُّحاة على إعمال الفكر النحوي، من خلال جعل قائمة الأفعال النَّاقصة منفتحةً، وقابلةً لمزيد من الأفعال، مما جعلهم يوصلونها- فيما تمَّ حصره- (أربعة وتسعين) فعلًا ناقصًا، ورد منها في القرآن الكريم (اثنان وثلاثون) فعلًا، وأضاف الباحث (واحدًا)، وقد تواترت في (ألف وست مئة وأربعة) أفعال.

وقد تعدَّدت وظائفها النَّحويَّة؛ فجاءت ناقصة، وتامَّة، اتُّفق على بعضها، واختُلف في أخرى، وجاءت بصور تركيبية مختلفة، ودلالات معجمية متعددة؛ فاتُّفق على نقصان (ألف وأربع مئة وواحد وثلاثين) فعلًا، واختُلِف في (ثلاثة وخمسين) فعلًا، واتُّفق على تمام (واحد وثلاثين) فعلًا، من الأفعال التي اشتهرت بنقصانها، وأُجيز الوجهان في (تسعة وستين) فعلًا، وزيدت في (اثنين وعشرين) موضعًا، وقدرت محذوفة في (اثني عشر) موضعًا.

ولنوع التركيب أثره في تحديد نقصان أو تمام (عسى)، حيث أوجب التركيب تمامها، أو نقصانها، أو جوَّز ذلك، ففي (عشرة) مواضع أوجب نوع التركيب أن تكون تامة، وفي (أربعة) مواضع أجاز أن تكون تامَّة، أو تكون ناقصة، وفي (ستة عشر) موضعًا أوجب أن تكون ناقصة.

وللقراءات القرآنية أثرها في تحديد وظيفة الأفعال النَّحويَّة، ونوع دلالتها المعجميَّة، فبحسب القراءة يكون الإعراب، وتكون الدَّلالة، وقد وقع ذلك في (تسعة عشر) موضعًا.

الحال اللازمة، وتمييز النِّسبة المحوَّل عن الفاعل أو عن المفعول تُشابه الأفعال النَّاقصة في إحالتها على ذات واحدة، وفي عدم الاستغناء عن المنصوب، ففعلها ناقص في تركيبه ودلالته؛ لحاجته لمنصوب يتمُّ وظيفته النَّحويَّة ودلالته المعجميَّة.

وقد تعددت دلالة الأفعال النَّاقصة ووظائفها المعجميَّة، فجاءت بمعنى الكون العام في (ألف ومئتين وواحد وثمانين) موضعًا، وجاءت الأفعال ناقصة بمعنى (صار) في (ثمانين) موضعًا، وجاءت للدَّيمومة والاستمرار في (مئة وواحد وثمانين) موضعًا، وللشروع في (ثلاثة

عشر) موضعًا، ولمقاربة الحدوث في (ثلاثين) موضعًا، ولرجاء الحدوث في (ثلاثين) موضعًا، ولنفي الحال أو الاستقبال في (تسعة وثمانين) موضعًا.

والتَّعدد في الوظائف المعجميَّة للأفعال النَّاقصة كان بارزًا في هذا المبحث، وشاهدًا على أثرها في تحديد وظيفة الأفعال النَّحويَّة، والقول بنقصانها أو بتمامها.

وبناءً على ذلك جاء المبحث الأخير، ليضيف من خلاله الباحث تبويبًا للأفعال النَّاقصة الواردة في القرآن الكريم، بحسب الدَّلالة المعجميَّة.

المبحث الثَّاني
تبويب الأفعال النَّاقصة

بعد أن قدَّم الباحث وصفًا لما ورد من الأفعال النَّاقصة في القرآن الكريم في المبحث الأول، ونتيجةً لما ورد فيه؛ فقد برز للباحث أنَّ القول بنقصان الكثير من الأفعال أو تمامها على علاقة وثيقة بدلالتها المعجميَّة قبل وظيفتها النَّحويَّة، وبمعنى آخر: إنَّ وظيفتها النَّحويَّة تأتي نتيجة لدلالتها المعجميَّة، فإنَّ الباحث في هذا المبحث يجعل من دلالتها المعجميَّة سبيلًا لتبويبها، ويحاول أن يجعل من الوظائف المعجميَّة التي قدَّمتها نظريَّة (من المعنى إلى النَّصِّ)(١) للعالم الروسي إيغور مالتشوك أساسًا لتبويبه، وهي نظريَّة لغويَّة جديدة يمكن للباحث أن يعتمدها في سبيل تقديم تبويب جديد للأفعال النَّاقصة، تبويب يُسهم في فهم جديد لدلالاتها المعجميَّة إلى جانب وظائفها التَّركيبيَّة.

وقبل أن يقدِّم الباحث عرضًا مختصرًا لنظريَّة (معنى – نص) فإنَّه يقدِّم عرضًا مختصرًا لبعض التَّبويبات التي قدَّمها النُّحاة القدامى والمحدَثون للأفعال النَّاقصة. وبعدهما يعرض الباحث قائمة الأفعال النَّاقصة الواردة في القرآن الكريم، مشفوعةً بآية قرآنيَّة، ثم يقدِّم تبويبه المقترَح لها حسب الوظائف المعجميَّة لنظريَّة (معنى – نص)، ثم يختم هذا المبحث بأبرز نتائجه.

---

(١) ينظر: أعمال مؤتمر اتجاهات حديثة في تعليم العربية لغة ثانية، معهد اللغويات العربية، جامعة الملك سعود، بحث مفهوم الوحدة المعجميَّة في نظرية من المعنى إلى النَّصِّ لإيغور مالتشوك، عزالدين المجدوب، دار جامعة الملك سعود للنشر ١٤٣٥هـ. ص ٦٣.

أولاً: تبويبات النُّحاة القدامى للأفعال النَّاقصة.

من أبرز التَّبويبات التي اطَّلع عليها الباحث للأفعال النَّاقصة -مرتَّبة تاريخيًّا- ما يلي:

أولًا: تبويب السيرافي(١).

تبويب السيرافي من أوائل التَّبويبات، ولعله- بحسب اطِّلاع الباحث- أن يكون أول تبويب مفصَّل ذكره النُّحاة، حيث بوَّبها بحسب دلالتها ومظاهر الحدث فيها، فقد جعلها في **أربعة** أقسامٍ، هي:

الأول: ما تفيد زمانًا محصلًا، وهي: (كان، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وأضحى، وبات، وطفق).

الثَّاني: ما تفيد نفيًا، وهي: (ليس).

الثَّالث: ما تفيد انتقالًا، وهي: (صار).

الرَّابع: ما تفيد دوامًا، وهي: (ما زال، وما دام، وما فتئ، وما انفكَّ).

ثانيًا: تبويب الرُّمَّاني(٢).

ضمَّ الرُّمَّاني كلَّ مجموعة منها لعِلَّةٍ تختلف عن الأخرى، فليس لتقسيمه معيار واحد، أو أساس يعتمد عليه، فقِسْمٌ لـ (كان) لدورها وتشعبها، وأنَّها أُمُّ الباب، ومجموعة ضمَّها لدلالتها الزَّمنيَّة، ومجموعة جمعها لدلالتها المعنويَّة، ومجموعة لصورتها التَّركيبيَّة، وأخرى لعِلَّتِها الصرفيَّة، فجاءت عنده في **ستة** أقسام، هي:

- أُمُّ الأفعال: (كان).
- الظَّرفيَّة: (أصبح، وأمسى).
- الاتِّفاق في المعنى: (ظلَّ، وأضحى).
- الانعقاد بـ (ما): (ما دام، وما زال).
- لاعتلال عين الفعل: (صار، وبات).
- لعدم التَّصرُّف: (ليس).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٩٦/١.

(٢) ينظر: شرح الرُّمَّاني ٢١٥/١.

ثالثًا: تبويب الشلوبين(١).

بوَّبها على اعتبار جهة الحدث فيها، في **خمسة** أقسامٍ، هي:

القسم الأول: ما يدلُّ على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي.

وهي: (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار).

القسم الثَّاني: لانقلاب الشيء من حالة لم يكن عليها.

وهي: (صار، وجاء، وقعد، وعاد، وآض، وغدا، وراح).

القسم الثَّالث: ما يدلُّ على مصاحبة الصِّفة للموصوف مُذ أمكن أن يكون قابلًا لها.

هي: (ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفكَّ).

القسم الرَّابع: ما يدلُّ على انتفاء الصِّفة عن الموصوف في الحال، وهي: (ليس).

القسم الخامس: ما يدلُّ على مصاحبة الصِّفة للموصوف في الحال، وهي: (ما دام).

رابعًا: تبويب ابن الحاجب(٢).

جعلها ابن الحاجب في **سبعة** أقسامٍ، على اعتبار جِهة الحدث، وهي:

الأول: (كان)؛ لثبوت خبرها ماضيًا دائمًا أو منقطعًا.

الثَّاني: (صار)؛ للانتقال.

الثَّالث: (أصبح، وأمسى، وأضحى)؛ لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها.

الرَّابع: (ظلَّ، وبات)؛ لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما.

الخامس: (ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفكَّ)؛ لاستمرار خبرها لفاعلها مُذ قَبِله.

السادس: (ما دام)؛ لتوقيت أمرٍ بمدَّةِ ثبوت خبرها لفاعلها.

السابع: (ليس)؛ لنفي مضمون الجملة حالًا.

---

(١) ينظر: التوطئة: ٢٢٤-٢٢٧.

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو ٤٧-٤٩.

وعلى نفس الأساس بوَّب لأفعال المقاربة فجعلها في ثلاثة أقسامٍ:

الأول: ما وُضِع لدنوِّ الخبر رجاءً، وهي: (عسى).

الثَّاني: ما وضع لدنوِّ الخبر حصولًا، وهي: (كاد، أوشك).

الثَّالث: ما وضع لدنوِّ الأخذ في الخبر، وهي: (طفق، وكرب، وجعل، وأخذ).

خامسًا: تبويب ابن مالك.

وضع ابن مالك تبويبات كثيرة للأفعال النَّاقصة على اعتبارات مختلفة، نصَّ على ذلك بقوله: "ولأفعال هذا الباب انقساماتٌ بنسب مختلفة"(١).

التَّقسيم الأول(٢).

على أساس معيار تركيبي، وهو ما يعمل بشرط، وما يعمل دون شرط:

- ما يعمل بلا شرط:

وهي: (كان، وظلَّ، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس).

- ما يعمل بشرط، وهو قسمان:

أحدهما: ما يُشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظًا أو تقديرًا أو شبهُ نفيٍ.

وهي: (زال، وبرح، وفتئ، وانفكَّ).

ثانيهما: ما يُشترط في عمله أن يسبقه ما المصدريَّة الظَّرفيَّة.

وهي: (ما دام).

التَّقسيم الثَّاني(٣).

على أساس الوظيفة النَّحويَّة. (النُّقصان والتَّمام) وقد قسَّمها إلى قسمين:

الأول: ما لا يكون إلا ناقصًا.

وهي: (ما فتئ، وما زال، وليس).

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٣٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٣٣٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٣٤١.

الثَّاني: ما يكون تامًّا وناقصًا.

وهي: (بقيَّة الأفعال).

التَّقسيم الثَّالث[١] على أساس معيار صرفي، وهو التَّصرُّف، وهي ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يتصرف.

وهي: (ما دام، وليس).

الثَّاني: ما يتصرَّف تصرفًا ناقصًا، فيأتي منه الماضي، والمضارع، واسم الفاعل.

وهي أربعة أفعال: (ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفكَّ).

الثَّالث: ما يتصرَّف تصرُّفًا تامًّا.

وهي: (بقيَّة الأفعال).

تقسيم ابن مالك لأفعال المقاربة[٢].

أمَّا تقسيم ابن مالك لأفعال المقاربة فهو من أشهر التَّقسيمات، وبه أخذ كثير ممَّن أتى بعده.

التَّقسيم الأول:

قسَّمها إلى ثلاثة أقسامٍ على أساس الوظيفة المعجميَّة:

الأول: ما دلَّ على المقاربة.

وهي: (كاد، وكرب، وأوشك).

الثَّاني: ما دلَّ على الرجاء.

وهي: (عسى، وحرى، واخلولق).

الثَّالث: ما دلَّ على الشروع.

وهي: (جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٣٤٦.

وتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكلِّ باسم البعض.

التَّقسيم الثَّاني[١].

قسَّمها على أساس معيار صرفيٍّ إلى قسمين:

القسم الأول: التي تتصرَّف تصرُّفًا ناقصًا فيأتي منها المضارع.

وهي: (كاد، وأوشك) وقيل: يأتي من أوشك اسم الفاعل: موشكًا.

القسم الثَّاني التي لا تتصرَّف.

وهي: (بقيَّة أفعال الباب).

التَّقسيم الثَّالث[٢] **على أساس وظيفتها النَّحويَّة.**

وقد قسَّم هذه الأفعال إلى قسمين:

الأول: ما يكون تامًّا وناقصًا.

وهي: (عسى، واخلولق، وأوشك)، **ورجَّح أن "عسى ناقصة أبدًا"**[٣].

الثَّاني: ما لا يكون إلا ناقصًا.

وهي: (بقيَّة الأفعال).

التَّقسيم الرَّابع[٤] **على أساس نوعها في أقسام الكلام.**

الأول: المُجمَع على فعليته.

كلها: ما عدا (عسى).

الثَّاني: المُختلَف في فعليته.

وهو: (عسى).

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت:٧٦٩هـ، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: العشرون، الناشر: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م. ص ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٤١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٧/٤.

ثانياً: تبويبات النُّحاة المحدَثين للأفعال النَّاقصة.

هذه نماذج من تبويبات المحدَثين للأفعال النَّاقصة

أولًا: تبويب عبد الرحمن أيوب.

قسَّمها إلى عدَّةِ تقسيمات(١):

التَّقسيم الأول:

قسَّم الأفعال النَّاسخة على أساس دلاليٍّ إلى قسمين، وكلُّ قِسم تحته أقسام، وهي ما يلي:

الأول: الدَّلالة على زمن الحدث، وجعلها في ستة أقسامٍ، هي:

١. الأفعال التي تدلُّ على الزمن المجرَّد.

وهو: (كان).

٢. الأفعال التي تدلُّ على الزمن الوقتي:

وهي: (بات، وأضحى، وأصبح، وأمسى).

٣. الأفعال التي تدلُّ على الزمن مع الاستمرار.

وهي: (ظلَّ، وما برح، وما فتئ، وما انفكَّ، وما دام).

٤. الأفعال التي تدلُّ على قرب وقوع الحدث:

وهي: (كاد، وكرب، وأوشك).

٥. الأفعال التي تدلُّ على الشروع في الحدث والاستمرار فيه.

وهي: (أنشأ، وطفق، وجعل، وهبَّ، وقام).

٦. الأفعال التي تدلُّ على التَّحوُّل:

وهو: (صار).

الثَّاني: الدَّلالة على كيفيَّة الحدث.

جعلها تحته في ثلاثة أقسامٍ:

١. التَّوقيت، وتشمل:

(كان، وأصبح، وأمسى، وبات، وأضحى).

---

(١) ينظر: دراسات نقديَّة في النحو العربي ١٨٠-١٨٢.

٢. الاستمرار، وتشمل:

(ظلَّ، وما برح، وما فتئ، وما انفكَّ، وما دام).

٣. قرب الوقوع والشُّروع والتَّحوُّل، وتشمل:

(كاد، وكرب، وأوشك، وأنشأ، وطفق، وجعل، وهبَّ، وقام، وصار).

وهو بهذه التَّقسيمات لم يخرج عن تبويب القدامى، غير أنَّه في تقسيمه الثَّاني جعل أفعال المقاربة قسمًا واحدًا، وأضاف لها (صار).

التَّقسيم الثَّاني[1]:

قسم الأفعال النَّاقصة من جهة وظيفتها في الجملة إلى قسمين:

الأول: ما يكون لمجرَّد الربط.

ومثَّل لها بـ (كان، وعسى).

الثَّاني: ما يكون للربط مع الدَّلالة على الكيفيَّة، وهي:

١. أفعال الشروع: (شرع، وأنشأ، وطفق).

٢. أفعال التوقيت: (أصبح، وأمسى، وأضحى).

٣. أفعال الاستمرار: (ظلَّ، وما دام، وما زال، وما برح).

ثانيًا: تبويب مهدي المخزومي[2].

قسَّمها من حيث دلالتها على معانيها، بعد أن استبعد منها (صار، وليس)، إلى ثلاثة أقسامٍ:

القسم الأول: ما يدلُّ على الكينونة العامَّة:

وهي: كان، وأشار إلى أنَّه ينبغي أن يُلحَق بها: (استقرَّ وحصل ووجد وحدث).

القسم الثَّاني: ما يدلُّ على الكينونة الخاصة.

وهي: (أصبح، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات).

---

(١) ينظر: دراسات نقديَّة في النحو العربي ١٨٩، ١٩٠.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ت: ١٩٩٤م، الطبعة: الثَّانية، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. ص ١٨٠.

القسم الثَّالث: ما يدلُّ على الكينونة المستمرَّة.

وهي: (ما زال، وما انفكَّ، وما برح، وما فتئ)، وأضاف لها: (استمرَّ، وما دام، وما وجد، وما استقرَّ، وما حصل)؛ لدلالتهن وأمثالهن على الوجود المستمرِّ.

ثالثًا: تبويب محمَّد الدَّلال(١).

جعل لها ترتيبًا محوريًّا يخضع لأساس المعنى، في أربعة محاور:

المحور الأول: يضمُّ (كان) فقط. وتفيد الزمن الماضي للخبر.

المحور الثَّاني: يضمُّ (صار) و(ظلَّ، وبات) و(أصبح، وأمسى، وأضحى)، وتفيد الانتقال من حال إلى حال.

المحور الثَّالث: يضمُّ (ما زال، وما برح، وما انفكَّ، وما فتئ) و(ما دام)، وتفيد الاستمرار.

المحور الرَّابع: (ليس)، نفي الجملة في الحال.

رابعًا: تبويب الحاج موسى ثالث(٢).

قدم الحاج موسى ثالث تبويبًا للأفعال النَّاقصة في بحثه (مفهوم الجِهة في اللسانيات الحديثة)، بعد أن ربطها ربطًا مباشرًا بالتعبير بالتَّركيب عن (جِهة اللاتمام) من خلال الجِهات الآتية:

١. جِهة الاستمرار بالماضي: (كان).

٢. جِهة التَّحوُّل والصَّيرورة: (صار، وأصبح)، وما في معناهما.

٣. جِهة الاستمرار: (ظلَّ، وما زال)، وما في معناهما.

٤. جِهة التَّوقُّع والاحتمال: (كاد، وأوشك).

٥. جِهة البدء: (أخذ، وبدأ، وشرع، وطفق).

---

(١) ينظر: النواسخ حسب النُّحاة العرب ١١٣.

(٢) ينظر: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة ٩٨-١٠٤.

خامسًا: تبويب ثريا سكري(١).

في كتابها ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة قسَّمتها من ناحيتين:

التَّقسيم الأول:

من جِهة دخولها على الجملة، وجعلتها في قسمين:

١. ما يدخل على الجمل البسيطة والمركَّبة، ومثَّلت لها بـ (كان).

٢. وما يدخل على الجمل المركَّبة فقط، وهي أفعال الشروع، ومثَّلت لها بـ (كاد).

التَّقسيم الثَّاني(٢):

قسَّمت أفعال المقاربة بحسب درجات الإنحاء تركيبيًّا، وما يقترن بذلك من حيث الجِهة والمظهر إلى:

١. الأفعال الموجّهة (منع تحقُّق الحدث في نقطة معينة من الزمان): وهي أفعال المقاربة والشروع، وجعلتها في قسمين:

- منع الوقوع من نقطة معينة، وهي: أفعال المقاربة.
- البَدء في التَّحقق من نقطة معينة، وهي: أفعال الشروع.

٢. الأفعال المسلسلة (استمراريَّة الحدث وتواصله): وهي الفعل (بقي)، ويلحق به الأفعال الدَّالَّة على الاستمراريَّة والدَّيمومة: (ظلَّ، وما زال، وما فتئ... إلخ).

وبعد هذا العرض لبعض تبويبات النُّحاة، فإنَّ الباحث- من خلال دراسته المنهجيَّة- قد مرَّ به نظريَّة (**من المعنى إلى النَّصِّ**) ووجد فيها ما يُمكن أن يضيف من خلاله تبويبًا جديدًا، يدعم به رأي النُّحاة السابقين، ويفيد من نظريات الدارسين المحدَثين، في مقاربة بين موروثٍ مجيدٍ وعلمٍ جديدٍ. وقبل طرح التَّبويب المقترح يقدِّم الباحث عرضًا موجزًا لتلك النَّظريَّة، وأبرز وظائفها.

---

(١) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيَّة ١٣٨، ١٣٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٤١.

ثالثًا: الوظائف المعجميَّة لنظريَّة (من المعنى إلى النَّصِّ) لمالتشوك:

أولاً: مفهوم الوحدة المعجميَّة:

تُقدِّم نظرية (من المعنى إلى النَّصِّ) لمالتشوك تدقيقًا مهمًا لمفهوم الوحدة المعجميَّة، يخلِّص من مفهوم الكلمة ليستوعب أشكالًا لغويَّة مختلفة بعلاقات نظاميَّة، ويردُّ اختلافاتها إلى ثوابت مطَّردة في المعجم، صالحة لجميع ألسنة البشريَّة، وقابلة لحوسبتها، وترجمتها، وغيرها من المعالجات الآليَّة(١).

ومفهوم الوحدة المعجميَّة الذي قدَّمته هذه النَّظريَّة يمكن أن يتبيَّن مما يلي:

- أنَّها جعلت الرَّبط الدَّلالي بديلًا عن مفهوم الكلمة، ووضعت قواعد كليَّة لما اعتُبر في المعجم قوائم من الشَّواذِّ، من خلال ضبط الوحدة المعجميَّة الصغرى والوحدات الكبرى في المعجم(٢).

- الوحدة المعجميَّة تتشكَّل من شكلين رئيسين: شكل تأليفي يتجلَّى في مبنى واحد، وشكل تحليلي يتجلَّى في مبنيين أو أكثر، وتتكوَّن من فعل عِماد وفاعل أو مفعول، فنحو: (أدَّى الصلاة) و(قام بالحج)، تعتبر وحدة معجميَّة مركَّبة، مما سمح باستيعاب تعابير اصطلاحيَّة، على اعتبار أنَّها فروع عن الوحدة المعجميَّة، نحو تعبير: (رجع بِخُفَّيْ حُنين)، حيث ينتظم تحت الوحدة المعجميَّة (فشل)(٣).

- الوحدة المعجميَّة الكبرى في هذه النَّظريَّة هي الحقل الدَّلالي الذي أتمَّ المعجمي توضيح علاقاتها بإطار منهجي محدَّد، فالوحدات المعجميَّة لنحو: (قتل) هي: (أحيا، واغتال، وأعدم، وأمات، وانتحر، وشنق، وجندل، وترصَّد، واصطاد، وقنص، وضرب عنقه،

---

(١) ينظر: مفهوم الوحدة المعجميَّة ٦٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٦٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٧.

وشنق، وقطع دابره)[١].

● من أهمِّ ثمار هذه النَّظريَّة أنَّها تخلَّت عن مفهوم (الكلمة)، وعوضتها بـ (العجمة)؛ ولذلك فالتضمين الذي قال به النُّحاة -وهو تضمُّن فعل معنى فعل آخر- يصبح حسب هذه النَّظريَّة عَجمة جديدة مستقلَّة، فكلّ معنى دلالي يمثِّل (عَجمة) تميِّزه عن غيره داخل الوحدة المعجميَّة، مع عدم الاعتبار للفظة الكلمة، وكل (عَجمة) تحمل رقمًا خاصًّا بها في المعجم[٢].

● تمثِّل وظائف الوحدة المعجميَّة لهذه النَّظريَّة أهم إضافات نظريَّة (من المعنى إلى النَّصِّ).

وهذه الوظائف "هي التي تضبط قوانين تعليق الكلمة المفتاح باللفظة المصاحبة لها"[٣].

وهي وظائف جدوليَّة وسياقيَّة تشتمل على (ست وخمسين) وظيفة مرقَّمة ومرتَّبة، ولا يلزم وجودها كلُّها في عَجمة واحدة، فقد يتحقَّق في عَجمة من الوظائف ما لا يتحقَّق في غيرها[٤].

● والوظائف المعجميَّة التي تعنى البحث هنا هي الوظائف الفعليَّة، التي يمكن أن يُدرج تحتها بعض الأفعال النَّاقصة، وسيظهر قربها منها وبعدها عنها بعد عرضِها الآتي، وستذكر مرقَّمة كما وردت في مصدرها كتاب (مقدِّمة الشرح والتأليفيَّة) لمالتشوك وآخرين.

---

(١) ينظر: مفهوم الوحدة المعجميَّة ٦٩، ٧٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٦٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٧١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٧٥.

ثانياً: الوظائف المعجميَّة:

الوظائف المعجميَّة التي ذكرها مالتشوك في كتاب مقدمة لمعجميَّة الشرح والتأليفية بلغ عددها (ستاً وخمسين) وظيفة معجميَّة، منها (أربع وعشرون) وظيفة فعليَّة، -وهي التي تعني هذا البحث- وهي وظائف تقوم بها الأفعال في دلالتها المعجميَّة، وهذا سرد لها بأرقامها كما وردت في المقدمة:

٣٣- ٣٥ أفعال العِماد (المفعوليَّة، الفاعليَّة، المفعوليَّة غير المباشرة):

وهي أفعال مفرَّغة دلاليًّا، أو مفرَّغة في سياقها مع الكلمة المفتاح، ولها دور الأسماء الحمليَّة التي يكون معناها محمولًا دلاليًّا، بتزويدها بالجهة والزمن، ووظيفة هذه الأفعال إعرابيَّة، تتميَّز فيما بينها بالدَّور الإعرابي الذي تؤديه الكلمة المفتاح بالنِّسبة لها، فالمفعوليَّة في مثل: ارتكب خطأً، وتلقَّى أمرًا، والفاعليَّة في مثل: يصدر هذا الأمر عن الإدارة، ويهمُّك هذا الأمر، والمفعوليَّة غير المباشرة في مثل: أخضعه للتحليل.

فالفاعل الحقيقي في المفعوليَّة هو الفاعل الإعرابي نفسه.

وفي الفاعليَّة الفاعل الحقيقي هو المفعول المباشر.

وفي المفعوليَّة غير المباشرة الفاعل الحقيقي هو الفاعل الإعرابي.

ففي أفعال العِماد يكون المفعول المباشر هو أهمُّ مفعول للعَجمة، وبعبارة أوضح عن طريق المفعول يتحدَّد معنى الفعل العِماد، وهذا المفعول يتمثَّل في الأفعال النَّاقصة **بخبرها**(١).

٣٦ – ٣٨ أفعال الإمضاء (مُمضًى، مُمضٍ، ممضًى غير مباشر):

وهي تفيد معنى: (أنفذ الأهداف الذاتيَّة للشيء الذي تعيِّنُه)، والكلمة المفتاح هي مفعولها المباشر، وهي أفعال تامَّة دلاليًّا، لكنَّها تُعرَب كما تُعرَب أفعال العِماد (المفعوليَّة، الفاعليَّة، المفعوليَّة غير المباشرة) في الوظيفة السابقة، وكذلك كلمتها المفتاح هي (الممضى) مفعولها المباشر، مثالها: استقبل الطبيب المريض(٢).

---

(١) ينظر: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، إيغور مالتشوك، أندري كلاس، آلان بولغار، ترجمة: هلال حسين، مراجعة: منصف عاشور، المركز الوطني للترجمة، تونس دار سيناترا ٢٠١٠م. ص ٢٧٣-٢٧٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٨٠-٢٨٢.

٣٩-٤١ الأفعال المرحليَّة (بداية، نهاية، استمرار):

وهي أفعال تامَّة دلاليًّا، تدلُّ على مراحل ثلاث لحدثٍ (ما)، بدايته واستمراره ونهايته، ولها صبغة جِهيَّة تجعلها تأتلف مع الأفعال، وليس لها أبنية فاعليَّة خاصَّة بها؛ ولذلك هي بحاجة إلى الاستناد إلى الوظائف الفاعلة، مثل: (الفاعليَّة، والمفعوليَّة، والمفعوليَّة غير المباشرة)، مثال للأفعال المرحليَّة للبداية: حقَّق مركزه المتقدِّم، وللنهاية: فقد مركزه، وللاستمرار: حافظ على مركزه، وكذلك: لم ينفكَّ يقضي عمله[١].

٤٢-٤٤ الأفعال الجعليَّة (سببيَّة، تعطيل، إباحة):

وهي أفعال تامَّة دلاليًّا، تدلُّ على ثلاثة أنواع من السَّببيَّة لحدثٍ ما، إمَّا بإيجاد الفعل، أو تعطيله، أو إباحته بعدم تعطيله. وهي تدرج فاعلًا دلاليًّا جديدًا هو المسبِّب، مثالها: عمل على إيجاده، أي: جعله يوجد[٢].

٤٥ فعل التضمين (اشتمال):

تعني (ضمَّنَ وشمِلَ) وتتَّخذ من الكلمة المفتاح فاعلًا نحويًّا، ومن اسم الكيان المقتضى مفعولًا مركزيًّا، نحو: رائحة عبقت بالغرفة[٣].

٤٦ فعل التَّجلِّي (تجلَّى):

وهو فعل له معنى (ظهر في)، وكلمته المفتاح فاعل نحوي، مثالها: سرور غمر وجهه[٤].

٤٧ فعل الإعداد (إعداد):

وهو فعل بمعنى: (أعد لـ)، وكلمته المفتاح مفعول مركزي، ويأتلف غالبًا مع أفعال العِماد، وبفعل وممضى السابقة الذكر، مثالها: جهَّز أمتعته، شحن سلاحه[٥].

---

(١) ينظر: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفيَّة ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٨٤-٢٨٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٨٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٨٩-٢٩٠.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٩٠.

٤٨ فعل المقاربة (مقاربة):

وهو فعل بمعنى: (كاد)، يأتلف غالبًا مع أفعال العِماد، وكلمة المفتاح فيه فاعل نحوي، مثالها: على حافة الكارثة، وتتهيأ عاصفة(١).

٤٩ فعل التَّردِّي (تردَّى):

وهو فعل له معنى (ساء)، وكلمته المفتاح فاعل نحوي، مثالها: ضعف القلب(٢).

٥٠ فعل الصوت المميِّز (صوت):

وهو فعل له معنى (إصدار الصوت المميز)، وكلمته المفتاح فاعل نحوي، مثالها: دوَّى المدفع(٣).

٥١ صيغة الأمر (أَمَرَ):

وهي عبارة تؤدِّي الأمر، أو طلب القيام بالفعل، وهي مختلفة عن صيغة فعل الأمر، مثل الأمر بالنوم تقول: إلى الفراش، وفي طلب النجدة تقول: النجدة(٤).

٥٢ فعل نتيجة (نتيجة):

وهو فعل له معنى (في حالة القيام بفعل)، وكلمته المفتاح الفاعل النَّحوي، مثالها: نتيجة الفعل اشترى أي: ملك(٥).

٥٣ عبارة العُسْر (عَسُرَ):

وهو فعل له معنى (اشتغل بصعوبة)، وكلمته المفتاح الفاعل النَّحوي، مثالها اضطرب بصره(٦).

---

(١) ينظر: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفيَّة ٢٩٠-٢٩١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٩١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٩١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٩٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٩٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٩٢.

٥٤ عبارة الإفراط (إفراط):

وهو فعل له معنى (اشتغل في إفراط)، وكلمته المفتاح الفاعل النَّحوي، مثالها طار قلبه[١].

٥٥ عبارات التَّوقُّف (توقَّف):

وهو فعل له معنى (توقَّف عن الاشتغال)، وكلمته المفتاح الفاعل النَّحوي، مثالها: فقد بصره[٢].

٥٦ عبارة الأعراض (عارِض):

وهي عبارة فعليَّة لها معنى (ظهور علامة جسديَّة لحالة نفسيَّة)، وهذه العلامة حالة لجزء من الجسم، أو لعضو، وهي وظيفة مرتبطة بالوظائف الثلاث الأخيرة: (عُسْر، إفراط، توقُّف)، وكلمته المفتاح الفاعل النَّحوي، مثالها: احمرَّ وجهه غضبًا[٣].

---

(١) ينظر: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفيَّة ٢٩٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٩٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٩٣-٢٩٤.

رابعاً: تبويب الأفعال النَّاقصة الواردة في القرآن حسب الوظائف المعجميَّة

أولًا: قائمة الأفعال النَّاقصة الواردة في القرآن الكريم.

وردَ من الأفعال النَّاقصة في القرآن (ثلاثة وثلاثون) فعلًا، جاءت في (ألف وست مئة وأربعة) مواضع، وهذه قائمة بالأفعال النَّاقصة الواردة في القرآن الكريم مع شاهدها من الآيات التي وردت فيها.

قائمة الأفعال النَّاقصة الواردة في القرآن الكريم:

م	الفعل	الآية
١	كان	﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤].
٢	أصبح	﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].
٣	أمسى	﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].
٤	ليس	﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ [الإسراء: ٦٥].
٥	صار	﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].
٦	ما دام	﴿وَأَوْصَـٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].
٧	كاد	﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠].
٨	عسى	﴿أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [يوسف: ٢١].
٩	ظلَّ	﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤].
١٠	بات	﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَـٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤].
١١	ما زال	﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ﴾ [الرعد: ٣١].
١٢	ما انفكَّ	﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾

م	الفعل	الآية
		[البينة: ١].
١٣	ما برح	﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠].
١٤	ما فتئ	﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].
١٥	ونى	﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢].
١٦	عاد	﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].
١٧	حار	﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤].
١٨	ارتد	﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].
١٩	طفق	﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].
٢٠	أولى	﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٠ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمَّد: ٢٠ – ٢١].
٢١	قعد	﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].
٢٢	غدا	﴿وَغَدَوْاْ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥].
٢٣	قام	﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩].
٢٤	أقبل	﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩].
٢٥	أدبر	﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ [النازعات: ٢٢].
٢٦	أتى	﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].
٢٧	تم	﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].
٢٨	تمثل	﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].
٢٩	انقلب	﴿فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩].

م	الفعل	الآية
٣٠	خرَّ	﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾[الفرقان: ٧٣].
٣١	اشتعل	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].
٣٢	أراد	﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧].
٣٣	هم	﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ١١].

ثانيًا: التَّبويب المقترح.

التَّبويب الذي يقترحه الباحث للأفعال النَّاقصة سيكون بحسب الوظائف المعجميَّة لنظريَّة (من المعنى إلى النَّصِّ).

وسيتمُّ ذكر اسم الوظيفة مع رقمها العامِّ بين الوظائف وتحتها ما اندرج من الأفعال الناقصة ممهورة بآية.

وقد جاءت الأفعال النَّاقصة وما جرى مجراها في (أربع) مجموعات، هي كما يلي:

المجموعة الأولى:

٣٣- ٣٥ أفعال العِماد (المفعوليَّة، الفاعليَّة، المفعوليَّة غير المباشرة):

وتحتها الأفعال الآتية:

١. (كان)، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾[الكهف: ٨٢].

٢. (ليس)، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

وما جاء بمعنى: (صار) من الأفعال، وهي:

٣. (أصبح)، كقوله تعالى: ﴿فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠].

٤. (تمثل)، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

٥. (ظلَّ)، كقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].

٦. (عاد)، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

٧. (غدا)، كقوله تعالى: ﴿وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥].

٨. (ارتد)، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

٩. (قعد)، كقوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

١٠. (انقلب)، كقوله تعالى: ﴿فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانقَلَبُوا صَاغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩].

١١. (أتى)، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].

١٢. (تمَّ)، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

١٣. (خرَّ)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣].

١٤. (اشتعل)، كقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].

المجموعة الثَّانية:

٣٩-٤١ الأفعال المرحليَّة (بداية، نهاية، استمرار):

تشمل الأفعال الدَّالَّة على الدَّيمومة والاستمرار والشروع وهي:

١. (ما دام)، كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

٢. (ما زال)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].

٣. (ما برح)، كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠].

٤. (ما فتئ)، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

٥. (بات)، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان: ٦٤].

٦. (ظلَّ)، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١].

٧. (طفق)، كقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

٨. (وني)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾ [طه: ٤٢].

٩. (ما انفكَّ)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[البينة: ١]. (منفكين) اسم فاعل من (انفكَّ) النَّاقص.

١٠. (قام)، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩].

١١. (طفق)، كقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

١٢. (أقبل)، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].

١٣. (أدبر)، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ [النازعات: ٢٢].

المجموعة الثَّالثة:

٤٨ أفعال المقاربة (مقاربة):

ويندرج تحتها الأفعال النَّاقصة التي تأتي بمعنى: دنوِّ الحدث، وقرب وقوعه، أو رجائه، وهي:

١. (كاد)، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[النور: ٣٥].

٢. (أراد)، في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧].

٣. (همَّ)، في قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ١١].

٤. (عسى)، كقوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢].

٥. (أولى)، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٠ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمَّد: ٢٠ – ٢١].

المجموعة الرَّابعة:

٤٩ **أفعال التردي (تردى)**. (الأفعال الواردة هنا من تمييز النِّسبة):

١. (ازداد) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ

تَوْبَتُهُمْ﴾ [آل عمران: ٩٠].

٢. (ساء) كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

٣. (ضاق) كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧].

٤. (شرح) كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦].

٥. (ملأ) كقوله تعالى: ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨].

٦. (كبُر) كقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

خامساً: حَوصَلة تبويب الأفعال النَّاقصة الواردة في القرآن الكريم:

لقد وجد الباحث في الوظائف المعجميَّة -كما قدمها إيغور مالتشوك- إضافةً يمكن أن تُقدِّم إسهامًا للدرس النَّحوي الحديث، من خلال تبويب الأفعال النَّاقصة بناءً عليها، وقد جاءت الوظائف مع الأفعال التي اقترح الباحث أن تُدرَج تحتها كما يلي:

المجموعة الأولى:

أفعال العِماد (المفعوليَّة، الفاعليَّة، المفعوليَّة غير المباشرة).

اندرج تحتها (كان) و(ليس) وما جاء بمعنى: (صار)، وهي: (أصبح، وتمثَّل، وظلَّ، وعاد، وغدا، وارتدَّ، وقعد، وانقلب، وأتى، وتمَّ، واشتعل).

المجموعة الثَّانية:

الأفعال المرحليَّة (بداية، نهاية، استمرار).

اندرج تحتها الأفعال الدَّالَّة على الدَّيمومة والاستمرار الشروع، وهي: (ما دام، وما زال، وما برح، وما فتئ، وبات، وظلَّ، وطفق، ووني، وما انفكَّ، وقام، وطفق، وأقبل، وأدبر).

المجموعة الثَّالثة:

أفعال المقاربة (مقاربة).

اندرج تحتها الأفعال النَّاقصة التي تأتي بمعنى: دنوِّ الحدث، وقرب وقوعه، أو رجائه، وهي: (كاد، وأراد، وهمَّ، وعسى).

المجموعة الرَّابعة:

أفعال التَّردِّي (تردَّى) (ملحقة بالأفعال النَّاقصة).

اندرج تحتها بعض الأفعال التي لا تستغني عن منصوبها اللازم لبيان إبهام نسبة العامل للمعمول، (تمييز النِّسبة).

وهي: (ازداد، وشرح، وملأ، وساء، وضاق، وكبر).

الخاتمة

وبعد هذا التّطواف في كتب النُّحاة، والتَّنقُّل بين أقوالهم ودراساتهم، نُلقي عصا الترحال في ختمة هذا التجوال، بأبرز النتائج التي وصل إليها الباحث، والتوصيات التي يرجو تحقيقها، وهي ما يلي:

- أنَّ قضيَّة النُّقصان والتَّمام قضيَّة مركزيَّة، وضعت معاييرها لتحقيق تمام الكلام، ونفي النُّقصان عنه دلاليًّا وتركيبيًّا.
- أنَّ النُّقصان والتَّمام مصطلحان يُعبِّران عن ثنائيَّة جرى استخدامها في سائر أبواب النحو؛ للتمييز بين كاملِهِ وما يحتاج إلى مكمِّل.
- أنَّ ثنائيَّة النُّقصان والتمام لم يختصَّ بها الفعل وحده، بل شملت كل أقسام الكلام وسائر تراكيبه.
- أنَّ مفهوم النُّقصان في النَّظريَّة النَّحويَّة العربيَّة يُقصد به احتياج الكلمة أو التركيب إلى ما يحقِّق تمامه دلاليًّا وتركيبيًّا.
- أنَّ مفهوم التَّمام في النَّظريَّة النَّحويَّة العربيَّة يُقصد به تحقيق تمام الكلمة دلاليًّا، وتمام التركيب دلاليًّا ووظيفيًّا، وأن يتحقق لأفراده من التمام التركيبي ما يحقِّق له التَّمام الدَّلالي في الجملة.
- أنَّ الأفعال النَّاقصة قد استأثرت بمصطلحي النُّقصان والتمام عن بقيَّة أبواب النحوِ، فلا يكادا يُعرَفا إلا فيهما، ولا تُعرَف إلا بهما.
- أنَّ مفهوم الأفعال النَّاقصة هي التي لا تَستغني بمرفوعها عن منصوبها دلاليًّا وتركيبيًّا.
- أنَّ مصطلح (الأفعال الناقصة) قد توسَّع عند الكوفيين حتى شمل (ظنَّ وأخواتها)، وتوسَّعوا بعملها حتى ألحقوا بها اسم الإشارة، إذا أشير به إلى ما لا نظير له.
- بناءً على المفهوم السابق للأفعال النَّاقصة؛ فإنَّ الباحث يقترح أن يجري مجرى الأفعال النَّاقصة كلُّ فعل احتاج إلى نصب لازم؛ ليشمل الأفعال التي يلزم لتحقق دلالتها (حال

لازمة) أو (تمييز نسبة) لازم لبيان إبهام نسبة العامل للمعمول.

- أنَّ قائمة الأفعال النَّاقصة منفتحة لإضافة مزيد من الأفعال، كما قرر ذلك أكثر النُّحاة.

- بلغ عدد الأفعال النَّاقصة التي تمَّ حصرها من أقوال النُّحاة، ومن إشاراتهم، (أربعة وتسعين) فعلًا، هي: كان، أصبح، أمسى، ليس، صار، مادام، جاء، جعل، أخذ، كاد، كرب، أوشك، عسى، اخلولق، قارَب، دنا، أضحى، ظلَّ، بات، ما زال، انفك، برح، فتئ، فتَأ، أفتَأ، ونى، رام، آض، عاد، رجع، حار، استحال، تحول، ارتدَّ، طفَق، طبق، علق، أنشأ، هبَّ، هلهل، أولى، حرى، آل، قعد، غدا، راح، أسحر، أفجر، أظهر، ألمَّ، قام، كارَب، قرب، أحال، أقبل، أظلَّ، أشفى، شارف، آثر، ذهب، ازدلف، دلف، أزلف، أشرف، تهيأ، أسف، طار، انبرى، نشب، ابتدأ، عبأ، أخلق، أدبر، أتى، صلح، مر، تمَّ، كمل، تمثل، بدأ، انقلب، استوى، استأنف، تابع، شرع، استطرد، واصل، بقي، درى. خلا، عاش، خرَّ، اشتعل، أراد).

ورد منها في القرآن الكريم (اثنان وثلاثون) فعلًا، هي: (كان، وأصبح، وأمسى، وليس، وصار، وما دام، وكاد، وعسى، وظلَّ، وبات، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفكَّ، وونى، وعاد، وحار، وارتدَّ، وطفَق، وأولى، وقعد، وغدا، وقام، وأقبل، وتمَّ، وأدبر، وأتى، وتمَّثل، وانقلب، وخرَّ، واشتعل، وأراد)، وأضاف الباحث (فعلًا واحدًا) هو (همَّ).

وتواتر ذكرها في القرآن الكريم في (ألفٍ وستِ مئةٍ وأربعةِ) مواضع، وقد وردت تحمل دلالات معجميَّة متنوعة، في تراكيب مختلفة، وسياقات متعددة.

- نظرًا لتعدُّد الدَّلالة المعجميَّة للأفعال النَّاقصة؛ فإنَّ التَّبويب الذي ارتضاه الباحث لها مبنيٌّ على دلالتها المعجميَّة، ومعتمِدٌ على تقسيم الوظائف المعجميَّة في نظريَّة (من المعنى إلى النَّصِّ)، وقد وقع تبويب الباحث للأفعال النَّاقصة في (أربع) مجموعات، هي:

١. **المجموعة الأولى**: أفعال العِماد، واندرج تحتها (كان، وليس)، وما جاء بمعنى: صار، وهي: (أصبح، وتمثَّل، وظلَّ، وعاد، وغدا، وارتدَّ، وقعد، وانقلب، وأتى، وتمَّ).

٢. **المجموعة الثَّانية**: الأفعال المرحليَّة، واندرج تحتها الأفعال الدَّالَّة على الدَّيمومة والاستمرار، وهي: (ما دام، وما زال، وما برح، وما فتئ، وبات، وظلَّ، وونى، ما انفكَّ، وقام، وطفق، وأقبل، وأدبر).

٣. **المجموعة الثَّالثة**: أفعال المقاربة، واندرج تحتها الأفعال النَّاقصة التي تأتي بمعنى: دنوِّ الحدث، وقرب وقوعه، أو رجائه، وهي: (كاد، وأراد، وهمَّ، وعسى).

٤. **المجموعة الرَّابعة**: أفعال التردي، واندرج تحتها بعض الأفعال التي لا تَستغني عن منصوبها لبيان إبهام نسبة العامل للمعمول (تمييز النِّسبة)، وهي: (ازداد، وشرح، وملأ، وساء، وضاق، وكبر).

ويلفت الباحث النَّظر -بتوصية- إلى أنَّ الأفعال الواردة في القرآن متعدِّدة الدَّلالة المعجميَّة، فمن خلال ما وجده من تعدُّد دلالة الأفعال النَّاقصة فإنَّ فيه دلالة على أنَّ سائر الأفعال كذلك، فهي بحاجة إلى إبراز معانيها اللغويَّة، وتجلية دلالتها المعجميَّة المتعدِّدة؛ ليستفيد منها الدارسون للكتاب العزيز، ويستعين بها المترجمون لمعانيه؛ فكثيرًا ما يتكرَّر لفظ الفعل وتختلف دلالته، مما يُوقِع بعض المترجمين في خطأ التَّرجمة اللفظيَّة.

وختامًا، لله الحمد كلُّه على ما تمَّم، وله الشكر على ما أنعمَ.

والشكر ثانيًا لمشرفٍ تابعَ، وأستاذ ناقشَ، وكريمٍ حضرَ، وعزيزٍ سألَ.

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمَّد، وآله وصحبه أجمعين.

ملحق بأرقام الآيات التي ذكرت فيه (كان) ولم تذكر داخل البحث:

كَانَ/ البقرة: ٩٧، ١١٤، ٧٥، ٩٨، ١١١، ١٣٥، ١٧٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٦، ٢١٣، ٢٣٢، ٢٨٢. آل عمران: ١٣، ٦٧، ٦٧، ٦٧، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ١١٠، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٤، ١٦١. النساء: ٢، ٦، ٦، ١١، ١١، ١٢، ٣٦، ٤٦، ٦٦، ٨٢، ٩٢، ٩٢، ٩٢، ١٠٧، ١١٣، ١٤١، ١٤١. المائدة: ١٠٤، ١٠٦. الأنعام: ١١، ١٢٢، ١٣٦، ١٣٦، ١٥٢، ١٦١. الأعراف: ٥، ٣٩، ٧٠، ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ١٠٣. الأنفال: ٣٢، ٣٣، ٣٣، ٤٢. التوبة: ١٧، ٢٤، ٤٢، ٧٠، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢٢. يونس: ١٩، ٣٩، ٧١، ٧٣، ١٠٠. هود: ٧، ١٧، ٢٠، ٣٤، ٤٢، ١١٧. يوسف: ٧، ٢٦، ٢٧، ٣٨، ٦٨، ٧٦، ١٠٩، ١١١، ١١١. الرعد: ٣٢، ٣٨. إبراهيم: ١٠، ١١، ٢٢. الحجر: ٧٨. النحل: ٣٦، ١٢٠، ١٢٣. الإسراء: ٣، ٥، ١١، ١٩، ٢٥، ٢٧، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤٢، ٥٣، ٥٨، ٦٧، ٧٢، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٨، ١٠٠، ١٠٨. الكهف: ٢٨، ٣٤، ٤٣، ٥٠، ٥٤، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٢، ٨٢، ١٠٩، ١١٠. مريم: ١٣، ٢١، ٢٨، ٣٥، ٤١، ٤٧، ٥١، ٥١، ٥٤، ٥٤، ٥٥، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٣، ٧٥. طه، ١٢٩. الأنبياء: ٩٩. الحج، ١٥، ٤٤. المؤمنون: ١٠٩. النور: ٧، ٩، ٥١. الفرقان: ١٨، ٢٦، ٢٩، ٥٥، ٦٥، ٦٧. الشعراء: ٦٣، ٨٦، ١٨٩. النمل: ١٤، ٤٨، ٥٦، ٦٩. القصص: ٤، ٤٠، ٥٩، ٧٦. العنكبوت: ٥، ٢٤، ٢٩. الروم: ٩، ٩، ١٠، ٤٢، ٤٢، ٤٧. لقمان: ٢١. السجدة: ٥، ١٨، ١٨. الأحزاب: ٦، ٢١، ٢١، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٥٣، ٥٣، ٦٩، ٧٢. سبأ: ١٥، ٢١، ٤٣، ٤٥. فاطر: ١٠، ٢٦، ٤٤، ٤٤. يس: ٧٠. الصافات: ٣٠، ٥١، ٧٣، ١٤١، ١٤٣. ص: ٦٩، ٧٤. الزمر: ٨. غافر: ٥، ٢١، ٢١، ٧٨، ٨٢. فصلت: ٥٢. الشورى: ٤٦. الزخرف: ٢٥، ٤٠، ٨١. الدخان: ٣١. الجاثية: ٢٥. الأحقاف: ١٠، ١١. محمَّد: ١٠، ١٤، ٢١. الحجرات: ٥. ق: ٢٧. الذاريات: ٣٥. النجم: ٩. الواقعة: ٨٨، ٩٠، ٩٢. الحشر: ٩، ١٧. الممتحنة: ٦، ٦. الطلاق: ٢، ٩. الملك: ١٨. القلم: ١٤. الحاقة: ٣٣. المعارج: ٤. الجن: ٤، ٦. المزمل: ١٨. القيامة: ٣٨. الإنسان: ٥، ٧. المرسلات: ٣٩. النبأ: ١٧. الانشقاق: ١٣. البلد: ١٧. العلق، ١١.

كَانَا/ البقرة: ٣٦. المائدة: ٧٥.

كَانَتْ/ البقرة: ٩٤، ١٤٣. النساء: ١٠٣. الأعراف: ١٥٧، ١٦٣. النحل: ١١٢. الكهف: ٧٩، ١٠١، ١٠٧. مريم: ٥، ٨، ٢٨. الأنبياء: ١١، ٧٤. المؤمنون: ٦٦. الفرقان: ١٥. النمل: ٤٣، ٤٣. العنكبوت: ٣٢، ٣٣. يس: ٥٣. غافر: ٢٢. الممتحنة: ٤. التغابن: ٦. التحريم: ١٢. الحاقة: ٢٧. النبأ: ٢١.

كَانَتَا/ الأنبياء: ٣٠. التحريم: ١٠.

كَانُوا/ البقرة: ١٠، ١٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦١، ٨٩، ١٠٢، ١٠٣، ١١٣، ١٣٤، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢. آل عمران: ٢٤، ١١٢، ١١٢، ١٥٦، ١٥٦، ١٦٤. النساء: ١٢، ١٠١، ١٧٦. المائدة: ١٤، ٤٤، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٧٨، ٧٩، ٧٩، ٨١. الأنعام: ٤، ٥، ١٠، ٢٤، ٢٨، ٤٣، ٤٩، ٧٠، ٨٨، ١٠٨، ١١١، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٥٩. الأعراف: ٩، ٣٧، ٥١، ٥٣، ٦٤، ٧٢، ٩٢، ٩٦، ١٠١، ١١٨، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٧، ١٨٠. الأنفال: ٣٤، ٥٤. التوبة: ٩، ٦٢، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٧، ٨١، ٨٢،

٩٥، ١١٣، ١٢١. يونس: ٤، ٨، ١٢، ١٣، ٣٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٦٣، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٩٣. هود: ٨، ١٦، ٢٠، ٢٠، ٢١، ٣٦، ٧٨، ١١٦. يوسف: ٢٠، ٥٧، ٦٩. الحجر: ٢، ٨، ١١، ٦٣، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٩٣. النحل: ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٤١، ٨٧، ٨٨، ٩٦، ٩٧، ١١٢، ١١٨، ١٢٤. الإسراء: ٢٧. الكهف: ٩، ١٠١. الأنبياء: ٨، ٤١، ٦٣، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٩٠، ٩٠. المؤمنون: ٤٦، ٤٨. النور: ٢٤، ٦٢. الفرقان: ١٨، ٤٠. الشعراء: ٥، ٦، ٤٠، ١٩٩، ٢٠٧. النمل: ١٢، ٥٣، ٨٢. القصص: ٦، ٨، ٣٢، ٦٣، ٦٤، ٧٥، ٨٤. العنكبوت: ٧، ١٣، ٣١، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٦٤. الروم: ٩، ٩، ١٠، ١٣، ٣٢، ٣٥، ٤٩، ٥٥. السجدة: ١٧، ١٩، ٢٤، ٢٥، ١٥، ٢٠. سبأ: ١٤، ٣٣، ٤٠، ٤١، ٥٤. فاطر: ٤٤. يس: ٣٠، ٤٦، ٦٥. الصافات: ٢٢، ١١٦، ١٦٧. الزمر: ٢٦، ٣٥، ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥٠. غافر: ٢١، ٢١، ٦٣، ٨٢، ٨٢، ٨٣. فصلت: ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٤٨. الزخرف: ٧، ٥٤، ٦٩، ٧٦. الدخان: ٢٧، ٢٩، ٣٧. الجاثية: ١٤، ١٧، ٣٣. الأحقاف: ٦، ٦، ١٤، ١٦، ١٨، ٢٦، ٢٦، ٢٨. الفتح: ١٥، ٢٦. الذاريات: ١٦، ٧، ٤٥، ٤٦. الطور: ٣٤. النجم: ٥٢. الواقعة: ٢٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧. المجادلة: ١٥، ٢٢. الجمعة: ٢. المنافقون: ٢. القلم: ٣٣، ٤١، ٤٣. المعارج: ٤٤. الجن: ١٥. النبأ: ٢٧. المطففين: ١٤، ٢٩، ٣٦.

كنت/ آل عمران: ٤٤، ١٥٩. النساء: ٧٣، ١٠٢. المائدة: ١١٦، ١١٧، ١١٧. الأعراف: ٧٠، ٧٧، ١٠٦، ١٠٦، ١٨٨. يونس: ٩١، ٩٤. هود: ٢٨، ٣٢، ٤٩، ٦٢، ٦٣، ٨٨. يوسف: ٣، ٢٩، ١٠٢. الحجر: ٧. الإسراء: ٩٣. الكهف: ٥١. مريم: ١٨، ٢٣. طه: ٣٥، ١٢٥. الأنبياء: ٨٧. الشعراء: ٣١، ١٥٤، ١٨٧. النمل: ٢٧، ٣٢. القصص: ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٨٦. العنكبوت: ٢٩، ٤٨. الصافات: ٥٧. ص: ٧٥. الزمر: ٥٦، ٥٧. الشورى: ٥٢. الأحقاف: ٩، ٢٢. ق: ١٩، ٢٢. النبأ: ٤٠.

كنتم/ البقرة: ٢٣، ٢٣، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٧٢، ٩١، ٩٣، ٩٤، ١١١، ١٣٣، ١٧٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٨، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣. آل عمران:٣١، ٤٩، ٥٥، ٧٩، ٧٩، ٩٣، ١٠٣، ١٠٣، ١٠٦، ١١٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٥٤، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٣. النساء: ٤٣، ٥٩، ٧٨، ٩٤، ٩٧، ١٠٢. المائدة: ٦، ٦، ٥، ٢٣، ٤٨، ٥٧، ١٠٥، ١١٢. الأنعام: ٢٢، ٣٠، ٤٠، ٦٠، ٨١، ٩٣، ٩٣، ٩٤، ١١٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٤. الأعراف: ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٨، ٨٥، ٨٦، ١٩٤. الأنفال: ١، ٣٥، ٤١. التوبة: ١٣، ٣٥، ٤١، ٥٣، ٦٥، ٩٤، ١٠٥. يونس: ٢٢، ٢٣، ٢٨، ٣٨، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٨٤، ٨٤، ١٠٤. هود: ١٣، ٨٦. يوسف: ١٠، ٤٣، ٧٤. الحجر: ٧١. النحل: ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٤٣، ٥٦، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١١٤. الأنبياء: ٧، ٣٨، ٦٨، ١٠٣. الحج: ٥، ٦٩. المؤمنون: ٣٥، ٦٦، ٨٤، ٨٨، ١٠٥، ١١٠، ١١٤. النور: ٢، ١٧. الشعراء: ٢٤، ٢٨، ٧٥، ٩٢. النمل: ٦٤، ٧١، ٨٤، ٩٠. القصص: ٤٩، ٦٢، ٧٤. العنكبوت: ٨، ١٦، ٥٥. الروم: ٥٦. لقمان: ١٥. السجدة: ١٤، ٢٠، ٢٨. سبأ: ٢٩، ٣٢، ٤٢. يس: ٤٨، ٥٤، ٦٣، ٦٤. الصافات: ٢١، ٢٨، ٣٠، ٣٩، ١٥٧. الزمر: ٧، ٢٤. غافر: ٧٣، ٧٥، ٧٥. فصلت: ٢٢، ٣٠، ٣٧. الزخرف: ٥، ٧٢. الدخان: ٧، ٣٦، ٥٠. الجاثية، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣١. الأحقاف، ٤، ٢٠، ٢٠، ٣٤. الفتح، ١٢. الحجرات، ١٧. الذاريات، ١٤. الطور: ١٤، ١٦، ١٩. الواقعة: ٨٦، ٨٧. الحديد: ٨. الممتحنة: ١. الصف: ١١. الجمعة: ٦، ٨، ٩. التحريم: ٧. الملك: ٢٥، ٢٧. القلم: ٢٢. نوح: ٤. المرسلات: ٢٩، ٤٣. المطففين:

نَكُونَ/المائدة: ١١٣. الأنعام: ٢٧. الأعراف: ١١٥. طه: ٦٥. الشعراء: ١٠٢. القصص: ٤٧.

لَنَكُونَنَّ/الأنعام: ٦٣. الأعراف: ٢٣، ١٤٩، ١٨٩. التوبة: ٧٥. يونس: ٢٢.

يَكُ/الأنفال: ٥٣. التوبة: ٧٤. النحل: ١٢٠. مريم: ٦٧. غافر: ٢٨، ٢٨، ٨٥. القيامة: ٣٧.

يَكُنْ/البقرة: ١٩٦. النساء: ١١، ١٢، ١٢، ٣٨، ٨٥، ٨٥، ١٣٥، ١٣٧، ١٦٨، ١٧٦. الأنعام: ١٣١. الأعراف: ٢، ١١. يونس: ٧١. الإسراء: ١١١. مريم: ١٤. النور: ٤٩. الفرقان: ٢. الروم: ١٣. الإنسان: ١. البينة: ١. الإخلاص: ٤. الحجرات: ١١.

يَكُون/ البقرة: ١٤٣، ١٥٠. آل عمران: ٤٠. النساء: ١٠٩، ١٥٩، ١٦٥، ١٧١، ١٧٢. المائدة: ١١٦. الأنعام: ٧٥، ١٤٥. الأعراف: ١٨٥. الحجر: ٣١. الإسراء: ٥١، ٩٣. الحج: ٧٨. الفرقان: ١، ٧، ٧٧. النمل: ٧٢. القصص: ٨، ٦٧. الأحزاب: ٣٦، ٣٧، ٥٠. الزخرف: ٣٣. الحديد: ٢٠. المزمل: ٢٠.

لَيَكُونًا/ يوسف: ٣٢. فصلت: ٢٩.

لَيَكُونُنَّ/فاطر: ٤٢.

يَكُونُوا/ النساء: ١٠٢. التوبة: ١٨، ٨٧، ٩٣. يونس: ٩٩. هود: ٢٠. مريم: ٨١. النور: ٣٢. الفرقان: ٤٠. الشعراء: ٣. فاطر: ٦. الزمر: ٤٧. محمَّد: ٣٨. الحجرات: ١١. الحديد: ١٦. الممتحنة: ٢.

يَكُونُونَ/مريم: ٨٢. الجن: ١٩.

كُنْ/ الأعراف: ١٤٤. الحجر: ٩٨. الزمر: ٦٦.

كُونُوا / البقرة: ٦٥، ١٣٥. آل عمران: ٧٩، ٧٩. النساء: ١٣٥. المائدة: ٨. الأعراف: ١٦٦. التوبة: ١١٩. الإسراء: ٥٠. الصف: ١٤.

٤ - فهرس المصادر والمراجع

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمَّد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: ١١١٧هـ، تحقيق: أنس مهرة، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: ٧٤٥ هـ، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمَّد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، ت: ٩٢٣هـ، الطبعة: السابعة، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣هـ.

٤. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ت:٩١١هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٥. الأصول في النحو، محمَّد بن سهل بن السَّرَّاج النَّحوي البغدادي، ت: ٣١٦هـ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦. إعراب القرآن العظيم، أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، ت: ٩٢٦هـ، تحقيق موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، الطبعة: الأولى، الناشر: لا توجد، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧. إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمَّد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ١٤٢٥هـ.

٨. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي، جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي، ت: نحو ٥٤٣هـ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الطبعة: الرَّابعة، الناشر: دارالكتاب المصري، القاهرة، ودارالكتب اللبنانية، بيروت،

القاهرة / بيروت، ١٤٢٠هـ.

٩. إعراب القرآن للأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمَّد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، ت: ٥٣٥هـ، قدمت له ووثقت نصوصه: فائزة بنت عمر المؤيد، الطبعة: الأولى، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٠. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ت: ١٤٠٣هـ، الطبعة: الرَّابعة، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص سورية، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤١٥هـ.

١١. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحوي النَّحَّاس، ت: ٣٣٨هـ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة: الأولى، الناشر: منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.

١٢. الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: علي فودة نيل، الطبعة: الأولى، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣. أعمال مؤتمر اتجاهات حديثة في تعليم العربية لغة ثانية، معهد اللغويات العربية، جامعة الملك سعود، بحث مفهوم الوحدة المعجميَّة في نظرية من المعنى إلى النَّصِّ لإيغور مالتشوك، عزالدين المجدوب، الناشر: دار جامعة الملك سعود للنشر، ١٤٣٥هـ.

١٤. الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمَّد فراج المصري (حمدي كوكب)، مطبوع سنة، ١٩٩٨م.

١٥. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، ت: ٥٤٢هـ، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

١٦. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمَّد

الشيرازي البيضاوي، ت: ٦٨٥هـ، تحقيق: محمَّد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمَّد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٨. إيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم نجم الدين محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، ت: نحو ٥٥٠هـ، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٩. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، ت: ٦ق.هـ، دراسة وتحقيق: محمَّد بن حمود الدعجاني، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢٠. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني المعروف بابن الحاجب النحوي، ت: ٦٤٦هـ، تحقيق: إبراهيم محمَّد عبد الله، الطبعة: الأولى، الناشر: دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٢١. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٢. الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: كاظم بحر المرجان الطبعة: الثَّانية، الناشر: علم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٣. بحث ما تمم من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم، إبراهيم البعيمي، مجلة الدراسات اللغوية، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد الأول، العدد الأول محرم، ربيع الأول، ١٤٢٠هـ.

٢٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٥. البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، ت: ٦٨٨هـ، تحقيق: عياد الثبيتي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٢٦. البغداديات، أبو علي النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
٢٧. التبصرة والتذكرة، أبو محمَّد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، ت: (القرن الرَّابع)، تحقيق: فتحي أحمد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٢٨. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت:٦١٦هـ، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٩. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الطاهر بن عاشور التونسي، ت: ١٣٩٣هـ، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٣٠. تحقيقات نحوية، فاضل السامرائي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٣١. التخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: ٦١٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
٣٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقق: حسن هنداوي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٣٣. التضمين في النحو العربي، منيرة محمود الحمد، مجلة جامعة الملك سعود، م ٥ الآداب (٢). ص ٤٣٩ . ٤٦٧. ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٣٤. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمَّد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، ت: ٧٦٣ - ٨٢٧هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤م، تحقيق: محمَّد بن عبد الرحمن بن محمَّد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الطبعة: الأولى، الناشر: بدون، ١٤٠٣هـ

- ١٩٨٣م.

٣٥. التعليقة على المقرب، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس، ت: ٦٩٨هـ، تحقيق: جميل عويضة، مطبعة السفير، الطبعة: الأولى، الناشر: وزارة الثقافة، عمان الأردن، ٢٠٠٤م.

٣٦. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت:٣٧٧هـ، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعارف، ١٤١٠هـ.

٣٧. تفسير الجلالين، جلال الدين محمَّد بن أحمد المحلي، ت: ٨٦٤هـ، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: ٩١١هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الحديث، القاهرة.

٣٨. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، ت: ٣٧٣هـ، تحقيق على محمَّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود زكريا عبد المجيد النوتي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٣٩. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: ٧٧٤هـ، تحقيق: سامي بن محمَّد سلامة، الطبعة: الثَّانية، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٠. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: ٧٧٤هـ، تحقيق: سامي بن محمَّد سلامة، الطبعة: الثَّانية، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٤١. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، ت: ٣٣٣هـ، تحقيق: مجدي باسلوم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٢. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة بن مصطفى الزحيلي، الطبعة: الثَّانية، الناشر : دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٤١٨هـ.

٤٣. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن

محمود حافظ الدين النسفي، ت: ٧١٠هـ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٤. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: هاشم محمَّد علي بن حسين مهدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٥. تلقين المتعلم من النحو، تلقين المتعلم من النحو، عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، ت: ٢٧٦هـ، تحقيق: محمَّد سلامة الله محمَّد هداية الله، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى، إشراف يوسف بن عدد الرحمن الضبع، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٦. التوطئة، لأبي علي الشلوبين، ت: ٦٤٥هـ، تحقيق: يوسف المطوع، الطبعة: الثَّانية، ١٤٠١هـ.

٤٧. جامع البيان في تأويل القرآن، محمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: ٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت: ٢٥٦هـ، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمَّد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ.

٤٩. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، ت: ٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثَّانية، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٥٠. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، ت: ١٣٧٦هـ،

الطبعة: الرَّابعة، الناشر: دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤١٨هـ.

٥١. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠)، تحقيق: على توفيق الحمد، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ١٤٠٤هـ -١٩٨٣م.

٥٢. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: ١٧٥هـ، فخر الدين قباوة، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٣. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمَّد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٥٤. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمَّد بن علي الصبان الشافعي، ت: ١٢٠٦هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

٥٥. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت:٣٧٠هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب، جامعة الكويت، الطبعة: الرَّابعة، الناشر: دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ.

٥٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت:١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، الطبعة: الرَّابعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت:٣٩٢هـ، تحقيق: محمَّد النجار، المكتبة العلمية.

٥٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ت: ٧٥٦هـ، تحقق: أحمد محمَّد الخراط، دار القلم، دمشق.

٥٩. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمَّد عبد الخالق عضيمة، ت: ١٤٠٤هـ، تصدير: محمود محمَّد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة.

٦٠. دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ت:٢٠١٣م، مؤسسة الصباح

الكويت، ١٩٥٧م.

٦١. ديوان العجاج، ت:١٤٥هـ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ٢١٦، تحقيق: عبد الحفيظ السطلى، نشرة: مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.

٦٢. ديوان المتنبي، ت:٣٥٤هـ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦٣. ديوان النابغة الذبياني، ت: ١٨ق.هـ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثَّانية (بدون)، الناشر: دار المعارف، القاهرة.

٦٤. رجال الحاكم في المستدرك، مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ، ت:١٤٢٢هـ، الطبعة: الثَّانية، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٦٥. رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، ت:٣٨٤هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر، عمان.

٦٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت:١٢٧٠هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

٦٧. زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمَّد الجوزي، ت: ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٦٨. زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٩٤م.

٦٩. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: ٣٩٢هـ، الطبعة: الأولي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت: ٧٦٩هـ، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: العشرون، الناشر: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧١. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمَّد السيرافي، ت: ٣٨٥هـ، تحقيق: محمَّد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٧٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمَّد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي، ت: ٩٠٠هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧٣. شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمَّد بدوي المختون، الطبعة: الأولى، الناشر: هجر للطباعة والنشر، الجيزة مصر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٧٤. شرح الجمل في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، ت: ٤٧١هـ، تحقيق: خديجة محمَّد حسين، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، ١٤٠٧/١٤٠٨هـ.

٧٥. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، ت:٦٨٦هـ، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة: الثَّانية، الناشر: جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٧٦. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النَّحويَّة «لأربعة آلاف شاهد شعري»، محمَّد بن محمَّد حسن شُرَّاب، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

٧٧. شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ت:٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم هريري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧٨. شرح الكافية الشافية، محمَّد بن عبد الله، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة: الأولى، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

٧٩. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف

بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوي، ت:٧٦١هـ، تحقيق: هادي نهر، الناشر: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان.

٨٠. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش ين علي بن يعيش الموصلي، ت:٦٤٣هـ، تحقيق: إميل يعقوب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٨١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ت: ٦٦٩هـ، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٠م.

٨٢. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمَّد بن علي بن خروف الأشبيلي، ت:٦٠٩هـ، تحقيق: سلوى عرب، الطبعة: الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٨٣. شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ت: ٦١٦هـ، تحقيق: مصطفى السقا - إبراهيم الأبياري - عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٨٤. شرح كتاب الحدود للأبذي، عبد الرحمن بن محمَّد بن محمَّد بن قاسم، ت:٨٦٠هـ، تحقيق: المتولي بن رمضان، الشروق للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٨٥. شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت:٣٨٦هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

٨٦. شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني، ت: ٣٨٤هـ، تحقيق: محمَّد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.

٨٧. الشعر والشعراء، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت:٢٧٦هـ، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٨٨. ظاهرة الإنحاء في اللغة العربية الفعل الناقص نموذجًا، ثريا السكري عامر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جائزة مشكاة الأنوار، ٢٠٠٩م.

٨٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ت: ٨٥٥هـ، الناشر: دار إحياء التراث

العربي، بيروت.

٩٠. غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء، ت: نحو ٥٠٥هـ، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

٩١. فتح القدير، محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: ١٢٥٠هـ، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ.

٩٢. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٩٣. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ت: ٢٠٠١م، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣-١٩٨٣م.

٩٤. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ت:١٩٩٤م، الطبعة: الثَّانية، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٩٥. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت:٨١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمَّد نعيم العرقسُوسي، الطبعة: الثامنة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٩٦. كاد استعمالاتها ودلالاتها، أحمد مطر عطية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦، العدد ٣-٤، ٢٠١٠م.

٩٧. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، ت: ٦٤٦ هـ، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة.

٩٨. كان وأخواتها من المعجميَّة إلى الوظيفية، وسمية عبد المحسن المنصور، مقاربات في اللغة والأدب، كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود، إعداد وإشراف فالح بن شبيب العجمي، نشر جمعية اللهجات والتراث الشعبي بجامعة الملك

سعود، الرياض ١٤٢٨هـ.

٩٩. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت:٤٧١هـ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

١٠٠. الكتاب، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: ١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: مكتبة الخانقي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

١٠١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: ٥٣٨هـ، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٠٢. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق ت: ٤٢٧هـ، تحقيق: الإمام أبي محمَّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٠٣. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، ت: ٧٧٥هـ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠٤. لسان العرب، ، أبو الفضل جمال الدين محمَّد بن مكرم بن على بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، ت: ٧١١هـ، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

١٠٥. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ت:٢٠١١م، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤م.

١٠٦. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: ٣٩٢هـ، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت.

١٠٧. ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمَّد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي،

ت: ٤١٢هـ، حققه وقدم له وصنع فهارسه: رمضان عبدالتواب، صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

١٠٨. مجالس ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت:٢٩١هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، بمصر، ١٩٩٠م.

١٠٩. المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أحمد بن محمَّد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، عام النشر: ١٤٢٦هـ.

١١٠. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت:٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١١١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمَّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت: ٥٤٢هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمَّد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

١١٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت:٩١١هـ، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١١٣. المسائل المشكلة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: يحيى مراد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

١١٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: ٢٦١هـ، تحقيق: محمَّد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١٥. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت:٣١١هـ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة: الأولى، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١٦. معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: ٢١٥هـ، تحقيق: هدى محمود قراعة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة

الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١١٧. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمَّد، ت: ٣٣٨هـ، تحقيق: محمَّد علي الصابوني، الطبعة: الأولى، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

١١٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: ٢٠٧هـ، تحقيق: محمَّد النجار وأحمد نجاتي، الطبعة: الثَّالثة، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١١٩. معاني النحو، فاضل السامرائي، الطبعة: الثَّانية، الناشر: شركة العاتك لصناعة الكتب القاهرة، ١٤٣٢هـ.

١٢٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ت:١٤٢٤هـ، بمساعدة فريق عمل، الطبعة: الأولى، الناشر: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م قعد.

١٢١. المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوي، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، الطبعة: الأولى، الناشر: مطابع دار السياسة السلسة التراثية ٢١، الكويت، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

١٢٣. المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت: ٥٣٨هـ، الطبعة: الثَّانية، الناشر: دار الجيل بيروت لبنان.

١٢٤. مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية، الحاج موسى ثالث، رسالة ماجستير قدمت في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.

١٢٥. المقاصد الشافية، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: ٧٩٠هـ، تحقيق: محمَّد البناء، الطبعة: الأولى، الناشر: مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٢٦. المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، ت: ٨٥٥هـ، تحقيق: علي محمَّد فاخر،

أحمد محمَّد توفيق السوداني، عبد العزيز محمَّد فاخر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة جمهورية مصر العربية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٢٧. المقتضب، أبو العباس محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد، ت: ٢٨٥هـ، تحقق: محمَّد عبد الخالق عظيمة، الطبعة: الثَّانية، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٢٨. مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، إيغور مالتشوك، أندري كلاس، آلان بولغار، ترجمة هلال حسين، مراجعة منصف عاشور، المركز الوطني للترجمة، تونس دار سيناترا، ٢٠١٠م.

١٢٩. المنصوب على التقريب، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٠٧، ١٤١٨/ ١٤١٩هـ.

١٣٠. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمَّد بن أحمد الأفغاني، ت:١٤١٧هـ، الناشر: دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣١. الموفقي في النحو، أبو الحسن محمَّد بن أحمد بن كيسان، ت:٢٩٩، تحقيق: عبدالحسين الفتلى وهشام شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد، العدد الثَّاني، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١٣٢. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمَّد بن محمَّد بن يوسف، ت: ٨٣٣ هـ، تحقيق: علي محمَّد الضباع، ت:١٣٨٠هـ، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

١٣٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، ت: ٤٧٦هـ، تحقيق: رشيد بلحبيب، الناشر: مطبعة فضالة، المغرب ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٣٤. النهاية في شرح الكفاية، شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخباز، ت: ٦٣٩، تحقيق: عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم

القرى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٣٥. نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفية، ملاوي الأمين، مجلة المِخْبَر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري العدد، ٢٠٠٥م، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة محمَّد خيضر بسكرة بالجزائر.

١٣٦. النَّواسخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية، أحمد سليمان ياقوت، ت: ٢٠٠٨، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤م.

١٣٧. النَّواسخ حسب النحاة العرب اعتمادا على شرح المفصل لابن يعيش، محمَّد الدَّلال، الطبعة: الأولى، الناشر: مطبعة العلم، سوسة، تونس، ٢٠٠٠م.

١٣٨. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمَّد محمَّد محمَّد سالم محيسن، ت: ١٤٢٢هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الجيل بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٣٩. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمَّد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمَّد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: ٤٣٧هـ، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف الشاهد البوشيخي، الطبعة: الأولى، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٤٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٤١. الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، ت:٣٩٢هـ، تحقيق وشرح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، علي محمَّد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥ - فهرس الموضوعات